د. محمد الأوراغي

# الوسائط اللغوية

## 1 - أفول اللسانيات الكلية

دار الأمان
الرباط

عنــوان الكتــاب : الوسائط اللغوية 1- أفول اللسانيات الكلية

المــــؤلـــــــف : د. محمد الأوراغي

النــــاشــــــــر : دار الأمان للنشر والتوزيع - الرباط

الإخراج الفـــــني : ميتروكوم - 34 زنقة وادي زيز ، أكدال - الرباط

الطبعـــــــة الأولى :1421 هـ - 2001

رقم الإيداع القانــوني : 1860/2000

د. محمد الأوراغي

# الوسائط اللغوية

## 1. أفول اللسانيات الكلية

دار الأمان
للنشر والتوزيع
4 زنقة المأمونية - الرباط
مقابل وزارة العدل
الهاتف 72.32.76 الفاكس 20.00.55


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

# تصدير

المرجو من القارئ أن يتكرم بسعة الخاطر إن وقف في هذا العمل على غير مألوف . فقد بدا لنا من أناقة العرض إخلاء المتن من الحرف اللاتيني . وترتب عن هذا القرار إرجاء المكتوب بغير الحرف العربي إلى آخر الصفحة المكون لهامشها ، حيث توضع مصطلحات اللغات الأجنبية ، وشواهدها ، مع إفراد هذه الأخيرة بترقيم متميز بوضع الصفر يسار العدد ، هكذا ( 01، 02، 03 ) وفي نفس الاتجاه رأينا أن نقترح عنواناً باللغة العربية مناسباً لعنوان كل كتاب رجعنا إليه في لغته الأصلية ، وأن نذكر الكتاب بالعنوانين حينما نحيل عليه لأول مرة . وفي الباقي نحيل عليه بالتسمية العربية إلا إذا طال الأمد فإنا نكرر ما فعلنا أول مرة ، حتى إذا انتهينا إلى فهرس المصادر ذكرناه بعنوانه الأصلي لاغير ، وأدرجناه ضمن مصادر اللغات الأجنبية .

كون اللغات البشرية متغايرة بنيوياً لا يسمح في الغالب بالحديث عن بنية لغة من نمط معين باصطلاحات نحاة يصفون بنية لغة من نمط آخر . ولبلورة مبدأ ضرورة المحافظة على الأنماط اللغوية أجبرنا أحياناً على تعريب ألفاظ بعض الرواسم البنيوية الخاصة بنمط لغوي دون غيره . فاستعملنا ( السُّوج ) للمفهوم من ( sujet ) الدال على خصائص مركب في بنية اللغات التركيبية ، ولا يحمل

تلك الخصائص أي مركب في بنية جملة تخص العربية من اللغات التوليفية .

ولنفس العلة عربنا لفظ ( objet ) بالبُوْج، ولفظ ( passif ) بالفاسف ، ولفظ ( accusatif ) بالكوْز . وكذلك في الباقي المنصوص عليه في حينه بهامش الصفحة . واتبعنا نفس الخطة في كل ما تحدد معناه داخل نظرية خاصة . وحين وجدنا مصطلح ( parametre ) ، في نظرية شومسكي اللسانية ؛ مرادفاً لنفرضية العينية ( hypothèse ad hoc ) في الفلسفة الاصطلاحية عربنا لفظه بالبرمتر ، لئلا يختلط بالمفهوم من الوسيط في استعمالنا إياه .

وما دمنا في مجال اللغة الاصطلاحية ينبغي التذكير بالطريقة المتبعة في تسمية ما اهتدينا إليه من المفاهيم والتصورات . إذ عدلنا في الغالب عن طريقة استئناف الوضع الحاصلة بنقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معنى اصطلاحي جديد ، وغلبنا طريقة توليد ألفاظ جديدة إما بالارتجال ؛ مثل ( النَّصْغ ) المتفرع إلى النُّطْق ( phonétique ) والنُّصْت ( phonologie ) . وإما بالتركيب المزجي ، مثل ( التشقيف المتكون من الاشتقاق والتصريف ، ومثله ( القرنْب ) المنهجية المتكونة من فرعي الاستقراء والاستنباط . في مقابل ( الفرنْب ) التي تتشكل من الفرض والاستنباط . وإن حصل أن اقترن توليد الألفاظ الجديدة بنفور الحس لكنه يشفع لها أن المعاني محفوظة بها والنفور مؤقت ، والاستبدال ممكن .

ولتوثيق ما في النص من الشواهد المأخوذة من القرآن الكريم وضعنا بعد كل آية العدد الذي يشير إلى رقم السورة بعده يأتي رقم الآية . معتمدين في ذلك العد الكوفي المستعمل في المصاحف المغربية. وغايتنا من ذلك الاختصار ، لأن العَقْد مثل اللفظ في البيان .

وأمنيتنا في الأخير أن تتم قراءة هذا العمل داخل الإطار الذي كون الأفكار والتحاليل المشكلة لمحتواه .لأنه إذا غفلنا مثلاً عن كون العلاقة الدلالية عاملة للوظيفة النحوية ، وأن تبني وسيط العلامة المحمولة محرر لمكونات الجملة

من الرتبة القارة فسيبدو من باب المخالفة إسناد وظيفة الفاعل النحوية إلى المركب الاسمي ( الأبناء ) في الجملة ( الأبناء يحترمون الآباء ) ، وأن واو الجماعة المقترنة بالفعل المضارع علامة مطابقة كالمقترنة بالصفة في نحو ( الأبطال قادمون ) . وإذا احتفظنا بفكرة كون العلاقة التركيبية عاملة للأحوال التركيبية؛ لإسهامها في حل الكثير من المشاكل النحوية ، فلا معنى لإنكار أن حروف الجر نواسخ حالة النصب . كما أن لحالة الرفع نواسخها ، وهي ( إنّ ) و ( كان ) . ومن هذا القبيل في هذا البحث كثير .

# مقدمة

نبدأ التقديم لهذا البحث بسرد أهم البواعث التي حملتنا على اقتحامه بالروية اللازمة للإفادة منه . وعندها نكون قد مهدنا السبيل لبسط الأطروحة التي يدافع عنها . حتى إذا انكشفت طرقنا مسألة كيفية تناول مختلف مباحثها التي تشكل فصول هذا الكتاب . وعقب ذلك نأتي على ذكر النتيجة المستحصلة وإفادتها في اللسانيات خاصة .

كلما رجع الدارس المهتم بالبحث اللغوي من أحد النحويين العربي والغربي إلى الآخر تقوى إحساسه الأولي بكون لغة الوصف المستعملة في كلا النحوين غير متطابقة . فما يجوزه نحو سيبويه قد يمنعه نحو شومسكي مثلاً ، وبالعكس . وأغلب ما يقدمه شومسكي من القواعد والمبادئ التي يصفها نحوه بالكلية ليس له من العربية مثالٌ إلا بإدخال ذاك التركيب عليها . وللإجمال القول في الموضوع فإن توظيف نحو شومسكي من أجل إنتاج عبارات من العربية أو وصفها سيخلق لغة غريبة عن عربية سيبويه وما وصف .

نعت نحو شومسكي بالكلية مع بروج التغاير في اللغات والنظريات إشكال يستحق أكثر من استعجال حله عن طريق الانتصار للجديد وتغليبه ، أو القفز عليه بدعوى أن نحو سيبويه قديم وصف به لغة قديمة . ومن بين ما

أذكى الرغبة في الإبقاء على هذا الموضوع مفتوحاً على طاولة البحث لجوءُ التوليديين والمهتدين بآرائهم إلى الترويج لأفكار وتقاليد يصعب الاقتناع بها فتوظيفها في إرساء قواعد البحث اللغوي العربي الحديث . من هذا القبيل إقرار شومسكي بكون اللغات البشرية منقسمة إلى نمطين : لغات شجرية ولغات غير شجرية ، وتصريحه المتكرر باستحالة تطبيق قواعد اللغة الثانية على لغة شجرية ، وبإمكان توسيع الإطار النظري للغات الشجرية ليتناول اللغات غير الشجرية . مثل هذا القرار لا تسكن إليه نفس علمت أن صاحبه يشتغل بوصف لغة من النمط الشجري .

مع افتراض حسن النية ، لإبعاد كل هاجس بأن للقرار المذكور خلفية غير علمية ، تطالعنا تطبيقات المستعربين لنحو شومسكي على العربية بما لا يليق علماً وعرفاً . إذ لا يتردد الواحد منهم ، وهو يحلل جملاً منسوبة إلى العربية ، بنعت هذه اللغة بالشذوذ إذا لم تذعن بنية جملها لنحو غيرها . ولا ينتظر أن تحين الفرصة لرمي نحاتها بالغفلة وقصور النظر إذا قال أحدهم بما لا يوافق نحو شومسكي . والأغرب من كل هذا هو أن يتخطى رفض بعضهم ميدان اللغة ليستغرق الفكر العربي الماضي بجميع حقوله المعرفية ، وإن دلت القرائن على صعوبة الإحاطة بالمكتوب في مجال الاختصاص وبالأحرى غيره .

ما أودعناه في هذه الفقرات قليل من كثير مسطر في مظانه ، من شأنه أن يبعث كل مهتم بإرساء قواعد البحث اللساني العربي الحديث على التساؤل حول علمية التوجه الموصوف . قد لا يحصل اختلاف حول مسألة انقسام اللغات البشرية إلى نمطين : لغات سماها شومسكي شجرية ، ولغات ميزها بنفي الشجرية عنها ولم يسمها بميزة بنيوية تخصها . على هذين النمطين نطلق تباعاً اللغات التركيبية واللغات التوليفية . لكن غير المقبول عقلاً والمرفوض منطقياً هو القول بإمكان تطبيق قواعد لغة تركيبية على لغة توليفية واستحالة العكس .

عند تشومسكي بأن القاعدة اللغوية مؤثرة في اتجاه واحد لا غير، وإذا أضفنا إليه مبدأ السبب المختار ليكون مشروعاً، فمعناه أنه ما يصلح في اللغة الإنجليزية يحتمل أن يكون كذلك يستغرق كل اللغات البشرية، فتكون قد أضفت كامل مشروعيته على أطروحة بحثه اللغوية الكلي.

1. تكون معايير الأنماط اللغوية بمعنى الصحة النحوية تنطبق على أحد الأنماط على النمط الآخر، وإلا فلا قيمة لغوية، وإذا اتجه في الإنجليزية مثلاً اتجاه في العربية والفارسية، وإن تكون الصحة النحوية تطبيق قواعد اللغة وتوظيفها على اللغة ولكنها تقوم على الضرورة المنطقية، فالصحة النحوية تتعلق بقواعد اللغة ولكنها على اللغة المنطقية، وهو ما يجب أن نفهمه من المنطقية اللغوية.

2. ما يصلح في العربية يحتمل أن يكون مطلقاً يستغرق كل اللغات البشرية المنتمية إلى النمط الموسيقي، كما أن ما يصلح في اللغة التركيبية كالإنجليزية قد يكون في كل لغة تنتمي إلى نفس النمط، ولعل القاعدة النحوية إذا خرج لفظها بعد تقعيده ضرورة محافظة على المنطقية اللغوية تقوم مقام الصلة السببية.

3. توسيع الإطار النظري لأحد الأنماط اللغوية دون النمط الآخر يعني صريح العبارة تحويل النحو المحلي إلى نحو كلي، إلا أن هذه العملية التعميمية تجري على النحو غير الصحيح، وسوف يترتب عنها مضاعفات غير متشابهة، ولا بد من كون نحو تشومسكي ما استقر على حاله عقداً كاملاً، وإن استقر أمداً، فثمرته لا تتعدى التوسعة، وقد جمع حوله خلالها أغلب اللغويين العالم، فالمستحب ظاهره وبه مشاكل كثيرة بهذه النزعة غير الطبيعية لا مندوحة من عرضها عرضه نظرية ما قبلية لينة من شأنها أن تؤطر هذه القضية، وهي النسبية الجمعية، والعلاقة القصوى لكل بحث لساني يتبنى أطروحة تقوم وسطاً بين اللسانيات الكلية، والأخرى الخاصة.

على الوجه النسبي في البحث اللساني لا ينبغي الوقوف عند إطلاق النزعة الكلية بعموميتها على «مبدأ التعميم» غير المشروع، أو نقد كلية حصوله

بإثبات الخلل في سائر التفرعات ، بل الأهم من كل ذلك هو السعي إلى إيجاد سست مهنه لأن تعرض في البناء الخاص بالنظرية اللسانية المستهدفة . وكلما هدم البناء النظري في باب علاقته بتحديد الممكن من النماذج النحوية للمقصد وهذا السعي لم يغب لحظة عن هذا البحث.

للسانيات خاصة متميزة عموماً بكونها غير مؤطرة بنظرية لسانية ، ومن ثمة فإن منهجية البحث المتبعة فيها ، على الرغم من صلاحها أحياناً ، فلا توصل إلى المعرفة العلمية في ميدان اللغة . وبغياب ذلك الإطار تبقى تحاليل النحاة متعددة وآراؤهم متباينة فئمة حسب إلى حسب ، مع حساب الدهم في الاستدلال على بطلان الرأي المخالف . ولو أنهم اتخذوا اللغة العربية بنظرية عربية لسانية تعين لهم ما يجب قوله في وصف لغتهم وتميز بين الوصفين المختلفين لانكشف لهم الأمر أن تطبيق القواعد النحوية شائعة للاستدلال على لغات أخرى تقاسم لغتهم نفس المبادئ المؤسسة للنظرية العامة . يعني هذا أن النظرية اللسانية يجب أن تحوي ما في اللسانيات الخاصة من أوصاف منسجمة وأن تبرهن على تلك الأوصاف المختلفة . فلا تعارض إذن بين الخاص والكلي إذا تضافرت الأوصاف لتوحيد بناء كل لغة بشرية إلى غيرها.

في مقابل ما سبق نجد اللسانيات الكلية المتشخصة في نظرية تشومسكي تتوفر فيها شروط التحصيل المعرفة اليقينية . فهي تقوم على فرضية عمل من جنس المصادرات المؤسسة لأي نموذج رياضي ، وتنطلق مع استلامها في البناء العام من مقدمة أولية مفادها أن « الملكة اللغوية سمة عضو ذهني تشغل دور لبنة منها الشيء ، ينطبق قواعد رياضية محددة سلفاً ، كل القضايا المتفرعة عنها والتي تشكل مبادئ وقواعد النحو الكلي.

بالعناية اللازمة في الفقرة السابقة لا تنقص اللسانيات الكلية من حيث هي نظرية وكلية ، كما توصي الدليل العمومية ، من أساسها المتمثل في مقدمتها الصلبة الذاهبة إلى أن اللغة عبارة عن نسق من المبادئ مرقونة خلقة في خلايا ذهنية . كما تُرفع من حرجها بالمتحان للنتائج اللازمة عنها

عند الحديث عن النظرية المعرفية لا يخرج الأمر عن أحد الاحتمالين فإما أن النظر في المقدمة المنطقية المذكورة الصورية مصفوفة مرصوصة متناسقة، لكنها لا ترتبط بالواقع ولا تعبر عن شيء فيه، وفي هذه الحالة نتكلم عن دائرة منطقية مستندة إلى مبدأ اللاشيء ونتيجته سوف تكون كسبية لمقدمات كسبية مفادها أن ثمة ملكة كسبية يتحلى بها العقل الذهني مهيأة لتلقيه المستحيل بنتيجته. وإما أن نقف عند مقدمة ضرورية واقعية مناسبة لمعنى لها محتوى خارجي، وفي هذه الحالة لابد من إثبات صدقها، ولكن ليس من مقدمة سابقة عليها، ولا تتسلسل إلى ما لا نهاية، وإنما يستدل عليها من عالم محسوس، وهو الإحساس المختص في ما هو موجود خارج العقل الذهني لكن ذلك الاستدلال سرعان ما يسقط تحت مرتبة ذوق الاختصاص الذين أخرجوا المسلمين من كل حوار جدلي موضوعه الدافع البشري وهو ما يكشف عنه موقف بعضهم ممن عبر عنه فيما بعد إذ يقول بوجود أمة ساذجة طبيعية يبقى صوتًا لا معنى لها إلى أن تنبهت هذه الفرق من علم المنطقة. وفي غياب من يتولى المتخصصين في هذه المسألة، لإثبات أهمية صحة أو نفي وجودها، فإذا لا نجد المنطقي ونحوه غير شخص خرج في استقلال بفرضه واستثمار لغة الاختلاف باستعمال مصطلحاتها المعبرة عما هو منطقي، إذ إن نشأة الدافع الذاتي قد يمنع الجمهور الناس لكنه خادع النفس إلى المتصلين والاختصاص.

وعند التدقيق النظر في الطريقة التي ينتهجها الشمسي، وهو شأن الصرح المنطقي المبادئ نحوه في العقل الذهني، لا نجد سوى التصريح أن تلك المبادئ لم تحصل عن تجربة أو تدرب، ولا شيء غير التصريح على كل مبدأ ذكره كما في مثل قوله: المستعمل للفظ قاعدة منطقية ثابتة ولا يخطئ؟ أن المستعمل قاعدة مستقلة عنها. ومن هنا أن يعني ذلك إلى مشكلة على المستعمل تلك وهمان هذه، إذ يحتمل أن يقضي المرء جل عمره دون أن

المعرفة وقائع حاسمة. ويتكرر مثل هذا العمل المعرفة من داخل صدقها بعد كل مبدأ يحتوي صيغة شومسكي في المدى، وما حققه به يحث على المضي قدماً من أجل فتح آفاق جديدة في اتجاه معاصر.

كانت الحصيلة النظرية تفحص من جهة تتأكد بتطبيق معايير على المعطى موقفه أو مجاله الفلسفة تصدق النظرية وتصح إذ كشف الأمثلة المرسي عن موقفه النتائج اللازمة عنها الخفائي الواقع الخارجي. وكل نظرية لسانية ينقض واقع اللغات البشرية الواقعة فهي نظرية كاذبة وإن كان حظها من البساطة والأناقة والانسجام الداخلي وافراً. لكن هذه المعايير لا تعتبر مقاييس اللسانية في النظرية الشومسكية اللسانية الخاصة تبادئ الفلسفة الاصطلاحية؛ لأن الواقع في هذه الفلسفة موضوع مشكل، ولأن النظرية هي الصيغة الصحيحة، التي لا تؤثر هذه الأخيرة عملاً في الأولى.

أما التي تعتبر الفصل بالتفسير العلمي أنه يبقى مرتبطاً بين الطريقة العلمية المفسرة عملاً بقوانين مرسية على ماهية الأشياء في العالم الواقعي، وبين طريقة ثانية تنشأ نتائج بفعله لكن هذه النتائج لا تخبرنا ماهية شيء في العالم الذي نعيش فيه؛ لأنه من ثمرات النظرية المبنية على فرضيته الشخصية والمستقلة المعبرة عن هذه الفرضية قوانين لا تتوفر على ما به يتأتى التمييز بين العالم الحقيقي وبين غيره من العوالم الممكنة. والنظرية الشومسكية اللسانية من النظريات الأخيرة، وهو ما يحمل على الشك في جدوى التقيد بأحكامها.

عرضت ما سرد بعض معايير الفلسفة وأصول مرافقة النظريات هو إن ثبت إمكان قيام طريقة لسانية فلسفة نظرية لسانية كلية، وعليه سيكون من الطبيعي أن يتفرع هذا البحث إلى بابين: الباب الأول مخصص لإبطال اللسانيات الكلية إطار النحو التوليدي التحويلي الذي يصفه المستغربون

تتمثل في وصف اللغة الإنسانية لأنه ، يعتبر الكشف عن الخلل في النظرية النحو الكلي (المبرر الأساسي الذي نعتمده من أجل بناء نظرية بديلة ... سلبياتها و ... ونقائصه.

تبدأ الإشكالية المنهجية المعتمدة في الباب الأول على نقد دعائم نظرية النحو الكلي. وقد ارتأينا أن نبحث في هذه المسألة على أكثر من مستوى ؛ فحاولنا بناء النظرية من الداخل ثم ... من الخارج ... أن نتفحص ... حتى توصلنا إلى وضع نموذج للنقد برمته (موضوع الفصل الأول) ، يقوم على مبدأ الانسجام المرتبط بطبيعة العناصر التي تشكل هيكل النظرية ، وعملاً بمبدأ التشابه والتماسك يلزم أن يكون لكل عنصر في النظرية مقابله في ... النظرية المنافسة ... هذين المبدأين وضعنا فرضية تعمل على زعزعة مؤسسة النظرية النحو الكلي (موضوع الفصل الثاني) سيؤدي، تبعاً لمبدأ الانسجام ، إلى ... باقي عناصر هذه النظرية ... الذي سيجعله موضوعاً مشكلاً وتحديد ... المنهج والوسائل التي تكشف عن ... ) ، ويترتب عن هذا ... ، ... دعائم المؤسسة النظرية ... (موضوع ... ) ، ومبدأ الانسجام يتعدى ... إلى سائر عناصر النظرية ... (وهو موضوع ... ) ... المنهج و ... والوسائل والوقائع المادية للغة (إدراك ... ).

مقاربة النظرية النحو الكلي من الخارج ، والتحديد من جهة ... حريتنا في عدة مستويات : أولها يخص الأدوات المنهجية التي نستعملها في النظرية من أجل إعادة الملاءمة والتوافق بين ما ينجم عنها من النتائج التي نتوقعها وبين وقائع اللغات البشرية . ولما كان هذا التوجه يتصور اللغة موضوعاً مشكلاً ، والنظرية منظمة ... فإن أي تعارض بين توقعات النظرية ... ووقائع اللغات البشرية يجب حله بإعادة ضبط الموضوع لا ... النظرية.

وإذ شهدت ا مه نظريه ، بسبب رتفع نسبه نفوذج ، فإن تخطي
أزمه سيكون عن طريق برمترت ( مفصل لثالث ) صفتها متغيرت ، تعمل
كلي موصوف في نحو ، وقد أحدث قيمة مهمة في لغات لخاصة . إذ
فإن برمترت شومسكي ليست سوى فرضيات عليمية تساعد نظريه على تجاو
زمتها . من ظواهر هذ لمفصل موضحه أن مثول لسوح في موقعه في جملة
للغة لانجليزيه من لكليت لنيويه . وبرمتر لسوح لشاغر ( فرضيه
عليمه ) ، قد لا يمثل لسوح في جمل لغات أو تمثل في غير موقعه . ويكون
هذ لبرمتر قد ساعد لنظرية على إعادة توفقها مع وقائع لغات من غير أن
تدخل على لسقفها أي تعديل . علما أن لبرمترات ليست من لنظريه . ذلك ما
يتمثل إليها لا يتحدد من خارجها . وفي مقابل نجد لوسائط للغويه في
لمستويات لنسبيه مقومة للغات ولأنحاء على حد سوء .

ولامتحان ثاني لنتائج نظريه لنحو لكلي أجرينه في مستوى تؤطره
لوسائط ونسمي فيه مفعول لبرمترت . إن لتوافق أو عدمه يخص هذه لمرة
تصور لنظرية لمكونات لنحو بالقياس إلى نصوص للغات لمحددة لمحوية لها
لوسائط . عندما نركز على لمعجم مثلا ( موضوع لمفصل لرابع ) سنجده كما
في نظريه شومسكي وقد عدمت في هذ لمستوى لبرمترات لتي تعيد إليها
لتوافق مع وقع لمعجم موجود في للغات لمتفرعة بالوسائط إلى نمطين : معجم
شقيق ومعجم متماسك . فلا توافق بين لنظريه لسابقة تحسب لمعجم كلا وهو في
للغات نمطان على لأقل . نمطه لمعجم لتشبه لوسائط تصدق دخل
لمستويات لنسبيه على سائر نصوص للغات : من تصنيع وتشقيق وتركيب ،
كما تصدق لكلية على هذه لنصوص في لنظرية لنحو لكلي . إذن لا توافق
بين تصور هذه لنظرية لمكونات لنحو وبين لواقع لنمطي للنصوص للغويه .

لامتحان لثالث لنتائج نظريه لنحو لكلي يخص وصف لمتعلمين للغة
لعربية لتقليديين لقوعد لنحو لذي وضعه شومسكي . وذلك خلال دراستهم

الظواهر التركيبية كالرتبة، والابتداء والتعبير عن العمل، والضمير والعلامة، وظواهر صرفية كالحدود والتصريف والتحويل إضافة إلى استعمال بعض مفاهيم الإحالة في العامل، والإعراب والمعمول، وبعض المفاهيم المصطلحية كالمقولات النحوية من حيث العدد والصيغة والتعلق. نتبين فحص ما ذكر هو مقارنة بين العربية موصوفة بسمة الخصوص فيما جمعته من ذلك الخصائص الكونية، وبين وصف منسوب إليها بسمة الخصوص، بالأخص خصائصها على عدد من البنيات التركيبية. ومن أدلة وجود خلل في النظرية وضعف عمل اللسانيين المنسوب إلى العرب تجنب مستويات النظرية على شهادة معطيات اللغة.

جميع المباحث المكونة لفصول الجزء الأول تختص في مجملها إلى النحو وحده، هي أنه لم يعد النحو الكلي ممكنا بين النظريات اللسانية الآن، وإن هذه ما تأسس على وسائط لغوية وأطر أنحاء خاصة. وهو ما تسعى إليه النصوص في فصول الجزء الثاني.

ونعلم بمستويات نسبية طبيعة لعناصر مكونة لهذا النظرية في الانطلاق من العرضية التركيبية بدل الطبيعية، ونروم المقتضى مبدأ الاستدلال، تعتبر اللغة موضوعا لا متشكلا، استعمال منهج تقريبي لا تعرف به اللغة ... أي نظرية لغات توحد شبكة من الوسائل من أجل الكشف عن خصائص البنيوية مثل كل منها. أعني ما يطلب من هذه النظرية أن تحفظ على علاقتها الصحيحة بموضوعها، فلا تسعى إلى تحديد من أنحاء اللغات الخاصة عن طريق التخصيص الذي «الأنحاء المعقولة» فلا يجاوز ما دون النحو وحده بحدود اللساني دون التوجه الكلي في اللغة، كما لا ترمي إلى اختلاف نحو غير محتمل. وإنما نعمل من أجل تسير الممكن من الأنحاء المقتضى تحققها في اللغات البشرية إلى تجميع هذه في أنماط لغوية.

وأول ما قد نتساءل عنه هو محتوى العرضية التركيبية التي في تحويل أنماط محتملة التي تتصور اللغة ملكة صناعية مقومة ذهنية من مقومات اللغة

مبادئ: المبدأ الدلالي والمبدأ التداولي، المحدود بهما كتابات الجملة. والمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية؛ ويكون محدودا بمقتضى شبكتين من الوسائط المتممة [illegible] المقترح للغات البشرية في نص [illegible]: الطبقات الفونيمية، والطبقات التركيبية. والأخير المبدأ الصوري؛ المحدود بالتسوية من المبادئ ويقوم عند الملكة المتفرعة عن إحدى الشبكتين من الوسائط اللغوية، والمتحكمة في تكوين البنية الفوقية، انطلاقا من الطبقات من نفس النمط. والمرتدة في تدقيق العلاقة بين المبدأين الأخيرين تقوم [illegible] الوسائط [illegible] في تكوين النصوص اللغوية الخاصة بالنسبة [illegible] في توليد البنية الفوقية المنطقية.

[illegible] من المميزات يخرج من النظرية اللسانية النسبية الأنماط اللغوية (موضوع الفصل الخامس) الخاضع لإجراء البعض من الضوابط المذكورة. فلا يعد منها ما يكفي لرصد التشابه والتماثل بين عناصر البنية الجامعة للقرابة السلالية لأحد من الفصيلة اللغوية المعينة. ولا يؤدي [illegible] إلى المشاكل التي تنتج عن المقاربة [illegible]. وكذلك [illegible] النسبية بين الفصيلة النسبية بصورها المتعددة؛ [illegible] في ظاهرة [illegible] اللغات، كما تحدد [illegible] مكونات [illegible] أساس، كوحدة لتصنيف كل لغة في نمط تبعا للمرتبة التي تؤديها. ويتوقف [illegible] والتساوي، تبعا لعدد ظواهر صرفية وصوتية. وبقيت أعمال هؤلاء العلماء تمثل تطبيقات جزئية لم يرق شيء منها إلى وضعية نظرية تامة متكاملة.

وغدا البحث اللغوي [illegible] وحوله تلتقي جميع الاهتمام بالخصائص الجامعة بين اللغات والفارقة بينها عن غيرها. وهي من هذه الجهة تتقاطع مع النظرية اللسانية النسبية في بعض مقاصدها. كما نجد هذه مع نظرية النحو الوظيفي من حيث الارتقاء إلى مستوى نظرية. ولا ينكر على المبدأ التداولي الذي أسس لدراسة ظواهر معجمية وصرفية وتركيبية في الفصل الخامس أيضا، أنه من بين العوامل المانعة للنسبة اللغوية، [illegible] كما لا [illegible] كانت بحثية لا [illegible] مهمة [illegible] بين نظرية النحو

الوصفي والنظرية النسبية بينهما فروق، من حيث إن الأولى لا تؤسس الوسائط اللغوية، فلا يتعدد فيها النحو، ويكون مجاله إذن الكتاب في مستوى بنية العبارة المنسوبة إلى كل ظاهرة لغوية تتمثل قيمتها الشاملة على الوسائط التي يتيح بها النحوي، النحو الوظيفي، والنحو التركيبي، فهو من الواسع مجالاته يشمل الوسائط والقوالب النحوية فأنسنة العبارة اللغوية، منهجه التفسير النسبي من حيث المنهج المتبع في تخصيص المعرفة اللغوية، إذ تشترك في تلك الأسئلة، وتتأسس النظرية النحوية الوصفية عن طريق الكتب التداولية المصوغة في سلسلة سابقة وفي مقابل تكون الأسماء، دخل النظرية الناسبة النسبية، مقاصد مراحل، التركيبة الأساسية على عدة أطراف به، فتشكلا معًا منهجًا موحدًا في مقاربة الموضوع المتصل بالدرس المخصص منهج النظرية النسبية الشاملة المخصص المعرفة اللغوية

تتميز النظرية النسبية بكون مقارباتها على مستويات مختلفة إلى مستويات أعلى من بنية العبارة اللغوية، لأنه قد يلاحظ في هذه من خصائص مشتركة وخاصة هو أن المرحلة التعبير تقع في مستوى الكل؟ الوصفي للوسائط ومنه تحدد إلى النصوص اللغوية أو القوالب النحوية موضوع التفصيل المتبع وفي هذا النص الحديث إلى تحديد مفهوم من تلك الأسئلة، فوجد نموذج فرعي لأقرانه بالنص اللغوي كما أنه استقلال تلك المحتوى من جهة إسهامه في بناء العبارة، دون الحاجة إلى الكيفية التي تلتقي القوالب ببعض، فوجد شكل اللاحق مقيد بالعمليات التي أخرى السابق القوالب المترتبة في دور النصوص في بناء العبارة اللغوية

إن البعض المشتركة واحدة من حيث عدد النصوص، ولأنه لا تحصى معه من النصوص المتفرعة إلى نص واحد، والمعجم والواقع والمتوقع، والتشكيل الفرعية التصريف والاشتقاق، والتركيب المفرع تبعًا للوسيط اللغوي إلى واحد أو ثلاثة

كما في الفصل الثامن)، ومن حيث انتظام الفصوص وترتيبها، لكنها ليست كذلك من حيث محتويات فصوصها. وهذا التمييز [illegible] في تخطئة فصوصها.

فإن الكتاب يتناول النقص اللغوي المكتسب من تجنب الطابع الاصطناعي لمفهوم اللغة في النظرية النحوية التوليدية التحويلية، وقد ترتب عن ذلك ما ذكرناه في موضعه، كما حمل هذا النقص على إخراج النحو الذي اعتمده في النظرية النحو الوظيفي من الأسماء التي لها موضوع النظرية اللسانية.

يتخلص من مجموع الفصول السبعة الخاصة إلى ضرورة استثمار ما ورد فيها من عوامل البرهان على ما ورد، وتلك هي أطروحة هذا البحث في نسبة النحو الكلي موضوع الفصل الثامن والأخير. فالنسبة المستفادة من طرد العلاقة بين الخاصية اللغوية الملحوظة وبين الشيء الذي يتسبب في توليد تلك الخاصية، وهو الفصيلة الأولى ضربان: عوامل وسيطة تؤثر الحدة فيها، وعوامل ثابتة كالعلاقات الدلالية والتركيبية والتخصيصية التي تعمل على خلق خصائص نحوية من الأركان التركيبية ووظائف دلالية أو أغراض تواصلية.

كون النحو نموذجا يشاكل نسق اللغة يلزمه أن يقدم إطارا لعلاقات بين النحو الخاص؛ بحيث يبني النحو الكلي بوسائط اللغات المختلفة، كوسيط العلامة المحمولة، ووسيط الحذف، ووسيط التصريف. وفي مقابل يبني النحو الكلي وسائط اللغات التركيبية، كوسيط الرتبة المحفوظة، ووسيط الحذف، ووسيط التخصيص. هذه الفئة من الفئات التي تشكلها من الوسائط اللغوية هو المسؤول عن وجود نمطين من اللغات، وبالتالي عن قيام نحوين مستقلين لكنهما غير متباينين بسبب اندراجهما في قاعدة تتكون من كلية المبدأ الدلالي وكلية المبدأ التداولي.

إذن، من قاعدة الكليات الدلالية والكليات التداولية يتحدد الوسائط اللغوية المختلفة، وتبني الأنحاء الخاصة بنقل هذه الخصائص المميزة للغات الطبيعية،

بين محتويات كل قسم مناسب واحد في كلا النحوين. ونعرض في القسم
التركيبي مثلاً نوجد بالفعل في النحو التوليدي تفريع إلى ثلاثة مكونات: المكون
الاسمي والمكون الفرعي والمكون الترتيبي، وهو في النحو التركيبي قسم لا غير:
المكون الاسمي والمكون الترتيبي. ولا شيء يمنع تعيين محتوى القسم التركيبي
في النحوين التوليدي والتركيبي سوى ما يتعلق بالمستوى المقابل بين القسمة
العلامية المجموعة المستقاة من شكل القسم التركيبي مثلاً، المكونات الثلاثة
والبنية المخصوصة التي تعمل فيها التركيب المكون.

ويكون المستوى الذي [illegible] أين يظهر ما دمنا من [illegible] في محتوى
القسم التركيبي [illegible] صور [illegible] المخصصة في [illegible] النظرية
[illegible] يكون غير [illegible] مستقلاً عن خلاف محتويات
[illegible] المحتوية، والخلاف [illegible] خلافاً في تكوين
[illegible] في هذه [illegible] لا تكون بها بعض خصائص [illegible] في
كلا [illegible]، لأنها لا تحصل في [illegible] بعض الأخرى.

[illegible] في مستوى المكون [illegible] من القسم التركيبي، يكون لها في
[illegible] بعض [illegible] من [illegible] في

(+ صد (م، م) + فص)، كما يكون بها [illegible] وظيفية [illegible] عن [illegible]
[illegible] مكونة [illegible] معجمية، [illegible] في [illegible]
(اسم [illegible] $_1$ [illegible] $_2$ [illegible]) علاقات [illegible] (النسبة [illegible])،
[illegible] الاسمي وظيفة [illegible] النحوية، والأخرى وظيفة
[illegible] كما تمثل [illegible] وظيفية (+ [illegible] (س$_1$ [illegible]) [illegible]
س$_2$ [illegible])

الإعراب عن هذه [illegible] وظيفية [illegible] في [illegible] المكون
[illegible] في المكون [illegible] في القسم التركيبي، حيث [illegible] وظيفي
[illegible] التركيبية [illegible] عنها، وهذه الأخيرة تكون من علاقات تركيبية

كالإسناد (𝔖) والإضافة (𝔷) العاملتين تبس حالتي الرفع(ع) والنصب (ص)
التركيبيين وهكذا تكون البنية التركيبية
( + إسناد ( س ع 𝔖 فع ( 𝔷 س ص ) ) معبرة عن البنية الوظيفية ( + إسناد ( س ع
فع ـــ س ص

ثم لا تعرب عن البنية الوظيفية تكون بمكان البنية التركيبية التي تصل
إسناد علامات حسية معربة عما يكون المكون الواحد داخل الجملة من
غرض: كوظيفته الفاعل وحالته الرفع، أو وظيفة المفعول وحالته النصب
فالعاملة إسناد علامة حسية معربة عن الغرض يتولاه، في النحو التوليدي،
المكون الإعرابي في هذا المستوى من التمثيل التركيبي يسمها المرفوع ( س ع )
علامة الضمة ( ُ ) كما يسم المنصوب علامة الفتحة ( َ ) ومثلا في البنية
الإعرابية التالية + إسناد ( س $_1$ 𝔖 فع 𝔷 س $_2$ ) من غير أن يكون لأحد مكونات
هذه البنية رتبة معينة، فالبنية إلى الآن وإن تخصص مرتبة القاعدة مكون
الإعرابي المكون الرتبي من ذات التركيب، حيث تعمل أصول البناء
الرتبي الترتيب في تلك المكونات، فتخرج مرتبة في البنية موقعية تحددها
الرتب.

أما في النحو التركيبي فإن العاملة إسناد العلامة الحسية المعربة عن
الغرض يتولاه المكون الرتبي في هذا المستوى من التمثيل التركيبي
يسمها المرفوع (س ع) ثم معينة تعرب عن حالته كما يسم المنصوب (س ص
رتبة أخرى تمثل بعده. فمثلا في بنية موقعية معربة عن الأحوال التركيبية
وتكون العلاقات التركيبية، في النحو التركيبي، هي العاملة في تكوين البنية
الموقعية. وكان بأصول المبدأ الرتبي تعمل داخل النحو التركيبي بواسطة
قاعدة نقل المركب من موقعه الأصلي إلى موقع حر، وبفعلها يندمج مدخل
معجمي معين بالبنية وظيفة الرتبة، أو أغراض وظيفية تؤديها الرتبة في
اللغات الرتبية

ولا يتفرد محتوى قسب ند كسي بخصصه لاختلاف من نص عوي إلى حر ، وإن يكن معجم قص وقسب إذ وحده في موسقد ت معجم شعف ، وفي سركيبات معجم مسك وكذلك حن سشعب نص ونه سب مؤلف في سحو بتوسعي من شفق شبه صرني وصرف حد ري ، وهو في سحو سركسي ممكون من شنقق شبه رحبي وتبرد حدعي ولاشك في عطبه نقسب مصعي ، وإن سركب كشف عنها لأبحاث حرى ، وكر عبر في محتوى نقسب معبر سيسرب عنه سين في سنة نقبسه مو ريه سببه بكلاميه بوحده في سمطى موسقي وسركبي

سهي سقدم شخوى نعص شمر مدي يمثل خلاصه هد سحث بأن سحوين سوسقي وسركسي حه وحد شه بب ، (هي مبدأ ، لأني ومبدأ سدوي وقوسب سحويه ، ومسعيرت ، وهي موسائط معويه ، ومحتويات نعوب ، وأبنيه قويه ، وسسح عن ذلك صربات من بروسه نكويه سعمه ، روسه أسه كسه ، وسه متغيره قصيه وروسه شخصيه لأن هذه الوسائط يتشكل في نعص محتويات نص عوب مستخصه في تعبير لأبنيه نعويه مؤدية مو ضوعي سين رسه من سعمه ، إن لغة تجمع بين محدد سطري وصف مرسي )

كل عمل صحيح لا يحتفي شرديه م قبل و بعد عمه نقص نبس من نصعي أن يوند مشروع صحب ، عم سسوب بكثيرة متعلقة في إجراء إذ من في نعص شيء من مسأله سقصسه نصصب عنها في موضعها وإذ سم يحن من سبقه أن يعدد مرء محسن عمله إلا ، بحث لأكاديمي يدمن سرد وجوه لأسلوع ،

سمسروع مقترح سعمل في سحث سسي نصرف إن بشكل إصرار مستمر سه سب سعويه نقد به من أهم مميز به حفظ نقصه سعب ، وعصر من مبادئ عامة ، ثوب ومتغيرات ، كل ملا يلاحظ في سعات ،

أسـ ف و ـسـة عوـسه ، من أوحه لاحـتلاف و لائـتلاف ـ ـد ، من شأن ـعـصريه ـسـ ـبه ـسـبيه ـعقـ مه في هد ـعمل أن ـصور معرفتـ ـبـ ـعـ ـ ـت ـشرية

حرصـ ـي صـ عه ـحو مـقـرح ـ ـوفر ـه أسـ ـ ـ حوسـبه ، ـد روعي فـي ـقـمة ـ ـئه حـصـ ـ لاحـتمـ لات وتـ فيق ـمعمـيـ ـ ـ مـو ـيه د حل ـقـ ـ ـ ـو حـد و ـ عـة ـيـ ـ ـيـ ـ د حل ـحـويـ ـوـيـعي و ـركـيـبي ـ كون هـد مـقـرح ـو ـي ـين ـسـة ـكلامـيـه مـشـركـة ـين ـعـ ـ ـ ، و ـين ـسـه ـعوـيه ـمـعـ ـيرة ـين أ ـمـ ـط ـحـويه ـيدرمه ـ ـيـتـصـو ـرحـمـه صـو ـ ً ـ ـحـو ـين ـسـه ـكلاميـه في عـ ـ ـين مـر دفـين مـعـني مـتـ ـ ـ ـين مـبنى ونـصـف ً وحـسـ ـه ـبـسـيـط ـحو ـدي أ ـمـ ـه ـحـ ـ ه و ـسو ه ـ ـي ـغـة عربيـه

ـسرود من ـسـعـمـلات ـسروح مقترح فد لا ـحقق لـمـ ـ ـح ـيـهـ عـسـى ـ ـحـه لأكـمـل عـبر تـقـويـه حوسـ ـ ـصـعـف ـلا مـة ـكل ـحث ، ـسـد ـ ـ ـه من ـعر ـ ـمعمـرة عن مـحـ ـدـيـه ـعـ ـ ـ ـ ـشرية مـهـمـ ـ ـ لإنسـ ـ مـ ـ ـحـ ـهـد و ـحد من لاحـ ـيـ ـ ـ ـ ـد حـ ـ فيـه ـ فـد ـ ـسـحـسـه ـو حـد ـ ـ ـ ـ تـوفيـق إلا من حـق ـسـحـ ـه ، و ـفـصل من أسـ ـ ـ ـ لأحلاء ـلـذين كـ ـ ـهـم أثـر طـيـب في ـفـس ، وأخص ـ ـ ـذكر ـدكـتور أحـمـد ـلاد ـيـسي و ـ ـكتور أحـمـد ـ ـوكـل و ـ ـه ـ ـي من أ ـ ـى حـسـ ً ـ ـك ـ ـعرغ ـ ـه في مـنـتصـف صـفـر عـام 1419

# البـــــاب الأول

## نظرية النحو الكلي و تطبيقاته على العربية

## تـقـديـم .

نعبة من عقد هد  ب سصدي سطوبة سحو مكي  لمحمس ، حتى يتبي ب مصادر حو ب لصعف فيهم ، فتُحسب عند  إقدام على إقمه بديل عنهم   ولا يحفى م يحف حو هد  بعمل من محاصر الاسبق ور ء عبه د يه ، تحو بباحث بي حاطب بيل فد لا يعرق بين غث  أديه و سمين وب ء بمث عحصر ع ب قوات بتحليل ولاحتب  . حتى إد  لتقب أدتها وبو ب بم يعد في  لإمكان مهجياً إهمالها

من وسائل احتبار بنظريات تحيتها من له حق  لمثل هد العمل سعيا بي إقمه حطة سمعيرة ، برصد من حلال مد الاسحم مو د سطوبة ، بدءاً من مقدمه لانطلاق ، ومروراً بالمهجيه متسه ، فكتمبه نصو  موصوع ، ، سهاء بي بهدف مرسوم   وعند تطبيق هذا بنموذج لاستكشافي وحد ا من حديه نظريتين متقابلتين بطريه بسبية صطلاحية  بطلق من فرصية كتبصبه ، فبتصرف مبد  لانسجام بي نبي منهجية معرفة ، واعتبار لبعه موصوعاً متشكلاً ، وتوسيل درسه لبعه إلى هدف حا  ح عنها حداده سوسكي في  كشف عن ببيه الدماغ بيشري   وكونها تنهض نظريه نسبيه وقعة نطلق من فرصية مرسة ، بعودها بي حد معرفة منهجية ، وتجد بعه موصوعاً ثابتاً ، وبوسيل توفائع مديه بعه إدرك سعها تجرد فكان بهدف د حتماً

مكن نعمق هد لنظريه نسرك على مده بعنبه أو أكثر ستدقس تحصه وتأتي في المقدمة فرصة نعمل نصعبه نه همه إلى أن ملكه نعويه بسه عضو دهني ، نهه مورثات ، كم سوب سشرة أو تعسين مو ئب ههده نفرصة لمنسة نستهدف خارجي مذكور صدرت نظريه شومسكي نسسانيه نقسم لإحبائب موضوع و نهدف ، ونحسف منه في نوسنه لا تعبر نيرم عن تدخل حقوب تسعي إلى معرفه ري لإحدائي في تصور نسني موضوع يدخل في حتصاص لأول وفي نفس لاتجاه تمكن مركز على نكيفيه تي يكتشف نه شومسكي كلبانه اسسيه ، وعلى طريفه ستدلاله على كلسه سري بعده م إذ كان لمسحدص كنأ أو نمطبأ ، وهل من سسل حر لإدركه

تحسب م سبق من لاحتبارت نه حمة سنظريات لسسانيه نوحد فحوص أحرى حارجيه وهده يمكن تجميعها في ضربين حدهم يتصل قصبه نتوافق حاصل نبن وقعات لنظريه ووقائع لعات نشبه بطرق أحرى نحصل معرفه نعميه ، وكذلك مسألة ضبط نظريه نسسانية تقسها أو موضوعه إذ تعرضت لأزمه نسبب نضعد نسبه نقود ح

نحصي لأزمه مذكوره تصطر ظرية لنحو نكلي ، بسسب ضعفه لاصطلاحي ، إلى لاستحدد نسرمرت باعتبارها متغيرت نفس نكلي تأحذ قيمأ معينه في نعات خاصه وبسمى هده البرمترات نكون نظريه قد صبطت ودئع موضوعه ، وتحسب إدخال نعدبل على نسقه ، لأن بوقائع في نتوحه لاصطلاحي ، لا نقص نظريه ، وفي لأخير نكون قد تخصصت من لانهيار مع شدد لأزمه وفي مقبل دلك يتعين على نظريه نوقعيه نمتثلة في نلسانيات نسبيه أن تحرص على ضبط نسقها في أصل وضعه ؛ ودلك بإدماج ، ضمن مبادئ أسسه ، مبدأ وضعي نوسائط لنعويه يسمح نها بتنبؤ بالأخطاء نمطية نمكنة ولا نحرج عندئذ بنيه نعوية عن قوعد نحو نمطي

أم صرب شي من محوص حرحيه فبحص مئح صمو مدى؛
محو كي وقو عدد عى معه عربيه عبة هد عر معديه مد ي ورود
موصد عوي دي يعدمه عص مسعر مصمى محو شومسكي عى
عربيه ، وأسسه مقربه يي عربيه موصوفه محديه د حل عطهب موسمي وبي
وصف مسوب ببه تتبحه حصد عبه عد؛ معمد ملو عد عات تركيبه
موسعه حعل سلقه بصر نكر عات

ويتكون صورة كمله ، صحة تجري مقربه في مختلف مستويات ، من
مد ري؛ لأولية بي تحس طو هر حرئيه وبديث تكون قد لامسه م يي 1)
مدى حصور مبد؛ سدوي أو عد ه ومن موقعه في محو أو مه 2) لصوره
مي يأحدها قص معوي ، كلعحم مثلاً أهو كي أم عصي وبم يفسر كونه
برحدى صفتين 3) عدم عط محسو الحوي على طو هر صرفية وتركيبية
عن طريق بطه بمذهب سيبويه برئحه من بين محاة عربية ومشهم ممن يصف
معه بوبيفيه ومن يبي محاة لو صفين عة بركيبيه

وسحكم في لمقربه مد كوره نكتفي دعمال بعض مستعربين الذين
وصفو عة عربية محو شومسكي

# الفصل الأول

## أصول المفاضلة بين النظريات اللسانية[1]

"كثرة التآليف في العلوم عائقة عن التحصيل"

ابن خلدون

يشكل ما تراكم حتى الآن من التآليف في اللغة وحولها القديم والحديث بمختلف اللغات الأكثر انتشاراً في عالمنا العربي عقبةً لا تقل حدّتها عن ضعف التفكير المعرفي في نفس الميدان. إذ كلاهما يشكل عائقاً يحد من وتيرة النمو المعرفي في الاتجاه السليم، ويعرقل بناء معرفة تمثل حقاً موضوع الدراسة. ويكون التراكم المعرفي عائقاً يكفيه أن تجتمع فيه مواصفات من قبيل ما يلي

1- [illegible] اللسانيات [illegible] لأنه على كل من [illegible] تأمل في اللغة [illegible] النظر [illegible] من العلوم (1) اللغة واللغات موضوع البحث. إذ لا عبرة بتعدد [illegible] من اللغات لإدخال تأمل في اللغة ضمن اللسانيات [illegible] (2) من البحث في اللغة [illegible] لأنهما [illegible] من مقومات النظر ولا منهجية [illegible] في اللغة من [illegible] إلى [illegible] في البحث (3) منهجية متبعة في الدراسة و[illegible] إذ يمكن أن تتعايش نظريتان [illegible] موضوعاً و[illegible] ومنهجاً [illegible] نظري معيار [illegible] من الوصف اللغوي [illegible] أحدهما من اللسانيات و[illegible] (4) الأهداف [illegible] من البحث في اللغة [illegible] كل دراسة [illegible] في معرفتها [illegible] من تحقيق غايات [illegible] –

1- ن يُغْسر، عند بحث ظاهرة لغوية ، كُلُّ ما خلّفه سلف ُفي للغة من أعمال تعبّر عنها و صفها بصرف نظر عن لغة مَدْروسة و لغة لبحث أو عصرهما فلا يهمل من بين لأعمال ما يكون في مستوى به كتت في لغة أو حجة لأنه توسع أي فريق من باحثين تحقيق مبررات و خلاف أسباب مع أخذ بعدد تصورات عرهم

2 أن يبعث من فحص بعض من بين مألف تعاضٌ قوي بين عدد غير قليل من لتصورات مختلفة لتي كانت سلف حول أي مسألة لغوية إذ يكفي إثارة أسئلة من قبيل (ما للغة ، و ما موضوع علمها ، و ما غايته أو ما أقسام لكلم ، و ما تفريعاتها و كيف تكون تراكيبها ما لفاعل، و هل لعلاقة مرسمة من لسمات لواحدة في تشكيل لمفهوم من هذه لطبقة لمحوية ؟، سيلقي لبحث أجوبة متباينة حسب مصدرته من شأنها أن تشوش على لطالب من بين لتصورات و لعمل مسلك مفضي إليه

3 أن بنشأ حول موضوع لدراسة لواحد مسعين بداية أكثر من نظريتين متغايرتين يصل اختلافها إلى درجة لتضاد لأن تعدد لنظريات و لنماذج لمنافسة و كثرة لآراء لتصورات لمزاحمة، مع وحدة موضوع البحث ووحدة هدف علمه كلية و المسلمات باستواء، يقوى إمكان لاهتداء في أقصر وقت و بأقل جهد إلى أنسب لنظريتين لواقعتين على طرفي نقيض حتى يمتنع أن تقوم معهما نظريةٌ ثالثة

---

سند إلى الأغلب أن الأ لغة لمذكورة لا يسرط في علم لغوي لتي يه جز ما يحققه حسب المسائل سوى أن يحدد اللغة موضوعا ووصف منهجه هدف فلا غلب لأن يكون موضوع العلم لغة لعينها أو كل اللغات أو بعضها ، و لا يكون لدى اللغة خاصية منهجية بعينها و أن يكون لتقيد موضعه في حقل معرفي دون غيره ، و يكون حد العمل وفقه في هذا الصرف دون الى و به هي ملتصقة موانا و عليه يمكن أن نتصور اللسانيات علما موضوعه اللغة هذا موضوع معرفته خاصة به لها حث يؤدي لمتعلمين بحث اللغة إلى تحقيق غايات محددة

4. أن [illegible] في [illegible] على [illegible] عدد كبير [illegible] في تحقيق [illegible] ولا [illegible] في [illegible]

[illegible] في [illegible] لا [illegible] كيف [illegible] فلا [illegible] ولا [illegible]

[illegible] من [illegible] ولا [illegible] في [illegible] من [illegible] في [illegible] على [illegible] من [illegible] في [illegible] في [illegible]

[illegible] في [illegible] لا [illegible] كل [illegible] في كل [illegible]

تأمل الإنسان في اللغة لعدم إمكان إخضاعها . و لذا ليس كل عمل حول
اللغة يسعى إلى إقامة بناء جديد . تمثل هذه الحاجة الملحة إلى منهج معايد
من شأنه أن يتمثل مختلف الأعمال اللغوية الممكنة و يستنبط أصول العلم
التي تحدد وجهة نظر صاحبها إلى اللغة فتساعد في فهم العلم لأنه
يخفي الهدف الموحي في كل منها . و المنهج الذي سلكه المؤلف في هذه
و تكمن في الفصل الأول من هذا الكتاب الذي نشرح هذا البحث . و لذلك
تمهيدا له بترجمة عن طريق حصر عناصره . و بين كيفية تعاملها مستكشفا نموذجا
يكشف عن الممكن من المقاربات المناسبة . و عن صور و تحصر عددها في
طريقتين اثنتين و قاعدتين على طرفي النقيض تمثل الأولى مجال التصور في اللغة
فتوجههم في اتجاه متوازيين و نرى أنه يمكن إدراج كل نشاط ذهني أو
موضوعة اللغة ، مصوغ في طريقة أو نموذج ، أو يكون مختلا حركة الظواهر اللغوية
المعروفة ، أو حتى في صورة رأي أو فكرة

فعدة منهج معتبرة يمكن مراد في الفصل الثاني حتى ... و قاس
فعاليته من خلال دراسة نقدية للمناسبات الكلية كما تشكل في النظرية النحوية
التوليدية التحويلية و ذلك فحصها من حيث المبادئ المؤسسة ، و المنهجية
المتبعة ، و الهدف المقصود ، و التصور الذي اللغة موضوع الدراسة حتى إذا
تكشف طبيعة هذا النحو و تقييم أهدافه صار إلى الفصل الثالث لتحليل فيه
مراتب النتائج التي انتهى إليها الفصل الثاني ، و سيكون من خلال مبحثين
رئيسيين الأول يهتم بتتبع شومسكي ، و هو يستنبط المبادئ الكلية أو يضع
البرامترات و يصوغ القواعد النحوية التي يصف بها الظواهر اللغوية من الإنجليزية
و غيرها من اللغات

و يتوجه الثاني إلى معاينة الأثر الذي يخلفه تطبيق نموذج شومسكي
على اللغة العربية وعلى نحوها

والذي يسعى لاختصاصه لأن يكون أي مركز معرفي في حقل اللغة بسبب حب التفكير في المسائل الأكثر تمحيصاً والأحسن. وهو يدعو إلى إيجاد منهج للمعرفة. يجد كمثال البحث في اللغة موضوعاً يجعل من أهدافه هدفاً حتى إذا تأملت عناصره في ذاته واستقصت حسب قدرته على التعبير عنه انطلاقاً من النظريات اللسانية والبحث.

## 1 تحليل النظرية اللسانية

تعتبر هذه النظريات، كما سبقت الإشارة في المقدمة، أثرت مؤلفات النظر في اللغة أو جانبه من أجل الكتاب على دراسة الطرائق التي ينتهجها اللسانيون وهم يبحثون في اللغة. ويستعمل لفظة الأورغانون هذا البحث في تلك العلاقة التي تمكن من الجهر بها من أحد طرائق النظر في اللغة موضوعاً للتأمل والدراسة. وعندئذ يكون الناظر قد تحول من اللساني إلى مؤلف عن دراسة اللغة إلى «عمومي»[2]، إذ يطرح أسئلة موجهة إلى طريقته التي يعمل بها وهو يبحث عن مشكلة لغوية. وعلى هذا فإن البحث في اللغة قد يكون مرة لسانياً صرفاً، وهو يحلل اللغة ويصوغ معرفته بنتائج في عبارات لسانية بحتة، وقد يكون مرة أخرى عمومياً لسانياً، وهو يحلل معالم مؤسسة النظرية اللسانية بأسئلة تنتمي إلى العمومية اللسانية[3].

وقد وجب أن نعتبر البحث في اللغة كمنهجية تضعها اللساني وفق مصطلحات محددة وأهداف مرسومة سلفاً. يشكل كل بحث طريقته في معالجة اللغة، فإن أحد طرائق اللسانيين موضوعاً للدراسة يجب أن يستفيد هو

2 عمومية: نقلناه العربي مقابلة لكلمة Epistemologie وهي في الترجمة معنى من العلم والخبر في العلم الذي يحمل النظر في منهجية اللغة في علم معينة تحصيل مادته العلمية.

3 وفي كل... بوضوح بين العلمية والفلسفية... الأسئلة التي توجه إلى... في العلوم... نظرية العلم والعمومية... الفلسفية التجريبية. R. Carnap, Les fondements philosophique de la physique, 183

### 1.1. أصناف اللسانيات باعتبار موضوعها

4 ... Avicenne, Le Livre de Sciences ... R. Blanché, L'épistémologie

بهـــمـ لا من سك لاعسـ ب علاقه مـ كوره فـإذ عمسمسـ معوم ، عبر لا سهـ موقع أو حد مه ، أي عموم عربيه لا ـ سه ـ موقع منها منصو ه ، حسب سحبه فإن مرسط موقع بحو محموعه معوم معممه ، منها عـربه و لإحصائية ، سـ سـ ، مقسم عموم محموعه لأخيره سسب حملاف موضوعـ بـ ، هكـ سسعى عـر ، موضوع خاص بها معم ، إذ سـ و سه مه مه ده من خصائص عامه و سمى قوانين متحكمة في ظواهر طبيعيه كم سسعى لإحسانية سه طوهـ حـ ه و ه سبها بعامه و محد سسـ موضوعـ سه سعى برمري تحقق في تعـ يتوصل بها لإنسـ .

وكـ معدد معوم سه لاحـلاف موضوعاتـ ، سه فإن عمم ه حد ، كـ سانـ مثلا ، يمكن أن يتعدد حسب ما قد يحصل من تنوع في موضوعه لذي هو معه أي سسـ رمزي مستعمل بين سـ سه صل ، ه على عدد عم نوحـه يقع سر كسر حد ، يحسحه يـ قد ه سسـ ـ مختلفه محصوصة على ،مكـ تصنيف كل لأعمـ سانيه تحت حقل من لإنسان في لغة.

حصر ـ سب لاختلاف معوم مقعه في موضوع و حد ، في ،مكـ ، قوعه على حد ، جوه ، ثلاثه لسه : فإما ـ يكون حد موضوعين عم ، لآخر حصر ، ، و ،ما أن يكون لكل و حد من موضوعي عممين شيء خاص و شيء مشترك فيه لآخر ، و ،ما أن يكون ذات موضوع فيهما و حد ، مكن حد عسر ين مختلفين ، قصد عمر موضوع بينهما ، و باعتبار موضوع ، ت شـ[6]

---

سبب الرهـ ص 90

6 ـ ـ 1

يصدق الاحتمال الثالث في ميدان اللغة، إن قابلنا بين التداول، بوصفه علماً لسانياً، يتخذ اللغة موضوعاً لدراسته لكن من جهة القواعد الضابطة لاستعمال عباراتها في أنسقة مناسبة، وبين النحو الذي يجعل أيضاً من اللغة موضوعاً، لكن من جهة القواعد الضابطة لسلامة بنية عباراتها أو فسادها بصرف النظر عن الأنسقة المناسبة لاستعمالها. يصححه مثال تقدم بهذا الاحتمال، لا يجوز لكل من التداول والنحو أن يزعم لنفسه الأهمية والتفرد بدراسة اللغة، وذلك أن منهما لا يكفي بمفرده وإلا لبقيت جهةٌ من اللغة غير موصوفة ولكون كفايته الوصفية مضمونة في كل علم ضرورة تدعو إلى إشراك النحو والتداولي ولا يهمل جهة من اللغة تحت أي مبرر.

والتعديل لا يؤثر في الاحتمال الثاني، كأن يختص أحد العلمين بشيء، وليس كلاهما كما شرحنا من قبل، فأمكن أن نمثل لهذا الاحتمال أيضاً من ميدان اللغة بما يتبين من المقارنة بين النحوين التوليدي التحويلي والوظيفي[7] لكونهما يشتركان في وصف النسق المجرد من قواعد اللغة، ويختص النحو الوظيفي بوصف قواعد التداول المتحكمة في الظواهر اللغوية غير التركيبية. لكن الاختلاف بين النحويين المذكورين مؤقت، لأن الأمر يتعلق بتوسيع النحو من غير أن تصحبه مشكل الصياغة التصورية، إذ لو تأتى لمهتم أن يمثل النحو التوليدي التحويلي المعطيات التداولية، كما فعل أولاً بظواهر التركيب والدلالة، لوجب أن يزول الفرق بين النحويين.

لقد ترتب عن الاحتمالين المذكورين أولاً من عدم كفاية العلمين المشتركين في موضوع واحد يستقل كل منهما بجهة منه، وثانياً من تأهيل أحد العلمين لأخذ الجهة من موضوع دراسته إلى حين حل مشكل الصياغة

7- انظر الدكتور أحمد المتوكل، الدراسات الوظيفية، ص 74-78

التصور المقصود، يمكن الجمع بينهما في الحصيلة العامة والتقدم من أجل الكشف عن العلاقات بينهما وبيان النتائج التي تقدمها النظريات اللسانية التي يمكن أن تفرع عنها التصنيف الواحد من هذه القسمة أما الاحتمال الأول المطروح في أول من فصل (10) أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص، ... فيكون العلمان المختلفان في موضوعين بالعموم والخصوص، ... أن يكون أحد العلمين يبحث في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما[8]، فإنه يمكن القول إن المقابلة الأولى بين النظريات والتي تكون أصناف لها ثلاثة، وإن تغير في مرتبة لاحقة تغيرا، كالمنهجية المتبعة في البحث أو الهدف المرسوم له، أو الوجهة النظرية للموضوع، في ما يلي نوضح ذلك:

وإذا قلنا إن الإنسان مدرك في العالم الذي يتكلم أكثر من لغة واحدة، وكان الفلسفة تتحكم في الماضي والحاضر أو المستقبل ويتكلم الآن أو مستقبلا، ثلاث لغات كالعربية والإنجليزية والإسبانية فإن أي عمل لساني لا يخرج عن أحد الإمكانات الثلاثة: إما أن يتوجه بالبحث إلى المشترك بين كل هذه اللغات، بغض النظر عن المميزات الفارقة التي تخص كلا منها، مثل هذه الأعمال تشكل إذن العلم الذي ينظر في الموضوع على الإطلاق، أو صنف من اللسانيات يهمه وصف المشترك بين اللغات، وإما أن يهتم بالسمة إحدى تلك اللغات، الإنجليزية وصفها بقواعدها النحوية والصوتية النسقية بصرف النظر عما إذا كان الموصوف لغة بعينها غيرها من اللغات. الأعمال من هذا القبيل يجب أن تكون صنفا آخر من اللسانيات، يقابل السابق لانكبابه على لغة معينة كالعربية مثلا، وإما أن يعنى بما هو مشترك بين لغتين من ثلاثة في مثالنا المذكور، ووصف ما يخص لغتين معا ولا يوجد في الثالثة. ومما كان كذلك يجب أن يكون صنفا من اللسانيات مغايرا. ومع أنه لا يمكن حصر ممكن تكون كل الأعمال اللسانية التي يحققها تأمل الإنسان في اللغة، أو يمكن أن

8 - ابن سينا، البرهان، ص 109، 111.

حقيقتها الصفات: لا تخرج مستندة إلى موضوعها الواسع أو المتعلق عن حد الإمكانات اللسانية.

1) الأعمال اللسانية التي تعنى بما يتحد من مستوى رمزي تهيئ لموضوع موضوعي، وتنص إنه على الإطلاق من تحققه في أي من اللغات البشرية، وبهم بالتنصيص خصائص ذات مستوى مشتركة بين اللغات جميعها. وهذه تشكل مثل هذه الأعمال الصنف الذي نخصه باسم النظريات اللسانية، ويمكن أن يمثل له بالنحو الوظيفي والنحو التوليدي التحويلي.

2) الأعمال اللسانية التي يقتصر موضوعها على لغة واحدة معينة تقوم في وصف لغة وتكون اللسانيات الخاصة. وكل عمل لساني من هذا العمل فيه يعتبره خاصاً لأنه خص لغة بعينها يحوي درسها، وبعض الظواهر كما إن وجدت بعض أي خصائص أنها تحتوي تحت هذا الصنف نحو سيبويه.

3) الأعمال اللسانية التي تقوم بين الصنفين من اللسانيات المتقدمين: الكلية والخاصة، وتشكل قسماً مستقلاً نخصه باسم اللسانيات النمطية؛ لأنها تتخذ من بعض اللغات البشرية موضوعاً لا لتبحث فيما هو مشترك بينها، ولا لتحليل لغة واحدة في عينها، وإنما تحاول أن تصنف كل عمل لساني يهتم بتصنيف خصائص لغوية مشتركة بين مجموعة محصورة من اللغات، ويهتم بها ضمن نظرة استدلالية بوصفها علاقة تقوم بين اللغات تحدد من [illegible] اللغة [illegible]

وكما نلاحظ من أنها بنظرة تمطية، وهي علاقة عمومية للغات، وبين التحديد من صور خاصة، بالتحليل النمطي بين نمط لغوي معين، وتكون بنائية كل مستوى أساس التجميع.

بناء على ما تقدم، لا نحصل وجود قسم [illegible] بين اللسانيات الكلية والخاصة اللسانية، لأن أي عمل لساني يحاول أن يصنف ما كشف استقراء جميع اللغات البشرية، وإما حدد إحدى اللغات، وإما عمل يشمل أكثر من لغة واحدة ودون كل اللغات.

## 1. 2. مناهج الأوصاف اللسانية

من المتوقع أن تتباين أوصاف اللغات المرصودة باعتبار المنهجية الموظفة لكل وصف، بحيث يشترك في منهجية ما سمّيناه كلّ الأعمال اللسانية الموحّدة من جهة موضوع الدراسة. وإذا أخذنا بالتقسيم المشهور المعمول به في الاستنباطية والاستقرائية وجب أن تشترك أوصاف من اللسانيات في استعمال المنهجية الواحدة. وإذا كان الأمر كذلك ... لسانيات خاصة في خاصية معينة، وقد تفرق بينهما عدة ذي الأعمال وهو الوحدة أو الكثرة المحصورة، فالمتوقع أن يستعمل الصنفان المنهجية في تناول موضوعيهما. ولذلك لا نجد عملًا لسانيًا من خارج إحدى المنهجيتين حسب التقسيم من اللسانيات التي سمينا به.

وقد نعتبر أن هذه بعض الشيء من التفصيل في الأنواع من الأوصاف والمنهجية التي يستخدمها الوصف اللساني. وفي هذه المرحلة نكتفي بالكشف عن التناسب بين المنهجية والوصف المعين بفهم من التناسب المذكور أن هناك ضرورة منطقية تجبر الوصف اللساني على استخدام منهجية مخصوصة وهو يتناول المادة موضوع الدراسة. وليس له أن يختار بين أن يكون عملًا استقرائيًا أو عملًا استنباطيًا. ولكي ندقق العبارة مسايرة للمعنى المعلوم المعاصر في النموذج والصياغات والكامل، يمكن القول: ليس لأي وصف من اللسانيات أن يختار بين المنهجيتين الفرض والاستنباط (الفرضيات) وبين الاستقراء والاستنتاج (الفرضيات)، لأن موضوعه يجبره على انتهاج إحدى الطريقتين.

ولتوضيح هذه الضرورة المنطقية الخاصة بأن يستخدم الوصف اللساني منهجية من اثنتين يمكن القول:

إذا كان موضوع اللسانيات الكلية خصائص لغوية مشتركة بين جميع اللغات البشرية، فإنه لا سبيل إلى فحص خاصية كلية عن طريق

الاستقراء، لامتناع قسم لتمامه ولأن النقص يفضي إلى التعميم بحمل الخاص اللغات على كل اللغات، تعيّن اللجوء إلى الفرض الكلي. ولم يعد حديث اللسانيات الكلية بدٌّ من افتراض قضية أو أكثر تسلم بصدقها، ولا تهتم بمدى مطابقة محتواها لواقع كل اللغات، وتتخذها منطلقاً. وبتطبيق قواعد الاستنباط المحددة سلفاً يُشتق من تلك الفرضيات كلُّ ما يلزم عنها من نتائج ضرورية منطقياً. وهكذا يبدو هذا الصنف من اللسانيات مجبراً على اتباع المنهجية الفرضية بحيث يكون مجبراً على بناء نسق صوري يتشكل من فرضيات أولية لا تُبرهن، ومن مجموعة محصورة من المفاهيم المضبوطة بعلاقات محددة تُشتق بواسطتها من فرضيات النسق مُبرهناتٌ أو قضايا صادقةٌ في كل اللغات.

2) بخلاف اللسانيات الخاصة واللسانيات النسبية في إمكان اتخاذهما الطريق المنهجية ملاحظةً موضوعيهما، إذ يمكن أن يتم اقتناص خاصية (ح) خاصة بلغة معينة أو مشتركة بين عدد محصور من اللغات عن طريق الاستقراء (أو التجربة المباشرة أو السماع)، وعن طريق الاستدلال يمكن تعليق الخاصية (ح) بتوفر شروط معينة، أو إناطة (ح) بلغة (ع) بحكم علاقة النسبة بينهما. وعن طريق الاستنباط، (أو القياس) يمكن الانتقال إلى عدد آخر من اللغات الممكنة، (أو إلى عدد غير محصور من الوقائع الممكنة)، بحيث يتأتى حمل الخاصية (ح) عليها إن شاركت لغة الانطلاق في لغة (ع) ولغة أخرى، كما سيتبين في مباحث لاحقة يجب أن تشترط في خاصية (ح) كل اللغات التي تشترك في اتخاذ الوسيط اللغوي (و ب). إلى ذلك الحين ينبغي أن الاحتفاظ لهذين الصنفين من قابلية إجراء الاستقراء على موضوعيهما، ومن تحققهما من كل ضرورة تجبرهما على اللجوء إلى الافتراض.

يتضح من هذه أن النظريات تعالج موضوعاتها بدراسة ثلاثة أصناف:
كلية وجزئية ونسبية. فلا يتوقع وجود نسبة حين يكون موضوع دراسة شيئا
خارج عن الخصائص المعنوية التي تتقاسمها جميع الكائنات المتشابهة، أو خاصة
بفئة بعينها، أو بعامة بعدد محصور من الكائنات. ... فمنهجية موقعه
موضوع دراسة فهي صفات، إذ لا يتوقع وجود صنف ثالث لا يستعمل
واحدة من المنهجيتين المعرفية والمقارنة. وهكذا تظهر إمكانية دمج
النظريات الجزئية ضمن النظريات النسبية بسبب علاقة الاحتواء والانتماء
بينهما. وفي المبحث الموالي نتناول هذا الدمج ونخصص المقابلة بين الكلي
والنسبي من النظريات.

## 3.1. طبيعة المقدمة في النظريات الكلية والنظريات النسبية

كل عمل نظري يسعى إلى صنف من النظريات يلزمه «مبادئ» أو «مقدمات»
منها ينطلق وبها يستضيء بفضل منهجية الاتساق في الأفكار والوحدة في
وجهة النظر. فلا يختلط عندئذ بغيره ثم ينتهي إلى غير صفته. تلك «المبادئ»
لأنها «مستكنة» في صورة قضية يجب أن تتنوع من حيث «صفتها» كي
يجعلها ملائمة لصنف من النظريات موضوعا ومنهجية.

إذن، كل قضية تتخذ مبدأ أو مقدمة منها الانطلاق يجب أن تتنوع بتنوع
العلاقة القائمة بين محتواها وبين موضوع النظرية، إلى: «1» «فرضية
عقلية»: وهي قضية تخص الكائنات من حيث إن محتواها وصفي لا يرتبط
بواقع حقيقي كان معنويا أو غير معنوي. وهي لا تقبل الإثبات، فلسنا نعلم
«صدقها» مع التسليم الاقتضائي بهذه الفرضية. وهي لا تخضع للفحص
التجريبي والنسبي، لا تقبل النقض، وكذلك شأن ما نؤسس عليها. «2» «فرضية
تجريبية»: نقابل بينها وبين الفرضية السابقة لأنها قضية واقعية محتواها
حقيقي، إنها قضية تجريبية مستخرجة من جزئيات تشترك في خاصية جامعة

و لا يرتبط محتواها بالواقع تقبل الفحص المراسي و تحتمل النقض، و يؤدي عدم تأكيدها مراسياً إلى طرحها مع النظرية المؤسسة عليها.

يتبين من السمات المشكّلة لطبيعة الفرضية الاعتباطية أن هذه الأخيرة أساس المنهجية « الفرض و الاستنباط » أو التقريب موافقة اللسانيات الكلية التي موضوعها الخصائص اللغوية المشتركة بين جميع اللغات أو المتكررة في كل منها. كما تدل السمات الواضحة في تشكل صيغة الفرضية الواقعية على مناسبة هذه الفرضية المنهجية « الاستقراء و الاستنباط » أو التقريب موافقة اللسانيات النسبية، بما فيها الخاصة، التي موضوعها الخصائص اللغوية التي تعم عدداً محصوراً من اللغات أو تختص بلغة بعينها.

يُستخلص مما تقدم أن اللسانيات الكلية و اللسانيات النسبية تتفقان في اللجوء إلى « قواعد الاشتقاق »، و هي علاقات منطقية، من أجل استنباط من المبادئ الأولية خصائص لغوية صادقة في كل اللغات أو في بعضها تبعاً لما إذا كان المنطلق فرضية كلية أو عامة، و يختلفان في كيفية إنشاء الأوليات. أما اللسانيات الكلية فتشدد الحرص على جمع الأدلة، بأن تجرد الأنماط المؤلفة للمقولات التي تجعلها مقدمات أولية من كل دلالة تربطها بالواقع. و هي حينئذ تكون من وضع العقل البشري و إبداعه، كما تكون محدّدة بموضوع ذاتي بغاية تعميم معين. في حين تلجأ اللسانيات النسبية إلى « التجربة » خلال مرحلة الاستقراء لإنشاء مقدماتها الأولية.

لحرصنا الشديد على اتساق عناصر خطة المعالجة، فإنه يمكن أن نتساءل الآن عن علاقة الفرضيتين المذكورتين في هذا المبحث بالوجهات النظر الممكنة إلى اللغة التي تشكل موضوع المبحث اللاحق. و سعياً منا سننتهي به المبحث المسألة بتعيين كيف ترتبط اللسانيات، بوصفها نظرية كلية و نسبية بموضوعها. و تعليلُ هذا العنصر المتمثل في وجهة النظر سوف يُظهر ألا ينفك عمل اللساني خارج عما ذكر من أصناف اللسانيات.

### 4.1. تعلق وجهة النظر بمقدمة الانطلاق

كل عمل لساني يفترض أن ينظر إلى اللغة من زاوية معينة، تمثل نقطة الانطلاق فيه لأنه منها وبها لا غير يمكن للغة أن تتخذ طبيعة وتظهر في صورة ملائمة. وما نسميه زاوية سوى مقدمة الانطلاق أو الفرضية الأولى المؤسسة لصنف من اللسانيات لأنه من الفرضية التي تؤسس علما ما يتحدد له موضوعه الذي ينوي معالجته بالتحرير. فالعبرة بالمثال فإن الفرضيات هي التي تحدد قبل كل شيء الموضوعات التي تتناولها الهندسة[9]. وبالرغم من هذا وجود علاقة توافق بين الفرضية الأساسية وبين وجهة النظر التي تتبناها اللسانيات المكتسبة. وقد كانت وجهات النظر الأولى وهي منتشرة لكن نحصرها في قسمين أوليين ممكن مع إمكان أن يتشعب كلاهما تابعة إلى وجهات نظر فرعية تقبل بدورها أن تتفرع من جديد، وكذلك يستمر بحيث لا تخرج وجهة النظر، مهما بلغت درجتها في التفرع، عن أحد القسمين الأساسيين الموالين: 1) اللغة موضوع متشكل، يتضح في بنية موضوعها النظرية التي يضعها اللساني لأنه ليس للغة وجود حقيقي، وإنما هي من اختراع الباحث أو إنشاء نشأة نظرية، وعليه، يجب على اللغة أن تتشكل كما تتصورها النظرية تتحمل حقيقتها بصفات مستمدة منها. ولو هذا الاتجاه، مع اختلاف في العبارة قبل (ما) مبدئيا، ليس هناك ما يمنع من تصور اللغة موضوعا رياضيا، أو اجتماعيا، أو نفسيا، ... ورغم الوصفيين أن اللغة قبل كل شيء ذلك الموضوع لا يستند إلى مبرر[10]. بخلاف هذا التعدد في تصورات اللغة، ووصفها موضوعا للسانيات، أي وجهة نظر مقابلة 2) اللغة موضوع ثابت، له وجود حقيقي كغيره من الموجودات المستقلة في العالم الخارجي،

---

(9) ينظر: الهندسة والتجربة، ص 5. A. Einstein, la géométrie et l'expérience

(10) الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الكتاب الأول، ص 4 ... المعاصر في علم اللغة العام F. de Saussure, cours de linguistique générale

تستقل بذاتها عن المتلقي، فيمتنع أن يحتفظ بنظريته شيئا فشيئا بل ينتجه النظرية المتسقة درجة إلى صفة تكون موصولة بها بنفسها، لأن «النظريات عبارة عن شبكات لاصطياد ما نسميه «العالم»، وعقلنته، وتفسيره، والتحكم فيه» ، حتى إذا علم السائل على ما هي عليه عرف عنها كل ما يريد من التصنيع و [illegible]

يترتب على ذلك المنظور أن اللغة أن تقوم بنفسها، وأن النظرية اللسانية علاقة أحادية بالأشياء تكمن في اتجاهين مع كسر، فإذ تظل النظرية للغة، بوصفها موضوعاً مشكلاً، كما تتشكل من النظرية في اتجاه اللغة فتكون هذه قائمة على قاعدته، فلا تنطق النظرية إلا صوتها، إذ هي كيانٌ صورة منطق يوجهه النظر اللساني وسمة مقولة النظرية، وأن النظرية، من جهة أخرى، «وفقها لهذا المنهج طريقة تجمع بين الاعتباطية والورود تكون قد حددت بكامل حرية موضوعها» [12]

في إطار منهجية كهذه وفلسفة الاصطلاحيين، كما قدمها [illegible]، تصبح العلاقة القائمة بين النظرية وموضوعها أكثر، وتتحدد بما فيه قيمة ما ترى فيه، فقد نقل عنهم ما يفيد قوله «إن الحقل هو الذي يعرض قوانينه على الطبيعة [illegible]، وأن القوانين للطبيعة [illegible]، وأن علم الطبيعة النظري بناء منطقي لا صورة عن الطبيعة، إذ لا يتحدد بهذا البناء خصائص العالم، وإنما بخلاف ذلك، البناء هو الذي يحدد خصائص عالم اصطناعي

---

11 [illegible] منطق الكشوف العلمية، ص 98. Karl R. Popper, La logique de la découverte scientifique

12 [illegible] إلى [illegible] [illegible] في التجربة إلى [illegible] [illegible] النظرية [illegible] H. HJELMSLEV, Prolégomènes à une théorie du langage, 23 [illegible] الجهاز في [illegible] ص 125 [illegible] على مبادئ العلوم

العلم من مفاهيم محدّدة ضمنياً بواسطة القوانين الطبيعية التي حصرناها، ولا يحدث التعميم إلا عن العلم من هذا القبيل» ويضيف قائلاً: «وبالنسبة لوجهة نظر الاصطلاحيين فإن قوانين الطبيعة لا تستمد من الملاحظة لأن من وراء تأسيس هذه القوانين نفسها أن تحدد من الملاحظة»[9]

بخلاف ما تقدم، فإن اعتبار اللغة موضوعاً ثالثاً، أي يتمتع باستقلال بينته بالنسبة عن النسبي وما يصنعه من نظريات، لتعكس تجاه التأثير، ينطلق من اللغة صوب النظرية اللسانية. فتصبح هذه قابلةً واللغةُ فاعلةً؛ تحدد العناصر المكونة للنظرية، والعلاقات القائمة بينها لإقامة بنائها، وتصوّب فيها ما ينتج قصاراً عن مطابقته، وتُبطل ما كان خطؤه أكثر من صوابه.

التقابل المذكور بين ما ذُكر من موضوعي اللسانيات (الكلي أو النسبي) ومنهجيتها (التعرف أو التقريب) وصيغة الفرضيتين (الاعتباطية أو التوقعية) وأخيراً وجهتي النظر، ووقوع التقابلين على طرفي النقيض، فإن اعتبار اللغة موضوعاً مشكلاً وجهةً نظر وفق اللسانيات الكلية بوصفها نظرية أساسها وضع اعتباطية منها تشتق بقواعد الإسقاط خصائص كلية تشترك فيها جميع اللغات البشرية. يشهد للتوافق المذكور عبارةٌ من أعمال اللسانيات الكلية تقول: «توجد مبادئ وتصورات مسبوقة في الذهن، إذ نفرغها من أنفسنا لنسقطها على الموضوعات، بحيث تشكل إيهاماً من الطبيعة مباشراً وإدراكٌ للغريزة الطبيعية. وبالرغم من كون هذه التصورات المشتركة قد تمت إثارتها بواسطة الموضوعات لكن لا أحد، مهما كانت طريقته بفكره غير معقولة، يتخيلها محمولة في ذات تلك الموضوعات، ... وباستعمال الحقائق الذهنية، المطبوعة في النفس كرستها الطبيعة فيها وأو مرها، نستطيع مقاربة بين الأحاسيس الجزئية وتركيبها وتأويل التجربة انطلاقاً من موضوعات

9. [illegible] منطق المعرفة العلمية، ص 77

خصائصها وأحداثها التي تشترك بها»[14] من هذا المنظور تعتبر كل واحدة في
كتاب المذكور أعلاه، محمد الأوراغي، الفلسفة النحو التوليدي التحويلي
يظهر بشكل واضح أن الفلسفة المعرفية هي التي «لها موضوع مشخص» مثل
أحد أسس اللسانيات الكلية.

وخلافا لما سبق فإن غاية اللغة موضوع ثابت وجهة نظر لم تتفق
اللسانيات الكلية، بوصفها نظرية لسانية تؤسسها فرضية فلسفية، منها
تستنتج، بواسطة قواعد الاستنباط، خصائص محمولة في ذات موضوع
الدراسة، أما عدد محصور من اللغات. وعليه فإن أهم ما يميز هذا المنظور
هو أن يكون الانطلاق من المعطيات الواقعية اللاتجريبية إلى القوانين العامة»[15]
وسنعود إلى تفصيل مسألة في الفصل الثالث. إذ ينبغي أن تعرف أي
العنصر المولد في المنهج المعتبر.

## 5.1. أهداف اللسانيات و غاياتها

قد لا يظهر بوضوح كيف يرتبط العنصر في نسق المعرفة، وذلك لغموض
نوع العلاقة التي تشده إلى باقي العناصر التي تكون النسق. وهو جانب
الأهداف التي ينبغي أن يوفي كل منها قسما من العناصر التي تؤلف صنفا من
اللسانيات. كأن تطلب اللسانيات الكلية مثلاً هدفا تختص به فلا توفق
غيرها أو تقصد بغية لا تستهدفها سواها. وكذلك شأن النسبية. وكلما كان
كذلك فإن الهدف لا يشكل عنصرا في منهج المعرفة ما لم يسوغ له يجعل صنفا
منه موقفا تصنيفا من اللسانيات العامة. وفي هذا الاتجاه ينبغي سوق هذا
البحث.

---

14 تشومسكي، اللسانيات الديكارتية، ص 96-97. Chomsky, La linguistique cartésienne, 96-97
انظر جيرولد كاتز، فلسفة اللغة، ص 201-209. Jerrold J. Katz, la philosophie du langage, 201-209
15 كرناب، الأسس الفلسفية للفيزياء، ص 30، نقلا عن R. Carnap, Les fondements philosophiques de la physiques

سعيْ ور ء مطلب محدد عكن لانطلاق من أ يكن عمل سماني هد ف يقصده فرد ينهي إليه حصل به الغرض، و تحقق لبعه ، فسوقف مرو ه دئ بعمل لأنه لا شيء من و ر ء ذئ مكن قصد ه و نضبط مدلو ل لهدف في هد موضع لا بأس من تعيين م سه ء بين لعيه من مشاكله فقو كه لا يمنع أن نتصو الهدف مطلبْ مرومه بنظريه بدْء فتم صفُ عناصرها التي تكوّنها على هيأة تجعلها د بعهْ بيه ، حتى إد ظفرت به سكنت و طفى عملها ، يمكن أ يصف أ ـتصور نعديه فائده تحقق لهد ف و نرتب عليه وبد ئ تكو بنظرية سنـ يود بهدف و تؤدي إلى بعديه وينبغي لاحتفاظ بفرق موجود بين نتائج تحققه بعمل سساني في مبد ئه و بن بفو ئد لمستحصلة من ستثمار تلك نتائج في أي ميد ن

قد ستند إلى م بين بهدف و بعدية من لتباين مذكو سمر أقسام نعمل بعد ي بدي لا يخرج عندئذ عن أحد لاحتمالين سنين أحدهما يقسم م كن به هدف تعقبه غية مد ه موضوع بمحـ ت و بنتيجه تدخل في تشكيل موضوع فتكون بنيته النظري سنـ يود بية بموضوع و يؤدي إلى فو ئد يمكن حصول عليها من سنثمار ما نتهي إليه و بد ئ يمكن بعو إ بها تصنف من بمسـيات «هدفْ د خلياً» لأن مقصد يتحقق بكشف موضوع و إنشائه أما لأخر فإنه يستغرق م قصد مباشرة غايةْ معينة ، فوسّل بمسـيات سنْ لا ينتمي إلى موضوعها ، بحيث يكون له «هد ف خارجي» و تكو نظريه بمساسة ، عندئذ ، سنـ يود معرفه بغير نعه لكنه مرتبط بها ؛ وهي متعلقه به كأن و حد بمعرفة خاصه بية بعه وبنيةْ معرفه بية بمنج ، أو بية بعالم خارجي و ذئ م قد يُفترض من بعد و و مو ره بن بمستعين بعوي و لعضوي ، بعيريئي

ومن خلال هذه المهمة الفلسفية للغة العادية، يظهر بوضوح مساهمة حول الهدف الخارجي المستقل من اللسانيات. إذ جاء في كلمة حول مهمته أنها ليست مفيدة للأسئلة المهمة، بل وسيلة لإدراك الوقائع، والظواهر، أو التجربة الواقعية، إنه ينصرف إلى الواقع من جهة اللغة العادية، فالفلسفة ترمي من وراء تناول اللغة دراسة الظواهر[6] أن تعالج اللغة من أجل معرفة الواقع أساسه العلاقة والانسجام التي يقيمها بينهما، نحو فتغنشتاين المتأخر، كما قدمه أوستن وغيره[7].

تحسن الإشارة إلى ما به يتميز هذا موضوع اللسانيات، هذا فيها يتدخل الخاصة على ما دعاه سوسور في محاضراته "مادة اللسانيات وموضوعها"[8]، حيث فرق في المواضع المعروفة المشتركة بين اللغة بوصفها نسقا صوريا يقتضي الملاحظة، ويكون موضوع اللسانيات، وبين مجموع الوقائع اللغوية التي تشخص اللسان وتشكل مظاهره وتجلياته الخاضعة للملاحظة، وهي مادة اللسانيات. ومن دراسة هذه المادة ينتقل إلى ذلك النسق، فيتحول عندئذ الموضوع إلى الهدف بالمعنى الذي ذكر. إذ يمكننا أن نفرق بين الهدف الداخلي للنظرية اللسانية فيكون متعلقا بذات موضوعها، وبين الهدف الخارجي لكل نظرية أخرى تعرض على اللغة، بوصفها نسقا من الرموز، أن تشكل منفذا إلى النسق المفهومي أو إلى طبيعة العقل الإنساني، فيحمل حديث اللغة مكانة المفتاح الذي يشوّق في جهات كثيرة عند اللغة كذلك يجعلها تسمح أن يكون الهدف العلمي لها ليس موضوعها، بل تتحول إلى وسيلة معرفة كلمة خارج اللغة[9].

(6) انظر مقدمة جيل لين للكتاب وتعليق [illegible] العربي [illegible] ص 15 Austin, quand dire c'est faire

(7) انظر مقدمة [illegible] للكتاب [illegible] L. Wittgenstein, Tractatus Logico-philosophicus

[illegible] فتغنشتاين [illegible] النحو الفلسفي L. Wittgenstein, la grammaire philosophique

(8) انظر سوسير، محاضرات في اللسانيات العامة [illegible] ص 20-35 [illegible] في [illegible] عليها في الفقرة 40، ص 4، 4، 5، 4

(9) [illegible] ص 0

يهمنا في هذه المرحلة أن نقسم حدود بين الهدفين الداخلي والخارجي أكثر من اهتمامنا بين الجانب المطروح في السؤال الأمري المفضي إلى الجانبية التصوري المجرد لأنه بهذه الطريقة نكون قد حصلنا على إمكانية تقسيم الهدف وحصره في سبيل التمكن للأشياء بناء على انطلاقة الهدفين الداخلي أو الخارجي أحد صنفي الممارسات التكلمية والسمعية التي تمثل الصنف بعينه أن يكون النمط الهدف الداخلي، (أو الهدف)، والنمط الآخر الهدف الخارجي، (الغاية)، وأن يجمع بعضه بين الهدف والغاية وإذا أضفنا إلى ذلك المشار الأهداف الخارجية الممكنة، إذ يصعب حصر عدد الغايات المقصودة، وجب التخلي عن هذه الجهة من أجل جميع المطالب المستهدفة، والبحث عن جهة ولو بسير أقسام الهدف وحصرها فيما يلي من فروع الممارسات المذكورة عددا ونوعا.

إذا كان المطلوب أن نحافظ على صنفي الممارسات التكلمية والسمعية، وعلى الدوري الاستخدام الداخل كلا الصنفين، وبالنظر إلى المستهدفات من جهة أهدافها، فإن تخصيص هذا المطلب مرهون بتحديد كيفية ارتباط الهدف بالمعرفة أو المنهجية، أو موضوع الدراسة، أو الجهة الاعتبارية. لأن تعلق الهدف بأي واحد من هذه العناصر يكشف عن ارتباطه جميعها بناء على ما ذكر من منطقها ووظيفتها.

والرابط للهدف الداخلي للممارسات بوجهتي نظرها إلى موضوع التغير تتفرع إلى: 1) الهدف البنائي: المنحصر في إقامة موضوع الممارسات وإنشاء ما يتعلق به. وتعتبر هذه الموضوعات مشكلاً لا يستقل بذاته عن النظرية التي تصفها المبنية، لأنه يقصد من وصفها أن تكون سبباً بنائياً لبنية الموضوع أو الشيء المبني المعرفي. وهكذا يقتصر الهدف بناء الموضوع في إطار النظرية المقترحة. 2) الهدف الاستكشافي: المنحصر في فهم موضوع الممارسات المنتقد، بوصفه كياناً مثبتاً له وجود حقيقي، ثم العمل على بنيته المستقلة عن

نظريات اللسانيين بصنيع موازية مطابقة إذا استعملت وقائع لغوية لم تجربها
واضحة وقاطعة تؤسس النظرية، والقواعد المشتقة المستنبطة منها مقنعة والمكتشف

تبيّن أن هدف اللسانيات التداولية المختصرة، أما في بناء موضوعها المشكل ووضعه في النسق من المبادئ والقواعد الكلية، فهو ما يقتضي أن تصاغ النظرية استناداً إلى فرضية افتراضية، منها يشتق بواسطة قواعد استدلالية مخصوصة لكي تترتب المبادئ والقواعد النحوية. وأما في استكشاف موضوع اللسانيات الثابت، فإن عدة صياغة تامة في نسق المبادئ والقواعد المضبوطة التي تعمّ عدداً محصوراً من اللغات. وهكذا يوافق الهدف الإنشائي للسانيات الكلية، ويلائم الهدف الاستكشافي للسانيات النسبية.

ولكي نستجمع ما تقدم من مباحث هذا الفصل نسهل ربطها كما يلي القول: من المحتمل أن تظهر أعمال لسانية تصوغ إلى صنف من اللسانيات؛ مبرزها أنها تتخذ من المشترك بين كل اللغات البشرية موضوعاً وقد اعتبرته كياناً قبلياً متشكلاً، ومن إنشاء ذلك الموضوع هدفاً تستقيم به نظرية لسانية أسسها فرضية افتراضية، ومنهجيتها تعرّف، بحيث تصير تلك النظرية مثلاً يولد الموضوع أو النسق اللغوي. مجموع هذه الأعمال يشكل اللسانيات الكلية.

وفي المقابل توجد أعمال لسانية من صنف ثان من اللسانيات، لأن معها أنها تجعل من مجموعة لغوية موضوعاً، وقد اعتبرته كياناً ثابتاً، ومن اكتشاف ذلك الموضوع هدفاً تصنع به نظرية لها أسسها فرضية واقعية، ومنهجيتها تعرّف، بحيث تحول تلك النظرية إلى مثال يؤدي إلى فحص الموضوع أو النسق اللغوي. وتشكل هذه الأعمال في مجموعها اللسانيات النسبية.

### 6.1. صدق نظرية لسانية و كذب ضدها

دفعت العناصر النظرية إلى أقصى الحدود، فحصلت في الأخير على نظريتين اثنتين واقفتين على طرفي النقيض، فاتسع المقام بجانبهما لنظرية ثالثة تمثل إحداهما اللسانيات الكلية التي يمكن تسميتها «النظرية اللسانية الاصطلاحية» في المقابل الأخرى «النظرية اللسانية الواقعية» ثم النظرية اللسانيات النسبية. أما ما قد يلاحظ من تعدد في النظريات اللسانية وكثرتها، ومن الاختلاف الجزئي بين بعضها البعض فهو ناتج عن قابلية كل نظريتين متقابلتين لأنه لا يمتنع عملياً اشتقاق عدد من النظريات الفرعية عن طريق تغيير واحد على الأقل يحدث في مستوى المقدمات الأولية، أو المنهجية البحث المتبعة، أو موضوع النظرية، إلى آخر العناصر المذكورة. لكن جميع تلك النظريات الفرعية يجب أن تنضوي بعضها إلى إحدى النظريتين الرئيسيتين، وبعض الأخرى إلى النظرية الأخرى، بل إلى النظريتين اللسانيتين، الاصطلاحية والواقعية ينتميان إذا خرج كل نشاط ذهني حول اللغة مصوغ في نظرية أو نموذج، أو في تحليل خاص بظاهرة لغوية معروفة، أو في تصور أو رأي أو فكرة، إذ لهما يستضيء النظر في اللغة فتتوجه بهما في اتجاهين متوازيين.

إذن، خرج مختلف الأنظار اللغوية إلى نظريتين لسانيتين متناقضتين والمعلوم من فيهما ثالثة بينهما يعني بحيث أن العنصر الثالث في المنهج المطلق، من شأنه أن يمكن من قياس «القيمة الصدقية» لأي عمل لساني، لأنه إن يمكن تحديد القيمة لإحدى النظريتين اللسانيتين إلى هذا الحد التي تدافعتا به تمتنع معرفة تلك القيمة في فروعها وما يتفرع منها. ومن جملة ما يشجع على فتح هذا الملف الفارق «الهشاشة» شكل أصلاً معرفياً يخص حكم النظريات والنماذج المعيارية التي انتشرت في الساحة وهو من حقل واحد.

بعد السياق الخاص بين الهشاشة بإزاء اللسانية المختلفة من مذهبين متضادين متحدين موضوعاً غير متآلف يكون لهما من القيمة الصدقية إذ ذاك «كل

مذهبين متناقضين فإما أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً، وإما أن يكون جميعاً كاذبة، وعلى غيرهما جميعاً، وإما أن يكون جميعاً يؤديان إلى معنى واحد هو الحقيقة، ويكون كل واحد من الفريقين المختلفين القائلين المذهبين قد قصر في البحث، فلم يعثر على الوصول إلى الغاية، فوقف دون الغاية، أو وصل أحدهما إلى الغاية وقصر الآخر عنها فعرض الخلاف في ظاهر المذهبين ويكون التباين عند المتقصي للبحث واحداً.[20] وبعبارة أخرى تختص النظريات ... الاصطلاحية والواقعة المتعلقات بماهية مشتركة في أحداث نفس الموضوع، أن يكون أحدهما صادقة والأخرى كاذبة، أو أن يكون صادقتين لكن إحداهما ناجحة والأخرى فاشلة، ولكن لا يمكن ما يتحقق منهما، والموضوع النظريتين الاصطلاحية والواقعية على طرفي نقيض يمتنع استناداً إلى مبدأ الثالث المرفوع أن تكونا معاً كاذبتين، بل يمكن القول إن كل نظرية علمية، سواء كانت أساسية أم فرعية، إما صادقة وإما كاذبة، والصادقة إما ناجحة وإما فاشلة.

فلا يصح حتى الآن القول بصدق النظرية أو كذبها، ولكنها تكون ناجحة إن كانت صادقة أو فاشلة. على أننا لا بد أن نفرق بين مصطلحين؛ الأولين يرتبطان ببنية النظرية وبما منه يتشكل بناؤها (ط 1 ، ؟) ويرتبط الأخيران بمهمة النظرية ووظيفتها. إذن النظرية باعتبار ذاتها صادقة أو كاذبة، وباعتبار مهمتها ووظيفتها فهي ناجحة أو فاشلة.

عن عنصر التقييم الوظيفي لمكانة النظرية العلمية يبرز سؤالان مترابطان: أولهما يخص المواصفات التي يجب توفرها في نظرية ما لتكون صادقة، ومتى توفرت هذه المواصفات في نظرية ما، هل تكون هذه الأخيرة كاذبة وثانيهما يتوجه إلى ما الذي يجعل ناجحة أو فاشلة نظرية علمية ثبت صدقها؟ أيعزى ذلك إلى مستعمليها أم إلى موضوعها أم إليهما مع أحد هذين السببين

20 أبو حامد الغزالي، ... ، ص 56-57

### 1.6.1. شروط صدق النظرية

بوبر[2] بقوله: «... ليس كشفا لأشياء ... نظرية صادقة»، لا نعثر على ما يعني بها كل العقل، ولا يمكن بها القول بكل ... لكنه يمكن محتوى هذه العبارة لا يعني: «أن نظرية معينة، في حقبة معينة وفي ضوء نقد عقلي عميق ومحاولات صارمة دقيقة، تفضل ... لكثير لأنها الأقوى التي خضعت لاختبار جدي ... وهي أفضل النظريات المتنافسة، الأكثر قربا من الحقيقة» وإذا كان هذا ... من يشاء، يسبق نظري فلسفي حقيقية فإنه يلزم عن الحكم على نظرية بالاقتراب أو الابتعاد من الحقيقة وجود هذه قائمة بذاتها مستقلة عن النظرية مدركة بغيرها، وهو ما لا تسلم به كل نظرية، كالاصطلاحية وما قد تفرع عنها، ويثير أيضا تساؤلا وردا من قبل خصومها «كيف يمكن الحديث عن مسافة من الحقيقة ونحن نجهل كل شيء عنها، كيف يقارن بين نظريتين لإثبات أنهما يقتربان أكثر من الحقيقة»[22] لكن في إطار فلسفة كنسية[23] تأتي المقارنة بين نظريتين تتنافسان على موضوع واحد تشترك في وصفه والتعبير عنه. كما

---

[2] بوبر، المعرفة الموضوعية، ص 147، 48. Karl Popper, la connaissance objective

[22] ... جان ... مقدمة ... بوبر، المعرفة الموضوعية، ص 8

[23] [illegible] ... الفلسفة ... الوجود ... العرابي ... ج 2 ص ... ص 79 ... 6 ... ص 552 ... المعرفة الموضوعية ص 81، 293 ... العلاقة القائمة بين ... العالم ... ص 40 ... نظرية بوبر ... المعرفة الموضوعية ... العالم الفيزيائي ... في عالم ... [illegible]

تصبح المقارنة بين النظريتين، بغض النظر عن الأطر المفاهيمية الخاصة، مستندةً إلى ما سبق ذكره من العناصر التي تشكل بنيتهما.

وإذا فهمنا من صدق النظرية أو كذبها قيمةً إجرائية أو منهجية تستند إلى النظرية فعلى أي أساس يتم إنشاء تلك القيمة التصديقية؟ ولا سبيل في الأفق سوى إخضاع ما ذكر من العناصر في تعالقها لاختبارات وفحوص تأتي في مقدمتها:

I. الفرضية الأولية: وهي قضية تؤسس النظرية ولا نبرهن داخلها، لكن علماً مجاوراً قد يعضدها أو يرفضها، كما يمكن أن نبرهن من علم أعم[24]، ومقدمةً تكون تلك الأسس التي منها يكون البرهان على كل ما يستنبط داخل النظرية، والمعيار الذي يميز بين ما يجب قوله في موضوع النظرية وبين ما يمتنع. وعليه يمكن أن يفاضل بين فرضيتين، بإثبات إحداهما ونفي الأخرى بواسطة أدلة وقائع خارج النظرية المعنية، عادةً ما تنتمي إلى علم أعلى أو خاصة بعلم مجاور. ويكون فحص الفرضيات ممثلاً للمرحلة الأولى في اختبار النظرية، يليها:

II. الانسجام الداخلي: ويشتغل على تماسك العناصر التي تشكل النظرية، وإلى تلاؤم النتائج التي تنتهي إليها مع مقدماتها. تثبت انسجامها داخلياً أولاً من جهة تماسك العناصر (1.1.5) فيها، كأن توجد في نظرية ما مواقف لا متسقة، وبالعكس في المقابل أن تقوم الأولى على فرضيات واقعية وتتخذ طرقاً منهجية لاكتشاف موضوعها تثبت نجاعتها في عدد من المجالات

24 جل الفرضيات [illegible] في المقدمات التي منها نبرهن [illegible] ولا نبرهن في أي [illegible] عن [illegible] في [illegible] ص 98

[illegible] معرفة العلمية ص 73

يسمح لك بأنه تقوم على فرضية اعتباطية ، إذن منهجيته المقترحة و هدفها بناء موضوعها المشكل و المستغرق بكل تعقيداته لكنها قد تتخذ ذلك البناء النظري مقدمة ذريعة من أجل معرفة ثابتة غير لغوية تنتمي إلى حقل معرفي آخر ويثبت الانسجام ثانية من جهة التئام النتائج و المقدمات التي يحصل تبعا لبوبر عن طريق المقارنة بعض النتائج ببعض، و بغيرها من الأقاويل المرتبطة بالمسألة، وذلك بالكيفية التي تكشف عما يجمعها من العلاقات المنطقية، كالتساوي، و الاستنباطية، و التلاؤم أو عدمه ... ، بالمقارنة المنطقية للنتائج فيما بينها يثبت الانسجام الداخلي للنسق[25] و إذ سلمت النظرية في هذه المرحلة من الفحص تمر بها إلى مرحلة موالية

III - تلاؤم النسق و النتائج التجريبية: يحتمل للنسق النظري أن يتعرض لأزمات خلال فترة استعماله لاقتناص بنية موضوعه المستهدف، تبعا لبوبر[26]، مما قد يحصل من تحديد أو التناقض بين نتائج النظري التي تسوقها نظريته ونتائج التجريبي المثبتة مرسبا[27].

يحتكم النظر إلى النتيجة المثبتة مرسبا مؤكدة تجريبيا. يعتقد بوبر دعما للنظرية متفوقة في تصنيفها أو دحضا يقود النظر إلى البحث عن الأفضل من النظرية التي تثبت بالتطبيق مثلها. أما الاصطلاحيون فإنهم يرونها موضوعة للنسق مثبتة به ، بل يزداد رسوخا ، إذ لا يتأثر بها لأن النسق النظري في تصورهم لا يقبل الفحص المراسي ما دام هو المؤطر للتجربة و المشكل للموضوع المجرد من أي انتظام داخلي

ذكر بوبر[28] أن الاصطلاحي يعتمد أساليب خاصة لإخفاء التناقض القائم بين نظريته الاصطلاحية و بين النتائج المثبتة مرسبا منها أنه يلجأ إلى

---

25) بوبر، منطق المعرفة العلمية، ص 28-29

26) للمزيد في موضوع ضوابط هذه المرحلة من اختبار النظرية عند أو بد بوبر، في كتابه منطق المعرفة العلمية من مفهومي النقد و الانسجام ... ص 76-91، و البساطة انظر ص 137-145)

27) انظر بوبر، منطق المعرفة العلمية، مبحث النظرية و التجربة، ص 09 و ما بعدها

28) انظر بوبر، منطق المعرفة العلمية، ص 78 و ما بعدها

التشكك في قدرة غيره، من مخالفيه، على التحكم في الموضوع المعالج بحيث « يتبنى موقف الشك من الثقة الممنوحة إلى المجرّب ، و يخرج من نطاقه ما قد يهدد النسق من ملاحظات المجرب بدعوى عدم كفاية دعائمها ، و أنها غير علمية أو غير موضوعية ، بل يمكن أن نرمي المجرب بالكذب »[29] كما يدخل « فرضيات غيبية »[30] تساعد النظرية على الصمود أمام كثرة المخالفين، و تقوي بها تماسكها لا انهيار . إذ الغاية من إدخال هذه الفرضيات المساعدة أن تعيد إلى النظرية التوافق المطلوب بين توقعاتها و بين الوقائع . منها أيضاً التغييرات التي يمكن إدخالها على النسق من حين لآخر ، تمس بعض حدوده بالتعديل أو التعويض

إذن ، يمكن أن يفاصل بين النظريتين المتنافستين المتنافستين ، من حيث استغناء النظرية الخارجة متفوقةً من الفحصين (I II) عن ارتجال فرضيات غيبية تساعدها على الصمود ، و ترفعها عن الاستخدام المنهج لأسلوب القدح فلا تحتاج إلى إنشاء متحيّز من العبارات القادحة ، تطعن بها في أحوال النظرية الند و منهجيتها ، و تشكك في علمية النتائج المحصلة و هي المقابل تحتاج إلى كل هذه العبرة نظريةٌ فشلت في الاختبارين

نخلص ، بتركيب ملائم موفق من معاملين متوزعين في الاختبارات (I III) المذكورة ، أن صدق النظرية يثبت بتركيبة من علم مجاوز لفرضياتها الأولية أو البرهان عليها من علم أعلى، و بثبوت تماسك عناصرها و تلاؤم نتائجها ، و باستغنائها عن ارتجال فرضيات غيبية تحتمي بها ، و عن إنشاء لغة قدحية للطعن في ندها . و نقيض هذه المواصفات يثبت كذب النظرية

29) نفس المصدر، ص 79

30) الفرضية الغيبية المقابل العربي لما يسميه بوبر Hypothèse adhoc

### 2.6.1. شروط نجاح النظرية الصادقة

إن نجاح النظرية اللسانية الصادقة أو فشلها فمردّهما إلى اعتبارات أخرى، أولها يخص مدى الموازنة بين توقعات النظرية وبين موضوعها أو نقصها. فإذا كانت كل التوقعات التي تتنبأ بها النظرية منتمية إلى موضوعها، وكان كل ما ينتمي إلى هذا الأخير تتكهن به النظرية كانت الموازنة بينهما تامة. وتكون هذه ناقصة إذا تكهنت النظرية بتوقع لا شيء يدل على انتمائه إلى موضوع غير النظرية. من أمثلة ذلك تصور المستشرقين الذي تولده عاملية النحويين مرتبة مبرهنة في النظم عموماً "إن رتبة العامل قبل رتبة المعمول"، لأنه لا شيء يشهد على وجود هذا العنصر المنتمي إلى اللغة موضوع الدراسة، بل يجب ألا يكون منها في عاملية الكوفيين حرة، بل ليست مبرهنة في النظم القول "وإن النحاة لا ينكرون تقدمها وتأخرها إذا كان العامل لا يرتبه التقدم"[31].

وهكذا يكون بعض ما تتكهن به النظرية لا ما يقع فيه، ليس من موضوعها.

ومن ضوابط تمام الموازنة أن لا تنتسب النظرية في نقصها ما ثبت انتماؤه إلى موضوعها، وبخلافه لا تكون توقعاتها واردة. من هذا القبيل كون جملة "أعطى أصحابه المصحف" سليمة يولدها نحو اللغة العربية[32]، ولاحقه لا يولدها نحو النظرية اللسانية[33] لقيامها على مبدأ مفاده أن هيكل رتبة الجملة في اللغة العربية من نمط (فع ف مف). فإذا كانت المستنبطة بالنظرية

---

31 أبو علي الفارسي، أقسام الأخبار، ص 214.

32 مجمعت لابن جني وغيره معطيات كثيرة تشهد لهم بإمكان العرب دون تقدم المفعول على الفاعل اسم قائم برأسه كما أن تقدم به عن اسم نصباً مقدم درسه ... لكن تقديم الفاعل أكثر، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن، وفصيح الكلام منتظمٌ غير مستنكر. فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، ولا يستنكر هذا الذي صورته ... ولا يخفُ عليه، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تستشنعه. انظر الخصائص ج ص 293 - 300 والسعدي خزانة الأدب ج 1 ص 253 - 256.

33 انظر الدكتور عبد القادر الفاسي: اللسانيات واللغة العربية، ص 103 وما بعدها.

مساوياً للموضوع ، بحيث لا تهمل شيئاً يدرسه و لا تجعل منه شيئاً لازماً عنها، كانت توقعاتها واردة ، وهي متفوقة ناجحة . وإذا كان بعض المستنبط بها ينتمي إليها و بعض ما في الموضوع لا تدركه النظرية لم يكن ما توقعته كاذباً و بعضه وارداً ، وهي بسبب ذلك فاشلة

يمكن أن يُقاس نجاح النظرية اللسانية أو فشلُها بالمعايير المتعلقة بها بحيث يشهد لتفوق نظرية تعدد مجالات استثمار النتائج التي ظفرت بها ، و أن تكثر فروع المعرفة التي توظف تلك النتائج ، و تتخذها ذريعة للوصول إلى بغية خاصة بها . و يشهد لفشل غيرها ضعف المجالات التي تُستعمل فيها نتائجها و قلة مردوديتها . إذ الإجداءُ من معايير المفاضلة بين النظريات المتنافسة (34).

نصل مما سبق إلى أن نجاح النظرية يحصل بتمام موارده المستنبط بها منه موضوعها ، و بإدراكها لما فيه، فلا يغيب عنها شيء منه ، و بتعدد غاياتها وبخلاف ذلك يثبت فشل النظرية، كأن تكون الموارد ناقصة ، و بعض توقعاتها غير واردة ، و غاياتها قليلة ضعيفة

34) انظر: بوبر، منطق المعرفة العلمية، ص 108

## حلاصة

لاحص ، من حلال تقديم ما سمي هنا منهج المعايرة ، إمكان استعمال ما ذكرنا من معاصر من أجل تحديد أصدق النظريتين اللسانيتين ، الاصطلاحية منسكنه مساات نكليه أم الواقعية المشحصة لسانيات نسبية و بالعصر ، (1 5) نمكن الفصل بين نظرية لسانيه لهـا هدف د حمي إنشائي إذا كانت صطلاحية ، أو استكشافي إذ كانت واقعية ، و بين عيرها مما يتطلع إلى مدى وقع حرح اللغه أيا كانت صلته بها و بما ثبت في (1 2 6) يمكن لفصل بين تفوق إحدى نظريتين و فشل الأحرى المحصر بين معا من أصدق النظريتين رئيسيين

سوف نتحقق ، في فصول هذ الباب ، من جدوى هذا النموذج لمقترح في صيغته الأولية هذه سرى كيف يُوسّل بلتمييز ، د حل الأعمال النعوية التي جمعها الماس البشري في اللغة و حولها ، بين ما لا يسقط تحت أي من أصناف اللسانيات ، الخاصه و النسبيه و الكلية ، و بين ما يحتمل رده إلى أحد هذه الأقسام ، و كيف تنحل به النظريه اللسانية إلى مكوناتها لفحصها واحداً واحداً ، و كيف نركب به أخرى سالمةً من نقائص السابقة ، فتشكل تقدماً علمياً

# الفصل الثاني

## 2. نشأة اللسانيات الكلية وأهدافها [35]

يتضح، مما سقناه في الفصل الأول، أن بعض ما خلّفه التأمل البشري أو سيخلّفه في اللغة أو حولها يسقط تحت مصطلح اللسانيات الكلية باعتبار هذا الصنف (أي الكلية) من هذا العلم (أي اللسانيات) يتميز بكونه يُعنى بالخصائص اللغوية التي تشترك فيها جميع اللغات البشرية. وقد لا تخلو حقبة، من تاريخ اللسانيات العربية على الخصوص، من وجود نزعة في

---

35 دأب عدد من الباحثين من الغرب الغربيين أن يجمعوا أسماء لم جهابذتهم مستخدمة [illegible] أعمالهم في ميدان البحث، [illegible] عرب عن [illegible] فكر كل واحد منهم سواء من المتقدم أو المعاصر، وبكشف عن وجهة نظره إلى الموضوع وعن كيفية تناوله إياه. [illegible] كل جهد [illegible] المسألة التي [illegible] وعما تركه غيره في [illegible] ويجتهد خلال تطويره أفكاره من أجل [illegible] بين النصوص [illegible] يتصف على [illegible] كثير من [illegible] إلى [illegible] وجدنا من ذلك [illegible] النحاة [illegible] إلى اللسانيات الكلية، مثل تشومسكي (انظر كتابه اللسانيات الديكارتية، ص 86)، [illegible] مصطلح «اللسانيات الديكارتية» الذي قال به «اللسانيات [illegible]» (انظر [illegible]، ص 16) كالنحو العام والنحو الطبيعي والنحو الفلسفي والنحو العقلاني، والنحو [illegible] جامع هذه الأنحاء وغيرها كالنحو [illegible] التحويلي [illegible] باعتبارها تعنى بالبنية اللغوية البشرية [illegible] يكون [illegible] من خصائص [illegible] كما هو الحال في النموذج الأخير من النحو التوليدي [illegible] من الأنحاء أو غيرها مما يهتم [illegible] الموضوع في [illegible] الأنحاء [illegible] التي تهتم بالقواعد العامة التي تستغرق مجموعة محصورة من اللغات إلى جانب ما قد [illegible] كل [illegible] والأنحاء الخاصة التي تهتم كل واحد منها بالقواعد الخاصة [illegible] ولا [illegible] تلك القواعد [illegible] من [illegible] أو [illegible] تلك القواعد على خصوصيتها [illegible] مبادئ عامة [illegible] نحو كلي.

الدراسة اللغوية أهم الخصائص الكلية التي تقتسمها جميع اللغات. وإن استمرار هذه النزعة سيبعث على التساؤل عن الأسباب الداعية إلى التفكير في إنشاء لسانيات كلية وشروط تكونها. ولا شيء يدل على صحة هذا التصور سوى الكشف عن ثوابتها في مختلف الأطوار التي مر بها هذا النمط من التفكير في اللغة.

قد يسهل أن نتصور إمكان قيام نظرية لسانية تتعاطى الشيء الكلي في اللغات. لكن ما تتصدى له من مشاكل تستعصي عليها حلّه مجتمعةً. منها: تصوّر المسمى هذا الكلي، وتحديد طبيعته، والتمثيل له، وإثبات مراسي سريانه في كل اللغات. يُلاحظ ذلك، من خلال الأعمال المؤرخة للسانيات الغربية على قلتها، بالنسبة إلى المنحدر من أصل غربي وحده. كانت أنحاء عامة مختلفة أو أفكارٌ موزعة تؤول إليها، أو أطوار متغيرة مرّ بها النحو. كما هو حال النحو التوليدي التحويلي.

## 1.2. شروط تكون اللسانيات الكلية

ما يغفل كتب تعرض نشوء اللسانيات الغربية، وتؤرخ لأطوارها عن ذكر ما لاحظه مؤرخو هذا العلم، على قلة أعمالهم في هذا الباب، من الاختلاط الحاصل في الدراسات اللغوية والفلسفية والمنطقية لدى اليونانيين وكثير ممن جاء بعدهم. يرجع عدم الفصل بين هذه المجالات المعرفية إلى سيادة التفكير الفلسفي وشموله ما هو لغوي أو منطقي[36]. حيث كانت اللغة تتناول في الغالب تناولاً فلسفياً.

من نتائج عدم إفراد اللغة بعلم مستقل عن الفلسفة، يتناول ظواهرها بالدراسة تعزل عن المسائل الفلسفية والمنطقية، أن كانت أغلب ما اهتم

36 انظر تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 14، وج. ليونز، اللسانيات العامة، ص 7، Lyons, Linguistique générale

اللغوية منقولة عن اليونانيين قد لاحظ فلاسفتهم وضع حدودها فاصطبغت بصبغة فلسفية أو منطقية فاستعملت الكلمات النحوية والآراء اللغوية المنسوبة إلى فلاسفة اليونان، كأفلاطون وأرسطو، وبعض فرقهم كالرواقية والسفسطائية بالغموض وعدم الدقة في تحديد معانيها. فلم يعرفوا الألفاظ مفهومة تعريفاً بالصورة الفعلية وبيان عملها، وإنما عرفوها باصطلاحات مجردة يُفترض فيها أن تشير إلى دلالة منطقية مسبقة.[37] فكان أفلاطون مثلاً يستعمل اصطلاحات منطقية لتعريف المفاهيم اللغوية كالشعر، كالقسم والحكم[38]. فجاء تقسيمه اللغة بعيداً تماماً عن مسائل الخبرة اللغوية.

ومن الفلاسفة العرب الذين عرفوا اللغة من منظور غير لغوي نجد ابن سينا والفارابي في كتبهم المنطقية، والغزالي الذي أخذ عنه المنطق عن ابن سينا خاصة، كالغزالي. وليس الغرض من ذكر هذا التعريف من الفلاسفة أن نعطي أثر الخلط بين التفكير الفلسفي والنحوي في مختلف الأقطار البشرية، وإنما نسعى من وراء ذلك إلى الكشف عن الخصائص التي تطبع دراسة اللغة في علاقتها بالإنسان منها. ولنا أيضاً من خلال أعمال هؤلاء الكثيرة كيف يتحدث الفلاسفة عن اللغة الألفاظ لا بناءً على الصورة اللفظية، أو لا تعرف بوجه اللغة الذات، بل تتوجه مباشرة إلى المدلول عليه، وإلى المعنى المجرد من اللفظ، وهو ما لا يهمّ النحاة.

استناداً إلى الملاحظة السابقة حول الخطاب الموصوف من اللغة في الفلسفة اليونانية تمكن القول إن التفكير اللغوي يهمه من اللغة بعض مظاهرها. وهذه الخاصية عامة تسري في كل فكر بشري يتخذ موضوعه تعليم بنية اللغة جسراً لعبور به من أحدهما إلى الآخر. فلا يسعى لصاحب المنطق، في نظر

37 السعران، علم اللغة، ص ، BLoomfield, Le Langage

38 ينظر: اللسانيات العامة، ص 2

بن سسد ، أن بهمه شكل سية و بصوره بعويه كم يصفه أهل بعه لأن بعيه بى بدمه فو ع ، تعصم بمكر أي بعه من بقوع في خطأ ، صرورة ترمه أن يسوى بنث نسبه من جهة بدلالة لا بصورة نعويه لخصه بكل بعه وهو م عمر عنه صرحة ، في أكثر من موصع يعرق فيه بين بدلالة بنحنه أو م بحب حسب لأمر في نفسه و بين بصو د لغويه ممكنة بتعسر ه عن بدلالة بحنه في مختلف بنعات بسشريه أو م يحب حسب كل بعة بمع قوته ه لا حتب في صنعه لمنطق لم يكون بحسب بعة بعنه ووضع وضع ، فلا يجب أن ينعب بمصفي في ذلك و م أشبهه بي بعه معينه ، و بد بم يكن بمصر بمصفي بحسب لعه بعه ، لا يصر بمطقين بعرف أهل بعه ، بل يحب أن يختير بمطقي م يوجبه حد ، و هو ممكن أن يعم في بعه »[39]

بعد فصل بعلاسفه و بمنطقه[40] ه بسمه بكلامه ه عن ه بسمه بقويه ه بهتمو بالأولى نعمومها عني حساب شبيه خصوصيها حتى بد عدو بنظرهم من بسمه بكلامه بي سميه بقويه تكون بيهم م عمدوه مقصم بسمة كلية ، عليه فإن كل من وصل إلى بنية بصوره بقوبة مصمف بيبها من عمرها امصر بها حصل به شعور بأن م في بعمه يجب أن يتمثل م في كل بعات و هد أول شرط بتكون صفة بسمات بكلية

بظهر سريان بشرط مدكور أولا في سمدلال بحاة على بحصر أقسام بكلم في لاسم و بفعل و بحرف ، حيث قسم ه بكلمه حسن تحته هده

---

39 ابر سي عه ، ص 19 ، 2

40 ب ه الوصف بعمي بمعصبه مبر ابر بب بد محددات العمصه الد به ي معنى معرده مع علاق العاصف بينه الني بعد ح إليه حد بر الصبه بالي اسميه اا لامبه ، ـ مكو ها المعصيه ي دعاء وعيه معدد معاني عم بده بدلالة علي علاقات الايجب بينه في البنيه القوبه بعابقه مع حلالها د بعه إلى حرد بنيه الحلاميه الم بيد في بي بعه بعه ي م ال في بعر ساب العبار د المعصر خرمد ص 30 ، الساطبي بوغعت ج 7 ص 46

الأنواع الثلاثة لا غير، أجمع على ذلك من يعتد بقوله. قالوا: ودليل الحصر
أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات. فالذات الاسم،
والحدث الفعل، والرابطة الحرف... ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع
الثلاثة باللغة العربية، لأن الدليل الذي دل على الانحصار في الثلاثة عقلي،
والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»[41]. فقد عبر النص بوضوح عن
إمكان اتحاد موجودات الكون، في لزوم بعضها عن بعض، (أي ذوات عنها
تصدر أحداث بها ترتبط)، أساس التجميع للكلمات في أنواع ثلاثة بالنسبة
إلى كل اللغات، والتشكيل سمة مقولية للغة موافقة لانتظام الموجودات في
الكون، بحيث تتأتى التعمير في كل لغة، عن أي جنس فيه نوع من
النظام المقولي، كما يظهر ذلك أساساً في اعتقاد نسبة المعتقد[42] إلى قدماء اليونانيين،
مفاده أن بنية مقولاتهم على الخصوص تشخص تصورات لكيفية التفكير البشري
وتحمل أن تشخص نظام الكون. عن هذا الاعتقاد يتولد إمكان حمل خاصية
لوحظت في لغتهم على كل اللغات البشرية. نحو: إن النحو المصري قد
تركيبه العناصر الملحوظة عند المقارنة بين العقل والشيء الذي فعله ... هم
يفرزون لغتهم اللاتينية والإغريقية[43]، أو عند المقارنة بين اللغة وما طرأ عليها
من التغير، كما عند نحاة اللاتينية خلال القرون الوسطى، إذ «كانوا يرون في
اللغة اللاتينية الصورة العليا للمنطق، وللكلام البشري». وتستدعي هذه
المقابلة قسماً بعد «النحاة العرب»[17] إلى صوغ أنحاء عامة يفترض فيها أن

---

41 ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص 12. نص هذا الأساس التجميعي للعناصر اللغة ... انظر: بيت ... 2، في الزجاجي: الإيضاح ج ص 4-45، في ... البيان ... : شرح العربية، ص 3 + 4 السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج 1 ص 45-61، مع ... أقسام الكلم ... في بعض اللغات حسب المعتقد: اللغة، ص 24.

42 انظر المعتقد: اللغة، ص [illegible].

43 انظر لاينز: اللسانيات العامة، ص 14.

اللسانيين على أن البنية تعالج ، خاصة بالأسبقية ، الحساب قبل المنطق التي يدعم بها الشكل والمضمون»[44]. وأحسن تمظهر لمثل هذه العملية نجده في أعمال شومسكي من النحاة المعاصرين، إذ يقول: «إنه لمن الوارد في قدرة أن المبادئ التي تحدد ... هذه التفسيرية بالنسبة إلى الخبرية هي مبادئ النحو الكلي»[45]، لنخلص في الختام إلى أن الاتجاه إلى بنية اللغة انطلاقا من بنية عبرها شكل تكون اللسانيات الكلية ضمانات لتطابق مقدم بين المستويين.

## 2.2. من بنية اللغة إلى بنية المعرفة المفهومية

ترسخ الاعتقاد بين النحاة والفلاسفة الغربيين مدة «أن اللغة شفافة ، لأنها تعكس الحقيقة ، فصيغة التصور تكون شفافة»[46]. ويعود هذا الاعتقاد في عبارة عامة بشكل عام، إن اللغة شفافة لأن اللسانيات اهتمت ببنية عبرها ، وعبرها هذه إن عدم تكون ... بنية الذهن العضوية أو المكتسبة وهو ما يعبر عنه جاكندوف إذ يقول: «بالتعرف على اللغة والوظيفة ، البنية من البرهنة أن تشكل معيارا إلى المستوى المفهومي وإلى المعرفة الإنسانية والوظيفية المؤسسة الاجتماعية ، والشخصي الفردي، يجب أن نسهم في تعلن مرة لأنه إذا نظر عنها من المعايير والتصور، وجب أن نفتح طريق معرفة الأسباب الشخصي ، ومعرفة أقدم صنوف الأحداث المعيرة وبذلك حسب اللغة موقع المفتاح الذي يشرف آفاق في تحديات كثيرة عن اللغة كذلك لجعلها تستطيع أن تكون هدف المعرفة بصفة موضوعها ، والتحول إلى دراسة معرفة تكمن خارج ذاتها»[47]. يلزم عن هذا الكلام أن ننظر من أي حقل كان موضوع

44- ... المرجع السابق، ص 2.

45- تشومسكي ... ص 47، Chomsky, Reflexions sur le langage

46- ... ص 5.

47- ... ص 0.

الدلالة، لكنه لن يوصل اللغة إلى تحديد دقيق حول مشاكل الفلسفة والمنطقية والنفسية والاجتماعية. بحيث تكون المستهدف في دراسة اللغة فهم بنية المعاني حتى خارجها.[48]

من رأى بنية اللغة مجالاً مضيئاً لكون، وكل الفلاسفة والدارسين والمرونيين. يجد اللغة والبنية تستحيل بنية تتوقع ... فكانت مهمة النحو العلمي أو النظري متخصصة في الكشف عن المبادئ التي تسلطها على العقل نطقاً، بوصفه رمزاً، بما هي الفكر البشري من جهة وبالشيء الذي تمثله من جهة أخرى. هذه المبادئ تصورت ثابتة وكلية.[49] لكن المسألة عند بيت المبادئ الثابتة الكلية التي لها وصفه ترتبط مذكورة قد لا يظهر بجواب يحدد صفتها وتصوغ كيفية عمل بنيتها وهي تؤدي وظيفتها.

وتحت عنوان: اللسانيات الديكارتية[50] جمع تشومسكي جملة من الأفكار والنتائج المؤطرة بنظرية العقل والمرتبطة بطبيعة اللغة. فكل ما يترتب عن أسسها من نتائج تتولد عنها أعمال فلسفية ومنطقية ولسانية يغطي قسماً منها ثلاثة قرون، (18 - 19)، من يتأمل في اللغة ومنهج تقييم اللسانيات الحالية في صورتها المعاصرة. أما الوجهة العظمى التي سادت طيلة تلك الفترة فهي كون اللغة تحمل مرآة للعقل البشري.[51] شبيه مفهوم في الفكر العربي بين اللغة والمرآة كما لدى موقف خاص في النحو التوليدي التحويلي في مسألة يكون

48 [illegible] ... المعرفة العلمية ... ص 12، 18.

49 [illegible] ... ص 15

50 انظر تشومسكي ... اللسانيات الديكارتية.

51 [illegible] ... ص 57

شومسكي ، و هو يكشف عن لأسبب بتي حمتته عبى در سه بعه ، «من حمه لأسبب لاكثر إثرة في د سه بعه كونهـ معريه لأن نعسر مرآة بعقل حسب بعبـ ره بعيدية»[52]

فلا تمـ رق من بعر من بعرسين في بعه فكرةُ مطـابقه بعه بفكر بسبب وجود «فعبيه» وحدة بينهم ، أو لأن بعوه بتي بنتج بفكر لا بختمف في شيء عن عوة بي بنتج بعة[53]

يترتب عن بطبع مرآتي محوج عبى بعة أن يعتمد بعحوص فيهب وينعير تبع بطبيعه مر بعكسه فإذ عمرب مرآة تعكس «بنيه عصو» دهني محدده بالضرورة بيولوجيه ، كما حصل له مع بعقلانيين ، فإن ، كثر من بهم بوجه منهم «هو إمكان بكشف ، من خلال درسه بعه ، عن مبـدئ مجردة بتي تحكم بنيتها و ستعمالها هده مبـادئ كنيه تقتضي ضرورة عصوبة لا بمجرد صدفة بحتة ، إذ بتبع من مميزات دهنيه بنوع»[54] كون بتحمل بعوي تحملاً بمعرفة بمفهوميه مكونه عمـا بعكسه فكرة متكررة في بفمسفه بعقلانيه كما يتضح من قول بيسر «بتحمل بسنه بدلاله لأبعاظ يؤدي أكثر من غيره إلى معرفة بعمميات بدهنية»[55] لأن «بنيه بعه تعكس بدقه بتبـ هيه بعقل ، حتى صار عنده بعة لا يختمف في شيء عن عمم بعقل ، (أي بعمم بدي يدرس طبيعه بعقل ببشري و ميزته )» ، فعمم لنحو بدنيه بتحميل طرق بعقل ، و أن مبـادئ لنحو و قو عده وسائل تمكنُ من مطـابقه صور بعه بصور بعقل بكلية»[56] من هده بنصوص ، و غيرهـا بكثير بحد متشخصة بنحو بفمسفي و بفمسفه بعقلانيه و بعـ ـ ب مستقة عنهـ ،

52 بومسكي ملا في بعه ص 2د
53 بظر بومسكي ترجمه الي هيبب في تنبيه المسابب الع ربيه ص 42 57
54 بومسكي ملاب في بعه ص 2
55 بعر البعره 56 من كتاب بومسكي بسمابب ال بح بيه ص 57
56 بفس بمصدر ص 58 هد ص 58

يلاحظ حديث بأنه ط عامة عنه هو كمي ، مؤصل في الذهن البشري منقول إلى اللغة بناء على العلاقة الصناعية القائمة بين المستويين العضوي والرمزي وعليه فإن النظر من وجهة اللسانيات الكلية أن يصوغوا اللغة العضوية هي كلها بحكم صناعة نحوية ، بحيث تكون مبادئ النحو وقواعده تمثيلا لسمات بنيته الصناعية ، أو تحويلا لها إلى واقع تم توصيف تمكن التحكم فيه.

وبخلاف ما سبق نظر همبلت من البرونسيين للغة مرآة تعكس الذهنية الخاصة بالأمة التي تتكلم تلك اللغة ، على أساس أن تكون تلك الذهنية ملكة مستحصلة تنعكس في ما سماه همبلت «طبع اللغة» لا في صورتها[57] والبنية ، فإن ما يلاحظ من الاختلاف هو التعدد الذي يعكس الميل إلى الاختلاف في طرق الذهنية لا تصبح معه المقارنة بينها ؛ لأنه إذا كان طبع اللغة مرتبط بالعناصر الأخرى التي تميز الأمة ويعكس فعل الذهن الخلاقة وجب أن يظهر في اللغات خصائص مميزة منفردة.

نخلص مما سبق إلى أنه بالمطابقة القائمة بين اللغة ، بوصفها مرآة ، والذهن عبرها المنعكس على نسيجها ، تكون «مفاهيم لغوية كلية» تدخل في صناعة النحو الفلسفي العام ، والمستند إلى التغير المتعلق باللغة ، من جهة كونها بنية تكون ، أو بنية للعضو الذهني صناعية أو مكتسبة ، ووجب أن المعايير الصناعية تمثل مفاهيم لغوية ، فهي إما كلية فطرية أو عضوية ، وإما خاصة مميزة بالهيئة لكل لسان ، [illegible] لا [illegible] العلاقة في صورة الأنحاء الفلسفية العامة ، هو أن المفاهيم اللغوية الكلية ذات معرفية لافتراضها السمة العضوية [illegible] الاكتساب ، وإذا اكتشف أصل الكليات اللغوية [illegible] مصدرها وجب المرور إلى تداول مسألة الصناعة النحوية بهذه المفاهيم في الأنحاء العامة مع التركيز على النحو التوليدي التحويلي بوصفه أصلح هذه الأنحاء

57 انظر [illegible] اللسانيات [illegible] ص 53 [illegible] طبع اللغة [illegible] و صورة اللغة Le caractère d'une langue et la forme du langage

## 3.2 الكليات اللغوية في النحو التوليدي التحويلي

النحو التوليدي التحويلي موضوع من قبل تشومسكي واحد من الأنحاء العامة المكونة من سمات كلية قائمة على افتراض أن اللغة مرآة الفكر العقل وينبني هذا الطابع المرآتي للنحو على اللغة ومفاهيم وفرضيات عامة شكلت إطار خاص داخله صار البحث اللغوي يجري في سياقه «نظرية لسانية عقلانية»، موضوعها الرئيسي «القدرة للمتكلم المثالي»[58] أي معرفة الخاصة باللغة وسطها المستمع اللغوي)، لا اللغة على ما هي عليه في (الاستعمال) وغايتها الكشف عن حقيقة ذهنية كامنة خلف الظاهر تدعى القدرة النحوية»[59]، وهكذا صارت النظرية اللسانية شديدة الارتباط بالعقل والذهني الذي يعتبر القدرة اللغوية، إذا لإمكان، كما يرى تشومسكي، «اعتبار النظرية اللسانية كنظرية للقدرة العقلية الكامنة خلف اكتساب اللغة واستعمالها، وبعبارة أخرى كما أن النحو الكلي الذي يتوخى التعبير عن خصائص اللغة الإنسانية الضرورية عضوية»[60]، إذن، يبعد هذا التصور النظرية اللسانية من تلك العدة العضوية المبتعدة من الوسط اللغوي الخاص بالمتكلم لأن هذا الأخير لا دور له في

58 [illegible] Jerrold J. Katz, La philosophie du langage؛ تشومسكي، مظاهر النظرية التركيبية، ص 7.

59 تشومسكي، مظاهر النظرية التركيبية، ص 2. Chomsky, Aspects de la théorie syntaxique.

60 تشومسكي، دراسات في الصورة والمعنى، ص 0. Chomsky, Essais sur la forme et le Sens. [illegible] ص 40.

تكوين أية خاصية من خصائص اللغة الإنسانية، من ثم فهو يسمح تحت خصائص الملكة اللغوية، بوصفها عضوا مكونا للدماغ البشري.

من المفاهيم الأساس في نظرية تشومسكي مفهوم الملكة اللغوية، التي هي عضو ذهني، أو بنية، كما يتصورها المكتسبون، صفة حادثة، بالاكتساب، بل هي عضو من أعضاء الدماغ لأنه يتشكل بها فيمكنه التعرف على فعل الكلام، وبين المعنيين فرق كبير، لأنه يمكن الحديث عن ملكتين لغويتين: «طبيعية» و«أخرى» «كسبية»[61]. عن هذا المفهوم للملكة اللغوية تحددت في إطار الفلسفة العقلانية سوية فرضية عمل فلسفة تشومسكي «الفرضية الطبيعية» التوجيه ضد السلوكيين والتجريبيين من العقلانيين إلى أن الذهن البشري «أصولاً معرفية» تشكل «العلم الضروري الطبيعي»، فهو «علم طبيعي» لأنه ناشئ عن تكون العضو الذهني ومعه مشكلاً خاصية جدائية، و«ضروري» إذ لابد منه لإمكان اشتغال الذهن على خاصية جدائية، ولاستلزام ضرورة من أجل بناء أنساق معرفية وبنائية في مراحل لاحقة وصولاً إلى حالة الكمال الذهني النهائية.

عن الملكة اللغوية تتفرع مفهومات مترابطان هما: قدرة المتكلم اللغوية والإنجاز الكلامي. ثم تفريع المفهومين الأخيرين فانتقل من عمق القدرة اللغوية، من جهة، بالملكة اللغوية، وقد نظمتها علاقة بالمعطيات التجريبية أو الوسط اللغوي المتجانس المحيط بالمتكلم. إذ المعرفة اللغوية الملازمة لكل متكلم تصبح ضمن لا تحصل به بغير الملكة اللغوية، لأن هذه التعبئة المعطيات التجريبية تشتت[62]. ويأتي أيضاً ما يرتبط بالقدرة اللغوية من الجهة الأخرى ممثلا في الإنجاز، أي في الاستعمال الفعلي لتلك المعرفة اللغوية في أسئلة

(61) في ما يتعلق بالتمييز بين الملكة اللغوية كما يفهمها المفكرون العرب في إطار التفكير اللساني ينظر محمد ... عربي، ... اللغة في الفكر العربي القديم، ص ...

62 ينظر تشومسكي، اللغة ومشاكل المعرفة، ص 60 Chomsky, Language and problems of knowledge

محسوسة بحيث يُفترض في الإطار، إذا لم يتأثر بأي من العناصر الخارجية عن نسق القواعد اللغوية المضمر، أن يعكس القدرة. وقبل الشروع في تحليل ما ذكر من المفاهيم نسعى الكشف عن انعكاسها على مستوى البناء النظري وذلك لسببين: أولهما ما يترتب عن بنية نظرية من مفاهيم إجرائية تستحق الذكر، من قبيل «مبدأ التعميم». وثانيهما لأن قياس درجة ورود نظرية لسانية أو النموذج النحوي سيكون بعرض مكونات بنيتهما على منهج المعايرة المقدم في الفصل الأول.

يؤدي الترابط الموجود بين الملكة والقدرة اللغويتين إلى قيام علاقة، في البناء النظري، بين النظرية اللسانية، باعتبارها تمثيلاً للملكة اللغوية، وبين النموذج النحوي بوصفه جهازاً يكشف عن بنية القواعد التي تشكل القدرة اللغوية[63]. بسبب تلك العلاقة نشأ ما يُعرف من اللسانيات باسم النحو التوليدي التحويلي الذي يجمع في الدراسة بين نسق القواعد المكتسب، (أي النحو)، وبين منهج الاكتساب، (المقترن بالنحو الكلي)، أي بين نموذجي الإدراك والتعبير، إلى جانب الأسس المادية لمجموع ذلك[64]. وإذ كانت الملكة اللغوية تتشخص في النحو الكلي الذي يُحوّل معطيات التجربة إلى النحو الذي يشخص قدرة المتكلم اللغوية فإن تحديد محتوى تلك الملكة يتطلب إقامة نظرية للملكة اللغوية، (أي نظرية للنحو الكلي أو نظرية لسانية)

ومن الأسئلة المحتملة المترتبة عما ذكر من الترابط يتبادر بإلحاح سؤال حول القيود التي تُلزم بها فرضيةُ «الملكة الطبيعية» النظرية اللسانية، وآخر حول الكيفية التي نصوغ بها النظرية ما في الملكة من كليات صياغة تقبل الفحص والاختبار، وتحظى بالقبول من طرف العلوم الطبيعية، لأن «تدول

63) ليست بحصر العلاقة بين النظرية اللسانية والنموذج النحوي المتعلقة بها انظر ... الفصل الرابع منه ص 87 - 157

64) تشومسكي حوار مع متسو رونا الفصل الثاني من ص 63 Chomsky dialogues avec M tsou Ronat

مسألة طبيعية للغة يجب أن يتم ، مجرداً عن أي فكرة مسبقة ، كما يُعالج أي عضو مادي حسي في جسم الإنسان»[65] وما قد يظهر من نمو في الشؤون فإنه ينفع ، كما سنأتي ، بالتعمق في البحث عن خواص تهم الفرضية للعمل الطبيعية.

من المستلزمات الفرضية الضمنية التي توجب علينا الملكة اللغوية بنية مبسوطة في خلايا العضو الذهني تتحدد إذن ، ثانياً أن تخضع نظرية النحو الكلي أولاً لشرط تقليص الأنحاء المحتملة المقتصدة ، كما يُستفاد من لفظه ، يجب أن يلتزم البحث اللغوي المنجز في إطار النظرية النحو التوليدية التحويلية بالعمل على الحد من تعدد الأنحاء الممكنة ، مراعاة هذا الشرط لم يفارق مشروع تشومسكي منذ نشأته وهو ما يعبر عنه إذ يقول «تقليص طبيعة الأنحاء المشخصة نظرياً ، والنحو الكلي من بين الاهتمامات الكبرى للعمل المعاصر في النحو التوليدي بدءاً من أصوله تقريباً»[66]

عبر عن هذا المبدأ في موضع آخر بقوله «أغلب البحوث المنجزة خلال العشرين سنة الأخيرة في إطار النحو التوليدي التحويلي ، تتصف بخفض شأن الاختيارات الممكنة موافقة مع معطيات متوفرة حول بعض اللغات المدروسة جيداً»[67] ويُشترط ثانياً أن تتوافق مضمون النحو الكلي والخلاف الأنحاء الموحدة أو الممكنة. يشترط التوافق الأخير تضمين النظرية الكلية أو العموم محتوى النحو الكلي ، والضبط دقة تقييمه. الشرط الأول مثلاً يخرج نحوٌ ممكن وبشرط تقليص لا يسمح للنحو الكلي إلا بمجموعة محصورة من

---

65 تشومسكي ، عن ماسيمو بياتيلي ، نظريات اللغة ونظريات الاكتساب ، ص 24 ، Massimo Piattelli Palmarini, Théories du langage théories de l'apprentissage

66 تشومسكي ، نظرية العمل والربط ، ص 12 ، Chomsky, théorie du gouvernement et du liage

67 تشومسكي ، التراكيب الجديدة ، ص 84 ، Chomsky, La nouvelle syntaxe

الأشياء، لأنه بغير خاصية اللاتناهي هذه يصير كل شيء ممكناً أن كان، و تصير الكلمات و الأشياء الممكنة عندئذ غير متناهية[68]. إذن فبعضها غير موقوف على النحو الكلي لا يكتسب من غير هذا الأخير انطلاقاً من مبادئ تكون معطيات التجربة إلى الملكة اللغوية. من جملة ما يتطلب خاصية اللاتناهي أن تصنع النحو الكلي التي يمكنها أيضاً من أن تضبط بدقة الصور التي تحول الأنساق اللغوية المستضمرة أن تتشكل عليها و تظهر بها، و يتحكم في انطلاق اللغوية فتسمح مبادئ تعيين الأجزاء فيه في حالات و تمنعها في غيرها، كما سيأتي موضحاً ضمن معالجة المقاربات الإشارية.

### 1.3.2. اللغة نسيج خلايا ذهنية

« من المعقول التصدي لدراسة اللغة كما يُدرس أي عضو في الجسم »

شومسكي

يتعين في هذا المبحث أن نتطرق إلى فرضية العمل الرئيسية التي توجه العلماء التوليديين، كانوا فلاسفة لغة أو علماء نفس أو لغويين، و تؤطر مشروع بحثهم اللغوي. و هي الفرضية الأساسية إذ عليها يتفرع كل ما يجب قوله عند إنشاء النظرية و إقامة بنائهم، و في نفس الوقت تمنع من إدراج في مشروع كل ما لا ينتمي منها و ليس عنده. و حينئذ تحدد ما يجب قوله في موضوع و ما لا يجب قوله فيه. فتفحص فرضية العمل هذه، لأنه ينجر عن مستتبعاتها فهم تصورات النظرية النحو التوليدي و مفاهيمها، من قبيل أن اللغة بنية عضو ذهني تتعين الاعتبارات الضرورية العضوية كما هو حال أي بنية عضو في جسم الإنسان. و من ثمة يجب أن تحدد بنية اللغة في مقاربة لسانية بوصفها فرعاً من علم النفس النظري الذي يعنى بدراسة عضو ذهني خاص، و بوظيفته، و أصله. و هكذا يصير بالإمكان صوغ بنية اللغة باصطلاحات الإحداث

68) [illegible]: خاصية اللاتناهي مميزة للنحو الكلي. [illegible] نظرية العمل، الرباط، ص 32 و ما بعدها.

و ,د ج در سه لغه في معلوم عسمعه [69] مس حـمه ف يترتـب عس دمث مصور بمعه صورة فرص لاستقلال مطعق مسحو مصوري [70] لأ ه , م د مس ميه بمعة سحدد عي ذقل حرئد لاعتبارت بضروره بعضويه و ميس شي, ح , و م د مث بمث سه مسحوره في عضو مستقل عن بقي لأنسق معرفيه لأخرى أمكن قبول مشروعيه كوب سحو صوريا , أي بسند إلى مفهوم أدسه صوريه بحته , و مستقلاً بسبته خصة محدده بمث مفهوم دونيه لا من سي, حر كبوظيفه , و معقد أو بوقائع و عيرها من لانسق معرفه لأخرى

بعض م ذكر يحمل كل من يهمه مسألة سعه عي حعل أصول مظريه سحه سويه ي بتحويبي محط سبة , و عصر , و عي لاحتر من مسسم بعصوي صدقها و صحه نتائجها و بدعو عقدم قبيل , ( ه تمتب صحمه في سعه لأجبيريه سوقع أن تكون كلب ) [7] بي سروي قبل عقد عزم عي بحد بحد من عوهر بعويه من لاجبرة نموذح يسمح عي مثابه تحاليل بظوهر من بعث أخرى معبرة , و ,ى صروره يعمل بعدى في مقدمه بلا يتشر ه عدم تروبه و ه سسع قاعدته , و بكي لا تتحول مبدأ صروره لاصلاح عي فكر لاحق يكشف عن وجه لاسعده تعبيه منه إلى مجرد تهافت سم عي أتمر لاحريص صب بلامستر محت و لات مرج في مؤسسه عميمة أحسمه مركبه دمث لامنب و تأكيده

من أصول سسابيت التوليه يه بسبقي سفش ثبت ه عي تبد بمدح سحويه و بعبرها في مقدمه تأتي « فرصـه لعقلانيين بضـعـه » عبو ح هده بفرصمه عبر شومسكي كي عد قوبه , تعتبر مصرية مسسبيه , أي

---

69 بمظر شومسكي اسه في العبير و معي ص 45 , 49 , 82 , 206 و بامـلار في البعه عقد د مبه

70 شومسكي ـ ب في العبه و معي ص 48-78 و حوارات مع مسبو ه ص 01

1 بيمه يجيه عدل سمصوص عبه بعبرة عده بعد شومسكي س في الصو و معي ص 25 63 83 و ملاك في البعه ص 147

نظرية النحو الكلي ، خصيصة مطبوعة في الدماغ البشري يمكن استيعاب تصويرها باصطلاحات الإحيائية[72] وفي منظور تطور هذا العلم و تطور فرعه الذي عني وجه الخصوص يمكن للسانيات التوليدية أن تقوم حسب هذا النموذج ، أي الكشف عن طبيعة الدماغ وصوغ محتواه في نظرية لسانية

الوضع المشكل بطريقة و صحة يمكن القول إن الإخبار عن الملكة اللغوية يحتاج إلى المعرفة اللغوية ، أي إلى النحو بغض النظر إلى الغاية ، يمكن معرفة بنيتها المادية من اكتساب تلك المعرفة أو بناء النحو ، فمن الوضوح عن صور هذه الملكة صياغات متعلقة به[73] ... أحدثها ، وفق ما هنالك فإنه ، ما يعبر عنه البيان (1)

المعطيات ← الملكة اللغوية ← اللغة ← بناء الخطابات

جميع ما يتصور من الأسئلة التي ينصب على الملكة اللغوية أو عدة اكتساب اللغة و نهجه فمنها ما يتوجه إلى الاستفسار عن ذات هذه الملكة بتصور محتواها وأصلها ، و عن وظيفتها و علاقتها بالمحيط الخارج عنها وبغيرها من الملكات الذهنية الأخرى ومن مسائلها أيضا كيف يتأتى الكشف عن محتوى عدة الاكتساب علما أن الملكات الذهنية تعقب الملاحظة ، وبأي الطرق يمكن الوصول إليها ومن ثمة يتسنى صوغ الملكة اللغوية في نظرية لسانية بحيث ينقلب محتواها نحوا كليا وينبغي البحث

72 تشومسكي ، تأملات في اللغة ، ص 40

73 عناصر البيان (1) من تشومسكي ، اللغة ومشاكل المعرفة ص 60 ، ... في كتابه ... والبرامج في النظرية التركيبية ص 35 ، ما يلي

المعطيات ← عدة اكتساب اللغة ← النحو

وعرض ... في ... فلسفة اللغة ص 206 ... الفطرية ما يلي

(معطيات وغيرها من المعطيات ... الجملة عن ... ) ← (عدة اكتساب اللغة) ← (معجم ... قواعد اللغة)

في أعمال سويديين عن أجوبة لأهم الأسئلة المسرودة، وعن مفتقدتها المحتملة في أعمال غيرهم، قبل عرضها بالاختصار و التحقيق على عناصر النموذج الاستكشافي

الملكة اللغوية، مثل غيرها من الملكات الذهنية: جسم مادي ذو بنية مخصوصة كأيّ عضو آخر في البدن من قبيل الكبد و القلب. كما لا يفرق عضو ذهني عن عضو بدني؛ أي كلاهما جسم مادي، كذلك لا تختلف المنهجية المتبعة في دراسة بنية أيّ منهما[74] إذن البحث في الملكة اللغوية يعني الحديث عن بنية ثابتة مميزة لنوع الإنسان

إنّ المواصفة الطبيعية ليست بنية العضو الذهني (مثلاً) بنية تحيط بمؤداه عليه من خارج، بل هي ذات حبة تتنامى فيه[75] و النمو، منتقلة عن «الطور الأصل» عبر أطوار متلاحقة إلى «الطور النهائي»[76]، وفق برنامج مرقون في ذاتها. إذن، لا حظ للمحيط الخارجي أو التجربة و الممارسة في نسج محتوى الملكة و تكوينه، و إنما له أن يُحرّضها و يبعثها على النهوض بمالها أن تفعله من الأنشطة المحددة سلفاً

و تحسن الإشارة إلى أنّ الطور للملكة الأصل (ط 0) الضروري لاكتساب اللغة ل، (ط 0 ل) يمثل حالتها قبل أن تنتظم علاقة بمعطيات المحيط، و أنها في حالتها الأولى تلك تنتقل عبر الأجيال بالوراثة لا عن جد

لكن إثارة فكرة توارث بنية المعرفة يدعو إلى الاستفسار عن مصدرها و عن كيفية نشوئها. و بعبارة شومسكي: كيف حصل الذهن البشري على البنية الطبيعية التي نضطر إلى إسنادها إليه، بعض الطبيعيين مثل لورنز أجرى ،

74 ينظر تشومسكي، ضمن مفاهيم نظريات اللغة و نظريات الاكتساب، ص 65

75 ينظر تشومسكي، وجهة النظرية التركيبية، ص 71 و ما بعدها

76 تشومسكي، مثلاً في المعرفة، ص 80، نظرية المقالة في بعض الجوانب المعرفية و ... ضمن مفاهيم نظريات اللغة و نظريات الاكتساب، ص 65 - 87

مسسد ًبى به روبسه ، بشوء سسات بدهسة بى بصه فة في اتحول ، سعبر، و تطورها إبى لاسعء لطبيعي و سسب بيرس نكويبه بى فبص بصسعه سي سحب دهن لإسسب مع افكر حس تسصح ُسبه و بدبهب بصسعه أمب شومسكي فمتوقف في هده مسأنة مسب أب اعوس لتي بصسط بتعير تحسمس و تحدد صسعه الأجهرة بعصوية معقده مرتبت عمصه غير معروفه بكس أكثر صسعبس عبى مدهب داروبس لقائم عبى ١ ممدأ مس ذأمسه بى أبسشبس ١ [77]

فسعد إلى موصوع ملكة لبعويه في طورها لأصل سر كيف بسم صسوير محتوها فسل دبك بحسس ستحلاص التوبت في سوب شومسكي بهب لبوقوف عبى درجه بوافقها و بسحامها

(I) تُعسبر مسكة لبعويه بعص موهبه لإسسب بعصوبه ، أحد مكوسب دمعه سسبقه على بسحربه ، وقس دحولها في علاقه مع معطيسب محيط خارجي [78] وهي عسدئد تكوب في حالتها الأولى أو طورها لأصل (ص 0) ، إد تصدق مسكه عبى محتوى العصو بدهسي و هو في هد بطور (ط 1)

(II) بتقاس لمبكه بلعوبه ، كأي مسكة بدهسه أحرى من صم ، بى أحرى ى أب تستعمر في صورها لنهائي ، يكوب سسحه مرحل تصّح ببيبب بدهسه تصحّ تحكمسه بوبيب لسمو بعسمه لأب بصور لأصل في نظر شومسكي ١ يسالف من سبق من بوبيب اسحو نعامه سي تؤدي ، مع بسحوبه ، بى حلق لطور انهائي ١ [79] سسق مابب يستطر من بسوى أمره و بسهض بوقمته

(III) محتوى مسكه اسعوبه ، كغيرها من لمبكب بدهسيه ، لا يسعسم و لا يُكسسب ، إد به يسشأ بعرد و يسكوب وهو لقساعده بلا ٍمه و لأسس

---

77 عسب فيم سبق مر ذكير حول فصل السياب الدهسه ، بطر هد سومسسكي في كسبه البعه و العقل ص 135 ، و مس مصد ، مسسو البرين في بعيوبه كتسب بطريات البعه و نصوب لاكتسب ص 42

78 سومسكي البعه و مسسل معرفه ص 60 ، وبرحسب في الصوم ، معني ص 206

79 ، سومسكي ممص بطريب البعه ، بطريات لاكتسب ص 170 ، بطر كسبه املاد في البعه ص 70

الضروري للاكتساب وتحويل المعطيات التجريبية الواردة حتى تكتمل بدور
المخطط الذهني معرفة لغوية ، (نحو)[80]

(IV) تكون الملكة اللغوية مثبتة عضويا في الدماغ (بنسب وصيغة ما) وهذا يقتضي
أن يكون محتواها مشتركا بين أفراد النوع كما هو [illegible] الأمشاج لأنواع
[illegible] وهو مرور الملكات الذهنية في تفاعلها مع المحيط الخارجي
المنفصل ، تنتهي مكونة [illegible] معرفة ، وما يسمى [illegible] باستحالة ما يتم
عن محصل فكرة تشومسكي المسرودة ، وما عرف فيها من دفع

(V) إذا صح ، كما ثبت في (I) أن الملكة اللغوية أحد مكونات الذهن
(إضافة وجب أن نعتبر محتوى كل ملكة ذهنية فلا يجمعها سوى ما في (II)
في سلوك المبادئ العامة التي يُجبر المحيط كل ملكة على التصحيح ، وإذا
صح أيضا أن تختلف عن الملكة اللغوية ، كما تسعى إليه النظريات الموسعة
وصفها عدد صفات[81] تحصر نصوص محتواها في نظرية النحو الكلي ، أن
نظرية لاكتساب معرفة لغوية ، وجب أن تختص كل ملكة ذهنية بنظرية
لاكتساب معرفة خاصة بمجال معين[82] فلا تصلح نظرية النحو الكلي مثلا
لاكتساب معرفة بمجال معين آخر ، بل لكل مجال نظرية متميزة تعمل على بنيته

---

80 [illegible] III [illegible] تشومسكي [illegible] في الملكة اللغوية [illegible] ... المعطيات التجريبية ، ص 96

81 [illegible] تشومسكي [illegible] ص 45 [illegible] ص 65 [illegible] تشومسكي في الكشف عن [illegible] ص 28

82 [illegible] تشومسكي [illegible] I [illegible] II [illegible] الملكة الذهنية خاصة [illegible] معرفة [illegible] ص 23 - 47

ذهنية خاصة، إذ إنه عن مع معطيات لا تعبر فحوى تلك التجربة بخصوص إلى معرفة على ذلك الحقل، فوجب لذلك أن نعدد نظريات الاكتساب بتعدد أبنية الذهن المعرفية المطابقة لتعدد مجالات المعرفة وحقولها. وعليه، إن شومسكي كما يظهر من قوله "إن تدرس كل نسق معرفية تكشف نظريات الاكتساب المناسبة، إن تشترك في بعض خصائص لكنها تختص من حقل إلى آخر"[83]

من أهم المشاكل التي تعترض تصور شومسكي فيما يخص ضرورة تعدد نظريات الاكتساب لدى كل [illegible] حقل [illegible]. حقل الرياضيات تتطلب مثلاً برمجة لبنية ذهنية خاصة [illegible] لكن هذه البنية ليس لها خبرة واردة أو محسوسة حتى تخرجها و تعملها على [illegible] الوصفية [illegible] مع إلحاح شومسكي على ضرورة التجربة المناسبة [illegible] مبادئ [illegible] [illegible] التصورات المشتركة [illegible] [illegible] من شكل معرفة أن تلك [illegible] لم تخرجها الأشياء [illegible] [illegible] لأن [illegible] يخص بحث أشأته بنية ذهنية وكونه مع عدم التجربة الملائمة و [illegible] استقلال [illegible] الذهنية، كما يظهر في استقلال النحو ببنيته وخصائصه، يعوق الأسئلة عن معرفة إحدى [illegible] الذهنية إلى معرفة [illegible] فلا يتصور إمكان [illegible] أن [illegible] أي [illegible] تحصل في [illegible] [illegible] معرفية[84] حتى وإن وقع [illegible] بعض [illegible][85] [illegible] العقلانية [illegible] إمكان الوصول من معرفة [illegible] [illegible] الاكتساب [illegible] إلى

---

83 شومسكي، [illegible] نظريات اللغة [illegible] الاكتساب، ص 70.

84 شومسكي، [illegible] مع [illegible] ص 65

85 [illegible] شومسكي النحو [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] اللغة [illegible] [illegible] [illegible] الوصف [illegible] [illegible] [illegible] الفرضية [illegible] [illegible] النحو [illegible] [illegible] خصائصه [illegible] في [illegible] النحو [illegible] مستقلاً [illegible] [illegible] والإجابات [illegible] [illegible] خصائصه [illegible] في [illegible] ص 49

معرفة سلسل بعده لأن مثل هذ لاسعد من حروب ذهن بكسسه لا
قسعس و (3) تصدق في تعدد معربت و سبب لدهسه و محدلات معرفة
فكرة صورة شومسكي عن رأي أفلاطون يقسه ب عسم معه عدد عن نوع
من تصور مجرده سي بها مثل وأنم سدهم لا دده في حارج وقد تصدى
به سسس في تقدم تصد مثل أفلاطون صورة طبعيه مجرده فكب يحسه
تخيله في أغلب الأحيان تمس قوله 0 و م تصه د فلاطونيه طبعيو ميلاد
فيها أصحاب وأسماء بحته لا معنى بها[86] أقوله فهده هي مه هب
منسوبة في تقدم في أمر بعض و نسبة لحص[87] كل م ذكر هنا يحتوي
بنيت في كثير مصريات وتعلم على وجود عدية وحده لاكتساب معرفة
في أي حصل

VI) يتصور فيه من تصعبين[88] أن لا معنى صو بي جرد
كما في II)، لا يربط نسبت معاهيم، بل يعقل سمو مبو لأسئة
ذهنية تنظمها علاقة لاحتواء بحيث يبني عقل خلال كونه متوسطة من
الأشكال منطقيه يضم لاحق منها سابق وصفه أحد أجزائه، فيتم في تصور
مستمر من جملة لاعتراضات على تصور هذه جه I) نقص سحريه
بحدود صوريه، جمع عقلانيين، وإنسان أنسق معرفة مستميه في أن
بنيت و مدخل في صور هذه نهائي و 12) من صبيل هذه فكر علمي نتج

86) من سبب البرهان ص 69 نظر يقصد ص 28 مه موافقة سبب من كت لبي نظر حوله
في الطبيعي م اليونانية معها بعد ص 4 21 ص 187 196 ص 7 23
مت و تسميتها ج 3 "المعقد البرهان" تعد الجمة السابقة خبرها م يوجد
متكلمين نسبه في النحو د م ث كمتد البعد في "العقل في العدد"
87 سبب "العقد تتعلق التي سه في نرم وأن العدد في "العقد وجوهرة عقله ص 14
88 نظر جبري نعو نحو العدد في نقسم فيه صحو البعد نظر ب كمتد ص 275
279 ولبه يجعل ب ال محو الرياضي نظر علمي بيرم نه في سهمي وجهة نظريه
الرياضيه ص 83

الرياضيات يستنتج ما يلي[89]: لا شيء فيها مخترع مسبقا ملاحق منطقيا في الذهن، وهو ما يقتضي أن الرياضيات جميعها صفة فطرية [illegible]، ولذا أصبح النظريات الرياضية المعاصرة أحد أمثلة [illegible] المثقفين، يجب أن تكون مشكلة من قبل في ذات [illegible] و المفروض [illegible]، وأصبح [illegible] لاستقلال الذهن البشري من صوره التي [illegible] من [illegible] من التكسب، فهو يحضر في تكوين التفكير النظري و العملي[90].

(VII) كون محتوى العضو الذهني لا يتعلم، كما جاء في (III)، [illegible] الرئيسية في النظرية الفطرية [illegible] التي [illegible] الذي تمثله العضو المعبر عنها بالمفصل [illegible] مجالات المعرفة [illegible] وضع الحدود التي [illegible] قبل محاولة الشروع في تحديد محتوياتها [illegible] لا [illegible] العضو المتميزة في الذهن و [illegible] من تميز الأنساق المغايرة لم يبق سوى [illegible] في كل منها عن طريق [illegible] معرفة [illegible] كأن يتوصل [illegible] العضو [illegible] المحوصلة المعقدة، و دراستها الجيدة التي تكشف عن خصائص [illegible] تحديده بحسب[91] مكونة جهاز عضوي موروث [illegible] الجيدة [illegible] المعقدة يظهر مثلا أن [illegible] مبدأ التعلق البنيوي [illegible] خاصية عضوية لملكة لغوية[92]، كما قد يتبين أيضا من تحليل المفصل الظواهر من حقل معين أن [illegible] الطبيعي [illegible] الأشياء [illegible] بشيء و [illegible] متساوية[93]، [illegible] خاصية عضوية لملكة ذهنية

89 [illegible] 227

90 انظر محمد [illegible] اللغة في [illegible] العربي القديم، ص 72 - 96

91 [illegible] Génotype [illegible] الفرد على [illegible]

92 [illegible] تشومسكي [illegible] ص 42 - 97 [illegible] ص 65 - 87 [illegible] ص 85 [illegible] ص 80

93 تشومسكي [illegible] ص 72

أخرى ، والتنقيط التصحيحي[94] ... ، محتوى مكتبة ... عن مخزون متوارث من مفاهيم وتعقيدات وتوقعات مرفوضة أصلا في نسخ خلايا ... وموضوعه في فرصة سابقة على ملاحظة مخزون ... في عصر فمن أن يعرض هذا الأخير لأي عرقلة ... لأن هذه المفاهيم والعقائد ... لا تصلح ... ولد ... الكلمة لهذا ... كونها ... وخصوصية عضوية ... مشكل ... 33 ، لأنني تخصيص ... تكنية

VIII) ... في الفضاء ... و ... معنى)

خصائص مشتركة ... كل ... الاستنتاج ... من (1) شريحة ... خاصة ، (2) ... ، و (3) علامات ... على ... موضوع ... بملاحظة ... من ... لا ... أمر يعرض في ...[96] ... محل جمع

... مشتركة ... في ... وجود ... عناصر ... من عناصر ... تكوين ... مع ... من عناصر ... وهذه المقسمة الأولى ... عنصر ... منه

[94] ... 242 – 224

[95] ... 280 – 276

[96] ... 95

[97] ... 227 – 224

ما هو طبيعي كالظواهر المميزة لكل فرد عن غيره، ومنها ما هو ثقافي كالأنساق المعقدة المتنوعة. ومنها ما هو جماعي كالأعراف والعادات والأنظمة الجماعية المنتقلة من جماعة إلى أخرى. لكن ما يدخل في هذا التقسيم [illegible] حول الثقافات، لا يكون سببا في وجود السمات المشتركة الظاهرة في العلوم المخصوصة؛ لأن المعتبر لا يتبع المتغيرات. و(2) العناصر الثابتة [illegible] ككون المتكلمين [illegible] يمشون على الأرض ويمشون على [illegible] ويأكلون الطعام ويستنشقون الهواء. لكن ما يجعل هذا التقسيم فيه من الشوائب المصاحبة [illegible] في تكوين الثقافات أو اكتسابها، عن طريق القصد أو عن [illegible] (3) العناصر الثابتة الفاعلة بسبب إنشاء الثقافات أو اكتسابها والتمكن منها، [illegible] مشترك كالطاقة [illegible] النوع الإنسان لا ما دونه من الأنواع [illegible] [illegible] كل [illegible] السمات المشتركة التي تظهر في العلوم المخصوصة.

[illegible] الاعتراض على التفسير الذي قدمه [illegible] وجود سمات مشتركة تظهر في علوم جميع الثقافات فيمكن صوغه كما يلي: [illegible] صحيح ألا أحد يُرجع [illegible] المطردة والسمات المشتركة إلى محض الصدفة لأنه لابد لها من سبب أو علة. (2) لكن [illegible] إلى طريقة (القصد أو الإسقاط) من أجل تعيين العناصر الثابتة الفاعلة والتسليط العلل المؤثرة في وجود السمات الواحدة في كل الثقافات. لكن طريقة الإسقاط [illegible] مع السبر والتقسيم المنحصر الذي يأتي على ذكر جميع الأقسام المحتملة ويبطل قسما بعد قسم [illegible][98]، ولا [illegible] مع التقسيم المنتشر الذي يُهمل قسما محتملا ولا [illegible] في سوق الأقسام الممكنة وهذا ما فعله [illegible] إذ [illegible] السمات المشتركة الظاهرة في العلوم [illegible] المخصوصة [illegible] [illegible]

---

[98] [illegible] التقسيم [illegible] كتاب [illegible] البحث [illegible] [illegible] ص 204 وما بعدها.

عن طبيعة هذه الأخيرة وجب أن نحصر في ما يلي من الاختلافات. يمكن أن تكون اللغة مؤثرة خارجية، لكنها تبقى سماتها الأساسية قائمة في المحيط الخارجي المعبر أصلا لا تنتظم كما تظهر في عادات محفوظة في ضوء جميع اللغات وما أن تكون داخلية، أي أنها تنتمي إلى ملكات الفرد الذهنية، وإذا كانت داخلية يمكن أن تكون ناتجة عن صيرورة عضوية، ويمكن أن تنتج عن صيرورة منطقية [illegible] في طريقة [illegible] و[illegible] منحصر من طرائق منطقية [illegible] قسم ما ذكر يلزم عنه [illegible] مع نظرية [illegible] مؤسسة عقلية [illegible] فالأصل من الصيرورة لا على الفرضية [illegible] لكن حصل أن سميت بالفلاسفة العقلانيين ومعهم النحاة البورروياليين الفرضية العمل الصعبة، فتمسكوا بها، حتى صار [illegible] هذه الفرضية [illegible] خصائص مشتركة بين اللغات كالمبادئ والصور [illegible] مرفوعة في خلال الذهن، والأصول أقرب بعضها إلى المحيط الذي تقوم عليه أي [illegible] التي تدخل في تكوين الأفراد ظاهرة في كل اللغات، [illegible] من الأصول الصيرورة المنطقية»[99]

وقد خضعت فرضية العمل الطبيعة مؤسسة النظرية النحو التوليدي التحويلي للفحوص من قبل مختصين كثيرين، وانتهت أعمالهم إلى نتائج أكد بعضها كون هذه المقدمة النظرية تخص بسمات الفرضية الاعتباطية، (ص 134) منها أن الدعم أو [illegible] الفرضية لا [illegible] فحصها، ولا يعتد [illegible] الفرضية [illegible] فحصها [illegible] أن [illegible] النظرية [illegible] عنها»[100].

99 [illegible] ص 90 [illegible] 219–225 [illegible]

100 [illegible] ADAM Schoft [illegible] grammaire générative et [illegible] conceptions des idées innées [illegible] L'homme et la société [illegible] ص 50

أن « فرضيه عمل بصبعه عبر كعبه بعسيه معرفه معممة » [101] و د تصح ب هده بفرضيه لا بنابي فحصه بسبب بعض بها عن « بوقع موضوعي » و تبصها ب « وقع وصعي » [102] أمكن بقول مع بيحي في موضع مش به من مقد به مدكور أعلاه ، به لا حاجه في مبد ب بعة ي بفرضيه طبيعيه

م من بوسهه لإحيائيه محصه في فرموحة جهه عصبي فب بقول بوجود أسه بسدبه صعبه يبقى أصو ، لا معنى بها ي أن يشبه هد عرج من بسم طبيعه وفي عيب من بسي بحقق في هده مسأله ، لإب ب أسه طبيعيه أو بهي وجودها ، فقد لا بحد بمستي و نحوه غير محص حرج في ستعلا عرضه من آخر سشد به لإحيائه ، باستعمال صصلاحه في بعد ه عمد هو سمي « فسيهى عصبيه بقول ب بيعه مش به محدده و ب

و أن محط لا يؤثرفي معطيه بيه بدماع أكبر مما يؤ ر في باقي لأعضاء بشبيه بدماغ بالاخص فقد بقع جمهور بعض بين بكته حادج بسسبه ي بعسبين و لإحيائيين و بصفة عامه بد كب « لافتراضات لإحيائية » بقع أحد بكتها ب ع ب م بصر مصنبه » [103] ويكفي هد بقيل من مكتوب بكنبر سقص برضيه بعمل بطبيعيه مكشف عن بعد ه من ء مسك شومسكي بها لأنه يعبر فتر ص وجود لأسه بسسبه بصعيه لا يقوم بقول بوجود بحو كلي صو ي فلا شيء بعدها يمكن أن يعقول به و يبعد بكن بهمد لأن معرفة كيف يتصور شومسكي بحود بكلي صو ي ، و بعبسا أكثر أن بعرف كيف فيصه من « حاسه مصممة »

---

101 ابن جني ملاحظه مهيب به Remarques introductives ص 95 - 100 صمد بعو البعه بعربية لاسب ب

102 وانظر سيسو ( Norbert hischol ) بعد يحب عمير فرضيه العمل بحويه ص 343 - 351 ضمن بعرية البعه بعربي ب ب

103 بجو خصبيه بيه حيبيه سحه خلال العمد ص 276 - 289 ضمن بظ به البعه بعو لاسب ب

### 2.3.2. حمل الظاهر الخاص على الكامن لتعميمه

ما فعله تشومسكي هو أنه ردّ المسألة إلى إدماج النحو التوليدي التحويلي في علم الطبيعة، وجعل نظريته تنجح حيث لم تتوفق العلوم الطبيعية بمجرد الملاحظة والتجربة، وإنما بالبحث الصحيح الدقيق «من حيث البنية الفكرية في دراسة اللغة تعمل على إقامة أبنية مركبة تعوض بها التجربة المباشرة»[104]، لكن الحاصل لا يقوله شومسكي، لأن ما عمله هو تغيير منحى التجربة في دراسة اللغة ليس سوى حاجة اللسانيات إليها، لأن «النحو العصبي التشريحي لا بد من اهتمام اللساني أو العصبي أكثر مما يتوجه إلى جهة منظمة، فلا يوصف إلى الرسم التعددي أو خلال السلوك غير فوق عدد العلاقات المدخل والمخرج ولأن العقود اللغوية الإجابة التي يفرضها التركيب اللغوي للجهاز العصبي وكذا الشبكة الخلفي على السلوك الحاصل من عناصره أي عملية عكسية، تستهدف أن تستنبط من السلوك الظاهر الأنماط الكامنة، كالتراكيب اللغوية والنشاط الخفي والخصائص الوراثية»[105]. ونستخلص مما جاء في ما تقدم أن أهم ما ابتنى عليه مبحث الفصل الأول من هذا الباب ما يلي:

1) نظرية شومسكي اللسانية جعلت من اللغة موضوعا للدراسة، وجعلت من المعرفة الخاصة بها موضوعا مدروسا، بوصفها تخرج الظاهر الذي يعكس بإخلاص التركيب اللغوي العضوي في الدماغ المقابل للملاحظة، ونسبة، ومن معرفة تركيب الجهاز العصبي والشبكة الخلفي هدفا، وبذلك صارت نظرية النحو التوليدي التحويلي، من جهة، نفسها إحدى الأهداف، لكن تحاليلها في الوسيلة، ومن جهة أخرى تشترك «فلسفة اللغة العادية» في توسل اللغة لتحديد المعرفة الخاصة بها ذريعة إلى غيرها، لكنها تختلف في الهدف؛ لأن هذه الطلب، من دراسة اللغة، معرفة بنية العالم، بينما تنشد

---

104 [illegible] ص 65 - 90 [illegible]

105 [illegible] ص 278

تمثل، من دراسة موضوع نفسه، فيما يخص ملكة اللغة، مع اختلاف هدفي هذين التصريحين من اللسانيات (بنية العالم أو ملكة اللغة)، لكن باعتبار علاقته بموضوع الدراسة (أي اللغة) فمتميز بخاصة واحدة، هي كونه هدفاً خارجياً) كما سبق تحديده (ص 51). وبسبب شرط وعبر معروفين (النحو التوليدي التحويلي والإحيائيات) في هدف واحد، (الكشف عن التركيب البيولوجي لملكة اللغة)، لكل حسب طريقته الخاصة لا مفر من حسم النقاش بين هذين الفرعين المعرفيين حول المنهجية المتبعة.

(II) من الظاهر إلى الكامن: مبدأ منهجي[06]. تتسم نظرية شومسكي بالسلاسة والوضوح، وبجدواها في إدراك الهدف المطلوب من دراسة اللغة. إنه بالشجاعة من جهة أن الانتظام اللغوي الظاهر صريح يؤدي إلى الانتظام العضوي المكنون. ويكتسب الورود من تسليم هذه النظرية بكون التركيب اللغوي للجهاز العصبي الكامن ينعكس في التركيب اللغوي الظاهر في اللغة المستعملة في وسط متجانس لغوياً. وعليه يمكن المنهج بتوسط «اللغة الخارج» التي تظهر في الاستعمال لاقتناص بنية الجهاز العصبي المكنونة.

يترتب عن وساطة اللغة الخارج ألا تُنسب إليها شيءٌ من البنيات المجردة منها المصوغة في كتابات صورية، بل يجب إسنادها إلى «المحائث» وهي عوامل وراثية تُقرِّر المفرد على حقيقة مبرمجة في تحيينه ذاتها. تمثل ممن المفرد أي دور في اختيار تلك الكتابات الصورية واكتسابها وفي التمكن من حرفها وتصويبها. وإذ لم تتوصل بعدُ علوم الطبيعة، كالإحيائيات بمختلف فروعها الدقيقة، إلى الكشف عن البنية المادية للغة المطبوعة بدءاً في العضو المدعى المسمى «الملكة اللغوية»، فإن نظرية شومسكي تقترح نفسها لأن تصوغ تلك البنية في كتابات صورية.

لكن الهدف الذي اختاره شومسكي لنظريته اللسانية والخطة التي

06. انظر في شأن هذا المبدأ المنهجي الفقرة 96.

سمه لتحقيق يهدف حر سيه عر صت مر عبوم محسنفه كلإحيئ و ير مصنت ، بعموميه ، غيرها تدكر في معدمتها

. بنظريه سومسكي مسانيه هدف حرجي ، إد تحو مت إلى سبب يو ، معرفه بعمر بعة عدما تحدث بعه موضوع بدرسة و عبيها عي سه به مع فلا يهمها أن تدرس بعه مر أحل د تها ، و إنما يعنيها أن كشف ، من حلال د سه بعة ، عن مبادئ كمية حدمة ، سبثق مر حصائص بـ هسه بعبية موع لإنسان[07] عمل سومسكي على تحقيق عليه عبر عنها في مو صع شتى مر كتبه ، و هي إدماج در سه البعة في بعبوم طبيعية حيث تصير بسانيات ، في تصورها ، فرعاً مقسماً من عمم بفس بشري بدي يعنى بطبيعة عقبه حاص بإنسانه[08] و بدلث أصبحت لسانيات تقتسم و لإحيائد سه بنماج بشري فتحولت حقيقيها إلى مجال غيرها

2) غيب لاهتمام حاحي متشكل في سه لبعة طريقة سعمه بها لكه بي د سه بمه ع معرفه ماهيته منه أسهجي قد يسست تأمل عسمي في موضوعات عبوم حاصة ، لكنه مر جهة هده معبوم عبر و د قلا حد به لإحيائيه ، لا عصمر إلى نتائجه بسبب ما فيه من مخاطرة بي وصفها شجو في مقدمة ما كبر أعلاه (بص ص 96) و معمد وروده لا يمكن ربه عبوميه أيضا و سمده بو بشده في شحص فسمه بعه نحدثه ، و كل بمه دج سعه به سي تؤسس لتحسير بعوي إلى تحميل معرفين عديه أو عميه ، د لاحط في مد رس من سماذج بعوية قصوراً لا يؤهلها حدمة

---

[07] عر يعصد د ، من كتاب سومسكي ملاحظات في البعه

[08] حين الـ سه البعة يه العبوم الطبيعية عرفها سومسكي ، بعلو ، يصطلح عنه حين يبحث عن مو بنحوي ، النظريه السنانيه ، فر البعه مر د سه البعه بعربيه من التفصيل انظر ، في التصور ، بعوي ص 49 ، 55 ، 206 ، و ملاحظات في البعه الفصل الثاني و حو ، مع سموسكي ص 63

سعمم[109] ومن الوجهة الرياضية نرى بهذا المبدأ المنهجي يستفد حتى نستنفذ[110] إذ ثبت إمكان الانطلاق من الصياغة الصورية لسانيات مجردة من سعة خروج الظاهرة في الاستعمال الاستنباط للقدرة اللغوية في صورها النهائية لكنه لا يمكن ، عن طريق الارتداد ، الوصول إلى ستنبط ، من الصور النهائية لصور الأصل كما تمثله « ملكة اللغوية » التي نصادق على « كلمات صورية » لا دخل للفرد في حسابها أو كسابها ولا في خرقها أو إدخال تعديل عليها . لأنها تشكل إرثا بيولوجي

وبعبارة أخرى ، قد يتوصل من الصياغة « الخوارزمية »[111] للتحديدات المطردة في الإنجاز اللغوي إلى ستنباط القدرة اللغوية ، لكنه لا يمكن أبدا الوصول من هذه الصياغة الصورية المباشرة إلى استنباط القيود المتحكمة التي تكون وراءه وسببه المستقل بتحيزها عن باقي مكونات الدماغ وهو ما تتوخاه نظرية شومسكي اللسانية ، وقد قدمت أصلا لتستنبط ، من الدماغ بوصفه تبعا للمواصفات الطبيعية « الحبلة المعظمة » ، تلك القيود المتحكمة في الشكل الأساس اللازم لاكتساب اللغة ونسخ عباراتها وما لاحظه بوسو في مقدمة مذكور أن شومسكي يحاول أن يستنبط ما يعطيه محتوى الملكة اللغوية ولا يعطيه وصفا كما يدعي بل لا يمكن الوصول إلى ملكة لغوية عن طريق القدرة اللغوية وأنه بالاستناد يصل إلى ما حي[112] لا يميز التمييز داخل القدرة اللغوية بين ما هو طبيعي يولد مع الفرد وبين ما هو كسبي يتلقاه الفرد من محيطه الخارجي

---

109. انظر ... مقدمة كتابه منطق المعرفة العلمية

110. انظر جان بوتيه Jean petitot : الرياضيات الحديثة ونظرية ... Hypothèse ... et théorie des catastrophes ضمن نظرية اللغة ونظريات الاكتساب ص 516 - 524

111. مقابل العربي المقترح للفظ الأجنبي Algebrico combinatoire انظر المرجع ... ص 519

112. انظر ... ملاحظات تمهيدية ضمن نظريات اللغة ونظريات الاكتساب ص 99

نخلص من هذا المبحث إلى نتائج أهمها: 1) نظرية شومسكي اللسانية هدف خارجي غير لغوي. البحث يحاول شومسكي بكل الوسائل إدراج عمله في حقل البيولوجيا[11]، فهو يسعى، كالإحيائيين، إلى الكشف عن الأساس الكلي للإبداع البشري. لكن نظرية شومسكي، من وجهة العلوم، العلوم الطبيعية أدخل في فلسفة اللغة التي تحتها خدمة العلم عن طريق إقامة نماذج لغوية تستعملها في التحليل اللغوي يفضي إلى تحليل المعرفة الخاصة بموضوع غير لغوي، أي واقع خارج مجال اللغة. 2) لا تستند إلى الكليات اللغوية، بوصفها قيودًا متحكمة في الملكة اللغوية المستقلة بخصوصها عن سائر الأعضاء الذهنية، سوى الأنظمة لتظهر في اللغة خارج إطار نظرية شومسكي. الأنظمة الظاهرة طريقة أسلوبية إلى الأنظمة التي يحملها المسمى مبدأ منهجيًا غير فلسفة اللغة عمومًا، إذ تعمم جميع النماذج النصوية بها تنطبق تمامًا بين الأنظمة، بناء على أن اللغة تعكس مشخصة معالمها كان عقلاً أو عالمًا خارجيًا.

### 3.3.2. خصائص الإنجليزية كليات لغوية

لم يتوقف شومسكي، وهو يبني نظريته اللسانية، عن ترديد فرضيته القائلة: إن ما يصح في الإنجليزية يحتمل أن يكون كليًا يستغرق جميع اللغات البشرية، وأن يكون تخصيصات خاصة لمبادئ كلية أشد تجريدًا لم تكتشف

[3] عد ... شومسكي بهذه النظرية ... في موضع ... يكفي ... التي ... اللغة ... في كيف ... الإنسان ... في جهة ... في ... التحليل ... الخصائص ... المنهجية ... الأنظمة ... ص 09 من كتاب نظريات اللغة والتحويلات ... ص 206، 8 من كتاب شومسكي ... في الثورة ... ص 52 من ... تأملات في اللغة.

بعد [4] لأنه يعتقد ، سد ي بوصفه تحمل طبيعية ، أنه لإمكان بوصف ، من خلال دراسة عمليه معة معسه ، ي كتشف د دي معامه منتميه إلى ملكه معويه بوصفها جهاز ، رود ه 0 لاسب لأول 0 مواصفات مستقل في جملة بوي ، ه ، ودهي ، بها ، مسير مين ناس

فبل لإفصاح عن خطه التي وصفها سومسكي ، مكشف عن محتوى ملكه معويه ، خد ، صيمعه مبادئها يحسن أن جمل صور معلاقات هده ملكه بهيئة ، هو ، سسب توصيحي لاتي

2)

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | المحيط معوي |
| | | | | | | ↕ |
| لإبداع معوي | ⇄ | القدرة لمعوية | ⇄ | | ⇄ | ملكة معويـة |
| | | عمو المهوي ، ص ، | | صر متلاحمه | | صور دص ط 0 |

من حملة ما يمكن عمه هذا مبين أنه مسب معمدص علاقة بين محيط لمعوي ، مدي ، ه ، دور ، تتحريص ، ولإثارة لا غير ، ربين ملكه معويه بوصفها جهاز ، مصبعي ملازم محويل سحربه ، ي حو ملكات مدي ، رشد مسن يمكنه من معرفه ، سعه حلال صور ، متلاحمة إلى ، ن حكم قدره معويه في صورها

---

1.4 [illegible]
1980

البنائي المعيار. ويُفترض في هذه القدرة أن تنعكس في الإنجاز اللغوي، لأنها أساسه الذي يولده. وبذلك يمكن مرة أخرى العودة إلى القدرة من الإنجاز ومن الوصف المستند إليها يمكن الاهتداء إلى الملكة اللغوية المفسِّرة لذلك الوصف، والكشف عن البنية التركيبية لهذا العضو الذهني. وهو ما يسلم به تشومسكي فقط دون سواه ممن لا يسير على خطاه.

وللوصول بالتساؤلات إلى الغاية المحددة لها، أي جعلها قسماً من البيولوجيا، وضع تشومسكي خطة عمل تمثل خطواتها كالتالي: 1) حصر اهتمام اللسانيين في قدرة المتكلمين اللغوية المنعكسة في إنجازهم اللغوي الخالص من تأثير أي عنصر أجنبي عن ذات القدرة. 2) الانتقال بعد ذلك من دراسة الإنجاز في اللغة المعينة لا باعتباره موضوعاً في حد ذاته، لكن بوصفه طريقاً سالكاً إلى القدرة. وبذلك يتأتى إسقاط المعلومات عن طبيعة القدرة المستهدفة في المدرسة البنيوية[115]. 3) من الوصف المستند إلى القدرة تمكن ملامسة الملكة اللغوية، إذ يمكن إدراك محتواها إذا تم التمييز، داخل القدرة اللغوية، بين المستفاد المستحصل عن طريق التجربة، وبين الجوهر الطبيعي الضروري لاكتساب ذلك المستفاد. 4) التمييز بين الملكة الذهنية والقدرة المكتسبة يحصل عن خصائص غير المكتسبة الكامنة وراء المستفاد المشترك بين المتكلمين بأية لغة اتفق اكتسابُها بتجربة واردة.

يتضح مما سبق أن اللساني يسعى بعمله إلى تحديد الخصائص الطبيعية التي لا دخل للتجربة في تشكيل سلوكها، إذ تعمل على طريقة واحدة وإن خضع أصحابها لتجارب متباينة تمام التباين. وهو ما يدل على أن تلك الخصائص تُنشِئ سلوكَها بكيفية محددة سلفاً في العضو الذهني. وعليه

(115) في ما يخص هذا الجانب المتعلق بالاكتساب، وتخليص الإنجاز من آثار العناصر الأجنبية عن القدرة، انظر تشومسكي: اللسانيات في اللغة، ص 148، و70؛ و(وجهة النظرية التركيبية، الفصل الأول منه)؛ وانظر أيضاً: كاتز: فلسفة اللغة، ص 224.

تُتصورُ ملكة اللغوية جسميات متفرق داخل مكونة وسة ضرورية للاكتساب ، لأنها السبب الذي يوحد مستعد مشترك بين جميع اللغات البشرية . و بعبير يكشف عن هذه الرؤية لا نجد سببا به نفسر الخصائص التي تقسمها لغات الإنسان . ذلك بمعنى سنقع فيه . عموما حيث يأتي كتشاف الإنسان تضاعه في تشكيل عدد و إخر اللغويين ، و ضع ذلك في ضربة الملكة اللغوية يسميها شومسكي النحو الكلي . ما صيغ الخطوات المذكورة مثل نجد شومسكي يصرح و يعمل ما يلي (I) يعتبر النحو التوليدي التحويلي نظرية بقدرة المتكلم اللغوية ، لأنه يسعى إلى تحليل و وضع المقطعي إلى وصف ذلك هذه القدرة[16] (II) من دراسة إحدى اللغات استعمالاً و فهماً ، كاللغة الإنجليزية مثلاً ، يمكن استنباط خصائص لا يكتسبها المتكلم من خارج ذاته ، و إنما تنبعث فيه من ذات الملكة اللغوية .

اعتقاد شومسكي أن الخصائص المستنبطة من دراسة جمل من الإنجليزية منبعثةٌ من الملكة اللغوية و ليست مكتسبة من المحيط اللغوي جعله ، أولا ، يفترض كنه خاصية ( ج ) مثلا بمعنى يجب أن يكون النحو الذي فيه خاصية ( ج ) لأن النحو الكلي يحتم أن يكون ذلك معه كذلك . وثانيا ، يجد طرد أقوال المتكلمين وأحكامهم عليها وسيلة لإثبات اللغة معينة خاصية ( ج ) إذ ذاك أنهم سيحسبون ما يطابق ( ج ) و سيقدح ما يخرقها . وثالثا ، بالنسبة إلى الملكة اللغوية الخاصية ( ج ) يذهب أن كانت ( ج ) مجردة لم يسمع بها ، باستمرار إنجاز ترضي ( ج ) ، فالمتكلم ما خضع أصلا لتجربة مناسبة ولا تلقى تكوينا ملاحظة تلك الخاصية[17]

(III) إسناد الخاصية ( ج ) المستنبطة من دراسة إحدى اللغات إلى الملكة اللغوية لا إلى المحيط اللغوي فترض يمكن فحصه من سبيل بإجراء تجارب

---

16. انظر شومسكي ، وجه النظرية التركيبية ، الفصل الأول ، ص 2 ، وما بعدها

17. ... المتصلين أنظر شومسكي ... في الطبيعة ... ص 82 و 206

حسب رأيه ، الخلاق المحيط المحدد المساهمة في الخاصية المعينة أو المحيطة لا تساهم . وقد ثبت مع ذلك ، أنه ثبتت الخاصية تعبر عن الطفل في اللغة الذهنية والتي تكون مستعملة كل اللغات بها ، خاصية ضرورية فطرية . لكن الباحث في أعمال النحو التوليدي في ذكر خاصية من هذا القبيل ، وهو ما يدل على أن الخاصية المصوغة في (II) ، فرضية عمل ومسلمة داخل هذا النحو لا غير .

(IV) تتعلق المستوى المعطى عند المعقولية[8] خاصية غير مكتسبة ، لأنه شرط في إمكان الاكتساب والحصول ، والمبدأ المصوغ في ذات الملكة الذهنية ، وإحدى الخصائص النحو الكلي ، استخلص من دراسة الجمل من اللغة الواحدة لا الحصرية . ويعني هذا المبدأ أن المعمول بالقاعدة النحوية مقيد لا تسمح به اللغة . فلا تدرس عملها في الاستقلال عن البنية على مستوى التمثيل ، لا تحرك القاعدة المكون من موقعه إذ لم تسمح البنية بذلك التحريك .

يعتقد تشومسكي أن أهم الأفكار المتعلقة بمبدأ التعلق البنيوي المصوغ أصلا في ذهنه ، يقوم بعمليات صورية (علاقة أبنية مجردة) وتطبق القاعدة كمثلث الذهن الصورية يجب أن تحترم قواعد النحو أي اللغة بعدها بوصفها سلسلة لفظية تتحول إلى تراكيب مجردة (أي لا تعتبر أطراف السلسلة مركبات ولا تتحدد مقولاتها جملة) وعليه يجب أن تنص العلامات أي قاعدة نحوية لا تفسيره بوصفها متوالية من الكلمات المفردة .

لكون اللغة تتحول إلى مركبات ، سواء أكانت مجردة أم جملية ، وليس إلى متوالية من الكلمات المفردة فقط إنه لم تكن محط خلاف بين اللغويين . فلذلك تنبه الباحثين اللغة المعرفية إلى هذه المسألة ، ولا الحصول ... المبدأ تتعلق بكون

---

8. في هذا الباب ... القواعد النحوية ... تشومسكي ... النظرية التركيبية ، ص 80 ... في الفصل ... ص 83 ... في اللغة ، ص 42

من خلال تزويدهم بعدد كبير من الظواهر اللغوية[9] يمكن أن [illegible] يشكل
[illegible] الخلاف هو تساؤل حول ما إذا كان مبدأ التعلم اللغوي [illegible] نحو
منبعثاً في الملكة اللغوية من ذاتها أو مستحصلاً من المحيط الخارجي.

حاول تشومسكي، وهو يجيب عن سؤال كيفية تعرف الطفل على
[illegible] من مركبات [illegible] من مفردات [illegible]
[illegible] في الملكة اللغوية [illegible] في [illegible]
[illegible] هي [illegible] في الأمشاج [illegible] لا
يحصي [illegible] لا [illegible] الخلال [illegible] مفردات لأنه لا يتمثل [illegible]
مبدأ [illegible] سوى [illegible] ويزعم تشومسكي أن [illegible]
[illegible] مبدأ المعلم اللغوي [illegible]
[illegible]
[illegible] ملاحظة [illegible] على [illegible]
لا يمكن [illegible] على [illegible] أو [illegible] على [illegible]
في [illegible] أن يكون [illegible]
[illegible] على [illegible] مبدأ [illegible]

[9] [illegible] ص 245 247 [illegible] ص 14 [illegible] ص 79 [illegible] ص 8 [illegible] ص 0 [illegible] 2 ص 23 [illegible]

سنه و عده يجب ينسب المعنى السوي للقواعد النحوية في العصور هي في صورة لأصل (ط 0)

ورد سب أن كل مسد ! المعنى السوي أن حده مجسست ، بحل في العصر بهيبي من خارج د به ، و شت لمعه ك على سو مسكي أ ي سك به ، ر كأ، برسط حصوبه ح ص عى حوج مو صر ، أو هد سه على شبه به في مجر ، مع في حر ا ، ر ، كل ه من شانه ب ب ب بي عسعد د حود كما نه صعه هد سد و يحود مد معتبر كيب صحيح مسبو د في خلا معه به معويه تحقيقاً نه د بعديه يسعى بشروع في فحص كد ب شومسكي بعد مه من جهة صريحة بي سيحها (إثبات أولا وجود كبي سد ي من قسر مد المعنى السيوي ه يحود من الشروط و عموا عسعه عوعد نحو في أي معه د ثبت كون مد معنى و حوه صعد سعب في منحه بعويه منها بنا بعض من يحث لمعوي و ثة كون سد مذكور أن حوه كد لأنه يفسد سعوش عاعده نحويه ، و كلمة عسعها في أي لغات

## 4.3 2 كلبات لسانسه لازمة عن فرضية العمل الطبعيه

قد سبهر حوب بلا ، ب عن سؤ ، هي لحساب لسانيه موجودة لأنه يكفي لاعتد د صره وجودها لأحد فرضيه العمل لطبعيه بي عصي يكون كل مسكون يونه مد د كمكه بعويه ، و أن في ذلك كل ملكة لغوية مع رف سه ه حده معرف معه نه سكه ، لا يعتمد مصوعة حقيقة في عصو من ذهنه تقع له لأو مد ، من قبل ا كون فاعده مقعقة بسه د يحمل كل قاعدة مستقلة عن سبه ا [2]

و كان في ذهن كل متكلم يروي صعيب ي مثل لأمر مد كو وحب ، معجلس هد لأخير في كل لغات ، هد ، حث في لغة معينة ي

---

2 سوسسي دلا في اللغة ، ص 44

خ صة فهي تستخصه «لستسبح ، لنعت خرى على خاصيه ممتد في حكمه هد على فرصة مفادها أن لا من مستو مهتنين سعلم لغه بدل أخرى ستت د إلى هده لفرصيه نصبح في نحو ين للغات ما يصبح في نحو للغه لأجنسرية»[22] نصح من هد أنه من در سة شومسكي لألسنه معينه و خاصه خاصة للغة لأخسريه يستخلص مبادئ وشروط برغم أنها عامة، من شأنها أن تقيد قواعد لنحو في كل للغات لبشريه

نبين مما سبق أنه تم إثبات وجود لكلي للسني بطريقه نظريه تتخذ شكــــل نفرـب ، (?) مصوغ في ما يلي

(1 فرض وجود معارف صلعة ، حده في لملكه للغويه لدى كل متكلم مهما تعلم أي لغه

2 لقد ثبت ، عند در سه لغه معينه ، وجود خصائص بها تعكس معلومه صلعيه

(3) يسح ضرورة أن تكون تلك لخاصيه موجوده في كل للغات

(4 تمحص هده لنسيحه من سب أن ب ك ر ح ق ، وهم يسترشدون في در سيهم للغ ت لمختلفه لنحو لتو لدي لتحويلي ، على لبحث في ما هم خاصه عن ودائع و ده بالنسبه إلى مبادئ ذات لنحو و قواعده

(5) بعزم عن كون لعلاقه بين لنظريه و موضوعها متشحن أحاديه لتأثير ، ( من لنظريه في تجاه لموضوع (1 4)، أن يهمل لنحاة لمسترشدون أحكام لمتكلمين لشهـ د و م يقفونه في لغاتهم من أمثله و ظو هر لا تلائم مبدأ أو قاعده في لنحو لمرشد

و إذ نكشف كيف تم إثبات وجود لكلي للسـ ني ، و كيف يحب على سائر للغات لبشريه أن تنظر إليه لتعت كل منها تصبيعته و تحت أي منها أن توصف بالشدود، نعني نتساءل الآن عن مقولية هد لكلي و صلعته قبل لنظر في وجوده لفعلي

[22] ـ نفسه ص 45

لكن ما يضع تشومسكي في ملكة لغوية من مبادئ وشروط وقيود، أو صيغة صورية[123] ولكن مع هذه الصيغة الرياضية يوجد مستقلا عن مضامينه المادية والدلالية، ويُفترض في منطقين مستقلين ألا تتقوم بين أحدهما والآخر، بل هناك علاقة تنتظمها لا يبحث بها أي منهما عن صاحبه، حتى صار من أهم أهداف النحو التوليدي ما شأنه تحديد العلاقة بين النظام الصوري والدلالي.

والاستناد إلى علاقة الاستقلال المذكورة يجب أن تنقسم أبواب النظرية اللسانية إلى مفاهيم صورية بحتة، وإلى مفاهيم دلالية بحتة، ويترتب عن هذا الانقسام إمكان وجود نظرية تعنى بالمفاهيم الصورية يسميها تشومسكي[24]

نظرية الصورة اللسانية والنظرية النحوية الصورية، وهي نظرية محكمة تحدد بها خصائصها والسمات اللسانية، لكن ذلك لا يعني أنه لا يوجد بين النظامين: الصورة والمعنى، وعن استقلال الصورة وارتباطها بالمعنى تكون ثمة فرضية عمل مفادها أن النحو الصوري تكون مستقلة، ثم تعلق بها تأويلات دلالية بواسطة مبادئ وقواعد تنتمي إلى نظرية سيميائية أوسع[25].

بسبب التصورية توجد مفاهيم لسانية غير معترفة، وهي كثيرة، وبسبب استقلال المفاهيم التصورية عن المفاهيم الدلالية يجب ألا تظهر. ومن رأي أهم الاصطلاحات ظهر في حد مفهوم معادل التحويل الشكلي)، أحد

[123] [illegible] Principe de [illegible] Condition du sujet spécifié [illegible] dépendance Structurale [illegible] Contrainte Sur Syntagmes Nominaux Complexes [illegible] règles de mouvement [illegible] 78-35 [illegible] 97 [illegible] ج2، ص 149، 286 [illegible] 158، 162.

[24] [illegible]

[125] [illegible]

[illegible] في [illegible] الأخير [illegible] إلى أن [illegible]
[illegible] من [illegible] و [illegible] من [illegible]
[illegible] أي [illegible]

### 5.3.2. الكليات الصورية طبيعية

وصف المفهوم الصوري بكونه طبيعيًا يعني أن هذا المفهوم [illegible] من الملكة اللغوية ويكون في الذهن من غير أن يكون [illegible] أي [illegible]
[illegible] و [illegible] طبيعي لا يكتسب من [illegible]
[illegible] من [illegible] شرط [illegible][26] [illegible]
[illegible] تشومسكي كون الشرط [illegible]

من الملاحظ في [illegible] من [illegible]
تشومسكي لا [illegible] الملكة اللغوية [illegible]
[illegible] إلى [illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] فلا [illegible] أي [illegible]
[illegible] على [illegible] تشومسكي [illegible] شرط [illegible]
[illegible] من الملكة اللغوية و [illegible] في الذهن من الخارج

[illegible] لا [illegible] تشومسكي [illegible] معرفة
شيء [illegible] مع [illegible] معرفة [illegible]

---

26 [illegible] each other [illegible] css [illegible] 9 [illegible] 26 [illegible] 183 [illegible] 389-26 [illegible] 72 [illegible] 65-87

اللغوية المشتركة بين أفراد النوع»[127]. إلا أنه لا يكفي للتثبت من صدق هذه الفرضية أن يصرح تشومسكي بأن كل ما استخلص من معرفة قد حصل للمتكلم دون خبرة أو تدريب مناسبين، أو بعبارة قد تكون لافتة «معطاة من النحو الكلي بحيث لا يحتاج إلى تثبيت أو تقوية»، «الطفل ... يكون كل متكلم قد تلقى تدريبا مناسبا أو حصل تجربة ملائمة»؛ فمجرد أن يدل على ضرورة ... هذا ... في ملكة اللغوية ... لم تشومسكي ... شروط ... معين في النحو الكلي ... «الطفل ... من ... كونه ... ملكة ... تدريب مناسبين». وفي ... آخر صرح ... الكلام، من ... يحصل أن يعطي الشخص حكما ... أنه ... التعرض لمعطيات ... من حيث ... على كون التجربة ... لتسمح بهذه الأحكام»، ... حيث ... على ... المعنى ... يحتمل ... فقوله «يستعمل الطفل قواعد معقدة ... ولا يحصل ذلك باستعمال قواعد مستقلة ... ومن حيث أن ... ذلك إلى ... على ... ذلك ... هذه ... يحتمل أن يعطي ... على ... دون أن يتعرض لوقائع حاسمة، ومع ذلك لا ... في استعمال قواعد معقدة ... إن حصل أن صادف تجربة ... فرصة استعمال ... على ...»[128].

لكن هذه النصوص وغيرها كثير لا تخلو ... من أدلة صادقة، فلا ... على قدرتها على إثبات ... مقصودة، لأنه ليس فيها ما يدل على ضرورة ... عليه تشومسكي بنفسه ... أو شرط ... أو قاعدة ... إلى الملكة اللغوية، وهو ما يقوي الشك في أن تكون هذه الملكة تحتوي ... .

[127] ... تشومسكي ... الجوهر ... الصفحة ... 89، 92، 93.

[128] تشومسكي ... في ... 44 ... 74.

و من حـمده مـ يقوي بشث في كمة مسوح معين و حو هد بشرط مانع من وجود في نحو ي عه بقاعدة ربط مركبين من قبيل م و د في عريفه كو هد بشرط بعسه لا تمع وجود في بعة عربية قاعدة ربط مركب ( بعصهم ببعص ) ، وهو فع د حل ( ح ) بمصممة بقـ عل معـ بر ( بفصي ) ، ربطه بمركب ( معتصوب ) بوقع حـ ج ( ح ) كم بشهد صحه بعـ رة (3) ومنها (4) بعد ه:

(3 ...ن بـدل معمفـوب د حل محكمه بـهم لا يحرم بفصي بعصهم بعص

(4 يعـه كل مرشح أ بـ يركي بعصهم بعضاً

يترتب عن سلامه بعبـرة (3) و محوها 4 في بعه بعربيه أ يكوب شرط مسوح معين مستحص من در سه حـ صه بالمغه لأنجليزيه د معمو حـ ص بالأنجليزيه ومحوها من معـ ت ، د في محوها تمنع وجود قـاعدة ربط مركبين من قبيل م دكـر ولا تمنع وجود مثـ بقـاعدة في بحو بعه بعربيه

و بد أن شرط مسوح معين لا يعني بمط بعة معرية ، بدليل سلامة بعبارتين (3 ، 4) ، فيها ، فإن عمد هذ بشرط كبث محرد رعه من قبيل حكم بتشهي يجعل في كل بعت مـ ثبت في لأنجليزيه و من عير معقو أمثـه هد بشرط كمـ و بـه ُبرهن كمسلمة بعارب أما مر سـ فقد تُبـت حصوصيته، ولأنه على عـمـيم لخـ ص سوبد بالضرورة جملة من بمعو بـ تـصـ من قبيل بعه علاقية شده غير طبيعية تشهد سلامه بعب ه كما فيها على وجود قـ عده في بحوها بحرق مبدأ كلي ، و غير هذ مما يحمل مسترشدين على إعادة بوضع

و بذي يحب قوله ، مختصر ، لعله موضوعاً ثانياً لا موضوع مشكلاً ، إن سلامه بنيه في مثل بعبارتين ( 3 ، 4 ) بشهد على خصوصيه شرط بسوح معين ، لأن أي مبد صوري محرد من در سة حالة في بعة معينة قد يعم بمط

من معت و لا يكون كت ,لا ,د ثبتت كلمة مرتب ، فلا نسمع عبد ئه من سامي كون بعه م ف حرف شرط كيٌ و ـه ـعده حتى حسن قسه ما فتح في عمرها لأنه يبس ـه حه مبدأ عام حرفه بعه حصه فدسل عمومية أ ـه ف و حميع بمعاب ، ، ب يستعه من عد ص حه عن عنه ,دن ، يكون مبدأ نصوي كي كيٌ سوت قبه ,ي مسوى مه فقه به فع نكل عرص من أي بعه و لا يثبت ,في مبدأ ,ي مستوى مه كه ,بو سطة منهجية عرب ، بل يحصل باستعمال منهجية بفرب و ـدب شكل منهجيات أصل خلاف بين ليسانيات بكمية و لسانيات معصبة[29]

عند سو , شومسكي مسألة ستقلال سحو يره يتحدث عن موضوع معسر شعي بأمثلة مفسعية (حو ه مع ,ويه) ، يعمل عمى ,ثبات لاستقلال مصوى سحو و كدلك حـ ه في عمله أوبى لكه في دراسة معبه لموجهة ,ي صوغ بطريه بصورة بسانيه تحد د مستعمل عه تحيل عمى مفاهيم وسة صه ,به و أخرى دلاليه

يستخص شومسكي خصائص بدلالية بعبارة معلجة ، و في وصف سهه يستعمل بعه تحيل عمى حصائصها نصو ,يه بشهد ندلك أنه ما ثبت أن سحس بنيه ـعسر حصائصها بصو ,ية فقط و لا ثبت إهماله مبدأ تفاعل ـ لاله و سركيب و يكفي تعدول عن تعامل لمسؤول عن تكوين أنواع من مركب سحده في لأخير د صيعه غير صو ,يه

و يمكن حسرب بدعوى ستقلال مركب من سحو عن ندلاله و عبرها من لأنساق معرفية من خلال تا فيل نظر في مبدأ يتعلق بمستوي نقو عه سحو ، بوصفه أشهر مبدأ طبيعي رأي غير مكتسب ,ه ,لاحظه متكلم و ,نما يخضع في حـ به ماصيه محرية معويه و ده) ، و صب ي (أي لا تأثير لدلاله أو غيرها في تشكيله و صياغته في ذهن)

---

29 انظر بخ ,ر من المقدمة لسانية Paolo Romat Typologie Linguistique

استناداً إلى دراسة (بوتنام)[30] فإن النحو التوليدي يمكن الإطلاق
تحليل المبدأ المذكور، وتفسيره من سؤال حول الأساس الذي يستند إليه
المتكلم لتأسيس فرضية تتعلق بالنحوي على فرضية استقلال القاعدة النحوية عن
الدلالة[31].

يعتمد شومسكي إذن على الفرضية الطبيعية التي تجعل العقل ...
المتكلم يستند في استعماله الفرضية اللغوية وهي فرضية الاستقلال التي تمثل
موقف خلفه في أن العقل هو شيء مسمى ملكة لغوية. هذا مثل تعريفي إلى
حد أن الفرضية التي يرفضها (بوتنام) فتحول في مقابلها إلى فرضية تؤصل
الأصيل في الدلالة، وإن طبقه لملكة ذهنية عامة مخصوصة تنطق بتسمية
الأشياء والأسماء، إن اكتساب النحو عادة متعلق باكتساب الدلالة، وأن
القاعدة الدلالية العامة هي التي لا توجد مستقلة عن اللغة، وإذاً لا تنحصر
عليه تفصيل في اكتساب دائمة من القواعد التركيبية في حد ذاتها، بل ينبغي
أن يعممه القواعد الدلالية[32]. فإلى هذا ينتهي الاختبار المذكور. أصل ... إلى
حين يمكن من تحديد مفهوم النحوية ... على حسب صدق القضايا
وكذبها. وفي ما يلي يمكن أن نورد أن تستند مرتبة على أن مبدأ النحو
التوليدي غير طبيعي، وأن نوضح معنى كونه دلالياً وليس صورياً.

تتعمم النحو ... ووقع أي ... تحدث لفظ مركب مندرج
... على كل عملية لمقتضاها تتألف عناصر في مركبات لتكون كلاماً يتآلف
مع غيره مركباً أوسع يركبه جزء، وكذلك يستمر التآلف والتركيب إلى غاية
اكتمال المقصد في الوحدة المعينة. معنى ذلك أن هذه الوحدة كانت نحوية و

---

30 انظر مقالة ... بوتنام ... ص 415-443 ... 
Hilary Putnam, Ce qui est inné et pourquoi
31 ... فرضية استقلال القاعدة عن ... الدلالة ...
... فرضية ... "التحكم إلى ..."
32 بوتنام، ما هو فطري ولماذا، ص 423

عير معونة ، و سه سحسس بي مركبات معس سحسس بني مكونـاتهـ ، بي حين لا سهـ ، بي حزء سدي لا يتجزأ ، د بعكس سركسب يجب أن يندرح متحسس بصب

فد عمط بي صبع مسد أ سركيب مسدرح في عصو دهسي سرهسب فسم عد حد ه في صو هر حرحصه من سعه معينه و نكوين لاستعهمه في سعة لاجسر به و بعمس صل وحوده في كل سه ب سشريه د سه تشحصه طو هر صسعمه نانه في محيط حرحي فهو عسمسك سوب بوصفه أقوى مدركات حسسيه بد هه لأمكن بمكسر ه بصعسر مس تحبس وحده لإسسان بي فصائل بشريه ، ميع بك رهـ من هده جهه نقل فرد لإد حه في عمر فصسمه سي تؤويه، د في حث مر وصل سشيء بعبيره من حهه فصسه عسه مكن سرد مسمثل عن كل فصسسه لا سد أن يثني عسى أحد الترتيب محتملة ، لأمكن أيضاً د ش أن ؛ حسده ترمس سحسل بي توبي سيل ؛ سهسر مسحل كلاهمسا بي متسوسة من لأوقات تمعهب تحيزهم مرسب من سدى موقع و كسمسك حس و سسي أنو ب صبص

و بحسسر بصورة بكفي مرء أن يصر بي مرآة سيكستشف في أحد فكمه ممو سة من لا سسب ، عسز مكرر مسه يتألف من مركسي بقو صع و لأصر س يربطهما ستاً موقع بينهما و يمعب بصر في كلا مركبين يحد همه لأحمر مكون من صرسي بعص و صحكه مقصوبين تمركب نقو حس و بحد الأول مؤلف أيضا من أغسس سهما مركب من ثنتين

سصء م لأوقات ، و كسمسك لأسسد في مموسة من لم كسسات سحرية بي مركبات أصغر و بي عسصسر ، وقعاً فإنم في محط حرحي من رسمه مشه في سكة بد هسيه مصوزه سسني حد بد ، مكا سه سصمم أو بتصم عساصسر ، أكسب صسعمه في مركسب مسد سه بحبث لا يأبف مسشرة بعض بعساصر متماسه فمع تمس حسيسي لأسود و لأبيض بكسهمسا لا يأبعسان لاسمساء لأول بي سيس

و شي ،بى سهر و ب لاسسد ،بى مثل بطيف مرسسم في سكه مصو ه يُهسدى ،بى م في تمثيه مرسوه عبى بو ن من سفيه ب رح ركسب عد صره ، ،د حبيت عبى هد سه بي ، لأحمر ، شمرتقي ، فدصفر ، فلاحصر ، فلأ ق ، فسبي ، فبنفسحي )، و بطعره ، كأن بوحد لأ رق مثلا في متو بيه و قبع بين لأحمر و سرتقي لأبه من بص د ث عصر من موقعه لأصبي ،بى موقعه لحديد يبوبه مركب لا أ لف عد صرهم بعدم بشم لأ و ب مبو بة في كبهم و حسب طهو بمثي بقص ئل سشريه كل مرة في مبو بة معيرة من حيث رسب بعناصر لي لكو ه ،أي تجريد ملكته أخرى سطسم أو بتصدم عناصر ، كبعض كب صبعتها ، في مبو بة يعيش بعض مكوب تها بعض أي كب بقص تمسها

طهر مما بعدم حسس أن نُجرد بملكه بد ركة من صو هر في بحسط لخ رحي مكتبتين لأئتلاف مكوب ت بسعد بيه ، و أن بمصور د ئها بصر يقة سحس ي مبو بيه بالاسسد د ،بى طبيعه مبو بيه لعبه ؛ ( وهي ،م بسبطه تأ لف حميع عد صرها بمتاسبه بعدم بسماء أي منها ،بى مركب و ،م معقدة بعض عناصرها متعاسبة لا أ لف مباشرة لابتماء سسبق ،بى مركب عبر مركب بدي يبتمي ،ليه بلاحق )، تحت ملكه بد ركه لإمكبيه بو ردة ، و تمبي عبى ملكة بعميه بسمرفة بصريقة مناسبة سحسس بمبو بيه بعيبة و بد ث بصبر طريقه سحسين ملكة مكتسبة ، و يصبر حسس رحدى بطريقتين مسعبق بطبيعه مبو ليه بعينه

بحرء لملكه لمكتسبه في محب بعه ، يا عتب هده موضوع ثب من مفومه مبدأ بوصعي موسائط بعويه ، يسهل عبى ممكلم بمط بعوي قائم عبى وسط بعلامة محمولة ،درك أن لجمله ( ٩ ) مبو بيه بسيطة أي يمكن عل أي عنصر بقصه لاسبهم ،بى بصبر كم في ( أ ج و أن لحمله ( 6 ) متو سة معقدة بحل مباشرة ،بى مركبين ، بعبل كلاهما أن يبقل ببي

الاستفهام في الصدر كما في (6 أ،ب)، ولكن إذا عكست أحدهما موضع الآخر في الحشو يفضي إلى تنافر دلالي وفساد تركيبي كما في (6 ج،د)

(6) أ) أبكر بنى المسجد؟

ب) أبنى بكرٌ المسجدَ؟

ج) المسجدَ بنى بكر؟

(5) أ) أخالد الذي يكرم عمراً؟

ب) أالذي يكرم عمراً خالد؟

ج) أعمراً خالد الذي يكرم*

د) أيكرم خالد الذي عمراً*

وترى فساد الجملتين (6 ج، د)، وما يجري مجراهما في لغات أخرى[33]، ولا يجوز إسناده إلى مبدأ تعلق الفعل المحمول مع حضور مبدأ الاتصال الدلالي والاتصال والتبوء[34]، لأنه بوضع الكلم في غير مواضعه تنشأ في العبارة فجوة في التسوير الدلالي [illegible] عكست بين الدلالتين تخرج عن حد العنصر من إحدى الوظيفتين في الحشو بموقعه الأخرى فوقع في (6 د) [illegible] عنصرين (يكرم خالد) لا يستطيعهما علاقة دلالية [illegible] فيه لا يدخل فعل

[33] [illegible]

[34] [illegible] (الكتاب، ج [illegible] ص 8) [illegible] ص 20، 220 [illegible] ص 49

عىى فعل وكدىث شأ ( بدي عدمْ ) ، فكب بهم ءعرب مع عدمه ه بمصصه و من ثمه فس لا يُتصرَّفُ في بصبه بفس شيء منهب ى حب حهب أو سعه م بعص مكوباتهب عىى محص أو بحدف وبعض بكيفيه لكلى أ سعت وصعف مؤرحي بتوبر ب لاتي كمب في (6 ح

و ءد ثبب حتمس أ بكسبب مىكه بدركه بسكم لإمكبيتين لاصعه بعبصر سي ؤ ف منوبه، وثبب أ حتيب ممكه منصرفه لإحدى لإمكبيتين من أحل تحييل أي متوبيه منعنف بهده منوبه ببهب ( أهي مسبطه أم معقده )، ثم يعد هدث ب بدعو ءى طبع كل دبث في دمبح حعبه من حصد أص ممكه بعويه مورثه و بدىث فكل حسب ب ب ب عن أهم حصبه بمر ب ذئ و شروط بصبصه بموعب لأنحاء في بطريه سومسكي بسبه وهي أ بكيب بصوريه سيسة انسحوءى سععمي مبهحيه بقرب لا بسبه عند فحص مرسي من عرص أمثله عبيهب من بعب معىبرة حتى ءد ثبت صعف أمثبه بمصدده عىى بطربة ثم حق لمحققصه عببهب من بقص سوى بسحه بحسر لاصطلاحيه من أحل ببصب أي تأثير بعبب لاحرى ىهدد بطريه بلاتهيب. كمب بكشف ببحث بوي عن دىث

### 4.2. دور نقص النظرية بالجبل

قد يأتي عىى نظريه نعينه في أي حقل معرفي يومٌ تشىه فيه أزمتهب وتصير مهدده بالانهيار بسبب بتائج محالفه بمب ببنهب نظريب مبافسه أو تجرب جديده لكن هده بطريه تظل في أعين أصحبهب لاصطلاحيين عىى وجه حصوص ثبته وأشد رسوخاً من قبل [35] يدفعون عبهب بعُده صطلعوى بتمس ب قد يظهر عىى بظريتهم من بتبافر و عدم الاتسام

35. في بيب عد من الوصف حصائد البطريه عير البدهي عىى صحتهب كان مجالهم معمد ور م حلا ببه بصو معرفه العممية حصوى فقه العسم الثاني منه حيب بسبب البحث ببسائر البطريه ص 97 ، و الدحص ص 76 ، ومشكل لاسبه براسي ص 92 و م ب بحص ص 112 و المسابطه ص 36.

[illegible]

لقد تحولت هذه العقائد الاصطلاحية التي تمس مجالات المعرفة العلمية والمنهجية الخاصة بها إلى أن تتعرض [illegible] شديد [illegible] وهي [illegible] من [illegible] في [illegible] على [illegible] الصفة الاصطلاحية [illegible]

من العقائد الرئيسية الموجهة لتفكير هؤلاء كون [illegible] الذي [illegible] في [illegible] لا يمثل [illegible] موضوعه [illegible] إلا بناءً منطقياً [illegible] لا [illegible] في [illegible] أي [illegible] موضوعه [illegible] على [illegible] وهو [illegible] في تشكيل الموضوع [illegible] خصائصه، [illegible] عن طريق المبادئ [illegible] في [illegible]

[illegible] الاعتقاد المذكور [illegible] مفهومه [illegible] هذه [illegible] على [illegible] الموضوع [illegible] العلمي أو [illegible] في موضع خلاف [illegible] الاتجاه [illegible] والاصطلاحي [illegible] في [illegible] الذي يستند إلى موضوع [illegible] في الوقت [illegible] الاصطلاحي من [illegible] الاصطلاحية [illegible] النظري [illegible] على الموضوع لا [illegible] فيه، [illegible] ملاحظات [illegible] النظري موضوع [illegible] وأن الحكم على [illegible] النظري [illegible] النظرية [illegible] [36] [illegible] معطيات [illegible] الاعتبارات المنطقية [illegible]

36- [illegible] axiomes [illegible] ص 79

ـمه شهد أزمة بناء منطقي بسبب اصطدامه بنتائج معتبرة ومعطيات ملحوظة يضطر الاصطلاحي، لطمس ما يظهر على نظريته من تشوه والعدد من الانهيار، إلى استخدام وسائل غير علمية تتسم بالمخادعة والحيل. وهي كثيرة نحصر أهمها في أربعة أنواع:

(I) التشكيك في هذه الملاحظة المعتمدة؛ كأن يزعم الاصطلاحي أن ملاحظه غير قادر على التحكم الكافي في الموضوع المعالج، وهو ما جعله ينتهي إلى نتائج تبدو مناقضة للنظرية السائدة. ينعكس مثل هذا التملص من قيمة الملاحظة في اللسانيات، إذ نجد له صدى في أعمال شومسكي وهو يرد على مخالفيه[137].

(II) إخراج المعتمدة على ملاحظات الملاحظ إلى إهدار نسق نظري؛ وذلك بإثارة الشكوك حول المعطيات الملحوظة والنتائج المتحصلة، منها عدم كفاية مهمة، أو أنها غير علمية ولا موضوعية، بل يمكن الذهاب إلى

(137) رد شومسكي [illegible] مخالفيه [illegible]
حيل الاصطلاحي [illegible] من المعطيات اللغوية في [illegible]
[illegible] ص 30 [illegible] شومسكي [illegible]
[illegible]
[illegible] التركيبية [illegible]
[illegible]
إلى [illegible] اللغوية في [illegible]
[illegible] ص 445-447 [illegible]
[illegible]
شومسكي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الوظيفيين [illegible]
وظيفية [illegible]
ص 101 [illegible] عبد القادر الفاسي الفهري [illegible]
[illegible] اللسانيات واللغة العربية [illegible] ص 41 [illegible]
في [illegible] ص 61 [illegible]
[illegible]
[illegible] ص 94

درجة لكنها تجريبية، والحاصل أنه يخرج من هذه كل شاهد على صحة

الحاجة بالنسبة لموضوع [...] في عهد الاصطلاح

[...] كل [...] لا [...] [38]

تصير [...] II في حقل اللسانيات [...] شومسكي وهو يسمي

مجموعة من [...] معطيات [...] أخرى [...]

[...] [39] [...] قواعد تركيبية، كما يكشفه [...] (7) [...]

[...] الشروط الكلية والمعطيات [...] الخاصة [...]

(7)

| شروط كلية | ⇄ | قواعد تركيبية | ⇄ | معطيات لغات خاصة |
|---|---|---|---|---|

[...] كما [...] شومسكي في موضع [...]

[...] على وضع مجموعة من [...]

[...] معطيات لغات خاصة [...] لا [...]

قواعد التركيب [...] شروط كلية

لأن [...] من خصائص قواعد التركيب [...]

[...] المتكلمين [...] لأن [...]

أكثر من أي دور [...] شرط [...] أو [...]

[...] من خلال [...] أو [...] الشروط [...]

الشروط [...] أو [...] هذه الشروط [...]

38. [illegible] ... 49-63.

39. [illegible]

مستوى معيب من بعمق في تحليل بطه هر معبيه، وثبت سعف مر
بعو عـ سحكمه فيها مسب بطريه بسحو بكمي عمرحه و بعمرف سكم
بصص لا به . أهميه بظاهره بقياس ى مبد كي ، و لا تحدي كل درسه
بسابيه تقوم على سرد محوصات و عمميات من تحديق حرئيه بعد
تحممه 4، يعمل بحوه ى لاحتب و برفض ذ ى سركبر على بوقائع
و ده بسسه ى م أقمه بطربه من مبادئ بمفسيريه، مع بتعاضي عن
بكثير من مسائل لأخرى بتي تحمل أ حد عمر بها في بطر ت لاحقه
معيره أو كثر عمقا مسند ى فر ت شومسكي مسرودة يجب فحص كل
سائج مستخلصه و بوقائع بمحوصه ذ ثبت عترضها عي عر سه و كشف
عن ذ عامه مسبهه فيه مسعي في سائه منطقي
بقد طور شومسكي ى سي غر ت منهجيه مذكوره تكي يحلص
بهذا من كيفية لاستدلال محص مصاعه في ((ق ← ج) ← ق،
معبره عما يلي ذ أمكن شتقاق سبيحه (ج) من بمقول (ق)، فإن علاقه
لاستبط (ق ← ج) يقضي صرورة ن يكون بمقول (ق) حيث د كب
ستبحه (ج) حاطئه (ج ← ق)، ذ ذ عسب (ج) يعسم محصوص من
سمقول فإن ذ في غير معني[40]، ويعد شومسكي هذه كيفيه منطقيه في
لاستدلال على خطأ مقول كما و حزئ يكون فيه حصر عط بقه من بمعص،
ذ تطل صدقه وإن ثبت كدب ستائج مشتقه منها
(III) بعير حدود ، لاشك في خضوع نظريات علميه بتغير مستمر،
بعمر بتح عادة عما يتم إدخاله على بمقول، عبه معموده فحصه، من
تعديلات على بعض حدوده ، أو بإضافه فرضيات جديده بهمن في هذ
موضع أن بين كيف يعدل لاصطلاحي ما يضع من حدود لإبعاد نظريته من
لاتهيار[41]

40 بمزيد من التفصيل نظر بوبر منطق بعرفه العلميه ص 79 وما بعدها
41 فيما يتعلق بحول مسالة تغيير حدود بعمل بو منطق بعرفه العلمية بيحث 6، 24

بقدر ما يعتبر عرسي نتائج محاولة لخصه صاغة تكشف عن مواطن الخلل في النظرية ، فتح أمامها آفاق جديدة ، وبهذا تبقى النتائج الاصطلاحي كأنه مقصود النظرية إلى الإفلاس التام . وسبب النتائج أن خصه معظم كل من عرسي ، الاصطلاحي الى تعبير حدود في المستوى النظري ، لأن أول يشترط أن يتم التعبير بالمنطقي النظرية ، بحيث تؤدي السياق إلى خرق الصوري منها ، وبالعكس فالمصطلح ... ، وخلافه بشرط ... أي أن العنصر حدود ... مطابقة موضوعية ... النظرية ... الواقع ، في حين محافظة على المستوى النظري ... معرفة وعلميا ... ، كما ... تعبير ... على الحدود المعينة ، ... النتائج ... خصه ، بحيث في النظر الاصطلاحي لا يصل إلى المستوى ... الأخرى ... حقل ... المتميزة .

وقد ... نحو المعيار ... في الاتجاهين يهمنا أن نكشف عن طريقة الاصطلاح ، فتقدم ... من النظرية التوليدية التشومسكية ... وجب الإشارة إلى أن نوعين ... الحدود ، ... طريق الذي يكتسب منه مفهوم ... داخل النسق ، فنسمي الأول الحدود الضمنية (12) والحدود الصريحة (42) ... المقصود ... يمكن ... [illegible] ... ضمني أو بوضع وصف يتحدد ... من غير ... ، و ... بعضها في هذه ... يفوض من حدية ... لأنه ... ، بحيث ... يجب قوله في ... لا ... قوله ... و ... العنصر

---

42. حدود ضمنية ... العربي ... Définitions implicites ... في ... عن معنى التي ... إلى ... Les termes primitifs ... هي عبارة عن ... التي ... في ... الحدود الصريحة ... العربي ... Définitions explicites ... إلى المفهوم ... Définition ostensive يعني ... المفهوم ... مقصود عن طريق ... حقيقة

مسلمات الاصطلاحي، أو فرضيات العلوم التي يستهدف تحديد ضبط لجميع مفاهيمه المتصورة مدمجة في إطار تجريبيات أو مواضعات [illegible] علمية»[142] تشكل نسقا مصفوفا، ولو سلم الأولية فإنه لا يحدد ضبط من تحديد معناه ستند إلى «أوليات علمية» تعين الأشياء المرسلة [illegible] في عالم الحقيقة [illegible] يكون [illegible] ضبط [illegible] على [illegible] نفسه معنى التي [illegible] إلى [illegible] الأولية [illegible] إذ [illegible] تحت [illegible] معانيها من خارج نسق التجريبيات أي من مصدر [illegible] علاقة الأشياء في عالم الحقيقة.

وإذا صح الفرق بين الخطاب الصريح والضمني [illegible] في كلا المذهبين المرسي والاصطلاحي في [illegible] الكلمة [illegible] المعنى [illegible] عن طريق [illegible] [illegible][143] [illegible] من [illegible] [illegible] التعديلات [illegible] على [illegible] تصريحه [illegible] [illegible] معلومة [illegible] [illegible] [illegible] تؤدي [illegible] إلى تطوير معرفة [illegible] موضوع المدرسة وهي [illegible] الاصطلاحيين على [illegible] المعنى [illegible] النتائج [illegible] في حدود [illegible] [illegible] على ثبات [illegible] [illegible] [illegible] من [illegible] كما يكشف عنه [illegible] الوضعيين [illegible] من [illegible] آثاره فرصة التعبير [illegible] التركيب [illegible] و [illegible][144]

---

142. [illegible] Les conventions [illegible] Les hypotheses empiriques [illegible] scientifiques [illegible] ص 16 [illegible] ص 100 [illegible] ص 71

143. [illegible] 20 [illegible]

144. [illegible] 1975 [illegible] 38 Langage 38 juin 1975 [illegible] Langage [illegible] questions de [illegible] générative étendue sémantique

يقتصر في توصيفه لبنية [illegible] بنائية خاصة، لأنه يقترب منها [illegible] معدودة فحصر
النظرية المعيارية من جديد [illegible] أما ما كتبه تشومسكي من قبل على نحو [illegible]
على قواعد [illegible] من صيغ [illegible] الدلالة التوليدية [illegible] التسمية الخاصة
تشومسكي[145] في صورة مخففة على بنية [illegible] معينة ونقاده من [illegible]
[illegible] الذي هو عبارة عن صوغ سائر القواعد الخاصة في حدود
ضمنية بحيث لا يسمح بغير التركيب المشتق من بنى معنوية محددة في
التوصيف الذي يحوي مهمة تحديد مفاهيم [illegible] الأدوار الدلالية [illegible]
بنيات مخصصة لا تكون سوى [illegible] التركيبية من [illegible]
كما يلي

[illegible] ملاحظات قيمة [illegible] من [illegible] القواعد بعض الجمل
[illegible] توصيفات تركيبية [illegible]
[illegible] في موقع [illegible] في بنية عميقة مشخصة [illegible] مركبة [illegible]
[illegible] هذه الطريقة لا تسمح [illegible] الأحوال التي [illegible]
[illegible] التي تحتل نفس الموقع في البنية العميقة [illegible] هذه البنية لا تمثل
[illegible] دلالية وهي [illegible] علاقات تركيبية [illegible]
[illegible] مركبات [illegible] دلالية لا تمثل [illegible] تركيبية
في السطح [illegible] وهو [illegible] صوغ مفهوم البنية العميقة
بحيث [illegible] لا تحتفظ من [illegible] الدلالية [illegible]
[illegible][146]

ولا [illegible] في أن الأحوال ليست سوى مجموعة محصورة [illegible]
العلاقات الدلالية موجودة في كل [illegible] شيء [illegible]
[illegible] يتردد في [illegible] الأسماء [illegible]

145 [illegible] 64
46 [illegible] 38 [illegible] 69

الوظائف التركيبية في النظرية المعيار أساس الذي يسمح بالتأشير للأدوار الدلالية المسندة في البنية العميقة، كما توضحه عادة الشجرة الخاصة في النظرية[47]. وعن طريق التحويلات يشتق من هذه المقولة المقولات التي تكون مع الوظائف التركيبية المسندة إليها البنية السطحية. وهذا ما تشخصه عادة الشجرة المقولية في نفس النظرية.

فمن نتائج هذا يعني إدخال النسق المنطقي الذي وضع لوصف المعرفة العميقة، معودة لفحص نظرية النحو التوليدي التحويلي من جديد [illegible] الاصطلاحين [illegible] تحت نتائج جديدة مباشرة للنظرية. وهو ما دعاه إلى [illegible] عن [illegible] بصياغة خصوصية تطرق [illegible] التحويل [illegible] الصحيح إلى حد [illegible].

47. [illegible] الشجرة [illegible] البنية العميقة في [illegible] الشجرة 2 [illegible] الوظائف التركيبية [illegible] البنية السطحية [illegible] في النظرية [illegible] النحو التوليدي التحويلي [illegible] M. Anderson, La grammaire casuelle [illegible] 38، ص 18-64.

[illegible]

ثانياً: حينما لا يسمح تشومسكي بتجاوز القيود المعنوية من شروط
النظرية (1961، 1962)، يستخدم لاحقاً هذه القيود ويعدها مع سائر مكونات
النظرية الدلالية الأخرى. وإن انطلاق تشومسكي من فرضية تكامل القواعد
المترتب عليها، (1972، 1973)، بدت محققة على الصورة الدلالية واستقلالها،
وأن يستمر في الدفاع عن فكرة «أساس النحو» من الدلالة وغيرها من الأنساق
المعرفية في جميع النظريات المعتمدة على مرجعيته، وبذا استند إلى فرضيته
«لا يمكن أن تركب أساسية الدلالة»[48] لأنه يترتب عن تغيير الأساس
تغير فرضية الانطلاق. وإن مثل هذه الأحوال أو الأدوار الدلالية لا تجوز في
نظرية تشومسكي لصفة بيانية، أن تكون أولية، بل تعد رابطها بنية مفهومية
وصفية أصلية ذات صيغة صورية، وغيرها حرفية، يجب أن تكون بنت
الأدوار في أي من المستويات التمثيلية خلال بنية معجمية طبيعية وبأي
نسق من القواعد التمثيلية المشتقة من مقولات تشكل مع وظائفها
التركيبية بنية الجملة المعجمية، إذا اقتضى قواعد، فقد تجانب كلية، بوصفها
بانية في النحو لا تعني بالأدلة حتى تكون عمدة[49].

يستخلص مما سبق أن مفهوم مرتبة الدلالي الذي لا يختلف في
عمومه من المنظور الذي شومسكي وإن تغيرت طريقة تحديد بنيات الأحوال
بوصفه الأولى في ضبط معنى الجملة مثلاً، إذ ثبت معجمه بتعلق الأشياء
مرتبة في عالم حقيقية فلا عبرة بما دون أن نجد في معجمه مثل قوله «هذا أن
يحدى الأحوال التي تتحقق منها جداً في حالة معينة» وقوله «التي تعد
حوادث جملة تستثني سلاسل من تعبير منطقية»[50] ويخلافه يرى
تشومسكي أنه مع في نظرية أن الدلالة، بنفس معنى الذي بها في نحو
الأحوال، لكنه يكن أمر تعدد ذات معنى الذي يحب قوله في تحديد كل دور،

48. تشومسكي، مقدمة الدلالة، ص 54.
49. تشومسكي ... ، ص 23، ... مقارنة ... النظرية ... ، ... ؛
النظرية التوليدية الموسعة، ص 25، ... ، ... Su e ...
...
50. ... ، مجلة ... ، عدد 38، ص 68، 7.

إلى مستوى نحوه ... مصطلح من عبارة ... فقد يكون كلية تمكن تأويل سوّغ حتى بفعل علاجي يكونه معقداً.

وبتحويل ... صريح للأدوار ... إلى ... تشومسكي ... من ... ويصمم بها الاستعمار ... بتعيين ... في ... معرفته ... يكون ... معرفة ... مستوى أدوار ... 17 ... فرضيات مساعدة ... الاصطلاحية ... والإخراج ... من ... عن ... الاصطلاحية من ... وضع ... فرضية ... أو رفضها ... مساعدة ... ويُقبل من فرضيات مساعدة ... يؤدي ... إلى ... النقص ... المعنى ... إلى ... [5] ... فرضية ... النقص ... نشأ عن ... لإحصاء ... النحوي ... من ... فالموقع ... فرضية ... نتائج جديدة.

... الاصطلاحي ... أساس ... النقص ... موضوعات ... اصطلاحات[152] ... فرضية ... مساعدة ... من يقدّد ... فرضيات ذي ... فهو لا ... سوى أن ... توافقها مع التجربة ... نسمّي فرضية مساعدة في التوجه الاصطلاحي بكونها ... لا تؤثر في ... إلى الفرضية ... وهي ... عن ... من ... النظري ... لا ... إنه ... يكون ... نظرية[153]

---

[151] ... المعرفة العلمية ص 81 الفرضية ... الاستعمال ... في ... hypothese Adhoc ... hypothèse aux ... في ... الظاهرة التي ... إلى ... الذي وجد فيه.

[152] ... ص 45.

[153] ... ص 81.

يتبين مما تقدم أن فرضية الاصطلاحيين المساعدة تتميز بخصائص هي:

1) كونها لا تنتمي حقيقة إلى النسق فلا تؤثر فيه، وإنما تركب عليه ليدرأ بها تهديد النتائج المخربة له خاصة المثبتة بواسطة عملية معايرة. 2) كونها فرضية قاصرة، تصلح في أحسن الأحوال لمسألة بعينها ولا يتعدى غيرها. 3) كونها لا ترفع التصميم إلى النسق، ومن ثم قابلية النظرية، ولا تزيد من كشفها لوقائع جديدة في عالم الحقيقة. 4) كونها تساعد النظرية على التمرد [?] على اتفاقها مع التجربة.

وإذا ما أردنا أن نمثل للفرضية القاصرة لما يقابلها في نظرية تشومسكي اللسانية وجب أن تتوفر في هذا المثال ما ذكر من خصائص (1-4). ولعل التعديلات [?] الملحقة بنظرية تشومسكي اللسانية في مطلع الثمانينات أفضل ما يشخص الفرضيات القاصرة في النحو التوليدي التحويلي كما سيتبين في الفصل الموالي. فيه يحسن أن نتعرف على موقف التوجه الفرنسي [?]، كما يمكنه بوبر من حجج الاصطلاحيين الأربعة (I-IV) وعرضه المكثر [?]، إذ ملاءمة غير مقنعة، وأن نكشف، مما وضع تشومسكي من شروط المقيدة للنظرية اللسانية، عن الطابع الاصطلاحي لهذه الأخيرة.

استنادا إلى مبدأ الاصطلاحيين تقتضي بالضرورة التمسك بالنظرية، فوصفها نسقا اصطلاحيا لا يتناهى أبدا ولا يحتمل النقض، شدد بوبر على وجوب رد طريقة هؤلاء لإقامة التوافق المطلوب بين النظريات والوقائع. ورأى أن الأنجع سبيل لسحب التوجه الاصطلاحي هو اتخاذ قرار بعدم تطبيق مناهجه، والتصميم إذا تعرض النسق لأي تهديد، على رفض إنقاذه بأي من حجج الاصطلاحيين. وبذلك تتعدى استغلال إمكانية متوفرة دائما، لأنها تؤمن لأي نسق وقع عليه الاختبار أن يصل إلى ما يعرف بالتطابق [?] مع الواقع[54]. إن التحايل باستعمال حجج الاصطلاحيين المسرودة،

---

54 - المصدر نفسه، ص 80

لإظهار «مصداقية نظريتهم الواقع» إمكانيةٌ بلغت من العموم ما يجعلها تؤمن التطابق بين الواقع و بين النظريين المتقاطعين. لذلك يجب حسن استغلال هذه الإمكانية المتاحة.

### 5.2. معايير المفاصلة بين الأنظار النحوية [155]

مما هو معلوم أن شومسكي لا يعنيه ما قد يقع في اللسانيات خارج نظريته، و لا يهمه أمر ما قد يأتي به غيره؛ لأنه إن لم يدعم بوجه من الوجوه نظرية النحو التحويلي فهو عمل ليس من علم اللغة في نظر شومسكي[156]، و ليس أهلاً لأنْ يُقارَن بنحوه.

باعتبار ما ذُكر ليست هناك ضرورة تدعو شومسكي إلى إقامة علم تُقدَّر به قيم النظريات اللسانية، و تُقاس به درجة جودتها؛ لأن المقارنة، كما يتصور شروطها، لا تكون إلا بين مقترحات النحاة التوليديين. فالمعايير يجب أن يتحدد معناها داخل النظرية ذاتها كما لو كانت من مفاهيمها التي تستعملها في دراسة اللغة. إذن، داخل نفس النظرية يجب أن يتحدد المفهوم من معيار «البساطة» مثلاً و المفهوم من «النحو» أو غيرهما. و إن كان الأول من مستوى أعلى؛ إذ يقصد جهاز الدراسة، و الثاني من مستوى أدنى؛ لأنه يرتبط بنظام الموضوع المدروس.

و عليه، إن معايير التقييم التي وضعها شومسكي للمفاصلة بين ما يمكن اقتراحه من النماذج النحوية تخص نظريته و لا تتجاوزها إلى غيرها؛ لأن تلك المعايير لا تنتمي إلى العلومية الخاصة باللسانيات، و بذلك لا يمكن الاستعانة

155. نستعمل لفظ «الأنظار» هنا بدل «النظريات» للدلالة على ما يُبنى من الأنساق استناداً إلى [illegible] ممكنة داخل النظرية الواحدة، و نخص بذلك لفظ النظرية بالأنساق المبنية على فرضيات و اقتضاءات على طرفي نقيض فلا نستعملها في عام.

156. يكفي القارئ مثلاً من صفحة [illegible] أن يرجع إلى الفصلين الرابع و الخامس من [illegible] ليقف بنفسه على نوع الانتقادات التي يوجهها عادة شومسكي إلى مخالفيه [illegible] اللسانية [illegible] عليه و المعاصرة له.

بها من أجل المقارنة بين النظريات اللسانية المختلفة التي تتنافس على المفرد
لدراسة اللغات البشرية. ولقد صاغ تشومسكي هذه المعايير ولكنه لم يقدم كيف
معايير لا تستطيع ... بحيث لا توجد
أي من النظريات المقدمة مكونة ... [157] وكما ثبت كل معايير
الكفاية المستعملة للمقارنة بين الأطر النحوية والفرضيات التي تؤسسها
وتقييمها ... لا تغير الأطر النحوية لنظرية تشومسكي المستمدة من
خلال تطورها الأخير لمستويات النحو والمبررات ...

ووضع تشومسكي مقاييس تقييمية تتمثل في الأصل من كفايتين
وصفية وتفسيرية على أساسها يحكم على نحو مقترح بالورود أو
عدمه. يكون النحو من حيث الكفاية الوصفية واردا إذا استطاع صياغة
شروط أحكام النحو في مجمل أوصاف بنيوية مطابقة لحدس المتكلم
اللغوية وموافقة لحدسه. وبعبارة أخرى، إذا وصف النحو بدقة الملاءمة
لحدس اللغوية للمتكلم الذي وجب أن يكون وصفه للبنى الجمل مطابقة
لحدس المتكلم بها. وفي هذه الحالة فقط نحكم على ذلك النحو بالورود، لأنه
قد يستحيل على المتكلم التعبير بالكفاية الوصفية لكن هذا المعيار كما
نستنتج هو لا يدل صراحة على تبرير النحو وتسويغه.

ويسوغ النحو المقترح دليلا حين يكتشف المعيار الآخر المتعلق به على
الكفاية التفسيرية. ويكون النحو واردا من حيث الكفاية التفسيرية إذا ثبت
أن واحد من المبادئ ترتبط بالنظرية لاكتساب اللغة أو نظرية ترصد المحتوى
الطبيعي التي تجعل ذلك الاكتساب ممكنا وتكشف عنه. وبعبارة أخرى، إذا
النظرية اللسانية ترصد القوى الطبيعية اللازمة لاكتساب اللغة إذا ثبت أن اختيار
النحو وتفضيله على سائر الأنحاء الممكنة كان هذا الاختيار دليلا على
ورود ذلك النحو من حيث الكفاية التفسيرية.

---

157 - ... معايير التقييم عند تشومسكي من خلال ... النظرية ... التقييم ...
... مفهومي ... الرجوع إلى ... ص 36 ...

اكسب سلغة بعني في عدير شومسكي أن سشيء امكنيم سحو، م تعكس، مطبقاً ما بحورنه من معطيب وإد كشف كيف صار سحو عب محدداً ستندا إلى م يحوره منكم من معطيات سعويه لأوبه و موقف لسواها كال حسبار دث سحو يرضي أيضاً معيار السلطة إد كفي كشف عن كيف تم إفر عبت من معطيات معويه لأوليه بأحد لأنحاء سمكنه لتي بها سكلم لموحه بسث معطيات لتحكم عني دث لنحو بكونه يرضي معيار لبساطة

محصل ما ورد في محتوى هذ سحث إلى أن معايير سقسم سي وضعها شومسكي لمفارنة بين لأنحاء و مفاضلة حص نظرية لسانية بها نفس لأهداف تي رسمها شومسكي لنظريته إنها معايير خاصة لا تسمي إلى لعمومية خاصة باللسانيات لأنه لا تستعمل في تقويم خارج نظريته . وبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى إنشاء معايير لمقارنة بين نظريته و بين لا نظرية لسانية منافسة به يؤمن كثير من لاصطلاحيين بأن نظريته لا تنتقض أبداً وإذا تعرضت لأي تهديد وجب حمايتها و لدفاع عنها بوسائل موضوعة لهذه لغاية منها « البرمترات » موضوع لفصل موالي

**حلاصات**

1) من التقليد لعربي أن ينظر معجروه إلى سعة بوصفها مرآة تعكس سنتها نظام يكون أو نادهس فوسوها عني مر لعصور ، و سمسو بها معرفة و فعه حت حدتها و لهذ لمفسد تصدى سوسور من عمر أن بشي عنه من حدة بعده

2) أحد بالمفهد تعربي المذكور لم يعن شومسكي من دراسة سعة سوى ستكناه بنيه اله هن لبشري و صنعتها و صار علم سعه عنده لا يختلف في

شيء من علم العقل الذي يدرس طبيعة العقل البشري وإمكاناته. وتحولت
النظرية اللسانية معه إلى قسم من الإبستيمولوجيا المحض يستشرح نظريًا خطها
العام الذهني، وتفسير الملاحظة بكل أشكالها. وهكذا أعاد تشومسكي اللغة
مكانتها المعتمدة التي كادت تفقدها بظهور سوسور.

3- يعتقد تشومسكي وجود «أصول معرفية صورية» ممنوحة للمرء في
عضو ذهني سماه «الملكة اللسانية» من الضرورة انعكاس تلك المبادئ في بنية
كل اللغات البشرية، ويمكن الوصول، من خلال دراسة جادة للمعطيات
المتوفرة حول لغة خاصة كالإنجليزية، إلى الكشف عنها في الملكة اللسانية من
كليات لسانية صورية وصياغتها صياغة تقبل الفحص والاختبار وتخطي
حدود العلوم الصحيحة. وهكذا يمكن صوغ اللسانيات بمصطلحات الإجرائية
والمختبرية التي تدرس اللغوية في العلوم الطبيعية.

4- تبعًا لما جاء في الخلاصة (3) فإن أيّ خاصية مستنبطة من دراسة
لغة معينة كالإنجليزية تثبت انتماءها من ذات الملكة اللغوية بعدها ثوابت
كلية يستقر عليها، من قبل فرد لم تعترضه تجربة واردة ولم يتم تكوينه
مسبقًا، وجب افتراض أن تكون تلك خاصية كلية. ونقصد بها قواعد الأنحاء
تلك الخاصة من فرضية تمثل الطبيعية والتطبيق قواعد استنباطية مضبوطة
تحمل سمات قوية. ما يصح في نحو لغة الإنجليزية يصح في كل الأنحاء
على أي خاصية مماثلة تثبت كليتها بهذه الطريقة من الفرض والاستنباط
تبقى كلمتها نظرية لا غير. وإن جاءت مسوغة في نظرية تشومسكي لإيجاد
معادلات تثبت مرتبطة كلية مزعومة في عالم الخاصة.

5- ما تتوقعه نظرية تشومسكي بالنسبة من الخصائص اللغوية وتبرهن
على صحته لا يجوز إبطاله ولا ردّه بأي دافع كشفت كلية طبيعته. وعليه
يجب فحص كل النتائج المستخلصة والوقائع الملحوظة إذ تثبت عن افتراضها على
طريقة، والكشف عن الدعامة المستهدفة بالفحص في بنائها المنطقي والرفض

نتائج الخاصة بالخاصة هي شومسكي لا يكتب إلا بهذه مع ثباته على نظريته

6) نظرية شومسكي النسبية نفسها، من جهة، فلسفة اللغة الذاتية الفطرة إلى اللغة، إذ وسائلها تحصيل معرفة ولغة خارج ذاتها ... ومن جهة أخرى لإحيائيات بهدف، إذ ترغب إلى معرفة التركيب البيولوجي للجهاز العصبي والشفرة الجينية ... هذا الهدف هو الذي ميز نظرية شومسكي عن فلسفة اللغة التقليدية التي تضع من خلال اللغة إلى الكشف عن بنية الدماغ وتنظيمه ... والخطة التي رسمها شومسكي إذا ... هدف ... الفرق تصرفه عن الإحيائيات

7) تستند خطة شومسكي في البحث إلى مبدأ منهجي يسمح باعتبار النظام الظاهر المتشكل في بنية اللغة طريقة يعتقد أنه يمكنه إلى فحص التركيب البيولوجي للجهاز العصبي والشفرة الجينية مبدأ من النظام اللغوي الظاهر إلى النظام العصوي المكنون قد يتسبب بتأمل فلسفي في قوى العقل الإنسانية لكنه غير واضح النسبة إلى الإحيائيات كما أن حشو التأمل الفلسفي في الدماغ البشري بمصطلحات الإحيائيات وفرضياتها قد يرضي الجمهور ... إلى مكانة بين علماء الطبيعة والمشتغلين بالعلوم الدقيقة، لكن هذه الخطة اللغوية لا تجد عند المختصين بالنسبة إلى فرع الإحيائيات المختص في فيزيولوجية الجهاز العصبي

8) إن ... شومسكي لا يضع اللغة بمحك نظرية ... النسبية حيث ... العلوم الطبيعية المعتمدة الملاحظة والتجربة، ولا يطلع الجمهور المستهدف ... أنه لا يستند إلى تجارب صادرة عنه فرد من الإحيائيين المختصين في فيزيولوجية الجهاز العصبي، فإن نظريته لم تخضع مع مسائلها للتقييم من طرف الإحيائيين المختصين أو ... بخصائص غير مستخرجة

9) ... مع شومسكي إلى علم طبيعي، أو بالأحرى إلى فلسفة طبيعية التي تعنى بطبيعة العقل البشري وإمكاناته، فقد غدت نظريته

مشروعية بدائل ضمن اللسانيات التي جعلت من اللغة موضوعاً وهدفاً، ولا يستحوذ «الوصف اللغوي» على بال أحد من اللغويين عبر التاريخ والمنظرين

(10) النحو التوليدي التحويلي من قبل الأنساق الاصطلاحية، بل ظل عليه أمران يصعب دفعهما: أحدهما أن التطابق القائم بين وصف النحو لجمل المتكلم وبين قدرته اللغوية يعتبره شومسكي دليلاً خارجياً على ورود النحو لكن ضبط النحو لمبادئ ترتبط بالفطرية يعد دليلاً داخلياً على وروده ولا يخفى ما فيه من تعسف الاصطلاحيين مسألة لا التئام لها حتى يستحق على درجة مصنفة وصفية يعتبر موضوعاً له. أما ثانيهما فمثاله تطور شومسكي الذي استعمل أساليب الاصطلاحيين للمحافظة على النمو، بطريقة فيها لا يؤمن بالوصفية ويحد من هذا التعريق، بقيت النسق النظري النقص مهما كثرت النتائج التي حصلها منشئه وبنية علمية أخرى. إذ كل ما يمكن فعله هو إدخال تعديلات عليه أو إعادة صوغ تلك النتائج في حدود ضيقة، وإما إدخال فرضيات قاصرة، والنحو ذلك لم يخلص نظريته من النقص والضمور به الاستمرار، وإن جاء ذلك على صيغ متغايرة متعاقبة، كما هو حال النحو التوليدي التحويلي الذي لا يثبت على صورة واحدة

# الفصل الثالث

## 3. البرمترات النظرية ووسائط اللغة [58]

يُستشف من عنوان هذا الفصل أن "التوسيط اللغوي" المستعمل هنا يعني المعابر الجزئية للمفهوم من "البرمتر" في نظرية تشومسكي [illegible] من جهة عناصرها المسؤولة عن فشو ظاهرة الاختلاف بين اللغات البشرية، ويتبين أنه يمكن فهمها من خلال [illegible]، سنعمل في هذا الموضع على رصدها والكشف عنها.

### 1.3. البرمترات فرضيات مساعدة

قبل الشروع في إثبات صحة التناظر بين البرمتر في النحو التوليدي و"الفرضية المساعدة" في الأنساق الاصطلاحية بحسب [illegible]، من أجل توضيح هذه المسألة نبدأ بالبحث عن الأصول التي [illegible] تشومسكي فأحوجته في مرحلة من نمو نظريته إلى اختلاق مفهوم البرمتر.

58 [illegible]

لاشك في كون فرضية العمل بطبيعة صناعية في اللغة، فمفهوم الذكاء لأنه من الجملة ما ينسب عليها الاعتقاد في إمكان إقامة نظرية [illegible] مستقلة عن [illegible] لأنه وغيرها من الأنساق المعرفية. نظرية النحو التصوري مكتملة ذاتيا بـ خصائصها وبنيتها الداخلية تعني مفاهيم الصورة [illegible] أو دلالات الألسنة و[illegible] منظمة تجمع الصورة والمعنى.

عند تشومسكي النحو بنية نظمية مستقلة، لكنها تتفاعل مع غيرها من الأنساق المعرفية والعقدية، مضطرة إلى الإقناع بعدم إمكان تحديد النحو الخاص بلغة معينة في استقلال عن العقائد والوقائع المصدرية في [illegible] من [illegible] خاصة، ويحتمل أيضا على التفكير، مما يضيف شيئا من عقد التعقيدات، في إقامة نظرية الصورة اللسانية ذات برامترات [illegible] قيم هذه البرامترات المحددة خارج النحو التصوري، ووجد مثل الاعتبار في [illegible] النظرية التي تظل مختلفة بنيتها [illegible]، وإن [illegible] استقلالها مبرمة[59].

في الأدبي من أعمال تشومسكي، بعد الجملة المذكورة، يبرمه أن يكون حسب [illegible] قد استقر على أحد المشروعين من أجل إنشاء نظرية نظمية لأنحاء ممكنة، إما أن [illegible] العمل إلى صوغ قواعد النحوية محددة من الشروط بحيث لا يتضح [illegible] عن مدى تطبيقها [illegible] برامترات تحدد قيمتها في

[59] [illegible] 48-76 [illegible] 56 [illegible] 217 [illegible] Surgene ator [illegible]

مستقلاً عن القاعدة. ومن هنا حصر اهتمامه في اللسانيات النظرية بحيث نستطيع أن ندمج في القاعدة ذاتها شروط تطبيقها. في كتب [illegible] لم يعد ثمة حديث عن كلية القواعد النحوية وكلية شروط تطبيقها.

وهكذا صار شومسكي يتحدث صراحة عن فكرة [illegible] في النحو [illegible] بعدما [illegible] في النحو الأجنبية، ويزداد شكّه في وجود ذات الشرط [illegible] القاعدة النحوية [illegible] في كل اللغات البشرية. وفي مقابل هذا التعميم العام[60] نشهد نزوعه يتقوى إلى [illegible][61] [illegible] منهجية [illegible] جديدة في البحث اللغوي. وهو ما يتضح من قوله: «إذ يحصل أن كل الشروط تطبيق القاعدة (ش) خاص بإحدى اللغات من المرتقب أن نعثر على مبدأ عام يمثل أن [illegible] القاعدة تطبق [illegible] في لغات من نمط معين»[162] مضمون هذه العبارة يتكرر في مواضع من كتبه. [illegible] وصف منهجيته القائمة على الاستقصاء [illegible] الاستدلال بها على عدم تجرد منها. يقول: «يمكن أن نستخلص فهماً للموضوع من شروط النحو العامة على الأنساق النحوية، أو سمات [illegible]، من خلال تدقيق الاستقصاء لأحد

---

60 [illegible]

61 [illegible] Jacques [illegible] La pensée scientifique

62 شومسكي [illegible] ص 219 [illegible] ص 220 [illegible] 22 [illegible]

تحققت بها خصيصة[163] وهو حدث لا يختلف كثيراً عن مذهب فرسي الذي يقع في نقطة مختلفة وجهته مماثلة بحكم اعتماد صاحبها التحصيل في معرفة المعاني على العمليات الذهنية من قبيل الموصوفة في الاستقراء[164].

إن تحول اهتمام شومسكي إلى اللغة مستغرق نمط معين من اللغات نتج عن تراكم معارف كشفت عنه اللسانيات أكثر من الخصائص التي تميز بعض اللغات البشرية عن بعض، وما أنها أيضاً أصحاب الدلالة المستمدة من تصور بعض قواعد النحو حتى بالنسبة إلى اللغة الأجنبية ذاتها. ولست أنت الحكمي مواقف سريعة على كثرة المواضع في كتب شومسكي التي تعرض فيها الرأي المخالف بالقبول أو الرفض.

ولا يخفى ما تضاعف ضغط النتائج المستمدة من الأثر البالغ في تعديل تصور شومسكي للعلاقة بين النظرية وموضوعها، إذ صارت مزدوجة الاتجاه والتأثير[165]، كما يستشف من خط التي رسمته نظريته المعبر عنه في قوله

---

163) شومسكي [illegible] في الصورة [illegible] ص 259 [illegible] العمر والربط ص 19

164) [illegible] Retrospec [illegible] tion [illegible] 55 184 [illegible]

[illegible] Experience → LAD → Grammar

[illegible] ص 32 - 75 [illegible] Principles and parameters in syntax theory pp 32 - 75 in Explanation in linguistics the logical problem of language acquisition

165) [illegible] ص 23 [illegible]

«يتعين على النظرية النحوية الكلية أن تصف المستمعين، أن تكون متوافقة مع تغاير اللغات الموجودة الممكنة، وأن تكون في الوقت ذاته مقيدة وخاصة بما فيه الكفاية بما تسمح به من التخمينات، هذه اللغات من أجل التمكن من إدراك أي من هذه اللغات يمثل في الذهن استنادا إلى أساس محصور من المعطيات المرتبة»[166]. وقد صح أن كل ما هو نحوي في الذهن يستند إلى الأساس الفطري المذكور فإنه من الصعب أن يقبل أحد دعوى شومسكي بأن هذه اللغات يكون ما ينتهي عنده الاكتساب من خصائص مؤسسة للغات تتحدد بالتجارب المعطيات المتوفر عليها الفرد مكتسبة للغة، لأن هذه الخصائص الأساس يجب أن تستند إلى النحو الكلي. يصعب تصديق مثل هذا الكلام لما فيه من تردد بين أصلين متنافيين، أحدهما طبيعي والآخر كسبي.

### 2.3. ربط البرامترات بفوارق اللغات

سبق في الفصل الثاني أن سقنا أدلة تكشف بوضوح عن نصوص النظرية الشومسكية النسبية إلى فلسفة العموم الاصطلاحية، وإن لم تكن الفرضية المساعدة بما لها من خصائص في العمومية الاصطلاحية يردفها البرامتر في النظرية النسبية، باعتباره لا ينتمي حقيقة إلى منطق ما يلتحق به في مرحلة من نموه يندفع عنه بهديه النتائج الحاصلة، وإن غاية من خلافه تكمن في مساعدة نظرية النحو الكوني التحويلي على استرداد انسجامها مع الواقع اللغوي، إذ صار فقدان الملاءمة المذكورة والتوفيق المكون بها مناسبة مع الصاعد النتائج المحصلة من توقعات النظرية، ولا سيما ضغطها على اختلافها الأولية التي تشكل أساسها. في هذه المرحلة تساهم شيء من التفصيل بخصائص من جملة خصائصه الأربع (1) البرامتر ليس من السبق ولا ينتمي

166 شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 20.

بنية حقيقية [2]، تتحقق النظرية في مرحلة من تطورها من أجل تخصيبها من الداخل لأجلها.

يظهر مما سبق أن تشومسكي [...] المبادئ والبرامترات في النظرية التركيبية [...]، في مستهل عقد الثمانينات، فأصبحت البرامترات في النظرية النحو الكلي، تُصبح نسقاً من المبادئ المصحوبة بالبرامترات في مرحلة متقدمة من التجربة[67].

وقد تساءل عن الهدف المطلوب من وراء هذا الإلحاق فمن الجلي أنه غير حريص على إعادة الانسجام بين النظرية التركيبية وبين الواقع اللغوي، لأنه يعتبر أن هذين الطرفين لا تربط بينهما العلاقة التعادلية كتلك التي يقتضيها الرياضي [...] النظرية من الأبعاد وضمان بقائها واستمرارها.

إن إدماج البرامترات في النظرية التركيبية تم بشكل من أجل إخضاعها للتحقق من جهة، ولا يرفع توقعاتها، كما هو مشروط في إدخال الفرضيات المساعدة التي لا تسد توقعها، ويدل على تحققها وعدم تماثلها بسبب حقيقة كون محتوى البرامترات لا يتحدد من داخل النظرية بالاستدلال، وبيانها، وهو شرط المبدأ في مفهومها مع تارسكي[68]، بل يستمد محتواه من خارج النظرية التركيبية، وتتحدد قيمته استناداً إلى الوقائع التجريبية.

وكان تشومسكي يستعين في مرحلة متأخرة من فكره على جملة [...] في نظريته، إذ ذاك النحو الكلي على مبادئ من شأنها أن تضيّق طبقة

67 [...] ص 38 [...]

68 [...] ص 109 [...] A. Tarski, Introduction à la logique [...]

لأنحاء الممكنة و[illegible] ، فستكون [illegible] مهما [illegible] لأولية أن
يحدد الخصائص التي [illegible] تتقاسمها كل اللغات ، وهو ما يفترض فيه
أن يفسر في الوقت نفسه [illegible] الطبيعة الكلية لنسق النحو كملامسة ملكة جزئية
يحصل هذه اللغة أو تلك الخاصة وقد تسمح الكثرة الحديث [illegible] عنه ،
حتى صار فيما [illegible] يكفي الكثير من غير أن يكون ممثلاً في النظرية . فكانت هذه
[illegible] بوصفها حتمية لا [illegible] به النحو من خصائص جزئية منتشرة في
اللغات.

لم يكن غاية تشومسكي إذن من إدخال البرامترات إخضاع النحو للنظرية
من التحقق والاختبار ، ولم يرد بذلك أن يسبقه بمواقع نتائج جديدة . لأنه لم
يحاول أن يجعلها عناصر منتظمة في بنية نظرية بحيث تحدد البرامترات [illegible]
النظرية ، ويحدد نحو ما يجب أن تكون من الصفات إلى الجزئيات اللغوية
كل مكان متكامل ، لأنه أقحمها في النظرية وأضاف إليها البرامترات لم
تستطعها ، و[illegible] منسوقة بها ولا توصل بينهما . لأن البرامتر ظل يستمد
قيمه من خارج النظرية المركبة أي من التجربة[69] ، وبذلك لا يستبعد أنه
[illegible] بقي مشروع تشومسكي مدة غير قصيرة لا يعنيه سوى البحث في مختلف
اللغات عن قيم تثبت البرامترات ، و[illegible] النظرية [illegible] بالنظر إلى ضبط
[illegible] اللغات في مختلف المستويات ، وبسبب بعض قيم البرامترات [illegible] وقع
اللغوي ، وحيث أن تنوع البرامترات أدخل النظرية محيرة [illegible] التفريع ، تبعا
لتنوع مصادر قيمها . وعليه سيضطر تشومسكي إلى التفكير في إنشاء نظرية

69 - [illegible] البحث [illegible] العلاقة بين النحو
النحوي [illegible] سيبويه و[illegible]
النحوي [illegible] في [illegible]
[illegible] النحو.

قسمة»[170] فوبيها أنساق فرعية مستقلة تعدلها قواعد خاصة لكنها متماسكة، إذ تعمل على أن يرتبط كل قسم نوعا من الخصائص تتداخل مع باقي الأنواع في تشكيل وحدة معينة.

وصيغ نظرية النحو المقلصة عينة إذن خلاف نوع من التفاعل بين مستويات اللغة والأنساق الفرعية، بحيث تشكل كل منها قسما في النظرية ضبط مقادير التغيرات الجارية في مستوى الذي ما له في كل اللغات وبعبارة أخرى، من نتائج النظام المقلص إمكان ضبط مقدار التغير اللغوي في مختلف الأنساق الفرعية المكونة للنحو»[171] ويعتبر تقليص النظرية (فتح رمزيات في أنساقها الجزئية لا يقوى النحو التوليدي التحويلي على تصدي مشكل التغاير اللغوي.

ولتوضيح ما سبق لا بأس من تحرير العبارة بأمثلة مأخوذة من نموذج «العمل والربط»[172] وصفه نحو مقلص يتصدى لإشكال التغاير اللغوي الملحوظ في تأليف كثير من الظواهر وتسويه في عدد غير قليل من اللغات، ويوفر إمكانية رصد العلاقة بين النحو الكلي والأنحاء الخاصة بلغات معينة. ومن غير الإطالة بعرض ما صار حسبا مألوفا بين اللغويين وبعضه متداولا سار كل على قضايا «التصنيف» و«الشغور» و«الرتبة»[173] لنرى كيف يرصد النحو

170 - نستعمل النظرية القالبية في مقابل Théorie modulaire وصفها نظرية مقترحة [illegible] من قواعد خاصة [illegible] إلى [illegible] ص 80 [illegible] Langage and problems of knowledge [illegible] 17، 43 [illegible] ص 61 [illegible] Post script [illegible]

171 - [illegible] ص 61.

172 - العمل والربط [illegible] government and binding [illegible] GB [illegible]

173 - [illegible] Termes [illegible] passif [illegible] Sujet [illegible] Paramètre [illegible] Ordre [illegible] vide ou [illegible]

شومسكي مصدر تعثيره في البحث، فتقويم ذلك في إطار النموذج المقترح للنحو النمطي

لأنه يحمل التذكير بأهم المحطات الجديدة التي شكلت تحولاً كبيراً في مسيرة النحو التوليدي التحويلي. في ما يلي يمكن أن نسوق:

1) إبعاد مفهوم السابق للقاعدة من النحو الكلي؛ أي بوصفها مثلا صعب يقتضي الإنجاز لأنها مولدة من المعممات التي تنتهي صوغ «مفهوم وصيفي» على صورة واحدة في كل اللغات)، و تعويضه بمفهوم «السمات المجردة للأساس». هذه السمات تتيح، من جهة، عن التحكم ما كان في الأصل قاعدة تحويلية، وتوزع، من جهة أخرى، على الأنساق المتفرعة. وهكذا «يمكن من جديد أن يتصور «التساقف»، أو «تكوين الموصول» ونحوهما، بوصفها ذات صبغة أعم، ولها دور وظيفي في النحو، لا قاعدة نحوية منفردة في ضبط المفهوم المتبدل و تقصده»[74] أضاف شومسكي في نفس موضع المشار إليه «وليس هناك إلا رابطة بين اللغة والتوصيف المنهجيات وبين الخصائص التصورية، لكنه غير مقيدة» و بعبارة أخرى تحمل أيضا ما سيأتي يمكن القول إن السمات المجردة الأساس التي تكون التساقف مثلا من المحتمل ألا تتشكل على صورة واحدة في كل اللغات، و المفعول المبين ذلك إن شاء الله.

2) اختلاف مفهوم النحو الموحد و ذلك من أجل التفريق بين المجموع المبادئ و المقولات المجردة التي تميز ملكة الإنسان اللغوية و بين التحققات الخاصة لهذه المبادئ الملكة في مختلف الأنحاء الخاصة. النحو الموحد نحو خاص يعين

[74] شومسكي، نظرية العمل والربط، ص 26، وقد استعمل هنا المنهجية في مقابل processus لما دلالة على ... في العمل ... سهل ... معينة ... شومسكي توجها جديدا في الـ ... خلال البحث ... مركز الاهتمام ... يجب ... القواعد ... إلى ... المبادئ التي ... تحكم ... ذكر ... النظرية ... الحلاوي، النحو ...، ص 84

بالتحديد التجريبي لقيم مختلف البرامترات تحققه الخصر من الإمكانات التي يوفرها النحو الكلي . أما النحو الكلي فعبارة عن مبادئ و قيود مجردة تمثل الملكة اللغوية في حالتها البدائية ، و برامترات مسرّحة أي غير مثبّتة على مختلف الاحتمالات . وعند تطبيق المتكلم بلغة مخصوصة تثبت في دماغه مبادئ مجردة و تتحدد قيم البرامترات كانت مسرّحة فيحصل له نحوٌ نوويٌ محددٌ بالتحديد النحو الكلي لمجموع الأنحاء النووية التي يسمح بها[75].

3) إحلال التناسب الدلالي محل التشاكل النحوي : أساس التشاكل النحوي اعتبار خاصية نحوية أو أكثر ، من قبيل التركيز على البنية المكونية و الحالية دون غيرها كإهمال البنية الوصفية و الحملية . و غايته تجميع تراكيب تشترك في الخاصية النحوية المعتبرة[76]. أما التناسب الدلالي فقائم على سمة نووية من جملة السمات المجردة الأساس . و غايته تجميع تراكيب متناسبة دلاليًّا ، لانتساب جميعها إلى معنى واحد ، و متغايرة نحويًّا ، لتبيّن توفر إمكانية الاختيار بين مجموعة من الإجراءات المتاحة[77].

4) وضع مفهوم التخصيص النصي مثبت في (3) لأنه يعتبر تخصيص النحو النووي إلى أنساق مخصوص لا يتبين من جهة الدعي إلى تمكيننا من [illegible] القاعدة إلى سمات مجردة أساس ، تعتبر نووية تجتمع حولها تراكيب متغايرة نحويًّا وتقدم ، من جهة ثانية ، الأدوات الصورية التي تنشط في مستوى معيّن من التمثيل مصدر التغاير النحوي مع التناسب الدلالي من التراكيب.

---

75) للمزيد من التفصيل انظر شومسكي : دراسات في الصورة و المعنى ، ص 254 ، و نظرية العمل و الربط ، ص 27 - 43.

76) [illegible] من اللغة العربية المقصود هنا [illegible] في اللسانيات و اللغة العربية ، الفصل الخامس [illegible] الصورية [illegible]

77) للمزيد من التفصيل انظر شومسكي : نظرية العمل و الربط ، ص 4 - 2 [illegible] تراكيب متغايرة نحويًّا متناسبة دلاليًّا لأنها جميعها في معنى [illegible]

النحو مشروع يعمل فيه المنظر بين المكونات والخصائص ، وبذلك فقط تحمل مبادئ معينة في نص نفسه ، أو تشكيل سمة مجردة مخصوصة ، كذلك تشتت في الذهني عن هذا المنظر يعتبر شومسكي إذ يقول « المكونات خصائص هو ما نقف مرغوب في إطار التخصص المنظر بفرضيات عضوية ، تكون منهجية معينة ، كالفونولوجيا مثلاً ، مؤلفة من سمات مجردة تشمل على متون اختلاف عناصر النسق المخصوص ، كنظرية الأحوال والنظرية العوامل وغيرها »[78] وهكذا يسمح ، عن تفاعل مختلف المبادئ المنتمية إلى مختلف مكونات النحو ، فثمة نماذج من الخصائص المميزة للتركيب معين

وهكذا فإن أهم ما يذكر من مكونات شومسكي الجديدة ، والانتقال عنها إلى ما . كلمة شبيهة في وصف بعض الظواهر اللغوية من أجل الوقوف على مداها وحدود متاهاتها ، لابد من التحليل ما على ما من ملحوظات أولها : النحو الكلي ، بوصفه إرثاً عضوياً ، جعله شومسكي يتألف من مبادئ وقواعد والبرامترات المسرحة من غير أن يبين كيف يمكن الاستناد إلى « حانية منظمة » عناصر النحو ، تحتوي بعضها من جهة كالمبادئ والقواعد ، وبعضها الآخر كالبرامترات تعين قيمها من خارجها أي من التجربة . ثانيها : كون شومسكي ... المستوى الدلالي مكوناً ، يشكل المستوى يعني صمتاً التخلي عن ... لإيجاب الصورية المتعددة « السمات المجردة الأساس » الدلالية من ... شومسكي الظواهر ينتبني الوضوح ، ... الصرح ... ، كون « السمات الدلالية » ... « الأدوات الصورية » في الأساس ... الخصائص المميزة ... من التراكيب المدروسة في ... ثالثها : أن النحو إلى مفهوم البرامتر لم يكن من أجل ... الوقائع ... نتائج جديدة ، بل أحصرت ... النحو من الاختلاف في الخصائص

78 شومسكي ... ، ص 221 ... إلى ص 26 ، 2.4 ...

التصورية للتراكيب بجمعها معنى واحد كما سنتبين أولاً من خلال التقديم الموجز للتمييز بين أنماط الفاسف في إطار هذا النموذج

### 4.3. سمات الفاسف و البناء للمجهول .

من إثارة مسألة الفاسف و نحوها للشعور و الرغبة يهمنا أولاً، أن نعين أثر تصورات شومسكي الجديدة في وصف تلك الظواهر في الإنجليزية و نحوها من اللغات المشابهة، و ثانياً، أن نقف على امتدادات هذا الأثر إلى العربية عن طريق المستطلعين في دراستهم لهذه اللغة بتلك التصورات أو بعضها، و ثالثاً، أن نعمل على الكشف عن تصورات مغايرة، من شأنها أن تحفظ لهذه اللغة أو تلك بنيتها المطلقة

وجد شومسكي الفاسف في الإنجليزية قسمين: 1) فاسف معجمي يدخل في تكوينه « صفة مرجعية » بها في الإنجليزية مدلول اسم المفعول في العربية، تسند إلى مسوغ نفس الدور المحوري الذي يسنده إلى المفعول نفس الذي تنتسب إليه تلك الصفة. 2) فاسف تركيبي لا دخل للمعجم في تكوين عبارته في تحديد معناه إذ تتكفل به خصائص البنية العميقة و البنية السطحية[179]. أول مشكل يتولد عن هذا التقسيم إيجاد الوسيلة التي تمكن من تحديد قائمتي خصائص مميزة لكلا القسمين. و إذا ثبت أن كانت العربية بخصائصها المترتبة عن وسائطها المعرفية، لا تحتاج إلى القسمين فسيترتب عنه تصور ما للخلاف بين اللغة العربية و الإنجليزية من حيث تصور الظاهرة اللغوية، و تحديد خصائصها المميزة للتعبير عن تعددات

179. راجع مصطلحَي البنية العميقة بمعنى D-Structure بخلاف البنية السطحية الموضوعة هنا بمعنى S-Structure، و هي واقعة بين البنية العميقة و البنية المنطقية. للمزيد من التفاصيل انظر شومسكي: مبادئ و البرامترات في النظرية التركيبية، ص 40، و روفري: مقدمة كتاب شومسكي النحو الجديد، ص 29

وإذا صح أن كانت العربية والنحو من اللغات القائمة على «وسيط الجذر اللغوي»، وكانت الإنجليزية والنحو مؤسسة على «وسيط الجذع اللغوي»، وجب أن تختلف التراكيب المعبرة داخل هذين النمطين عن نفس «المفهوم الوظيفي»، كالفاعل المنطقي أو الإضافة المخصصة، أو المفاهيم الوظيفية المقاربة كالفاعل والمبني للمجهول[80]، وأن تختلف أيضاً المسائل التي يبحثها نحاة هذه اللغة أو تلك، وكذلك شأن أوصاف الفريقين. لكن المستضيء بالنحو التوليدي التحويلي في دراسة العربية لابد أن تتراءى له خصائص الفاعل ماثلة في التركيب، بعضها دخيلٌ على العربية من نحاة المدارس، فيأتي وصفه موافقاً للإنجليزية، كما هي موصوفة بنحاتها، ومخالفاً للعربية ووصف نحاتها[81].

أخذ العربية بوسيط الجذر اللغوي يعني أنها تصنع، من نواتها، مجالات مضبوطة بفصيلة عدة أحرف الجذر، ومن الزوائد التي تلحق تلك المجالات سوابقَ أو لواحقَ وقد تجتمعان عليها، صيغاً صرفيةً مهيأة لتفريع

80. الجذع والجذر يشتركان في كونهما ... ويختلفان في أن الأول عبارة عن تركيبة صرفية تعطي معنى مفرداً ... المتوالية ... الألفاظ المصرفة والمعاني الفرعية المشتقة ... الباب ... في صيغة ... تفريع المعاني الاشتقاقية من معناه ... من عقد لغوي إلى آخر تبعاً لاختلاف الوسائط اللغوية المستعملة.
المفهوم الوظيفي المستعمل هنا للتعبير عن السمات الدلالية ... توسيط لغوي معين في التركيب ... المفهوم الوظيفي ... النمط اللغوي المستعمل ... الوسيط اللغوي المعني.

81. ... عبد القادر الفاسي ... الفاعل ... مع الفاسي ... كتاب البناء الموازي ... دراسة نحاة العربية ... ابن عصفور ... الفاعل ... المفعول ... الفاعل والأفعال التي يجوز ... المفعول ... إقامتها مقام الفاعل ... شرح جمل الزجاجي ج ... ص 534 ... مسائل في كتابه ... المعجمية، ص 120

الاشتقاقي من الجذر و الصيغة لتأليف لفظة مصرفية موافية لمعنى مشتق و يكون دلالة تلك اللفظة مركبة من معنى الجذر و معنى الصيغة [82] و معنى هذا أن اللواصق غير دالة في العربية ، و ينحصر دورها في المشاركة مع الجذر في بناء صيغة اشتقاقية دالة . وإذا بدت من اللواصق ما يدل على الصيغة ، كاللاصقتين ( ت ) ، ( و ن ) الداخلتين على الصيغة ( استفعل ) فيكون ( يستخدمون ) أما الزائدة ( است ) و الحروف ( ن ) في ( افتعل ، فمن ضمن الصيغتين ( استفعل ) و ( افتعل ) بناء على ما ثبت أن معاجم اللغة و كتب الاشتقاق و التصريف تشرح معنى الصيغة ، ليس الزائدة . إضافة إلى كون الصيغة في العربية تترجم باللاصقة في لغات تأخذ بوسيلة الجذع المعنوي [83]

أن تأخذ الإنجليزية و الفرنسية بوسيلة الجذع المعنوي يعني أن ترص الحركات جميعه من الأحرف الأصول فيكون جذعا خاصا لا تخترق اللاصقة حشوه ، و ينبغي أن تستعمل من إمكانات الاشتقاق إلصاق سابقة أو أكثر ، و إلصاق لاحقة أو أكثر ، أو الجمع بينهما من الجذع و اللاصقة تؤلف لفظة مصرفية يتركب مدلولها من معنى الجذع و معنى اللاصقة [84]

من إدراج الحديث عن الوسيلتين اللغويتين المختلفتين الجذع و الجذر في هذا الموضع بالذات يهمه

---

82 في باب الدلالة اللفظية و الصناعية و المعنوية ، الخصائص ، ج3 ص 98 ، ابن جني باعتبار أن الصيغة لفظة مصرفية ، كل من حروف الأصول و الصيغة ، دلالتها ... المعجمي للجذر و المعنى الاستعمالي للصيغة

83 في الإنجليزية تكون اللاصقة ly ... التي تلحق ... [illegible] دالة على معنى ... في العربية صيغة ... و اللاصقة er الملحقة بالفعل Sing في مثل Singer ... صيغة فاعل ... الدالة في العربية على اسم الفاعل ، و في الألمانية تكون اللاصقة en الملحقة بالاسم Blum في مثل Blumen دالة على معنى الجمع ... صيغة جمع التكسير

84 ... من التفصيل انظر ... Formes ... bres ... و Formes des ... في الفصل ... من كتابه ... ص 50 ...

يثبت بمحاورة أحد الأتباع النحو الإنجليزية ومحاجته، وهو يدعي كون اللاصقة (ـ ness) أو (ـ ly) أو حوهمت ت ـ نفردها في اللغة العربية دلالة اللاصقة في الإنجليزية، وأن ما أورده عن مصطلح سرونه في العربية مجرد أصوات لا طائل تحتها. وقد يبطل التطابق المقام بين منطقي الإلصاق في المستويين اللغويين فإن كل ما يبنى من وصف العربية على نسق الإنجليزية في الإلصاق باطل أيضاً.

2 مع التسليم المنهجي جدلاً عما ينتقل في الإنجليزية لتركيب ما لم يسم فاعله في العربية فإن هذه اللغة، تنقضي خاصية الاطراد الاشتقاقي التي يوفرها المصطلح وسيط الجذر اللغوي، لا بعضها ما تعرفه الإنجليزية من انقسام التعالق فيها إلى معجمي وتركيبي: ( أ ) أي « تركيب اسمي »، وهو متكون من موضوع يتلقى من صفة دوراً محورياً، ممكن في العربية إرجاعه إلى « تركيب فعلي » وهو ما تكون من موضوع يتلقى نفس الدور المحوري من فعل يطرد اشتقاق نعت الصفة منه كما يتبين من المثالين، و(2) الأسلوب للشيء الذي لا يحصل في الإنجليزية خاصة مع صفات مرجمة ليس لها تركيب مصدر يظهر فيه فعل منسب إليه ويسند نفس الدور الذي تسنده[86]

1 ) رقم الكتابُ

2) الكتابُ مرقوم

وبما أن اسم المفعول يطرد اشتقاقه من الفعل المبني للمجهول، وبما أن « الجملة الاسمية » مشتقة من « الجملة الفعلية »[87] وإن كانت هذه

---

85 انظر عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، خاصة ص 189 حيث يتحدث عن نوع الموصول.

86 تعني الصفات المرجمة على مركب في الإنجليزية ونحوها تركيب ... حيث تم تحليل الصفة Sem educated وهي جملة الصفة غير مشتقة من فعل (un في مثل unexpected

87 يصادف النحو العربية القدماء بمفهوم كل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية ... حدهما صور تمثيل بين موقع نحوي ... بعلاقة الإسناد التركيبية ... حسب الفعل عند الإسناد، الاسم المجرد ... موضوع ... ( المبتدأ ) والجملة الفعلية ... والحكم ... الترتيب ... موقع الفعل ... الجملة الاسمية ... والآخر دلالي ... على هيئة محمول جملة ... معين ...

الأخيرة عندئذ في حكم المنسوخ[88]، بمعنى أن تكون الجملة (2) متفرعة عن الجملة (1) بنفس اللهجة التي تفرعت بها (1) عن (3)

(3) فهم ورقُ الكتاب

تبيّن مما سبق أن المقاربة تستعمل، للتفريق بين «جهتي» الجملتين (1) و(2)، المقولتين (الفعل) و(الصفة) المسندتين إلى موضوع (الكتاب) في الجملتين على «الوظيفة النحوية» أي المقولية، وأنها لا تستعمل المقولتين كالأخبرية من أجل التفريق بين الفعل المعجمي والتركيبي. كما أنها لا تلتفت، في ذلك المقاربة عن لو ردّها، إلى احتلال الصفة أو الفعل موقع معين بالقياس إلى موقع الموضوع الذي يتلقى عنهما نفس «الوظيفة النحوية» هو أيضاً في موقعه الأصلي أو منقول إلى موضع غيره. لأن تلك خصائص وتحديدات اعتبارات نظرية تؤسس نموذجاً نحوياً وتناسب أنماطاً لغوية معينة وعبارة موجودة لاختلاف المقولة والموقع الأثري للمقولة ... وهكذا تكون المركبات (4-7) من نفس النوع مع وجود تفاوت في عمليات اللهجة التي ولدتها

4. ﴿غُلبت الرُّومُ﴾ (30: 2)[89]

---

= إضافة ... الجملة ... الفعل في الجملة الفعلية ... الفعل (غلبت الروم) ... والله يعطي ويمنع ... الجملة ... الجملة الاسمية ... الإخبار ... كان الغرض من الإخبار ... الفعل ... ص 4 ... بالتمييز العالم ...

188 فيما يخص ... الجملة الاسمية ... الجملة الفعلية ... في حكم المنسوخ ... الجرجاني ... البلاغة، ص 338.

189 ... في القرآن الكريم ... الأولى ... العربية ... المعجمي ... في المعجمي الفلسفي ... الشعور ...

5 ﴿وإذا الموؤودة سئلت﴾ (8:81)

6 ﴿والنجوم مسخرات﴾ (12:16)

7 ﴿ذلك يوم مجموع له الناس﴾ (103:11)

فلا غرو في [illegible] هذه الكلمات أصلا صفة في [illegible] المجموع

المجموع ، ومن يوم في [illegible] مفعول [illegible] متحركات في

[illegible] ، لأن من [illegible] خصائص [illegible] في [illegible]

كصرف ومرور [illegible] تركيبي [illegible] ثلاثة [illegible]

[illegible] بخلاف [illegible]

[illegible] على مستوى [illegible] المجموع [illegible]

ومن [illegible] خصائص [illegible] معنوي [illegible] من هذا [illegible]

[illegible] في [illegible] أدوار [illegible]

[illegible] على موضوع [illegible]

[illegible] لا [illegible] عربية [illegible] في [illegible]

من خلال تحليل شومسكي [illegible] التركيب [illegible]

[illegible] ، فلاحظ [illegible] من [illegible] على [illegible] خصائص

[illegible]

[illegible] صيغة صرفية [illegible]

في [illegible] من [illegible] في غيره [90] من [illegible]

شومسكي عن طريق [illegible] مشتركة [illegible]

[illegible] مختلفة [illegible]

[illegible] كيفيات [illegible]

[illegible] لا [illegible] [91] [illegible]

---

90 [illegible] شومسكي [illegible]

91 [illegible] ص 23

[illegible] من وجهة [illegible] الاهتمام بالتفاعل المنطقي [illegible] ذكرناه، مثل بناء المركب الاسمي [illegible]، في مختلف اللغات [illegible] أو في مختلف أقسام الوصف في الأحيائية والنحوية.

وبعبارة أخرى [illegible] المحذوف من كلام شومسكي [illegible] يمكن [illegible] التركيب الاهتمام على [illegible] المنطقي من مقاصد [illegible] وجب أن يكون مختلف اللغات البشرية [illegible] مع [illegible] المركب الاسمي [illegible] لأن مثله ضرورة [illegible] كل [illegible] الاختلاف [illegible] عن مفهوم [illegible]

وفي ضوء ما ذكر سابقاً من التشكيك [illegible] في [illegible] تخصص النحو في أنساق فرعية بحسب شومسكي [illegible] الوصف [illegible] أن اللغات [illegible] لامتلاك [illegible] مهيأة لاكتساب [illegible] خصائص مختلف اللغات [illegible] في مختلف [illegible] "[92] ولاستئناف في [illegible] الاختلاف في تحقق الوصف [illegible] عن اختلاف (البنيات [illegible] أي تركيبات من العلاقات [illegible] من [illegible] الوصف والنحو على صورة [illegible])، [illegible] في كل قسم منه [illegible] مع الوحدة كالإنسانية وفي [illegible] مختلف اللغات.

إذا كان [illegible] في الكشف عن [illegible] الاختلاف [illegible] صوريه أمكن الاقتصار في التمثيل على تحقق الوصف التركيبي. وهو [illegible] يتميز في الأحيائية [illegible] في [illegible] في [illegible]

92 [illegible]

ـعص ـعم ـ ـبه ـحده تحرـبث ـالاصمه أو ـعـ ـه ـد ة ممحـمـمه أو صـو ـمـة ـ ـبي ـمفوـه ـيهـ ـ ـ ـمه ـبعص ه شي ه ـ ـحـ ـمه ـلاسم[93] و ـه ـقصي ـب ـمسلكي ـ ـ ـحـعو ـعـ ـمـ ـه ـكو ـسطعب ـ ـمـمبه ـ ـبد ـ و ؟ ـصـ ـعـه ـحـ ـقبه ـبعـقـ ـمـد ـحمه لاحظ في ـر ـكـب ـمعـ ـبره ، ـحـمعهي ـحر ـب ـعـعو ـمـهـ ، أن ـعـصـهـ ـحـعو ـ ـحب ـعه ـبصرـقـه ـه ـ ـعـمـمه ـمـحرـبث ومـهـ ـه ـحـعـص ـسحـ ـبث ـ ـ ـ ـه ـ ـحعي ـسحـ ـبث ـمـ ـ ـ ـصرف ـعـ ـمـد و ـمـعي ـحـعص ـعبم ـحرـمث ه لا ـحـ ـق ـه ـ ـ ـعـمـمـ ـ ـ ـ ـده ـ ـ ـق ـمـمه ـمن إيـ ـه ـمـحـعص تحويل هـده ـلعه ـمحـرـبث ه ـ ـمه ـ و ـ ـ ـ ـ في ـحـعـم ـسـعـ ـد لا يحس ـعـعـ ـ ـ ـ ـيحعـل ـ ـحمه ـ ـ ـعـمـمـه ـمحرـبث ه ـصـبـعه لصرفه

ـفـس ـبعـ ـفي ـمـعـمـر ـ ـ ـي ـقدمه أسـ ـق ـفو ـ ـ ـحـه كو من ـ ـ ـع ـبحـس ـمـحـص ـمـ ـعـ ـ ـ ـم ـلاحـظـ ـة ه لاسسـ ـ ـ ـ ـ ـد ـ ـ ـصلاة ـ ـ ـمسكي ـمن كو ـ ـركـب ـد ـمـعـ ـبحـمعهـ ـحـتـر ـ ـ ـ ـ ـ ـمثـ ـ ـسه ـ ج ، ـ ـ ـ ـحـمعهي يحصل ـ جمع بين ـعـمـمه ـمـحرـبث ( ج ) ، ـ ـصـيـ ـه ـ ـصرـقـه ( ص ) ـبوصـفـه وحـه ـ من لا ـحـمه لا ـ ـ ـ ـ ـسو ـ ـ ـ ـ ـعي إمكـ ـ ـ ـشـمـه في ـ ـ ـ ـ 18 ثم ـمـحث ـفي ـمـحـمـعـ ـ ـ ـ ـ ـمن أـمـمه ـمـمـمـه

(8) ( أ ) ـ ـ ج + ص ]
( ب ) ] ج ص ـ
( ج ) [ + ج ص [
( د ) ـ ج + ص [
( هـ ) ـ ج ص ]

[93] [illegible]

2) إن الترجمة الحرفية للنص المعبر عنه في المثال (8) تشير إلى الصعوبة الناتجة عن الاختلاف بين التركيب السطحي الواحد من غير الجهة النحوية، فهو يسوق إلى المعنى، (حيث التركيز الأهم على الفاعل، ... لأنه، والمفعول به) ومن يعتمد المعنى في الوحدة ... كما لا يعني في الحمل النهائية

3) كثرة الاحتمالات الموجودة في المثال (8) تعبر كل تركيب في اللغة المعينة المعنى في السياق، لأنه مثل فيه فاعل مضمر ... وعليه يجب على كل التراكيب المعربة لأنه من قبيل المبني للمجهول ... ما يسمى عنه، كما أن المعنى مرتبط مع السياق أيضا

(9) (أ)

I) خبر عاجل

II) الهوية العربي

(ب) وقع الحادث في ... حادث الشاق في الصعوبات

(ج) لا يحتمل ... من الخوف ...

(د) ... مستحيل

(هـ) ﴿ محرمة عليكم ... ﴾ (2 ... 89)

لاحظ ... شومسكي من ... السياق ... المعنى ... الجمل

المحصلات المروية في المثال 8 ... جميع التراكيب العربية المسوقة في (9) من قبيل المبني للمجهول أو ... الحذف ... (أ)، بالجر على المبني الصيغة الصرفية (خبر ... هـ)، و ... الاسمين المضاف من موقع النصب إلى موقع الرفع) و ... التراكيب ... مرفوع أو ... في التركيب (ب) فقد حذف ... (ج) ... أي الفاعل (...) من موقع ... الإضافة إلى المصدر (الخوف) غير المتصرف، لأنه ... المبني

ممعمه ؟ه بمعاص[194] ذ سم حدث مصاف لممعول مصد مفعل ممي
لممعول و تخمف حمده ( ذ ) بزج و حمله صرفيه لاشتقاق سم مفعول
( مسحر ... ه معه تمم شخصه مسمه ) ه

4) لا مسعل ... حمله من , كتب ... حه في 9 , لا عس
... مسؤوله عن ... في ... .
... شوب ... من ... وقع ... , صفه
... تحت وجيه (هـ ... )
وحوده ... في حمده من نحو (10 , ... سيبويه ... 
وقوع مفعول بين ... الفعل و ... فعل[195]

0) مثل ... حي ...

... ، ، ... مثل (0 ) ... كتب
... ، ... الأخيره ... فيه ... فعل

---

[194] ... 
...
...
... 27 ... 2 ...
...
...
... 3 ...
... 470 ... 2 ...
...

[195] ... 15 ... 06 ...
...
...
... 120 ... 0 ...
0 ...

0

| ... | ... | ... | ... | ... | ... | 0 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ... | ... | ... | he apple | ea | John | |
| ... | ... | ... | by ... | was eate | he apple | |

د مفعوي ، و فد سدلا موقع و أدحسب عمي بعد ه سعر ب ممسوبه ملا مه
كيـه ب لأصفه د صه عمي مدعي ميرب في بعد ، خص ممفعوي و ،بصدق
صة ، فعل د سرف كما توصحه حميمه (01)، في ر ص 195 ، ه كدمك شأل
حميه ( 9 ب ) ، ، ب حصعب سهيحه بعاسف دد كو دفي ( 8 ب ) وشحصب
سمة مجرده بعامه حمر ب بعدكل و مموب سوح ، بعد عبه في وصف بي
هشـام مثل , 9 ـ ، ) فقال 0 ت ه يبعس نعرص [إعلام مجرد وقوع بفعل من
غير عمد من أوقعه أو من وقع عليه ، فيحد ، مصد ه مسند إلى فعل كون حد،
فيقال حصل ، ي أو بهب0 96 وبي سعرص مد في نحو ( 9 ـ ) من خلاف
بي حده بعر به ، ه كدلك (II 9)

5) بمي مسرد سهيحات ( 8 ، مبي تحوب سحو كلي بي محمع محسد
لإمكا ت سوصل إيها من طريق لاستقر ، ثب وجود كل بهجه مكتسبه
ر كسب في بعه و أكثر بكي سم كيب مسمعره م عه دسل عمي سمائمه
بي بوع و حد ، و لا كسب سمه محرده خ صفه به ، ه مي مسمم عبه
إيه ، كما سي وجود معموميه صعصه في بدمج سلبية معصيه سحريه
و كمثد فه في عد ب سدد معمومه مع شده خاصه إيها بشكل في وجود
مثلا بها و لا يكفي ال يثبت بعاسف مكوبه معمو به عد صعه لا مصي إلى
د مرح حصر بعد ه معمومه صعه في ر كيب ه سب د صه

6) سوقف عمي عدد سحو مكلي ، إصافه إلى مبادئ و معو عد ،
محمم من إمكا ب مسمحصه بـسقر ء ووقائع لا سمح لاسه ، في
سمحد م منهج بعرب، كما سبق مشخصه د جر به ، ه لا يبوقع عمي أي
نحو بعع مقويه مثبته في بعه محصوصه لأن مثل هد موقع لا يحصل بعد
سير لأقسه ه حصرها ، وهو ما لا سعي إ عد به

96) ابن هشام ، مغني اللبيب ج2 ص 2

[illegible] شومسكي [illegible]
[illegible] الأنساق [illegible]
[illegible] على التركيب [illegible]
[illegible] من سلامة [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible] (02) في [illegible] [97].

[illegible] شومسكي [illegible] في [illegible] مثل [illegible]
(02) [illegible] [98] [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

ومن [illegible] في [illegible] من [illegible]
[illegible] في [illegible]
[illegible]

(02) Cesar was killed by Brutus [97]

[98] [illegible] participe passé [illegible] nom [illegible] Object [illegible] 208 [illegible] 9 [illegible]

الحالة الرفع». يلاحظ أن سمة المطابقة لا تظهر في موقع بعد الفعل صفة الموصوف قد لا تظهر كذلك في الجمل لأن هذه الأخيرة لا تخضع لها. وقد فرق من نعرضه على مستوى التمثيل بين الجملتين (11) و(12).

(11) قتلت هندٌ

(12) عندي أن هندًا كريمةٌ

يكون المركب الاسمي (هندٌ) مقتضى المطابقة الخواص، متحكمًا على المستوى الذي حيث يسمح عن الصفة على الحالة الرفع بخلاف المركب الحملي (أن هندًا كريمة) عدم خضوعه لسمات المطابقة للتحكم.

وقد تبين أن فعل الموصوف صرفيًا لا يحمل حالة إعرابية في الاسم الذي يليه فإنه ليس له أصلاً أن يسند إليه دور محوري [illegible] لكن مقتضى المطابقة الخواص [illegible] على سمات الاسم في غياب السوح حيث بمقتضى حالة إعرابية ودور محوري لا موضوع عن صفة الذي جملة في موقع محوري كالضمير في التركيبة العائد على الاسم (الخبر) في المبني للمجهول والمعلوم المبني للاسم في الجملتين (13) و(14).[99]

(3) [illegible]

(4) [illegible]

---

99 [illegible] John [illegible] Smith was [illegible] the John 05 [illegible] John was killed 04 [illegible] mirror thematique [illegible] 08 [illegible]

مع بتسسم صف أن موقع أصي للاسم ( مسرير ) ـ ـ بي في سسة معميدة ـعه ـعمل و بحروة عه ه فل لأ ف يتحرث ى موقع ـسوح ه ـسـه في سيه ـسبسة . محف في موقع محـ ي صمـير عـود عسه في صو ه ـمصبه ـ ـ محوري ، أو حمف مقو. طمه كه في خمه 19)

(19 ـشيء بشيء يـد كر ص

م بوصع شومسكي في عريتي لأحو ، أدو من ع صيب وهي في حميقيه مر سه م خريده من محوط في تر كسب فعلمه ، يحده تعمسر محسف عمسب مجره (بـشء سـة بفسف في مد ومن من معـ ـ ه فس شرح في حتب ـمث عرصب حكم جريده من حالات حصه بالأجسيه ميه ه ـه سحل شومسكي من قصو فيه ، و كسف سعى ى ح ه ف في إطار محو ـه ي مقصص لاحظ شومسكي أه لا يه ـ أحد من توسعه بفعل أي خ بث ، حـصه يد ك ، فعل يتعدى بى خمه و لا تربطه علاقه ع ميه تركب سمي ذ حميه ـ ـعـ ه مقوبه لاسم بعد فعل مقوسف برصي مصعد لأحو ، فلا تجبر حـه عـى حركه ـكن ـعـن مركب حـمي ( ـ صرب عـصـث حـحـر ) في (6) بى مثل موقع ـدي يحسه مركب لاسمي في (5) يبقى في سطر ه عمر مسر

(5 ﴿ موؤوده سئلت ﴾

(6) ، أ صرب بعصـ ، حـحر أوحي بى موسى

عس ملاحظه عـمدق أصـ في عث ، دكر ميه عربيه ، عوسف فيها لأفعـ للازمه و هده ملاحظة غير ه ـه بـسسه بى عربيه و نحوها ـ أ مركب لاسمي يحصع مع فعل للازم ما يحصع ـه مع بفعل متعدي بـ يسقل معه من حـه نصـب ى حـه رفع ـقصر حـه رفع حديده عـى حـه نصب بمصصة عوسعة بفعل ، ولا حـصف إلا من حـهه أ لاسم ـدي كـب للازم ـه حل عسه حرف حر فـيسح نصبه مع مسي سمعوم ، وقعه

مع مبني للمجهول[200] لكنه يكون معه مركب حرفي واحد إلى مجموع المسند حالة الإعرابية[201]، وبخلافه يكون الاسم مع الفعل المتعدي، إذ لا يمس نسخ إعرابه بعده أو تحديده، فلا يدخل عليه حرف جر. ولم تعد ثمة يمكن صورة مخصوصة لا تختلف في إعرابه، خوفا من المعادلة التي تأخذ بواسطة الجر اللغوي.

(17) (I) كل فعل يبنى للفاعل المنطقي أصبح له بنية للمجهول

(II) كل ما يبنى للمجهول يحصر مركبا اسميا، أو مركبا حرفيا، أو مركبا حمليا، على الأقل، من حالة النصب إلى حالة الرفع

وإذا نرجح صدق مثلث في 17 بالرغم من معطيات تصح عامة وارد قوله «ليس تصرف الوسائط حالة إلى خلاف وصفة نحوية جديدة من جراء تحريك أو بنية أخرى، ... كما لا يحتاج معنى الوسائط وخصائصه الأخرى إلى الأقسام المعممة التحريك أو البنية الصرفية. هكذا يمكن أن يرتبط التحريك دون صرف الوسائط، أو بالعكس»[202]. ثم عاد في محاولته لوضع «نواة الوسائط» إلى علة المبنيين التاليين: 1) بنية الوسائط الصرفية، و2) ضم وصيغة نحوية ثانوية إلى المركب مفعولا مباشرا. وهو الحد الأدنى الذي يجب أن يكون لكل لغة

[200] [illegible] 4 5 3 [illegible]

[201] [illegible]

[202] [illegible] ص 72

[illegible] ... (ص 199) ... [illegible]

[illegible] ... 203 ... 05 ... [illegible]

[illegible] ... (61) ... [illegible]

18. [illegible]

[illegible]

05 ... was he ever ... bold reasoning ... that the conclusion was false ... 05 ... 203 ... believe ... [illegible]

[illegible] ... 20 2 ... [illegible]

المقارنة بين الجملتين (19) و(20)

(19) بنى ... [illegible]

(20) بُني ... [illegible]

المرور من الجملة (19) إلى الجملة (20) حصل بإجراء عمليتين معجميتين[204]: الأولى تحويل الفعل (بنى) إلى صرف الفعل (بُني) أي المبني للمجهول (بُني) مع انتفاء الموضوع الخارجي، فالمفعول (المدينة) من موقع النصب إلى موقع آخر فيه حالة الرفع وتمكنه من أن يعمل على الفعل [illegible] لا تحققه الصيغة المعجمية (بنى) ... ولا ندرك العلاقة الصرفية بين صيغتي الفعل (بنى) و(بُني) في الجملتين (19) و(20) لما أمكن [illegible] اللسانيون عن أيتهما أصل للأخرى. ولولا التحويل لما ذهب [illegible] المركب عن «المحل المنصوب» إلى «المحل المرفوع» و[illegible] موقع [illegible] إطلاق وصف «نائب الفاعل» على المركب الاسمي (المدينة) في الجملة (20)، وعليه تكون سمة التحويل في تركيب البناء للمجهول، في درجة سمية صرف الفعل و[illegible] نائب الفاعل. وليس لتشومسكي أن يعفي من نظريته سمة التحويل [illegible] بعض التراكيب في الإنجليزية ولا لغيره [illegible] أن يحمل بناء للمجهول على التحليل «الموضوع الضمني» [illegible] «المقولة الضميرية» [illegible] تأويل [illegible] إحلال [illegible] هذه المقترحات تُسقط نظرية بناء المجهول لأنه لم يبق سوى صرف الفعل وهي سمة لا تتحقق في صفة [illegible] المفعول. كما تبين [illegible] من مسوغات [illegible] في صحة [illegible] الأحوال [illegible] من فرضيات [illegible] هو أن [illegible] الفرضيات في حقيقة أمرها [illegible] مجردة من تراكيب خاصة بالإنجليزية [illegible] خصائص [illegible]

204 [illegible] ص 18

معينة صيغت صياغة نمطية أو ... ونحوهما من الأسماء ... مرغة تحت " المعرضات ... " في وصف ... معايرة كالعربية تؤدي إلى نتائج غير ... تظهر أولاً في المعرفة الموصوفة وثانياً في اللغة وصفها

من نتائج الصنف الأول اختلاف التراكيب في العربية نسبت منها[205] ...

... عن ... التعبير النحوي عند جملة (21) من التراكيب ... المحمول في العربية وهي ... منها

(أ) التراكيب ... من طرف ...

... منها أيضاً ... التراكيب غير الجائزة في اللغة العربية ... في الأجنبية ... فيصح في ... ما يصح في هذه ... التراكيب ... كما سبق من شواهد لا ... في ... ما يصح في ... 16 ... بعدها

(16) أن اضرب بعصاك الحجر أوحي إلى موسى

... تركيبها ... في ... عن ... التركيب ... لا يخضع ... ومنها التراكيب ... في العربية ... من ... فقد لاحظت العربية ... التي ... الفعل إحدى الصيغتين (فعل) و (يفعل) ... ويصح ... من حيث ... الفاعل ... صيغة أخرى ... من الجملتين (22) و (23)

---

205 ... [illegible] ... Par ... by ... 06 ... 23 ... 8 ... by ... 07 ...

(22) كسرتُ [illegible]

(23) انكسرت الكأسُ كسراً

ومع ذلك فإن الجملة (22) تفترض مستويين تركيبيين [illegible]

[illegible] موضوعات الفعل [illegible]

[illegible] إذ نفترض أن تكون الجملة (22) مستوية، من حيث [illegible]

[illegible][206] (24)، بينما الجملة (23) لا [illegible] في العربية

(24) [illegible]

[illegible] في (25) [illegible] في العربية [illegible]

(25) إن التغيرات [illegible] الصرفية [illegible]

[illegible] التركيبية [illegible]

مثل (فعل) و (انفعل)

ومن نتائج [illegible] من خصائص

[illegible] من [illegible] الصيغ الصرفية في

[illegible] لأحد [illegible] في [illegible]

[illegible] العربية [illegible] الجملة [illegible]

[illegible] الصيغ الصرفية من [illegible]

[illegible] في الجملة[207]

كما يؤثر [illegible] في [illegible]

[illegible] في [illegible]

---

206 [illegible] ص 182 [illegible] ص 9 [illegible]

207 [illegible] ص 89 [illegible]

متقدمة إلى الخارج، فإن التطور العلمي لم يرد على وصف التجربة من أعماق المتكلمين العرب القدماء، فالتجربة أسبق من وصف اللغة ثم يأتي المنظور عموماً، لكن ذلك الموقف ملائم لاستنطاقه وقد يتحول المستقصي، فيتلمس جذوره وأركانه، إلى حصاد مزدوج معرفي ومنهجي يمتنع الادعاء بكون النظرية قد تعاملت على سطحها القديم الموصوف في أعمال النحاة القدماء، إلى سبق جديد مختلف عن السابق، لا تتبين بوصفه إلا وصف السبق القديم[208]

لكون التجربة الصارمة إلى السبق الجديد تتغير سابقتها القديمة المحدودة [illegible] تلك الوسائل المنهجية التي تعتمدها في كل «مرحلة لاحقة» منه، ولا يجوز في أي بحث لغوي يزعم الحداثة أن يسد مسعى المختلفين إلى اللغة منطقة مجهولة. كما لا يجوز في حق الباحث الحداثي أن يستخلص موقف الانطلاق من مقدمات غير مختبرة أدلة صدقها، ولكن له أيضاً أن يدعي أن بعض المصطلحات الموصوفة سابقاً تحتها، فمثل نموذج النظرية حيث يجمع النموذج العربي[209] ولا يمكن الاعتماد عليه أن نحسمه لا يمكن أن نعتبر النموذج إلى غيره من شروط نقده العلمي وتصوره في مجال العلمية؛ لأن المعرفة البشرية تسمو بتوليد النماذج فرضياتها، ولكن بافتراض نموذج جوهره لم يسهم في وضع بياناتها النظرية، ولا يمكن تحديثها، بل إن ذلك الافتراض منهجي ومن شأنه أن يؤدي إلى المجابهة السببية حتى تكشف عنها طفرة موسعة.

لكن ما سبق سرده من النتائج المعلومة هنا بالنسبة مرفوض، إلا في إطار ما يستعمله بنوعيه الاصطلاحي من حيث يندفع عن أطر البحث [illegible]

---

[208] [illegible] ص 59 [illegible]

[209] [illegible] ص 9 [illegible] 43

مثال ذلك ما يخص فعل مشكل الروسم (أي الحدث بجملته في استعماله النحاة الجدد في «الوصف العربية») من مظاهر مشكل ذلك التعبير مدلالات فصول من كتاب حول التعريب ، ومن كل مشكل التعريب الذي يظهر بهذه الحدة ، ولا دخل في اهتمام النحوي[210] وفهمه من عدم معرفة جمل كثيرة عمله جديدة ، من التركيز على وضع كم من الروسم الجديدة ، وحتى غير ذلك كما يصح من تصنيفها مولوي[211] وسم غير ذلك في تعريفه لأنها لا تحيل على تركيب فيها . من هذا التصنيف ما ذكر على سبيل التمثيل «بناء غير الفاعل للاشخص»[21] و «بناء غير الفاعل المضمر» ، و «بناء غير الفاعل الطويل» ، و «لبناء غير الفاعل المرتبة» و «بناء غير الشخص» ومثل هذا كثير في التفصيل من الصفحات

2. الروسم ذاتها في تعريفه وفي غيرها ، لا تحيل على خصائص مشتركة تستعمل بها النحاة العربية الروسم وغيرهم أخرى فهمهل لأي مصطلح أداة جديدة في مقابل ثنائية ما ذكر من هذا التصنيف «الأفعال اللازمة» و «الأفعال المنصوبة»[212] وسماه «الاستفهام الصدى» ، «الاستثناء» و «المفعول والتصحيح» ، الفاعل والمفعول على سواء ، وهذا ما يكثر النحو منه النماذج

3. مفاهيم شبيهة بعضها من قبيل ما سمي في الوصف الحديث المعروضة والقديمة المهملة . من هذا التقسيم مفهوم «المحصل» الذي يعني فيه علاقة بين

---

210 [illegible] العربية [illegible]

211 [illegible] 198 [illegible] Pass[illegible]m [illegible] perso[illegible] [illegible] 08 ، 09 [illegible]

08 Le Me[illegible]S ma[illegible]gean[illegible]

09 Les hommes se [illegible]argent

212 [illegible] mergé [illegible] 198 [illegible] 157-160 .

عامل يسند حالة إعرابية إلى فاعل. لكن العامل الذي يسند الحالة للفاعل
مختلف في العربية تجاه الفرنسية، يعمل حالة الفاعل الفعل المتعدي أو اللازم
، ويعمل حالة المفعول الفعل المتعدي، أو المركب منه ومن الفاعل. أما في
العربية تشومسكي المطبقة في وصف العربية[213] فإن الأولى بالعاملين، أو
الصفة المطابقة، والشبيه بالعاملين الفعل. ومن هنا نصف فرضية جديدة
تقضي بضرورة أن يستمر العمل في أحد الاتجاهين، من اليمين نحو اليسار أو
بعكس ذلك، ومعاني وتحديد خبرة في تحليل حد الاحتمالين بتبرير
أي فرضية كوفية تقضي بكون موقع العامل من العامل ليس شرطا في عمله.

ما سبقه من الأمثلة شاهد بصحته على أن استعمال الفرضيات المرتبة
المنتمية إلى مختلف الأنساق المخصوص لمشكلة النموذج النحو التوليدي
التحويلي، يختلف نتائج عن المقبولة لأنها تؤثر سلبا في اللغة، وفي آلة وصفها
وعليه، فإن أقل ما يجب في حقها إعادة صوغها كي يجعلها تتضمن خصائص
كتب العربية وخصائصها الواردة منه آلة وصفها.

## 5.3. ترتيب الكلم

على الرغم من طرح مسألة الترتيب الكلمي المبحث يكشف عن ارتباط
تنوعها يختلف باختيار الوسائط اللغوية التي تنمط اللغات البشرية، ويبدأ عن
طريق مقارنة بين الوسائط اللغوية المتعددة، كيف تأتى استبدال فرضية مرتبة
تحافظ على خصائص النمطية مثل العربية بغيرها ما يتضمن الاختيارية وجوهر
خصائص نمطها، وكيف يمكن تجنب إسقاط خصائص أحد النمطين على
غيره، وتعدي آفات كثيرة من نوع ما سبق سرده. بحسب ذلك تسعى إلى
ملامسة فعلية لمستخلص من الوسائط.

---

[213] انظر عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 58 و 73.

تحول العلاقة الرتبية القائمة بين العناصر المكونة لمقولة الجملة يستلزم البحث عن «الأصول الفاعلة» التي تباشر تلك العناصر وتؤثر فيها بالترتيب. يعني هذا أنه يتعين فاعل ينشأ علاقة رتبية بين عناصر محصورة، ولا يُعزى ذلك إلى مجرد الصدفة، لأنه لا يمكن تفسيره، ولا إلى الطبيعة المقولية لتلك العناصر، وإلا وجب أن يكون الترتيب واحدا في كل اللغات، وهو ليس كذلك. وبعبارة أخرى نعلم قيام علاقة رتبية بين عناصر الجملة، ونعلم أن هناك أصولا تباشرها، يجب الكشف عنها وتحديدها.

الأصول الفاعلة المرتبة القاضية بإسكان العنصر المعيّن في محله المحور للمحلات المكونة لما يركبه يجب ألا تكون أجنبية عن اللغة، كأن يتسبب تجاوزها إلى ما يولد لها خصائصها البنيوية. ولا يخلو فاعل الرتبة من أن تكون طبيعته دلالية، فهي إذن تنتمي إلى «المبدأ الدلالي»، أو أن تكون ذات طبيعة تداولية تنضوي إلى «المبدأ التداولي». تحصّل من هذا أن فاعل الرتبة إما أصل دلالي، وإما أصل تداولي، ولا ثالث لهما[214]

فاعل الرتبة، سواء كان دلاليا أو تداوليا، لا يؤثر مباشرة في إنشاء علاقات رتبية بين مكونات الجملة. وإنما يكون لها ذلك عن طريق «وسائط لغوية»[215] يعني هذا أن إحلال عناصر الجملة في مواقعها من سلك المجاورة تباشره أصول دلالية أو تداولية بوسائط لغوية. وإذا عددت هذه الأصول والمعايير نتج: 1) فاعل الرتبة دلالي في لغات تكوّن نمطاً واحداً، وتداولي في لغات من نمط ثان مخالف للأول. 2) فاعل الرتبة الدلالي، (وكذلك التداولي)، لا يلزم عنصراً بعينه، مما يدخل في تكوين الجملة، أن يتضمنه نفس العلاقة الرتبية في كل اللغات المنتمية إلى نمط واحد. ويتوضح

214 يصدق هذا التحديد على العلاقة القائمة بين المستويين التي تؤثر خصائصه في بنية العبارة. ويقصد بالمبدأ ... الإفادة و... أما المبدأ الدلالي فيضم نوعين من الأصول الدلالية: الأصول الدلالية المعجمية التي تحدد حقولا معجمية معينة، والأصول الدلالية العلاقات التي تواصفها ... لمزيد من التفصيل انظر الأوراغي ... اللغة في المعجم العربي القديم ... من القسم الثاني

215 الوسائط اللغوية عبارة عن أصول وضعية ... لمزيد من التفصيل انظر الأوراغي: اكتساب اللغة، ص 122

ما سبق من مفاهيم المستعملة هنا نوردها من خلال تناول مفهوم الجملة في البحوث العربية.

### 1.5.3.تركيب الإسناد في نحو العربية

النظار في اللغة، كانوا فلاسفة أو لسانيين، مجمعون على أنّ الاجتماع الحاصل من موالاة عناصر لغوية أو ألفاظ معجمية في خطة، كما في (زيد عمرو مادح)، لا يدل على تركيبها أي انتظامها «بعلاقات دلالية» و تنبيه ولا على أن لبعض تلك العناصر عند بعضها الآخر «أحوالاً» و «وظائف» ولكن لابد من أن تلحقها «علامات» يعرب بعضها عن أحوال العناصر ووظائفها، و يكشف بعضها الآخر عن روابط تلك العناصر و إلا ظل كلّ عنصر في مجموعه (زيد عمرو مادح) معزولاً لا يكوّن مع الباقي جملة واحدة[216].

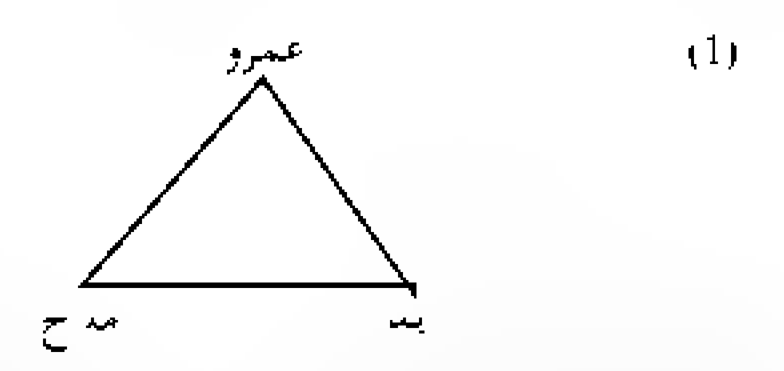
ولتظهر بوضوح حاجة كل اللغات البشرية إلى علامات الربط و الإعراب نأخذ منطوق جملة موازية (أي جملة أحد عناصرها فعل متعد افتراقي)[217] يمكن صوغها كما في (1)

---

216 كون الموالاة غير كافية للتركيب وحده يعبر عنه ابن سينا بقوله: [illegible] على حال اجتمعت عنده لآخر دلالة تحصل بالاجتماع» العبارة، ص 38. في نفس الموضوع انظر أيضا سابير، اللغة، ص 83 F SAPIR Le langage

217 صنف أبو علي الفارسي الفعل المتعدي بحسب ما يحتمله مركباه من وظيفة الفاعلية في حالة الرفع و وظيفة المفعولية في حالة النصب إلى ثلاثة ضروب: 1) فعل متعد لا يجوز فيه أن يكون الفاعل مفعولا به والمفعول به فاعلا، نحو كرم زيد بكرا، وسمع زيد عمرا، وضرب عبد الله زيدا. ونسمي هذا الضرب الفعل الافتراقي باعتبار إمكان إسناده بالتناوب إلى حدي تركيبه فيسند إلى أحدهما وظيفة الفاعل وحالة الرفع و يسند للآخر وظيفة المفعول وحالة النصب. 2) فعل متعد لا يكون فيه مفعول به فاعلا، نحو ذهبت الثوب و كان خبزا. ونسميه الفعل الاقتراني لخاصية اقترانه بحد من تركيبه فلا يمنحه وظيفة الآخر وحالته. 3) فعل متعد [illegible] إسناده إلى الفاعل في معنى كان [illegible] إلى المفعول به [illegible] الكلمات [illegible] يرفع الاسم وينصب الكلمات [illegible] هذا الصنف بإمكانه [illegible] البنية التركيبية دون الوظيفة النحوية. ونسميه الفعل الافتراقي. انظر الحجة في علل القراءات السبع، ج 1 ص 33

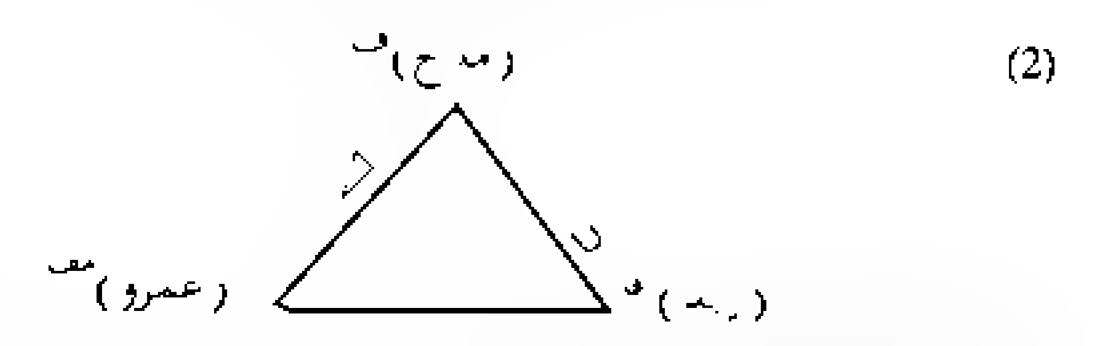
(1)




العناصر المعجمية ( زيد عمرو مدح ) تنتمي إلى الأصول الدلالية المفردات. تكون حاملة لمفتقر إلى علاقات دلالية تؤلف بينها، كعلاقة السببية ( ) القائمة بين الطرفين ( س ⊂ ف ) بحيث يكون حدوث الطرف ( ف ) متعلقٌ بوجود الطرف ( $س_1$ ) وما يكون لهذا الأخير من معاني نعت صفة متعلق بالطرف ( ف ) وعلاقة الغائية ( ⊏ ) المتصل بها الطرفان ( ف $س_2$ ) بحيث تكون ( $س_2$ ) تحقق لوجود ( ف ) وهذا الأخير ضامنٌ لمطابقة ( $س_2$ ) أي تعريفه معنى عن صفة.(218)

بإدخال إلى ( 1 ) العلاقتين الدلاليتين مما يلزم عنهما من معاني النعت صفة الموضوعة في ( 3 ) نحصل على التوليفة ( 2 ) موالية

(2)




من قراءة الموضوع في ( 2 ) يجب أن ننقطن كل النعت البشرية إلى ما يلي ( 3 ) ( أ ) كما يجب أن يختص مكوّن ( زيد ) بوصفه نحوية مقترنة بعلاقة السببية التي تجمعه بالفعل ( مدح )، يلزم مكوّن

(218) عن علاقتي السببية ( ) والغائية ( ) الدلالية يقول العكبري بالفظ: حين يقول: "الفاعل يخرج الفعل من العدم إلى الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده، فلا يستقيم حده. المفعول به الغرض منه حدثه" شرح اللمع ج ص 46، عن الوظائف النحوية والأحوال التركيبية العارضة في النحو العربي؛ يقول ابن جني بقوته: "بالأفعال التي تدخل بها الأسماء في المعاني والأحوال" الخصائص ج2 ص 33

(عمرو) أن يسمر أيضا بوصفه نحوية مغايرة ثم تعد العلاقة النسبية التي تجمعه بمركبيه: للأول وصفه الفاعل (ف) والثاني وصفه المفعول (مف) النحويتان[219]

(ب) يجب أن يكون المركبان (زيد) و (عمرو) خصائص تركيبية متغايرة من حيث نعت وصفتهما النحويتين تلازم عن اختلاف علاقتيهما بالاسم المركبهما[220] ولولا الوسائط اللغوية لكان المركب الواحد يستطيع بنفس العلاقة الدلالية أن يترجم بنفس الوظيفة النحوية وبنفس الخصائص التركيبية

يتحقق الخلاصة المصوغة في (2) تصطر اللغات البشرية إلى تعيين أي المكونين (س ف) أو (س مف) حدثت المحمدة داخلاً مع العنصر (ف) في علاقة الإسناد التركيبية[22] وتجد لها توضع وسائط تبرز لاحقاً المنتقى أم المكون الذي ترتبطه بالعنصر (ف) علاقة الإسناد فإنه يختص بجميع أنماط على الفعل فتتحقق بها الأخير علامات مطابقة خصائص صرفية في الذي أسند إليه الفعل الترابط عنه

(4) لا يجوز تركيباً أن تتصل[222] لغة بين (ف) واحد من مركبيه (س ف) و (س مف)، ولا يجوز أن يطابقهما مع الفعل، لأن هذه الحالة كلا مطابقة يمكن بها الخبرة في إقامة مطابقة بينه وبين أحدهما

على مستوى في (4) نويد حيث لأن حدثت منهما لعربية وكثير من اللغات أن يطابق بين الفعل (ف) والاسم (س ف) كما توضحه الجملة (9)

---

219) الوظيفة النحوية تدل على معنى عارض مركب بسبب علاقة دلالية تجمعه بغيره منها وظيفة الفاعل وهي عبارة عن معنى عارض مركب بسبب علاقة النسبة الفعل ووظيفة المفعول وهي تدل على معنى عارض مركب بسبب علاقة العلية في جملة الفعل ما يرتبه

220) من ذلك الخصائص التركيبية العلامات الحسية التي تحضر بها الصيغة القولية ... منها الذي ... الصيغة 2 علاء

221) الإسناد علاقة تركيبية ... علاقة دلالية كعلاقة السببية والعلية وعلاقة الأسماء ... تعكس خصائص صرفية في الآخر

222) النصاب إلصاق علامات ... على خصائص صرفية في مركبه ... (4.6.3)

وفي حالة « كمون »[223] العنصر (س ف) قامت علاقة الإسناد مشخصة متصلة بين (ف) و(س$_2$ مف) كما يتبين من المركب (6) الموالية

(5) وثب عيسى سبي

(6) (أ) سقطت الكمثرى

(ب) انهزم رضى

(ج) ذُعِبت سبي

وبمجرد الاختبار يصبح الاحتمال المرصود غير جائز إلا في لغة اختاروها بدءًا، فيجوز فيها مثل (7) ولا يجوز في نحو العربية

(7) أكلت عيسى كمثرىً

اختلاف الوظائف النحوية الناتج عن تغاير العلاقات الدلالية، كما صورته (3 أ)، يجبر كل اللغات البشرية على أن تميز تركيباً بين (س ف) و(س مف) وذلك بإفراد كل منهما بخاصية معبرة. لكن لكل لغة الخبرة في انتقاء الوسيط اللغوي، أحد الاحتمالين الممكنين لوسم المتغيرين وظيفيين سميين مختلفين بحسب ما يلي

(8) وسط الرتبة المحفوظة إذا جاءت لغة إليه، لتميز المتغيرين وصفاً بسمات فارقة، تضطر إلى إنشاء متوالية من المسالك الموسومة بما يكون للمثال به من حالة التركيبية والوضعة النحوية. كأن نسمي مسلكاً بخصائص العنصر (س1) الذي يتركب (ف) بعلاقة الإسناد فتكسبه حالة الرفع التركيبية (س ع)، ووظيفة الفاعل النحوية (س.عد) إن تحقق الإسناد بعلاقة التسمية و نسمي مسلكاً ثانياً بخصائص (ف) الموالية، و ثالثاً بخصائص العنصر (س2) الذي يتركب « المركب الإسنادي » بعلاقة « الإفضاء »[224] التركيبية فتكسبه

223) الكمون مصطلح نقصد به الدلالة على غياب العنصر (س$_1$) المترتب على انتفاء علاقة السببية حين عقد الإسناد علاقة بعينه

224 الإفضاء علاقة ترتيبية قد تتحصل بعلاقة العلية الدلالية تقوم بين طرفين أحدهما مركب إسنادي ... بحصول نظام مضايفة

حالة النصب التركيبية (س2 ص) ووظيفة المفعولية النحوية (س2 ص مف) إذ تحقق علاقة الإفصاح التركيبية بعلاقة المعمولية الدلالية. وهكذا تنشئ اللغة سلسلة وظيفية يصوغها [illegible] بحسب [illegible].

(9) وسيط العلامة النحوية: وباعتباره يلزم ما يلي:

(أ) تنشئ اللغة نسقاً من العلامات، فتسم بعلامة مخصوصة اللفظ العنصر (س1) لكونه ركن (ف) بعلاقة الإسناد، فتكسبه حالة الرفع التركيبية، (س1 ع)، إلى جانب وظيفة الفاعل النحوية (س1 ع ف) إذ تحقق الإسناد بعلاقة السببية الدلالية. وتسم بعلامة أخرى مغايرة اللفظ العنصر (س2) وقد ركبه مركب إسنادي بعلاقة الإفصاح التركيبية فتكسبه حالة النصب التركيبية (س2ص) إلى جانب وظيفة المفعول النحوية (س2 ص مف) إذ تحقق الإفصاح علاقة المعمولية الدلالية.

(ب) تحرر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي، لأن دور العلامة الملصقة بالألفاظ في اللغة القائمة على وسيط العلامة النحوية دور الرتبة الموسومة في اللغة التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة. وبذلك يكون في وسع الرتبة أن توظفها من جديد في تبليغ أغراض تداولية.

من جملة ما يلزم عن محتوى الوسيطين اللغويين (8) و(9) نذكر:

1) تكوّن اللغات الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة نمطاً لغوياً واحداً، يمكن أن نخصه باسم اللغات التركيبية، باعتبارها غلّبت العلاقة الرتبية. من اللغات التركيبية نذكر على سبيل التمثيل الإنجليزية و[illegible] والفرنسية والإيطالية ونحوها. كما تشكل اللغات الآخذة بوسيط العلامة النحوية نمطاً لغوياً آخر، نخصه باسم اللغات التوسيمية باعتبارها غلبت التأليف[225] من اللغات

225 [illegible] ج1، ص 29.

المؤلفة كذلك العربية والتامازيغة والكورية واللاتينية والفارسية ونحوها.

2) قيود الرتبة: في اللغات التركيبية، تتمثل في الأحوال التركيبية، كحالتي الرفع والنصب، وفي الوظائف النحوية كوظيفتي الفاعل والمفعول. أما في اللغات الموقعية فإن قيود الرتبة أصول ثابتة، مثل «رفع الرتبة» و«نصب الاختصاص»، و«الذكر للاهتمام»[226].

3) يجب أن تكون كل لغة تركيبية سمة أصلية، كأن تؤصل أحد الاحتمالات (ف فا مف) أو (ف فا مف) أو (ف مف فا) إلخ، ثم

---

226) [illegible] التركيبية واللاتينية [illegible] العلاقات النحوية القائمة بين العناصر التي تكون الجملة [illegible] الكلمة [illegible] إلى [illegible] البلاغة [illegible] بغض النظر عن معنى الرتبة [illegible] 01

01 [illegible]

ho mmen femina videt

femina hommen videt

ج) hommen videt femina

د) videt femina hommen

[illegible] ص 57 [illegible]

[illegible] خصائص اللاتينية [illegible] في اليابانية والكورية [illegible] العلاقات [illegible] الأحوال والوظائف كما يظهر في المثالين 02 [illegible] 02 [illegible] اليابانية [illegible]

02 أ) [illegible] sag wa rü mog mùm da

1) 2) 3) 4) 5) 6) 7)

ب) kodomo wa [illegible] go o abe ru

1) 2) 3) 4) 5) 6)

[illegible] 2 [illegible] 3 [illegible] 4 [illegible] 5 [illegible] ص 109، مجلة اللغة عدد 68 سنة 1982.

Andrefabre Typo[illegible] du Japona[illegible] et du Cureen [illegible] anguage N68 annee 1962

[illegible] الجرجاني [illegible] في اللغة العربية [illegible] الكبرى [illegible] ص 106

تفرع منه سمح به بواسطة قاعدة حرك ألف التحويلية، كما وضعها النحو التوليدي التحويلي. وفي مقابل لا يجوز أن تكون اللغات الموسومة رتبة أصلية لأن العلامات التي تلحق أواخر العناصر مؤذنة بعلاقات دلالية وأخرى تركيبية تتشخص، على المستوى، بوظائف نحوية والأحوال التركيبية، والأصل الدلالي يعني ترتيب العناصر مؤطرة في جملة محققة [22] كلية كرينبرغ [22] لقضية بأن يكون لكل لغة رتبة أصلية ليست سوى فرضية مرتبة منتزعة من اللغات التركيبية، لا تصدق في غير هذا النمط. وعليه يجب أن يقال: لكل لغة تركيبية رتبة أصلية، وقد تسمح بعض الترتيبات الممكنة. وكل مكونات الجملة، في اللغات الموسومة، حرة في تبادل المواقع إلا ما دخل من غير الأحوال والوظائف، كما يتضح في البحث الموالي.

### 2.5.3. قواعد الرتبة في اللغات التوليفية أصولٌ تداولية

نسعى من وراء عقد هذا المبحث أن نطرق أكثر من مسألة أولها الكشف عن أصول التداول المسؤولة في اللغات الموسومة عن ترتيب عناصر الجملة، وثانيها بيان أن الحرية ذات الأصل، وقاعدة تحويلية تسمح للغات التركيبية لا الموسومة، وثالثها إثبات أن النظرية لم تعد واردة للإسهام في تحديد الأحوال والوظائف في اللغات التوليفية، ورابعها العمل على إقامة تمثيل علمي لإسناد الأحوال والوظائف المعيار المستعمل بين النحاة القدماء والمحدثين، ونقل

22 [illegible] 1968 كتابه بعنوان: [illegible] Greenberg, someuniversals of Grammer [illegible] 224 [illegible] 47 [illegible] 2 [illegible] اللسانيات واللغة العربية، ج 1، ص 105

الشروع في تناول ما سنورده من المسائل لا بأس من التذكير بأهم خصائص النمط التوليفي حتى يتبين المقابل و يتضح

كل لغة أحدث بوسيط الرتبة المحفوظة فهي مما ينتمي إلى النمط التركيبي المتفرد بمميزات أهمها 1) نقل العلاقات الدلالية، التي بواسطتها تتآلف العناصر اللغوية في الجملة فيكون لبعضها عند بعض وظائف ، إلى علاقات رتبية تتشكل في المجال 2) تشبيك الحالة التركيبية الناتجة عن العلاقة التركيبية والوظيفة النحوية الناتجة عن العلاقة الدلالية، في مسكن موسوم بعوارض لازم به و محدَّد بما يليه . وبذلك يصير مكلفاً بالإعراب عن حالة ووظيفة معينين فلا يستقبل ذلك المسكن عنصراً يحمل حالةً ووظيفةً مخالفتين لما يعرب عنه إلا بإحداث تغيير في البنية مناسب كما في تركيب تعسّف 3) ضرورة إدخال موقع المسكن المحدد بعلاقته الرتبية عند تحديد حالته و الوظيفة أو عند إسنادهما يعني هذا أن النماذج النحوية المؤسسة، كالنمط التركيبي من اللغات، على وسيط الرتبة المحفوظة، يلزمها أن تحدد الأحوال و الوظائف برواسم مرتبطة بمواقع تركيبية و يجوز لها اللجوء إلى قيد التجاور ، لتقضي بإسناد الأحوال التركيبية على التوالي بحسب الجوار[228]

إن قيام اللغات التوليفية على وسيط العلامة المحمولة ليقتضي بأن يكون الإعراب عن العوارض من أحوال تركيبية ووظائف نحوية ، بغير الرتبة، و لم يبق سوى إلحاق علامة بروي العنصر إعراباً عن عوارضه . داخل النمط التوليفي اختارت العربية علامات من جنس الحركات المستعملة في بناء الكلمة، ( وقد يختار غيرها علاماته من جنس الحروف ، أو يجمع ذلك بينهما )، فتنحو روي (١) العنصر ( زيد ) ضمةٌ (ُ) للإعراب أولاً عن حالة الرفع التركيبية المسندة إلى العنصر إذا راكب غيره بعلاقة الإسناد التركيبية ، و ثانياً عن وظيفة

(228) قيد التجاور يُقابل Condition d'adjacence بمعناه عند شومسكي في نظرية العمل و الربط ص 166 و ما بعدها

المفعول النحوية إذا ألغيت علاقةُ النسبية الدلالية بعنصر معيّنٍ مهيأ لإسناد تلك الوظيفة. كما تُنحو يروي للعنصر (عمرو) فتحة (آ) تعرب عن حالة النصب التركيبية المترتبة عن ارتباطه بالمركب الإسنادي بواسطة علاقة الإفصاح التركيبية، وعن وظيفة المفعول النحوية اللازمة عن الثلاثة بالمركب الإسنادي بعلاقة نسبية دلالية.

إذن، يتحقق علامة (ُ) بعنصر وأخرى (آ) بغيره تعرب العربية، سواء في حالة الرفع لوظيفة الفاعل، وحالة النصب لوظيفة المفعول. ويمكن معه من نفس النمط الاكتفاء بعلامة واحدة، بحيث يكون إهمال الأخرى معرباً إعرابه بعلامة ملحقة، كما هو الحال في اللغة الفارسية. والذي يسمح بإسراع بتسجيله هنا أن موقع المعين ليس شرطاً ليستلزم عنصرٌ حالة تركيبية ووظيفة نحوية. فورود عنصر لا يتغير بتغير العلاقات الرتبية، كما في النعت التركيبية، وإنما يتغير بتغير العلاقات التركيبية؛ (إسناد أو إفصاح) والعلاقات الدلالية؛ (نسبية أو غيرها). ويجب أن يكون للعنصر (زيد) عوارضه خاصة، وللعنصر (عمرو) أخرى في الجملة (10) مهما تغيرت رتبتهما في الاحتمالات (أ - و)

(10) (أ) مدح زيدٌ عمراً
(ب) مدح عمراً زيدٌ
(ج) عمراً مدح زيدٌ
(د) زيدٌ مدح عمراً
(هـ) عمراً زيدٌ مدح
(و) زيدٌ عمراً مدح

والذي يستحق أن يسجل أيضاً أن ليس أحد الترتيب (أ - و) أصلاً ينبغي أن كل واحد يتحقق مباشرة من البنية (2) بأمر صادر من مبدأ سد ورتبي من قبيل: فليأخذ كلٌّ موقعه بحيث يعرف ترتيب الجميع عن

«استجابة المخاطب لما يُلقى إليه»[229]. تقتضي هذا الأمر ترتيب عناصر التوليفة على صورة (أ). وبتجدد الغرض «انحصار الاهتمام في وقوع الفعل بالمفعول»[230]، يتغير الأمر بحيث تتحقق عناصر التوليفة مرتبة على صورة (ب). وإذ تجدد الغرض: (تثبيت اختصاص المفعول بفعل الفاعل)[231]، صدر من المبدأ التداولي أمرٌ بترتيب العناصر على الصورة (ج)، بحيث يعرب ذلك الترتيب عن الغرض المقترن به. ومن أجل «رفع الارتياب في استناد الفعل بالفعل أو وقوعه منه»[232]، يصدر أمرٌ بخروج العناصر المؤلفة مرتبةً على صورة (د). أما الترتيب (هـ) فغرضه مركب من غرضي الترتيبين (ج) و(د) أي «رفع الارتياب في استناد الفاعل بالفعل أو وقوعه منه بالمفعول المذكور على وجه الخصوص»[233]. ولم أهتد فيما رجعت إليه إلى غرض يقترن بالترتيب (و). وبذلك ظل معطلاً لا يجوز تداولياً. أما تركيبياً فهو جائز جواز باقي التراتيب التي تفضله بجوازها تداولياً أيضاً.

قبل الانتقال إلى استخلاص مميزات النمط التوقيفي من اللغات نسجل ملحوظة تبدو في هذا الموضع مهمة. وهي كون التقيد بوسيط العلامة المحمولة يقتضي بالضرورة أن يظل (زيد) محتفظاً بحالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل النحوية في جميع تراتيب الجملة (10). أما امتناع تقدمه على فعله، وإن حصل

---

229) استجابة المخاطب لقبول ما يُلقى إليه أصل تداولي انتقاه من مفهوم الخبر الابتدائي عند السكاكي. مفتاح العلوم، ص 8.

230) [illegible] انظر دلائل الإعجاز، ص 106.

231) الغرض المقترن بالترتيب (ج) مستفاد من كتاب تاج الدين السبكي وهو يفرق بين الحصر والاختصاص. ومن الأخير جعل قوله تعالى: (إياك نعبد) أي تخصيصه بالعبادة من غير التعرض لغيره، وهو قصد خاص من جهة خصوصه. انظر السيوطي فيما نقله عنه في كتابه معترك الأقران في إعجاز القرآن ج1 ص 91.

232) انظر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 128، حيث يتناول تقديم المحدث عنه في الخبر.

233) يستفاد الغرض المذكور مما عبر به الزمخشري عن ترتيب قوله تعالى: (وبالآخرة هم يوقنون). انظر الكشاف ج1، ص 42. ويمثل لآية يوقنون بالقرين العربي يهتدي. ولتوضيح الغرض المذكور يمكن نقله إلى حصر مثل: بالقرين لا بغيره القرينُ يهتدي لا غيره.

ووقع خرج إلى باب المبتدأ فهو من مستلزمات العاملية المرتبة التي وضعها نحاة العصر و لا شيء، من لغة لا من آلة وضعها ، يدل على امتناع وقوع الفاعل قبل الفعل في مبحث الشعور يعود إلى الموضوع كما قد يوصف أحدُ تراتيب الجملة (10) بكونه غير جائز تركيبياً لكن بمعنى آخر للتركيب يتحدد داخل آلة للوصف مغايرة أما إذا فهمنا منه: التأليف بعلاقات دلالية ، و الربط بعلاقات تركيبية ، و تشخيص الأعراض بعلامات محمولة ، و الترتيب بأصول تداولية فإن الترتيب (و) وحده لا يجوز إذ لا يُوصَله عرض بأصل ـ ولي

عن التصور المقدم هنا تتحرر مكونات الجملة من أي ترتيب قبلي يلزم أن يتميز النمط اللوبيقي؛ كما يتشخص في اللغة العربية ، بخصائص نجملها فيما يلي

(أ) لا تكون لغةٌ مؤسسة على وسط العلامة المحمولة رتبةٌ أصليةٌ وعليه ليست العربية ، و غيرها من اللغات التي تشكل معها نمطاً لغوياً واحداً، من الفصيلة اللغوية (ف فا مف) ، و لا من الفصيلة (فا ف مف) خلافا لرأي أغلب نحاة العربية المجمعين على وجود رتبة أصلية ، المنقسمين حول مسألة أي الرتب ممكنة أصل[234] فلا يعتبر الترتيب (10، أ) أصلاً يتفرع عنه (10، ب) بقاعدة تحويلية بل كلاهما قسم قائم برأسه، وهو ما لاحظه أيضاً ابن جني و غيره من القدماء، و سنستدل عليه مستشهداً بما توفر لدينا من المعطيات

---

234) ان أغلب نحاة اللغة العربية مسلمون بوجود رتبة أصلية يستدلون على ما يؤصلونه من الرتب المحتملة فذهب سيبويه و من تبعه كابن السراج و أبي علي الفارسي إلى تأصيل الاحتمال (ف فا مف) و تبعه في ذلك الزمخشري و ابن يعيش و الزجاج الاحتمال (ف فا مف) متفرعة من المفصل انظر ابن يعيش شرح المفصل ، ج1 ص 73 و البطليوسي ، كتاب الحلل ص 44، 149 و من المحدثين اصل الاحتمال (ف فا مف) كل من أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 63 و من البنية الحملية إلى البنية المكونية ص 79 و عبد القادر الفاسي ، اللسانيات و اللغة العربية الفصل الثالث من الكتاب الأول

المتنوعة الكثيرة[235] وكذلك شأن الاحتماليين (10 أ) و (10 ج) فهما أصلان لا يؤخذ أحدهما من الآخر، وقد نبه على هذا من المحدثين الدكتور أحمد المتوكل[236] إلا أن خصوصية الاستقلال هذه لا تخص الترتيبين الماثل بينهما قديماً وحديثاً بل تعم كل الترتيبات (10 أ – و) لأن كل واحد يشتق مباشرة من التوليفة (2) بأصل تداولي. وعليه يجب أن نفهم من مثل العبارة "الرتبة الحرة"، أو تحرير الكلم من الترتيب القبلي، أن مكونات الجملة توجد في إحدى "مراحل النظم" مؤلفة بعلاقات دلالية ومترابطة بعلاقات تركيبية، عند التحقيق تشخص بأمارات المطابقة وعلامات الإعراب. وهي في تلك المرحلة الممثل لها بالتوليفة (2) تنتظر من المكون التداولي الأمر بالانتقال إلى مرحلة الترتيب فتخرج محققة على إحدى الصور (10 أ – و).

(ب) المواقع المحددة بالعلاقات الرتبية غير موسومة، في النمط التوليفي، بالأحوال والوظائف بل هي مجردة مما يعرض للعناصر بسبب علاقاتها التركيبية والدلالية. لذلك فإن التركيب لا يحسن، في هذا النمط بحصول التطابق بين العوارض التي تشكل مسكناً والعوارض التي تمحو عنصراً من علاقتيه الدلالية والتركيبية، كما هو الشأن في النمط التركيبي من اللغات وإنما يحسن بحصول التطابق بين عوارض العنصر، وبين نوع العلامة الملحقة به

(235) كون الترتيب (أي تقدم [illegible]) [illegible] قائم برأسه [illegible] في [illegible] أصحابه [illegible] مؤخر عن [illegible] لفظاً ومقدم عليه معنى. وقد حاول ابن جني الاستدلال عليه من خلال [illegible] قول الشاعر: جزى ربه عني عدي بن حاتم [illegible] وقال: "إن المفعول قد شاع واطرد من مذهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه [illegible] فلما كثر وشاع تقدم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم [illegible] ولا يستنكر هذا الذي صورناه لك ولا [illegible] فإنه [illegible] هذه اللغة ولا [illegible] ولا [illegible] وكذلك [illegible] يصير تقديم المفعول لما استمر [illegible] كأنه هو الأصل [illegible] وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل". انظر الخصائص، ج1، ص 293-300.

(236) من خلال مقارنته بين النحوين التحويلي التوليدي والوظيفي للعلاقة القائمة بين الجملتين الآتيتين:
(أ) زيد قابل خالداً (ب) قابل خالداً زيد
بين أحمد المتوكل أن النحو الوظيفي، بخلاف النحو التوليدي، يعتبر الجملتين (أ) و(ب) [illegible] يتم اشتقاقهما من بنية وظيفية غير مرتبة. انظر كتابه: الوظائف التداولية في اللغة العربية ص 22.

مخصص للإعراب عن صنف من الأحوال و الوظائف بمجرد موقع ، في النمط التوليفي ، من عوارض مكونات الجملة يتحرر العنصر فينتقل حاملاً علامته المعربة عن حالته ووظيفته ، و يبرز في أي موقع من غير أن يفضي تحوله به إلى التخلي عن عارض ليتلقى غيره . لأن ذلك من خصائص النمط التركيبي . إذ داخله يحتاج العنصر المنقول إلى حدوث تغيير في بنية الجملة ، من شأنه أن يعرب عن احتفاظ المنقول ببعض عوارضه و تركه بعضها في مسكنه يستلمها الذي يحل به . يشهد لذلك تبادل الموقع الحاصل في تركيب العاملة في اللغتين الإنجليزية و الفرنسية[237].

بناء على ما تقدم تخص الجملة في اللغات التوليفية بحصول « التوافق » بين عوارض العناصر و بين ما يلحق ألفاظها من إشارات الربط و علامات الإعراب . و تقبح بحصول « التنافر » بين العوارض و المؤشرات المذكورة . أما في اللغات التركيبية فإن حصول التوافق أو التنافر يكون بين عوارض العناصر و مساكن ألفاظها . للتوضيح نأخذ جملة الفعل المتعدي افتراضي ، أي يفعله أحد مركبيه بالآخر و لا ينعكس . و نمثل كما في ( 11 ) و ( 12 )

( 11 ) تفاحةٌ أكلت هند*

( 12 ) مرتضى أكل كمثرى*

الجملة ( 11 ) لاحنة . يعزى قبح تركيبها في الفصحى إلى التنافر . إلا أن التنافر في التركيبي حاصل بين عوارض و محط كلا العنصرين ( تفاحة ) و( هند ) . بسبب تبادل المساكن بغير ترخيص من البنية يسمح لهما بتبادل

---

237) توضيح ذلك في مثل الجملتين ( 03 ) و ( 04 )

( 03 ) Cesar a été assassiné par brutus

( 04 ) Mary was killed by John

و باستعمال الرواسم المألوفة في الوصف يمكن القول إن المركب الاسمي ( Cesar ) مفعول به بمساعدة التحويل حرك إلى ، له حفظه من العوارض ب الفصحية تخليه تبارى عن حالة المفعولية ليستلم حلوله في مسكن غيره [ م س ح ] و [ sn,p ] حالة المرفوع لرضه بصفة الأحوال

بعض العوارض تبادل موقع . أما في التوسيعي فإن التبادل حاصل بين عوارض العنصرين وبين علامتي الإعراب ، ( ) و( ) المختصين ببعضهما . ولا تحسن الجملة (11) في النمط التركيبي إلا بإعادة كلا العنصرين إلى مكانه الأصلي لأن هذه العملية لا تحسنها في النمط التوسيعي . وإن التحصيل بها ذلك يتبادل علامتي الإعراب لا غير . ويعزى ذلك (12) إلى التنافر بين الأمارة ونمط المتساندين ( أكلتْ الكمثرى ) وعوارض العنصرين ( مرتضى ) و ( كمثرى ) ولا شيء يصحح (12) في التركيبي سوى حملها على المطابقة وقد أهملها

(ج) خاصية ثالثة مميزة للنمط التوسيعي من نمط التمثل في تثبيت الحالة التركيبية والوظيفة النحوية بنوع خاص من العلامة . وتعاضدت وجب تحديد تلك الحالة والوظيفة أو وصفهما برسم لا على موقع العنصر ، وإنما على أداة ربطه وعلامة إعرابه المشخصتين للعلاقتين التركيبية والدلالية اللتين تحددهما طرداً همّا . وعليه تكون الضمة ( ) الملحقة بنون « الفوبين » في الجمل (13) إعراباً عن حالة الرفع التركيبية الملازمة عن علاقة الإسناد التركيبية المحققة ، والأسماء الأفعال فيها إلى صنف المصدر ) ، والعلاقة المعنوية الدلالية التي تسند إلى المقبل وظيفة المفعول النحوية

(13) ( ) زيدٌ هنث

(ب) سقطت ورقةٌ

(ج) تلِّينُ حمصر

(د) سعد بعثرُ

من صحة التمثيل في خاصية (ج) تمكن صوغ الفرضية الرسمية التالية

(14) ( ) إذا ركب عنصر فعلاً بعلاقة الإسناد المحققة لعلاقة معنية المدلول عليها بعلوة الفعل أو صيغته الصرفية حقّ له أن يحمل ضمة ( ) إعراباً عن حالة الرفع ووظيفة المفعول

( ب ) إذ .. كـ عنصر فعلا بعلاقه لإسناد تحققه بعلاقة تنسبية ستوى عنيه عقونه بعل أو صيغته مصرفيه حت رؤيه أو محله ضمة ( ُ ) ،عرت عن حنه رفع ووصيفه عل

( ج ) إذ .. كـ عنصر مركب لإسنادي ( ب ) علاقه (فصل تركيبه تحققه بعلاقة لعتبه حت رؤيه أو محته فتحة ( ) ،رم ، عن حنه النصب مركبيه ووصيفه معمول نحويه

سنبدأ بي مثبت في ( 14، ب ، ج ) نستطيع تحديد عوارض عنصرين ( بكر ) و ( حسنه ) في الجملة (15) بروسم تحيل على علامتهما لا على موقعهما

(15) حسد بكرٌ شتم

تحديد عوارض عوامل في جملة فعليه مؤ رته من قبيل ( 15 ) عكس عون بعمل ( حانه ) مفتوح ترؤي ( ) به حنه النصب الملازمه عن علاقه لإفصل تركيبه ووصيفة معمول تلازمه عن علاقه تعدية لمحققه للإفصل و مقابل ( بكرٌ ) مضموم ترؤي ( ُ ) حنه ترفع تلازمة عن علاقة لإسناد ، ووظيفة بعل تلازمه عن علاقة نسبيه محققه للإسناد و بهد نكون سمة موقعيه سمه عبر و رده تحديد أحول و بوظائف دخل النمط تتوتيفي ، لكنه و ردة تحديد لأصل نه وبي مرتب

### 3.5.3. ترتيب بعير قاعدة تحويل

حسب شومسكي بي هي مقترحٌ يقسم قبه العلب بي كتلين يرتبط خلافهما باختلاف سلمهم بقاعديه أحدهما بنيه قاعديه ذات رتب قار أم قاعده سمط لاخر فغير مرتبة[238] وحسب ربه أيضا كون سعة سنبنية

238 نظر شومسكي .. نظريه العمل ، الربط .. ص 70 .. وبه حظ .. تقسيم العلب إلى .. [illegible]
.. ذكر .. تقسيم العلب .. موسيقي الرتبه محفوظه ، العلامه تحمه التعديد .. لى .. =

من النمط الأخير المعروف عندنا باسم التوليفي. وأضاف معقبًا على هذا القول أنه «سبقت منا الإشارة غير ما مرة إلى عزوه بل انعدام التمييزات التي تدعو إلى افتراض إمكان تطبيق قواعد من قبيل حرك الألف على اللغة اللاتاليانية»[239].

إذا ربطنا أفكار هذه الفقرة بما سبق أن أثبتناه للنمط التوليفي من خصائص أمكن القول إن النمط التوليفي من بنية حرة تتولد منها مباشرة بالأصول التداولية، كل المراتب المحتملة لا بقصر ولا يحتاج إلى قاعدة حرك الألف التي يشغلها النمط التركيبي من أجل تفريع بنية بترتيب مغاير للترتيب البنية القاعدية المقرر، ولا تعود قاعدة حرك الألف ولا تحوجه إليها إلا بسعي في حصر المسببات الكلية إلى رفع الفوارق بين الأنماط اللغوية لتحصي الوسائط

وهو ما حاوله شومسكي أولاً عن طريق ما يسميه التعميم، حصر نظريته للإحاطة بأنماط من اللغات مختلفة ظاهريًا. ولإدراك شومسكي مسعاه رفع الفوارق بين بنيتين قاعديتين: إحداهما قارة الرتبة والأخرى حرتها، ثم حق أمامه تحول الفوارق النمطية سوى «اصطلاح فكرة» كون الأنماط اللغوية ليست في نهاية الأمر سوى خصائص مجردة تحكمها اللغات على أحد الوجوه بدلها من الأنساق الفرعية المختلفة[240].

إن المفهوم من قاعدة حرك الألف «أي نقل أي مقولة إلى أي موقع» المرفقة ضبطًا بالمبادئ الأخرى المستقلة وبمكان إقامته[241]، يجعل منها قاعدة لا تنسجم إلا مع بنية قاعدية تفترض فيها مكوناتها وتنسجم، بحيث لا ...

---

تتحدد فيه العناصر بالعلاقة الرتبية فكانت [illegible] إلى النمط التوليفي [illegible] العناصر [illegible] علامات الإعراب [illegible] (2، 5، 2)
[illegible] شومسكي [illegible] إلى [illegible] langues con figurationnelles و [illegible] langues non configurationnelles انظر ص 224 من [illegible] الكتاب

(239) شومسكي، نفس المصدر، ص 225

(240) انظر شومسكي، نفس المصدر، ص 232، [illegible] ص 225 وما يليها

(241) انظر شومسكي، التركيب [illegible]، ص 93

مرحلةً بعد منها معونةً أحسنه عن مقولات القاعدية، فتمنع الوصفة وتقطع على بعضها تعمل في تجاوز، ويمكن أن تستخدم أيضاً مع سمة قاعدية تتوالى مكونات مقطعة كسي فترصها بوصف عون لغة عربية[242] والانحصار شبه بعد حرف الأعلى قاعدة تحويلية بردة إذ ارتبطت بعلامات حركات وسيط بنية مخطوطة، فتمكنت العلاقات البنيوية بتشخيص الأحوال التركيبية والوظائف النحوية. لكن نقص القاعدة عمر وردة بالتفسير إلى العلامات التي حركات وسيط العلامة مخمونة من أجل تحرير مقولات في بنية القاعدية ومددت مقولات مؤقتة غير مرئية لا يجوز حديث عن تحريك أو قاعدة لأنه في هذه المرحلة لم تعش بعدُ مقولةً ممكن قلبها، ولا من أين تسري بها قاعدة حرك الألف والياء بين

يصح أن العلامات الموسومة بسمة قاعدية حرة ملاصقة عنها لا تحتاج إلى قاعدة تحريك، بل إلى قاعدة تتضمنه تُنشئ بها علاقات بنية بين مكونات جملة مشرفة على التحقيق، فتموقع بنك المكونات تحللات موسومة به وبنية محايدة تركيبية ووصفية. ويصح أيضاً أن مفهوم من تعميم النظرية لا يتجاوز رفع العوارض المعرضة بتخطي الوسائط اللغوية

إن فكرة تعميم إطار نظري مستغرق للتوسع في من العلامات، كالعربية و[illegible] أو نحوهما، لم تنل حظها من اهتمام أحد المسترشدين[242م] من خلال تناوله لظاهرة الرتبة في اللغة العربية. إذ تساهل المتحدث بافتراض كون العربية من نمط ف ف مف، وهو في ذلك يستنبه الكرسي فرضية مرسمة ناقصة أن يكون لكل لغة رتبة أصلية، وكأن جميع اللغات تركيبية، لا حد للتطرق إلى ما تطرحه الرتبة في اللغات المتولدة من مشاكل في إطار النحو التوليدي

242 انظر [illegible] نظرية العمل، الرباط، ص 224

242م انظر [illegible] الفاسي حين يتحدث في مقاله عن الرتبة في العربية

بعد أن قدم الباحث بعض الأمثلة من العبارات التي تؤيد في ظاهرها الرتبة المفترضة تحولا، عبر الدعم، إلى نظرية س في النحو التوليدي، فقد ربط مكونات الجملة بروابط مكونات غيرها من المركبات المتراصة[243] كالمركبات النعتية والعطف، والموصولية، والحرفية، والإضافية، وليس بين رتبة مكونات الجملة وبين رتبة مكونات المركب الوصفي أو الحرفي جامع إلا في النعت التركيبية التي اختارت من مفهوم التركيب العلاقة الرتبية والعاملية، وفي النظرية س التي اخترعت الصدر رأسا، فتيسر حل كثير من مشاكل اللغة العربية.[244]

وإذا ثبت على العربية وجوه من اللغات الموسعة حكمها المماثلة إلى نمط (ف فا مف) الكشف الموحد لأنماط ... العربية إلى قاعدة حرة، لأنك لأنه بها في نظرة المكون هذه اللغة، في «ليس الاستخبارية» من إخراج أدوات الاستفهام من «داخل النسبة الجملية» ونقلها إلى موقع خارج الجملة[245] ولم يهتد إلى أحد من النحاة العربية القدماء أو المحدثين أنكر خروج أداة الاستفهام رأسا بصدر الجملة أو الكلام لأن «كل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام، والعرض، والتمني، والتشبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة»[246]

---

243 المركب المرصوص المتعاقب هو ما دل على مركب مرتبط مكوناته بعلاقة رتبية [illegible] عليها [illegible] ونعني بالمتصل [illegible] إلى [illegible] بعكس إضافة [illegible] اللغة العربية معناها ومبناها وليس منها [illegible] في النحو ج2 ص 23 [illegible] عليها [illegible]

244 للمزيد من التفصيل نظر عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، الفصل الثالث من الكتاب الأول

245 يشهد [illegible] العربية [illegible] أداة الاستفهام لا تقع داخل النسبة الجملية [illegible] وفي هذه الحالة لا [illegible] ابن يعيش، شرح المفصل ج8 ص 151 [illegible] 27 [illegible] في الاستفهام [illegible] الجملة ولا [illegible] في [illegible] على الجملة [illegible] هل [illegible] أداة الاستفهام في كل [illegible] نظر [illegible] في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 62

246 انظر الرضي، شرح الكافية ج 2 ص 91 للمزيد من [illegible] الاستفهام بالصدارة [illegible]

بعرضه كغيرها من البنيات التوليفية الخارجية (أو عده تنصيصاً) أنشئ بها علاقات إسنادية بين مكونات الجملة المتضمنة، في الاستفهام، إلى مركبة أداته كما مضى، وفي غيره إما إلى مركبة المبتدأ كما في (16)، وإما إلى كلمة «المبتدأ» كما في (17)، وإما إلى مركبة «المنسب» كما في (18)

(16) (أ) ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ (12-29)

(ب) أوصه مهلا

(ج) أقبل يا بطل

(17) (أ) ﴿والشعراء يتبعهم الغاوون﴾ (26-224)

(ب) ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ (41-17)

(ج) حتى عنه أنفقها

(د) ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾

(18) (أ) أشوقي شرح المعري شعره أم المتنبي

(ب) خالدٌ لا يعرفُ أحدٌ أباه

(ج) بكرٌ لا يحترم أخوه أحدا

(د) هند حسنت أمُّها الطبيخ

يلاحظ في جميع التراكيب (16، أ، ب، ج) كون الجملة فيها تركيبا في مرحلة ثانية من التنصيص، إذ المركب الإسنادي مكون من مبتدأ وأداة مختصرة أو مثبتة)، وهي تحتل مرتبة أولى (16، أ، ب)، أو مرتبة ثانية (16، ج). ويفسر الموقع الذي يحتله المركب الإسنادي بالنسبة إلى الجملة بأصل الدوري، يقال في بعضه عنه: الدعاء معنى الجملة أو إعادة الجملة فالدعاء بها.

ومثل تركيب النداء في الانضمام إلى الجملة «المبتدأ»[247] الذي سمي عليه الجملة في (17) حيث نشأ علاقة الإسناد التركيبة بين المبتدآت: «الشعراء»، و«ثمود» و«الصفة»، و«ثمود» الناقة وبين الجمل «يتبعهم الغاوون»، و«فقلنا لهم» و«أصحاب»، و«فقلنا لهم». وعن ذلك العلاقة التركيبية تنتفي المبتدأ الصفة (أ). ومن المحتمل أن ينتقي مبدأ الإعراب المترتب عنه من داخل الجملة، فترث فتحة ( ) من الضمير المنصوب الذي يعود عليه، ويكون تسرب الإعراب من داخل الجملة[248]، كما في (17، ج، ب)، وفي (18، أ، ب)، ظهرت الإعراب للمبتدأ، [illegible] بالوظيفة النحوية التي تكون بعائد الضمير في (17، ج، د)، أو تكون السببية الذي يربطه الضمير المبتدأ في مثل (18، أ، ب)، فعرضية تسريب الإعراب من الضمير أو السببية لوقوعها داخل الجملة، يمكن الاستغناء عن تقدير العامل المضمر، وبالتالي عن باب الاشتغال.

يظهر مما سبق أن «التركيب المتدرج» مألوف بين اللغة العربية وأن مثل هذه اللغة في طور من مراحل تركيب العبارات المعقدة من قبيل ما مضى يسمى بنسبة مركبات منطقية لأن التركيب في طور لاحق. وعن هذا المعنى يعبر الجرجاني في قوله: «اعلم أن سبيل الجملتين في هذا، وجعلهما كالمجموعة

247 [illegible] المركب الذي [illegible] الخصائص التالية 1: لا [illegible] علاقة دلالية [illegible] و السببية 2 [illegible] علاقة الإسناد التركيبية [illegible] 3 [illegible] خارج الجملة [illegible] 4 [illegible] في تركيبه [illegible] 122 5 [illegible] 6 لا [illegible] السببية

248 [illegible] في 18 [illegible] السببية [illegible] الجملة [illegible] ج 1 ص 4 [illegible] 2 4 [illegible] دلائل الإعجاز ص 28 [illegible] ص 3

العربية جملة موحدة تتبنى الجزأين تعقد منهما الجملة ، ثم يجعل المجموع خبراً أو صفة أو حالاً كقولك «زيد قام غلامه» و «زيد أبوه كريم» و «مررت برجل أبوه كريم» و «جاءني زيد يعدو به فرسه»[249] وتبدو التركيب المزدوج المصطلح أيضاً في كلام الجرجاني قاعدة تصنيفية بحوي تصنيفها في مرحل.

التركيب المزدوج يجري قاعدة التصنيف عملاً لاستعصاء عن مفاهيم نظرية المدرسة التحليلية من النمط التركيبي إذ لا تخرج العربية ومثلها من اللغات إلى قاعدة حركة ألفا لأنه يتحقق فيها من التركيب به قاعدة تصنيفية ما يتحقق في النمط التركيبي من اللغات بقاعدة التحريك المذكورة لأنه لا ينفصل فيه مكونات الجملة بوسيلة الرتبة المحفوظة صدر الحروف التركيب ، الاستفهام و «حقق» و «التبئير» و «التفكيك» و «كم» و «الأداة الموصولة» ونحوها بكثير[250] ، من التراكيب التي لا تتحقق في اللغات التركيبية إلا بواسطة القاعدة التحويلية المذكورة وما في العربية من التراكيب المزدوجة محققة بقاعدة تصنيفية مباشرة من بنيتها القاعدية حرة

249- الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 246

250- يمكن الوقوف على ضبط هذه الظاهرة من التراكيب المكونة في العربية والتركيبية بواسطة قاعدة حركة ألفا ينظر الفصل الثاني من كتاب النحو التوليدي والدلالة ، ص 67 ، وعبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، الفصل الثالث.

غياب أداة الموصول المتعلقة بالجر في الإنجليزية preposition stranding التي تظهر في الإنجليزية حيث في تركيب الاستفهام من قبيل which candidat have you voted for حيث تعلق أداة for عن جار المجرور وتبقى معلقة في موقعها

### 4.5.3. عوامل الأحوال و الوظائف

« المبتدأ و الخبر هما الاسمان المجردان للإسناد ...، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند و مسند إليه »
الزمخشري

« الأفعال تدخل الأسماء في المعاني و الأحوال »
ابن جني

تبين مما جاء في المبحث (1.5.3) أن الأحوال و الوظائف عبارة عن نوعين من العوارض التي تلحق المقولات في الجملة ... و يصح أيضاً أن الأحوال تعلّمها علاقاتٌ تركيبية في المقابل[29] كعلاقة الإسناد التي تعمل الرفع كما عبر عن ذلك الزمخشري في النص مطلع هذا المبحث وعلاقة الإفضاء التي تعمل النصب ... و يصح أيضاً أن الوظائف تعلّمها علاقات دلالية مثل علاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل ، و علاقة التعدية التي تعمل وظيفة المفعول ... و إلى الوظيفة النحوية و عاملها يشير نص ابن جني إذ جعل الفعل ، و هو أحد طرفي علاقة السببية أو التعدية ، سبباً في ما يعتور الأسماء من معاني الفاعلية أو المفعولية و نحوهما ... و يبرز من هذا السياق أيضاً وجود نوعين من العوارض: الأحوال التركيبية و الوظائف النحوية ، المتعلقين بنوعين من العلاقات: العلاقات التركيبية و العلاقات الدلالية ) و يتعين هنا التفاهم من العامل إذ وجدناه علاقة تختلف عارضاً يلحق قولاً يهمنا في هذه المرحلة العمل على

[29] انظر مفهوم العامل عند السكاكي في مفتاح العلوم ص 37 ... بالقياس ... من ... جهة ... في علاقة ... حالة تركيبية و وظيفة نحوية

حصر عدد العلاقات المنصوبة في النموذج التركيبي، وكذا الأحوال المتعلقة بها، بل حصر عدد العلاقات الدلالية التي تكون النموذج الشجري، فالموصوف المحوري والمتعلقة به.

ولا بأس من التذكير هنا بوجه التقابل بين الخانة التركيبية التي تعمرها العلاقة التركيبية وبين العلامة الإعرابية التي تعمرها الوسائط المعنوية، إذ الخانة الرفع مثلا تعمرها علاقة الإسناد، لكن علامة الضمة ( ) يعمرها وسائط العلامة المحمولة. أما وسم المسلك المعين في السلسلة المسلكية المحورية فالموسومة بالخواص التي بين بها فيعمرها وسائط [illegible] المخصوصة. وبهذا الخانة التركيبية غير العلامة الإعرابية يمكن عزلهما [illegible] مستقلة عن الأخرى. لكن في المستوى الخاص بنظام العلامات والوسائط والأحوال بالعلاقات فتنكشف عن أوجه التعالق بين الخانة والعلامة والوظيفة.

وسنحكم في مسألة حصر العدد التي تكون في الحالات المستعصية، بقدر ما يصح أن تثبت فعاليته من الفرضيات المرسية أسسه.

(19) (أ) العامل يحتمل نوعا واحدا من الأثر المقابل أو المعوض للمحددة الإعرابية

(ب) المحدد الإعرابي قائم على الأقل بدالتين هما العامل و[illegible] لا فاعل [illegible] طريق التسريب إلى المعين أو عن طريق المعية إلى [illegible]

(20) (أ) آثار التقابل المعنوي يمكن أن تتجه بآثار أخرى يحتملها [illegible] التي يتكون مع التقابل مركبا واحدا

(ب) آثار يعمرها أصل دلالي أو نحوي يمكن قطع متعدد العامل الذي عنصر يكون ممكنا واحدا مع فعل معنى العامل

إن صح محتوى الفرضيتين (19) و (20) سهل الكشف عن الأحوال التركيبية المركبات في العمل [illegible] وعن العلاقة التركيبية العامة

(21) (أ) اللُّبدُ ستٌّ

(ب) الحكمةُ خيرٌ

(22) (أ) النسوةُ رحلاتٌ

(ب) الفقيرُ موصولٌ

(ج) المحاربون منهزمون

(23) (أ) اللاجئُ عائدٌ

(ب) الرجالُ قوّامون .

(24) (أ) سعدتْ الأمةُ

(ب) المستور انكشف

(ج) السائحاتُ نُهبن

(25) (أ) أُقلعت الطائرةُ

(ب) زيدٌ عاصٍ

المركبات الاسمية، في الجمل الاسمية (21-23) المطلق إسنادها من الزمن وفي الجمل الفعلية (24، 25) المقيد إسنادها بالزمن[252]، معمولة لعلاقة الإسناد التركيبية المعبر عنها بطابع ألفاظها (ع س ر) أي عن (ع س ر) تضفي كلُّ اسم، في الجمل المذكورة، حالة الرفع التركيبية، فيستلزم ترويسه، من وسيط العلامة المحمولة (و ع ح) الضمة (ُ) المعروفة في العربية من النمط الموسمي عن حالة الرفع[253]

تقدم أن الإسناد يتشخص في [illegible] باعتبار المطابقة داخل هذه العلاقة

252) انظر الصفحة 187 فيها يتضح الفرق بين الجملتين الاسمية والفعلية

253) الرفع: حالة تركيبية يقتضيها الإسناد وتستهدف مكونات الأساس التي تقوم عليها الجملة، ويقابله النصب وهو أيضاً حالة تركيبية يقتضيها الإفضاء وتستهدف مكونات الأسماء التي تكمل بها بنية الجملة [illegible] الحالتين [illegible] وهو [illegible] معاني [illegible] لأنه بعد وقوعه في الكلام [illegible] كونه عمدة الكلام [illegible] شرح الكافية ج [illegible] ص 20

التركيبية، بحيث تنعكس أمارات أحد المتساندين في علامات تلحق الآخر، و... الإسناد بحوجه إلى علاقة دلالية، وهي من علاقة ... المعبر عنها بالرمز (...) التي تقوم بين طرفين أحدهما أعم من الآخر، ... الإسناد ... بها التركيب التقييدي[254] في هذا التركيب لا تعمل (...) وظيفة نحوية، ولا تشخّص مطابقةُ الإسناد التقييدي كما يتضح في مثل (21)

وفي غير التركيب التقييدي تُشخص مطابقة (ج س ر) التي تحلف حالة ... لطرفيها ... في مجموعة الجمل الاسمية (22) (ع س ) تحققت العلاقة ... (...) (الحدود عليها ... صرفية ... مشتقة وحلات، موصول، مبهم)، التي ... وصفه ... بطرفها الآخر ... ، ... ) وفي مجموعة الجمل الاسمية (23) ... علاقة ... فقط ... (...) ... تدل عليها الصيغة الصرفية ... مشتقين (... ) ... وصيغة الفاعل النحوية في طرفها الآخر (...) وفي هذا المفصل من القول ينبغي تسجيل ملاحظة مهمة ... فرضية ... تخص جهتي ... الاسمية و ...

(26) (...) علاقة (...) ... تتوقف على تحقق إسناد ... أحد طرفيه صفة و الآخر ليس فعلاً ... وظيفة الفاعل ووصفه ... من جهة ... (... 338)

(...) ... أحد طرفي العلاقتين فعلاً ... وصفين ... من

---

254 ... "العلاقة" ... ثلاثة ضروب ... 1 ... علاقة ... الأسماء ... الإسناد ... 2 ... علاقة ... الأسماء ... 3 ... علاقة السببية ... الإسناد ... ج1 ص 26، ... ص 35، ... سيبويه ... ص 27، السيوطي ... ص 40، ... ج... ص 3

جهة المراس[255] عملاً بالمواصفة (19 أ) يكون الإسناد قد عمل الرفع في القيد المكون للجملة الفعلية في مجموعتين (24، 25) و بالمواصفة (14، أ) يتلقى الاسم في (24) وظيفة المفعول و ذلك من جهة المراس استناداً إلى (26 ب) وبمقتضى (14، ب) يستلم الاسم في (25) وظيفة الفاعل من نفس الجهة تبعاً لمقتضى نفس المواصفة. و من وسيط العلامة المحمولة يستلم كل مركب اسمي يركبه غيره بعلاقة الإسناد العلامة (ُ) الملحقة بروية إعراباً في مصنفة العربية من النمط التوليفي عن حالة الرفع.

مما سبق من المواصفات يمكن وصف ما لحق المركبات الاسمية في الجمل التالية من العوارض:

(27) ﴿أولئك لهم رزقٌ معلومٌ فواكهُ﴾ (42-45)

(28) (أ) كانت كلمتكم مسموعة

(ب) ﴿إنّ الله عزيزٌ حكيمٌ﴾ (8-10)

(ج) ﴿إنّ العهدَ كان مسؤولاً﴾ (17-24)

(د) ﴿وكفى بالله نصيراً﴾ (4-45)

(هـ) في نحو عصة

في الجملة (27) المركبات: (أولئك، لهم، رزق، معلوم، فواكه) قوابل متحدة الإعراب بمقتضى المواصفة (19، ب) بعض تلك المركبات: (لهم رزق) يتلقى حالة الرفع مباشرة من الإسناد. نفس الحالة يتقمصها (أولئك) عن طريق التسريب إلى اليسار، و(معلوم فواكه) عن طريق السلسلة إلى اليمين.

جمل المجموعة (28) تتميز بإعراب ناسخين بالمتساندين، كما في (ج).

(255) يدخل الجهة الجديدة بعد فرع الجملتين الاسمية و الفعلية كما يلي:

الجملة الاسمية: إسناد مجرد من الفعل مطلق من الزمن يتلقى فيه أحد المتساندين وظيفتي الفاعل أو المفعول من جهة الوصف.

الجملة الفعلية: إسناد مقيد بالزمن المحدد بصيغة الفعل في أحد طرفيه، يتلقى فيه الطرف الآخر وظيفتي الفاعل أو المفعول من جهة المراس.

أو ناسخ بأحدهم كما في الباقي بموجب المرصبة ( 20، أ ) يصمس الناسخ من عرب مركبه لصمة ( ) إذ أثر فيه المحنه ( ) كما في ( أ، ب، ح ) ، أو بكسرة ( ) كما في ( د ، هـ ) ولا يجرده أبداً من حالة لتركيبيه أو الوظيفة النحوية مسندتين عندئذ إلى المركب الحرفي المتكون من الحرف الناسخ والاسم المؤثر به من جملة ما يشهد على تلقي المركب الحرفي نفس الحالة أو الوظيفة التي كانت للاسم قبل اقتران الحرف الناسخ به ظهور علامة حالته على تابعه المعطوف عليه كما يتضح في مثل ( 29 )

( 29 ) ( أ ) ﴿إنّ الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ﴾ ( 9-3 )

( ب ) كفى بالله والرسولُ لمرء هادياً

( ح ) لسنا بالجبال ولا الحديد

( د ) سلام عليكم ما تلاقينا من اليوم أو غداً

وحيث يتحدث نحاة العربية عن العطف على المحل مع إمكان العطف على اللفظ 256) يكون حديثهم ذلك دعماً للمرصية ( 20، أ ) وتعضيداً لها

كما تُنسخ أثرةُ الحالة التركيبية بأداة ناسخة : ( حروف الجر والنواسخ المعينة أو الحرفية ) ، تقترن بمركب معمول بعلاقة الإسناد في مثل الجمل ( 28 ) و ( 29 ) ، يمكن بمقتضى المرصية ( 20، ب ) طمسها بالقطع كما توضحه الجمل في نحو ( 30 ) الموالية

( 30 ) ( أ ) يا تميماً يُكشفُ الضباب

( ب ) نحن المغاربة نبالغ في الإيثار

( ح ) يأوي إلى نسوة عطلٍ وشعثاً

( د ) نحن الدروب بكل معترك والضيّين

( هـ ) عاج الفضلاءُ على المعرِّ البائس

( و ) تعلمنا على يد الأستاذ الفاضل

( ر ) سقوهُ العلقم عُداة الله

256) انظر سيبويه ، الكتاب ج1 ، ص 96

(ح) ما حصر المدلول إلا به

تشترك جمل المجموعة (30) في القطاع منه دال أثر العامل في الجار بطريق التبعية الذي تقتضي به الفرضية (19، ب) وذلك استجابة لغيرها الموضوعة في (20، ب)، يعني هذا أن هناك توسطا في إجراء الفرضيات المرتبة المذكورة بحيث يمتد الاقتضاء (19، ب)، أثر العامل ... عن طريق التبعية إذا أحجمت (20، ب) عن قطعه بإثارة لعلمها أصل ... الذي ...

يكون الضمير علامة على اسم ظاهر كان مثله، لكنه من صنف الاسم المبهم الذي يحدده ظاهره ... قد يؤتى بالضمير ظاهره بعده يحدده، كما في (30، أ، ب)، فيكون معه مركبا واحدا إلا أن الثاني يتلقى عن الأول إثارة حدثية تركيبية التي تسلمها مباشرة من العلاقة التركيبية العاملة

ولقد تبين أن الغاية من حيث الوسيط العلامة المجموعة جعل المكون الثانوي يُسهم بحسب المكون الدلالي في التشكيل بنية الجملة سهل أن نتصور إمكان تداخل أصول التأويل يطمس أثره المكون الثاني في أي من مركبات الدلالة أو الوصفية أو التعظيمية وهكذا يكون «التشبيع» (أي حظ من قدر العنصر الأول في مركب)، أصلا تداولي عمل الصحة (أ) في (وشعت) فطمس إثارته ( ) المورونة عن (عُطّل) في نحو (30، ح) ويطمس العمل في (عُداه نية) طمس ... (أ) موروثة في مثل (30، ...) ويكون «الرفعة» (أي التعظيم قدر العنصر الأول في مركب) الأصل التداولي الذي عمل الصحة (ب) في (كلمة) فطمس إثارته ( ) الموروثة عن المركب (ب)[257]، وفي (الفصل) فتوارت ... ( ) الموحية له بالتبعية وكذلك شأن ...

---

257 [illegible] ... ص 66 ... ص 607 ... ص 248 258 ... ج 4 ص 3، 8، 9 ... ج ... ص 3، 5 321

بـ ... في موضعه ( ...ون ) كما تكون « ...رقة » ( أي اسجلاب ...شققه ... مركب )، أصلاً ... وليا يعمل الفتحة ( آ ) في ( ... ) فاحمى أثر ...
( ) مو ...ثة عن مراكبه ( معتبر ) ويكون « تركيز الاهتمام » في العام
( مدعوون ) فيل « إلاّ » قصباً بقطع امتداد العمل إلى خاص ( زيداً ) بعدها في مثل ( ح )

نستخلص من مقطع العمل أمرين : أولا ، كون أصول المكون التداولي، داخل النمط التوليدي ، تعمل في بنية الجملة عملين : أولهما ترتيب مكونات الجملة بقاعدة تصنيفية ، و ثانيهما ترك أثره تقطع امتداد عمل العلاقة التركيبية إلى عناصر تركيب قابلاً يُعانق العامل و الثاني لأمرين بإعمال أصول ... ول ... الكثير من المشاكل التي ستعصى حلها على النحاة من قبيل: أيجوز تقدير الفعل العامل في المقطع المنصوب و إظهاره أم لا يجوز. سيبويه ... يجب جعله من باب الحذف المختصر لفظه المراد معناه[258] لكن أغلب النحاة متأخرين لا يمانعون في التقدير ، و إن ترتب عنه خلاف لم ينقطع[259] و يكفي ... مشاكل المذكورة استبدال مفهوم العامل

... العمل، كما تصح ، عبارة عن علاقة 1) تركيبية ... لأحوال كعلاقة الإسناد التي تعمل حالة الرفع ، و علاقة الفضلة التي تعمل حالة النصب و ... حالتين علامة يعممها وسيط لعلامة محمولة في اللغات التوليدية، و رتبة يعملها وسيط الرتبة محفوظة في اللغات التركيبية 2) دلالية تعمل الوظائف النحوية كعلاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل النحوية وعلاقة ... التي تعمل وظيفة المفعول . الوظيفة الفاعل حالةُ الرفع و علامة الضمة (ُ) ... تطمسها اثرهُ ... و الوظيفة المفعول حالةُ النصب ، ( ...

258 ... الظاهر من كلام سيبويه ... ونصبه على الفعل ... ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره . الكتاب ج1، ص250
259 انظر ابن أبي الربيع ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج1، ص 316-319

ثم يركبه فعليٌّ بعلاقة الإسناد فتكون له حالة الرفع وعلامة الضمة)، وعلامة الفتحة (آ) ثم تتقمص آثاره الناتج (3) التداولية لعمل الترتيب في الجملة الفعلية حرة وتحقق آثارة تقطع الإسناد لعمل ... عن طريق التبعية ... ذلك من أجل أن يؤدي معمولاها أدوارا تداولية.

في حالة الأحوال والوظائف، والأدوار التي تعملها على مستوى العلاقات التركيبية، والدلالية والتداولية توجد الوسائط اللغوية التي تعمل حسب الاختيار والصناعة القولية[260] إذ الوسيط الخارج اللغوي ترتبط الكلمة وجهها الصوري والاشتقاق من وجهها الدلالي يبقي من إمكانات التصرف في وجهها الصوري إلصاق سابقة، أو أكثر، وإلصاق لاحقة أو أكثر، والجمع بينهما والوسيط الخارج اللغوي تعمل صناعة قولية معتبرة؛ إذ به يتشكل الوجه الصوري للكلمة بحيث يضمن خلال الاشتقاق من وجهها الدلالي، التصرف فيه بتغييرات إضافية؛ كإسناد الحركات، وعلامة ...، وإلصاق سابقة أو أكثر، ولاحقة أو أكثر، وإدماج فارقة أو أكثر وبصحة مثل هذا تكون الوسائط اللغوية من العوامل الوسائطية كما تشهد المتسمة على ذلك إذ عن

260 الصناعة القولية ... [illegible] ... الكلامية يظهر ... [illegible] ... بين القول ... الكلام ... [illegible] ... الدلالة ... [illegible] ... الكلام ... [illegible]

المعنى ← الكلام ← القول

... [illegible] ... المعنى ... [illegible] ... الكلام ... [illegible] ... المعارف ... ص 54 ... [illegible] ... الكلام والقول ... [illegible] ... ابن جني ... [illegible] ... 16

صريعه يعمل يعوامل مركسه و اد لاسه و سد وليه كون هده يعوامل ثلاثة ثوب لا تتغير ، و كون يعامل بوسطي يسدل و يحسف و كو ه يعمل صد عه يعوية وجب أن يعتبر ملغات من هده حهه

و قد تمكن من حصر يعوامل في سث الأنواع لأ بعة ، و صيصا م يحيه كل نوع ، إلا أن علاقه إفصاف بتركيسه و ن كست تعمل نصب لا عسر ، كل هده حالة سفد عنصر محسمه وطائفها سحوية معنى هد أ إفصاف كالإسناد باعتبارهما يتولان معمولاتهما تدولا و حد ، و يحقق كثر من علاقه دلالية عبر أن يعلاقات يدلاليه ( ، لس ب ) تتعلق على تحقيق ( ح س ر ) و لا تتورد فيها أبد بخلاف علاقه يعمية ( ) ، فإنها تتورد مع غيرها في تحقيق علاقه إفصاف تركيبية ( ح ف ر ) كما يتضح من حمية 31 ) لتاليه

( 31 ) حيد زيدٌ منحسر عمراً عشرين حمدةً رهبتاً بي حه أمام حكمه و حروج يعصدة

مركبات لاسمية نسبعه ( منحسرٌ ، عمرٌ ، عشرين جمدةً ، رهبتاً ، بي حه ، أمامه ، حروج ) تشترك جميعها في كونها معموله بعلاقه إفصاف تركيبه ، فتتلقى عنها حالة نصب ، و من وسيط يعلامه سنمت بروبها بصحه ( ~ ) أحد تلك مركبات نسبعة ( عمرٌ ) معمول بعلاقه بعيه بدلاليه فكسب ه وظيفه لمفعول نحويه أما بباقي فغير معمول بالعيه و لسر به تمث بوظيفه نحوية

كل وحد من مركبات لاسميه منصوبه في حمله ( 31 ) ، عسد ي وظيفه لمفعول ، سرمه وظيفه نحوية يعميها عبر علاقه يعيه بدلاليه من حمله من سادر ي لأدهان ، سنتد إلى ما يمكن ن يكون يكل منصوب وطيفة نحويه يعميها علاقة دلاليه حاصه لكن لأمر هنا يتعلق بوظيفتي لفاعل و لمفعول امتصتين ، على تتولي ، بعلاقتي نسبة و لعليه بدون تقسد

و إضافه شروط

إذ صح أن كل منصوب عبر ذي وصيفة مفعول تدخل معونه ، شروط أخرى في تكوين وضعته نحوية أمكن إقامه علاقه دلالية و حده ، تعمل بشروط خاصه وظيفه نحويه معينة ينفذ منصوب ، و تعمل بشروط أخرى عبر تلك الوظيفة يسمّيها منصوب آخر ، و في هذا الاتجاه نواصل البحث عن باقي الوظائف

العلاقة التي تعمل لوظائف نحوية بشرط موضوع على منصوب معمول بها نسميها « علاقة لزوم دلالية » نختزلها في الرمز « ⇐ » وهي كغيرها من العلاقات تقوم بين طرفين ، لكن مع علاقة اللزوم خاصة يكون أحد الطرفين متضمّناً للآخر الطرف متضمّن عنصر ما يتراكب بعلاقتي (إسناد أو إلصاق) محققتين بعلاقتي تسميه أو تعديه بخلافه العنصر المتضمن (ص) الذي يكون طرفاً في علاقه الإلصاق المحققة بعلاقه اللزوم كما يتضح من الصيغ (32) الموالية

(32) (أ) (س ⌐ ف) ⇐ ص

(ب) (س ⊲ ف) ⇐ ص

(ج) (س . ف س) ⇐ ص

من خصائص علاقه اللزوم الدلالية هذه « ⇐ » أن مدلول الطرف (ص) في بنية جمليه يلزمه أن تمثل فيها متضمّنه و لا ينعكس و إذ تم فهو في موقعه شاغر ، كما في (33) ، و تعيين هذه

(33) (أ) سفر عدٌ

(ب) مصباح المميت

(ج) هلالٌ في الأفق

عرفت أن العناصر المرفوعة في (33) معمولة لعلاقه الإسناد ،

والمنصوبة المعمولة علاقة الفصل وإذ علمنا أنه لا يتركب العنصران بالعلاقتين التركيبيتين لأن عدد الأطراف ضروري أن يكون أكبر من عدد العلاقات، علمنا تعذر عنصر التركيب المرفوع، كما نظهر في (34) [26]

(34) (أ) السفرُ وقعَ عام

(ب) المفتاحُ موجودٌ أمامك

(ج) الهلالُ ماثلٌ في الأفق

أما العنصر المنصوب فلا مثيل في الجملة لا يحوجه إلى أن يتوحد معه منصوبٌ ولا يلزمه كما في (35)، ولا داعي إلى تقديره، لأن عدد الأطراف أكبر من عدد العلاقات، ولأنه لا يمكن ذلك التقدير

(35) (أ) السفرُ وقعَ

(ب) المفتاحُ موجودٌ

(ج) الهلالُ ماثلٌ

لكنه يصيبه التعدد إذ نسمع من مركب (السفر وقع) على حصوله في زمن يعينه عنصر دالٌ عليه من نحو (أمس، اليوم، الساعة، الليلة، العام، أو الأسبوع والشهر القادمين) ويكون أي من العناصر المذكورة وصفه التوقيت النحوي؛ ونخص هذه بوصفها بعلاقة تلزم به لأنه تحققه العلاقة الفصل التركيبية بشرط دلالته على الزمان لا غير [ح +، ز] [262] نخلص إلى أن وظيفة التوقيت النحوية تعلقها [⇐] بشرط [ح، ز]، وتسميتها المنصوب مثل (ليلة) في الجملة (31)

---

26 في [illegible] مسألة العامل في الظرف [illegible] الإنصاف في مسائل الخلاف ج [illegible] ص 45 [illegible] الثاني [illegible]

262 [illegible] العلاقة [illegible] لأنه [illegible] [ح +] [illegible] [ح +، ز] [illegible] [ح + ] [illegible] خبر [ح] [illegible] اليوم، الساعة، البارحة [illegible] في الأمثلة التي [illegible] ج 2 ص 40

و ( عند ) في ( 33 ، 34 )

و يضطلع المركب الجملي ( مفتاح موجود ) الذي انتقلت تمكن يعينه عنصر دال عليه[263] من قبيل ( هنا ، تحت ، خلف ، يمين ، يسار ، الجامع ، المكتبة ، السوق ) و يكون مثل هذه العناصر وظيفة التمكين الجهة خاصية علاقة اللزوم الدلالية التي تحقق علاقة الإفصاح المركبية بشرط دلالة جملة من هذه بوظيفة على معنى [ + ح ر ] من ضرب المكان [ ب ] معبر عنه في [ + ح ر ب ، إذ وصفة التمكين النحوية تعميمها [ ⇐ ] الشرط [ + ح ر ب ] و يستثمها منصوب ( أمام ) في الجمل ( 31، 33 ، 34 ) ، و المركب الحرفي ( في الأفق ) في الجملتين ( 33، 34 )

و من المركب الفعلي ( حبس زيد ) في الجملة ( 31 ) يمكن الاستدلال على إمكان تقييد الفعل بالكم أو الكيف و الفعل بهيئته أما تقييد الفعل فمشروط بتسميته ، ( أي تحويله إلى اسم مدلوله حدث بغير زمن ) ، ليستغل عن عوارض الأسماء من العدد ، كما في الجملة ( 36 ) ، أو تخصيص بالصفة كما في ( 37 )

( 36 ) ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ ( 24 4 )

( 37 ) ﴿وزلزلوا زلزالا شديدا﴾ ( 33 11 )

حصول وظيفتي « التكميم أو التكييف » النحويتين مشروط بأن يكون حاملها مركبا عدديا أو مركبا وصفيا نواه المركبين صفة [ + ح ر ] من صنف المصدر [ ، المشتق الفعل الماثل في نفس الجملة[264] و يكون عاملها « [ ⇐ ] بشرط [ + ح ر ] ، فيستغله المركب العددي ( ثمانين جلدة ) في الجملة

263 عن علاقة اللزوم الدلالية و شواهد سمعية في دلالة من ضرب المكان يتحدث الناس بتعبير ، يقول ... دلالة الفعل على ... و إنما هي الأسماء ... لا يكون ... في مكان ... لا بد ... عن ... المكان الجامع ... و السوق و ... يتعدى إلى ... دلالة عليه ... معنى ... المبهم ... محتمل ... نحو ... قدام ... و ... ج 2 ص 43

264 في مسألة دلالة الفعل على ... عدد ... ذكر سيبويه ... على ... وهو ... مذهب ... عمل في ... ج1 ص 19

( 36 )، أو مركب وصفي ( رجلاً شديداً ) في الجملة ( 37 ) أو مركب إضافي ( كل مين ) في الجملة ( 38 )

( 38 ) ﴿ولا تميلوا كل الميل﴾ ( 129:4 )

أما اسم الفاعل أو كلمات المفعول، فهيئة مشروط أن يكون حاملاً ... صيغة ... النحوية ... معونة ... [ + ح ][265] ... بهذا الشرط تحمل علاقة ... الدلالة وطبيعة ... النحوية و ... إلى اسم الفاعل « مخمور » في ( 31 )، أو اسم المفعول « مذءوماً مدحوراً » في ( 39 )، ... الصفة المشبهة ( صعقاً ) في ( 40 ) ... المصدر ( كرهاً ) في ( 41 )، ... ( طوراً ) في ( 42 )

( 39 ) ﴿اخرج منها مذءوماً مدحوراً﴾ ( 7:18 )

( 40 ) ﴿وخر موسى صعقاً﴾ ( 7:143 )

( 41 ) ﴿لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً﴾ ( 4:19 )

( 42 ) ﴿وقد خلقكم أطواراً﴾ ( 71:14 )

كما يتعين ... الفاعل بهيئة ... المفعول بهيئة ... وهو ... الفاعل كما في الجملة ( 43 )

( 43 ) ... زيد ... عمر ...

... يشترط أن ... كما في ( 44 )

( 44 ) ( أ ) ... زيد عمر ...

( ب ) ... عمر زيد ...

نخلص إلى أن وظيفة ... النحوية ... ( ⇐ ) بشرط [ + ح ]

---

265 في معنى ... هيئة الفاعل ... المفعول ... لا يجوز ... اسم الفاعل ... الوقت ... لا ... ح ... ص 55 57

في الاسم المشتق المنصوب لعلاقة الإفصال التركيبية

سنذهب إلى أصل معرفي ما كل فعل فعلية جمع[266]، ينسحب من المركب الفعلي (جاء زيد) على المكون المشتق المركب في بنية الجملة يعتبر الفعل من إطار الفاعل (زيد) للفعل (جاء) مسند إليه، و تكون له وصيفة حالية نحوية. ويشترط في حامل هذه الوصيفة أن يكون مسندا إلى مقولة الصيفة [+ح]، من صنف مقيد [+ح] عبر مرتبة اشتقاق و صرف الفعل المذكور في الجملة، لكنه يكون مسندا إلى الفاعل فيها و لا يظهر معه[267] عكس المفسر عند ذكر الصيغة الثانية [(+ح) ⊂ Ø] و بهذا الشرط نعمل [⟸] وصيفة الحالية النحوية، لتتمفصل الصيغة المصوغة لعلاقة الإفصال التركيبية في الجمل (45).

(45) (أ) الطفلُ جاء

(ب) وأنتم عوّل تكرمه الحرة و عرض عن شم تكرم

(ج) ﴿فصبروا شعله وجه ربهم﴾ (3، 22)

العلاقة الإفصال حقيقة علاقة لزوم مقصدة الشرط فيه كون المنفي مصدر. في (45) جملة منصب و وصيفة تحالية، و من وسط العلامة المحمولة تسم بروية صحة ( ) معربة في تعربة عن ما صيل

وبعلاقة لزوم ينسب أيضا على وجود مركب منصب ملفوظ ؟

---

266 إن أصل معرفي ... الفعل ... أو تأويله ... المجمع ... فهو على ... ص 98-100 ... شرح المفصل ج 2 ص 55

267 ... العائبة ... على الفعل ... شرح الكافية ج ... ص 192 ... انظر ... شرح المفصل ج2 ص 52

المفعول من غير أن يكون مسبوقاً كالأول في بنية الفعل أو مشتق في حقيقته . كما أن حمل وظيفة دلالية نحوية لا يمنع أن تصنف مقولة الاسم [+ح ]، ضمن إسناد علاقة لزوم تحدث بوظيفة مشروطة «بالمركب المقولي» معبر عنه كما يلي: (و[+ح ..])[268] بهذا الشرط نحصل علاقة لزوم ووظيفة دلالية في المركب المقولي ، وخروج مفعوله في الجملة (31)، وفي مشابه من مركبات مقولية في (46)

(46) (أ) ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (يونس، 71)

(ب) انصرفت وعودة اللاجئين

(ج) ماتت وهند

ويمكن تفسير ذلك من خلال المكون وطبقة التوقيت في مثل (استغرقت)، من ... أن يترك عنصران بعلاقتين تركيبيتين ... في مثل الجملة (46، ج)، تقدير عنصر مركب بعلاقة لإسناد مرفوع ... (ماتت وهند )، ... وتصنيف الجملة (46، ج) إلى ... الجملة في مجموعة (33) ... الفرضية ... مصوغة في (47)

(47) يلزم عن ضرورة أن يكون عدد العلاقات أصغر من عدد أطرافها ألا يترك عنصران بعلاقتين

تقتضي الفرضية (47) بضرورة تقدير مكون في كل جملة ... في يكون ... عنصرين ... تركيبية ... علاقة خاصة بهذه الفرضية ونكتفي من خلاصات ... هذه ...

(1) العامل هو عبارة عن علاقة يؤثر ... بمقتضاه ...

---

268 ... في الذي ... إليه ... عبر ... لا يجوز إلا ... الاجتماع ... ج 2 ... 46

(2) العامل أربعة أنواع: (I) عامل تركيبي يؤثر حالة تركيبية، وهو ثلاثة أضرب:

(أ) إسناد يعمل حالة الرفع. (ب) إفضاء يعمل حالة النصب. (ج) إضافة تعمل حالة الجر. (II) عامل دلالي يؤثر وظيفة نحوية، وهو أربعة أصناف لا غير: (أ) علاقة السببية تؤثر وظيفة الفاعل، (ب) علاقة الفعلية تؤثر وظيفة المفعول، (ج) علاقة الملابسة تؤثر وظيفة «المفعول به» (نظ 38). (د) علاقة اللزوم، تؤثر بالشرط معنى الوظيفة النحوية المعينة كوظائف: المؤقت، والتمكين، والتكميم أو التكييف، والنهي، والدعاء والمعاقبة. (III) عامل تداولي يؤثر ترتيبا، و«ثارة»، وحذفا أو إضمارا، كما سنوضح في المبحث (63). (IV) عامل وضعي يؤثر بالاختيار الضمة (ُ)، والفتحة (َ)، والكسرة (ِ).

(3) المصادر العوامل الأربعة ستولد المعاني اللغوية. إذ تنشأ حالة الرفع التركيبية عن علاقة الإسناد، ووظيفة الفاعل النحوية عن تحقق الإسناد بعلاقة السببية الدلالية، وبتوسيط العلامة الوضعية تنشأ الضمة (ُ) الملحقة بما يرى الفاعل المرفوع الفاعل المنزل في رتبة معينة بأصل تداولي. وكذلك شأن سائر العلاقات العاملة عوارض مخصوصة.

(4) علاقة الإسناد التركيبية تتحقق بإحدى العلاقات الدلالية الأربعة: السببية أو الفعلية أو «الملابسة» أو الأسماء والتشخيص، فيما عدا العلاقة الأخيرة، تأثير المضافة. أما علاقة الإفضاء التركيبية فتحققها إحدى العلاقتين الدلاليتين الفعلية أو اللزوم، والتشخيص يتجرد من أثر المضافة.

(5) يمكن توسيع نسبة الإعراب عن طريقي التقريب إلى الضمين والتبعية إلى التيسير، إلا أن علامة الفاعل التبع يمكن طمسها بأثره أصل تداولي، كما يمكن نسخ علامة حالة الرفع بأثرة ناسخ حرفي من قبيل: (إن، كأن ...) أو ناسخ فعلي: (كان، صار ...)، أو ناسخ جملي (ظن، علم

) أما علامة حالة النصب فيمكن طمسها بإثارة نسخ حرفي من قبيل ( في،
عن ، إلى )
و مثل هذه العملية التكوينية التي تنشئ بعبارة معقولة و تفسر بنيتها نستطيع أن نتحدث عن الوجود عن عملية حالة تعريبية من مشاكل كثيرة سنعطي حلها و يصف معطية إلى ألا و ننعدى أيضا فعلا لتكثر من مشاكل المعالجة الناجمة عن تطبيق قواعد الأحوال و الأدوار من نظرية شومسكي على اللغة العربية

### 5.5.3 اللغات التوليدية و قالبا الأحوال و الأدوار في نظرية النحو التوليدي

يعنينا في هذا المبحث أن نتعرف على ما يسمى إسناد «الأحوال التركيبية» و «الأدوار المحورية» أو إسناد العوارض بصفة عامة في نظرية العمل و الربط وأن نكشف ثانية عن درجة ورود فرضيتهما المراسية المفسرة للكيفية التي تسند بها العوارض في غير النمط التركيبي من اللغات
حيث يتحدث شومسكي عن قولب النظرية نفسها يضطر إلى ربطها بالخصائص البنيوية الفعلية المفسرة بالمراتب الذي معبر عنه بالتركيبة ( 1 ) التالية
( 1 ) م س صرف م ف
آلية الإسناد الأحوال و الأدوار إلى مركبات قابلة في كل اللغات بحسب نحو شومسكي [269] و مشتغلين بالنحو في إطار نظريته إلى جملة من الفرضيات أولها فرض كون اللغات في مستوى معين من التمثيل ذات

269) انظر ميتحبي 2 ص43 ، و 2 و 9 ص 235 من كتاب شومسكي نظرية العمل و الربط و مواصفة حرف حيث يرد تمرينية SN FLEX SV ، تكون صرف في 1 علامة تعبير عن معروف حاليا بين نحوي العربية باسم الصرفة مقابل العربي بلفظ أجنبي Flexion هذه نظرية تصلح ولا يعني حدث جهتي خاصة به دلالية الزمن عنصر م و 2 وإسناد مطلق م الرماة من و ثانيا سلبية لإسناد م ح ت ه التالية تفصيل و معجم و ثنائية

رتبة قارة ، كانت مكوناتها متراصة ، كما في النمط التركيبي أو متقطعة ، كما في التوبيكيات. إذن ، ما قد يواجه قالب الأحوال من مشاكل ينحصر في نمط الترتيب القاعدي ، وفي تراص المكونات أو تقطعها ، ثانيها افتراض أن للغات معجماً واحداً موحداً باعتبار الموضوعات التي يتطلبها كل فعل من أجل إسناد الأدوار إليها[270] فكان التصنيف للأفعال يستند إلى أنواع التركيبات

---

270) انظر شومسكي نظرية العمل والربط ص 66 ، 225 ، 238 . يعد المعجم عبارة عن مجموعة من المداخل المعجمية . كل مدخل يتضمن تمثيله وبنيته المقولية وما يمكن أن يكون له من محاور [illegible] المستعملة علاوة على لفظه الصوتي ، ويتضمن على السمات المعجمية وما يعمل عمله من مصادر والأسماء المشتقة منه . للوقوف على نظرية المعجم يمكن الرجوع إلى الفصل الثاني من كتاب اللسانيات واللغة العربية لعبد القادر الفاسي.

ولا بأس من أن نثير بعض المشاكل الناجمة عن القول بمعجم في اللسانيات التوليدية في مقدمتها تشكل المعجم وتجريده من خاصية اللغة باعتباره أكثر مكونات اللغة تبدلا و [illegible] من خاصية الطبيعية المميزة للسان الطبيعي إذ هذه الخاصية تسمح بالا [illegible] المقولية بحيث مكونات الأفعال وغيرها من مقولات في المعجم الطبيعي كما هي عليه في المعجم الصناعي . يسمح [illegible] للأفعال بتبادل المواقع وبتحكم بسلامة الجمل (I) و (II) [illegible] يمكن التمثيل لها (ب) منها أن لها بنية محورية مغايرة لبنيتها المحورية في المعجم الصناعي

I (أ) سافر زيد نهاراً في رمضان

(ب) كل [illegible] نهار في رمضان

II (أ) بنى زيد الدار

(ب) دخل زيد الدار

ومن صياغة البنية المحورية لفعل معين مثل (قال) لا يتوقع ما قد يكون له من مداخل حرفية تمثل لها بالجمل (III) الآتية

III (أ) نقول الحق

(ب) نقول به جميلا

(ج) نقول بأن الله

إذن ، البنية المحورية المصوغة لفعل معين في المعجم الصناعي لا تمثل سوى أحد الاحتمالات الممكنة التي يوفرها المعجم الطبيعي.

ولا يتمثل في كون المعجم واحداً في كل اللغات لاضطرارنا إلى ترجمة بعض المداخل المعجمية (مثل الفعل أعطى) من بنيته المحورية في العربية بوصفه ثلاثي الخانات إذ يتطلب إلى فاعل ومفعولين (إعطاء الكتاب) إلى بنية أحد الفعلين to give / donner المتعديين محورياً إذ كلاهما يتطلب إلى فاعل ومفعول واحد مباشر وآخر غير مباشر. يخرج الفعل من بنيته المحورية الأصلية في اللغة التي ينتمي إليها لإحالة بنية ما يماثله دلالياً من الأفعال في لغة أخرى أحد مظاهر الكثيرة الناجمة عن افتراض أن المعجم واحد في كل اللغات. من نتائج هذه الفرضية المهيمن الدائر بين اللغويين مما أدى إلى أن الله [illegible] لا يتحدى [illegible] مزدوج

الممكنة فهي تقتضي الأحوال والأدوار، إلا أن وجود معجم للعناصر المعروضة من كل جملة يكفي حينئذ المسرود في نظرية السمة لذلك فإن تشومسكي يثبت فرضية السمة «الأحوال التركيبية» و«تأخر الأدوار النحوية»، وإن تم توسيع مبدأ الإسقاط حتى تعدى السمة المقطعية إلى غيرها من مستويات التمثيل[271]

لأنه مهما كثرت مستويات التركيب أو قلت فإن التمثيل للأحوال التركيبية يستأثر بالسمة الأقدم والأسبق لكن الحكم إلى غير الأدوار الدلالية التي تمثل الأوراد للأحوال التركيبية يدفع صاحب الأدوار النحوية إلى السمة المقطعية وهو ما بدأ بحصوله في نموذج تشومسكي اللاحق، وإن ظل يرفضه في ذاته بصيغة مبدأ تدعى فلمور إلى ذلك وكأن مجال عمل الحالة التركيبية أوسع من مجال عمل الدور النحوي؛ (إذ بين، في المبحث السابق (ص 463)، إمكان إسناد حالة تركيبية واحدة إلى مركبين مختلفين بوظيفة نحوية)، مع أن تسهم الحالة التركيبية المسندة إلى العنصر المعين في تحديد أو تعيين الدور النحوي الذي يمكن إسناده إليه. لذلك لم يجد تشومسكي بدا من تعميق فرضية السمة المقطعية.

قبل الشروع في دراسة فرضيات ثنائي الأحوال والأدوار يحسن التحقق منها للتعرف على مقتضياتها. تعد فرضية برفري[272] ينتقوم فيها الأحوال من ثلاث فرضيات أصول وهي:

كل ما يتحقق صوتيا من العناصر المعجمية إلى مقولة الاسم تلزمه حالة وإن تشكلت منه تحتوي مركبا اسميا بغير حالة فهي فاسدة النظم.

العنصر المورد تركيبيا لا يكون بمعيين الحالة التي يجب أن يتلقاها

---

[271] ... مبدأ الإسقاط ... ص ... الذي ... فإن البنية المقطعية يحكمها ... البنية السببية ... المعجمية في ... حيث ... يكون ... في البنية المعجمية ... إلى الاسم ... كما ... لا يؤدي ... قاعدة ... في مستوى البنية ... ص 85 وما بعدها.

[272] ... برفري ... تشومسكي النحو ... ص 207

المركب المعني دون غيرها من الأحوال و لم يحصل بطروء الحالة على ذلك المركب أو عدم طروئها.

– من التركيبات السيبوية ما يعيّن اسمية لإسناد الأحوال ، كقيام علاقة عاملية بين مقولة عاملة و مقولة قابلة موسومة بحالة ، و منها ، لا يعين.

و بعبارة مجملة ، كل عنصر منتم إلى مقولة الاسم إذ تتضمنه علاقة عاملية تلزمه حالة تركيبية ؛ إما « النُّومية » ، و إما « البوْجية » ، و إما « البوبيّة »[273] ولا يجوز أن يمثل مركبٌ اسمي في الجملة من غير إحدى الحالات الثلاثة. يمكننا ، بعد حصر عدد الأحوال ، أن نكشف عن عواملها وهو المقصود من عقد هذا المبحث.

الأحوال ، في اللغات التركيبية المتميزة ببنية قاعدية سبق صوغها في التركيبية (1) ، تتولد عن عامل بشرط التجاور. كأن يُسند الفعل أو الأداة حالةً إلى مركب اسمي مجاور ، و إلى مركب اسمي موال إذا كان المجرور به حاملاً حالة[274]. فمقتضى قيد التجاور يجب أن يشكل عاملُ الحالة رأس المركب و حاملُها ذيله. و هكذا نجد المركب الفعلي (م ف) يحيل إلى الفعل (ف) العامل حالة البوْجية ، و إلى المركب الاسمي (م س) الحامل لتلك الحالة

---

(273) النومية و البوْجية و البوبية معربات الرواسم nominatif objectif oblique بالتوالي. لم نكتف من العربية من الاكتفاء بالتعريب لمن أجل المحافظة على معنى الاصطلاحي في أصوله. إذ النومية عند المتقدم (انظر كتابه اللغة ، ص 157) دور محوري ، يصدق على الفاعل بالمعنى المنطقي. و من هذا جنس « الكورية » معرب accusatif الذي يصدق عنده على مفعول منطقي أي الذي وقع عليه فعل الفاعل. أما في النحو التوليدي فإن النومية حالةٌ تركيبية يتلقاها مركب الواقع موقع في جملة و الكورية وصفهما حالة تركيبية تشمل البوْجية و البوبية استكثر إلا من حيث العامل فيهما و موقع حاملهما كما يتضح من الجملة (IV)

(IV) زيد وهب ضيعة لعمرو

في هذه الجملة يعتبر المركب الاسمي ( زيدٌ ) سوّغ يتلقى عن عامل مخصوص حالته النومية. أما المركبان : « ضيعة » و « لعمرو » فكلاهما كوريٌّ إلا أن الأول يتلقى عن عامله حالة البوْجية ، و يتلقى الثاني عن عامل آخر حالة البوبية. للمزيد من التوضيح انظر شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، 2. 3. 4 (2. 9) ، و زكريا ، الكلمة من كتاب تشومسكي النحو الجديد ، ص 205

(274) شومسكي ، نظرية العمل و الربط ، ص 168

التي تعمله رأس المركب الذي ينتمي إليه (م س) وكذلك المركب الحرفي (م ح)
الذي يتحول إلى الحرف (ح) رأس المركب العامل حالة النصبية في المركب
الاسمي ذيل (م ح)

أما حالةُ الرفعية فإنها تُسند إلى موقع الجملة الفعلية[275]، وهي الجملة
التي تحتوي على أمارات المطابقة (طبق)، و تكون فيها الصرفة (صرف)
مقيدة بخاصية [+زمن] وعليه فإن المركب الاسمي (م س) في التركيبة
(1) المعادة هنا للتذكير

(1) م س صرف م ف

يُعتبر بحكم موقعه سوحٍ يتلقى حالة الرفعية عن عاملها الذي هو أمارة
المطابقة غير المنفصلة في الانجليزية عن صرفة الزمن[276] وعليه لا يُسند إلى
موقع السوح غير حالة الرفعية، و لا يعمل هذا الحالة غير أمارة المطابقة

نخلص مما تقدم إلى عوامل تحسب بعوامل الأحوال التركيبية الآتية.[277]

(2) (أ) يعتبر م س رفعياً إذا كان عامله المطابقة (طبق)
(ب) يعتبر م س نصبياً إذا كان عامله فعلاً متعدياً (فع)
(ج) يعتبر م س نصبياً إذا كان عامله حرف إضافة (حض)
المصاحب لزمرة مخصوصة من الأفعال

توضح الجملة (3) الأحوال المسرودة في (2) مع عواملها

(3) ليلى تهب الدنانير للمرتضى

في الجملة (3) يُمثّلُ المركب الاسمي (ليلى) في موقع السوح ولكونه
مصاحباً للمطابقة؛ (م س طبق)، ملازماً لها يتلقى عنها حالة الرفعية
التركيبية و يتلقى العنصر (الدنانير) ذيلُ المركب الفعلي حالة النصبية عن

---

275 تستند إلى ما سماه في الفقرة 187 حول التقسيم الدلالي للجملة تستعمل الجملة الفعلية هنا في مقابل phrase à temps fini. انظر تشومسكي، نظرية العمل و الربط، ص 93

276 ص ع رمزي عاملي الرفعية و النصبية فقال يعتبر م س رفعياً إذا كان معمولاً بواسطة طبق و م س و يعتبر م س نصبياً إذا كان عامله الفعل المتعدي. من كتاب تشومسكي، النحو الجديد، ص 207

277 انظر تشومسكي نظرية العمل و الربط، ص 290 وكذلك، ص 276 حيث سرد العوامل السابقة، و إن فصل بعضها فيما بعد و تردد في بعضها الآخر وخاصة بالنسبة إلى حالتي الرفعية، و النصبية، كما جاء في ص 290 و 430

الفعل (تهب) أي المركب الفعلي، وعادة الفعل لا يسند سوى حالة واحدة هي (المرتضى) دليل المركب الحرفي ينتمي عن حرف الإضافة (ب) رأس هذا المركب حالة ثانوية.

ومن غير الخوض في التفصيل لكثير من مشاكل المعرفة التي أحدثت شومسكي على تحسر في العوامل والأحوال تقول صفحات الموقف بعد المشترات يمكن اعتباره بتسجيل ملحوظة عامة، ذهب إلى أن تصور شومسكي للعاملية لا يختلف في عمومه عن تصور النحاة العربية لها، ولذلك بالنظر إلى ما يلي:

العوامل، مقوساً، واحدة في النحويين العربي والتوليدي إذ يعتبر في التحويلي عاملاً مقولات: الفعل [+ف –س]، والحرف [–ف –س]، والصفة [+ف +س]، والاسم [–ف +س] كالمطابقة (صو) والمصدر ونحوهما. العوامل الأربعة عبر عنها شومسكي بالصيغة [± ف ± س] إلا أن شومسكي يجعل المطابقة عاملاً يحدث الوظيفة المسماة (سمى) في الجملة (3)، في حين يعتبر النحاة العرب الابتداء، يحدث الرفع للمبتدأ (سمى) في الجملة نفسها. في مقابل التصورين جعل علاقة الإسناد التركيبية عاملاً يحدث حالة الرفع التركيبة للعنصر القابل في طرفيها أو في أحدهما.

آثار العوامل، في النحويين، واحدة أيضاً كالنوعية أو الرفع، والنوحية أو النصب المسند إلى المفعول به خاصة، والنسبية أو الخفض المسند إلى المفعول الثاني على وجه الخصوص. أما الاختلاف الخاص بين كل من المنافيين (النوعية والرفع، النح) فإنه ينحصر في اختلاف المقولين التي تسند إليها تلك الأحوال في النحوين العربية والأجنبية.

ويلاحظ بين شومسكي والنحاة العربية تباين في كثير من المواطن المتعلقة نذكر منها:

بما أن نحو شومسكي مركبي وجب انتماء العامل والقابل إلى نفس المركب، بحيث يشكل رأسُ هذا الأخير العامل وذيلُه القابل، إلا في حالة الموسومة فإنه لم يجد سوى المصاحبة أي مصاحبة الولوج وملاءمته للمصاحبة المتضمنة في الصرفة: [ +س ف+صرف ]، التي تعمل فيه حالته الموسومية[278].

وهكذا تكون عاملية شومسكي تعمل في الاتجاهين من اليمين نحو اليسار والعكس، بخلاف ذلك عاملية النحاة العامة في اتجاه واحد من اليمين نحو اليسار، إلا عاملية الكوفيين منهم فإنها تعمل أيضاً في الاتجاهين كما نعبر عن ذلك الجملة (4)

(4) زيد شتم أخاه

إذ يعمل (شتم) الرفع في (زيد)، والمركب الفعلي (زيد شتم) يعمل النصب في (أخاه). وبما أن عاملية النحاة لوصف العربية في نظرية توليدية فإن العامل يؤثر في القابل كان مباشراً له، كما في (4) أو غير مباشر كما في (قبل خالد زيدٌ)

الفعل، في نحو شومسكي المركبي، يؤثر عملاً واحداً في قابل واحد لا غير. فهو لا يحدث غير حالة النصبية للمركب الاسمي الذي يُباشره. وإذا وجد في بنية أكثر من مركب اسمي يحمل حالة نصبية تعين تشقيق من المركب الفعلي فمُركَّبٌ فعليٌّ يحدث حالة النصبية للمركب الاسمي الثاني، كما توضحه بنية الجملة في الفقرة[279] أسفله. والفعل في عاملية نحاة البصرة خاصة يُنسبُ إليه رفعُ الفاعل ونصب كل المفعولات.

غني عن السرد بعض الخطوط من أوجه الاتفاق والاختلاف بين عاملية النحاة العربية وشومسكي يثبت أن تصور العاملية واحد، لكن الشروط المقيدة

---

278 انظر شومسكي: نظرية العمل والربط، ص 433 وعبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي، ص 79

279 من التراكيب التي يُنسخ فيها المركب الفعلي إلى صغير منه هو حيز الفعل (أعطى) و(يعطيه) بحيث تصبح بنية الجملة كما يلي: John sv ,v gave bu a book انظر شومسكي: نظرية العمل والربط، ص 276 وما بعدها، 455.

لمكوناتها: (العامل، والأثر، والمعمول) متغيرة تبعاً لتغير المنظور النحوي الموضوعي المدرسة. إذ يجمع مختلف النحاة على أن المركب الاسمي (زيد) في مثل الجملة (3) حالته البنيوية تسمى "الرفع" عند بعضهم و"الوسمية" عند غيرهم. وبذلك يترجم أحياناً أحد المعطيين بالآخر. أما العامل الذي تحت نطاقه فهو إما "الابتداء" عند البصرية، وإما "الفعل" عند الكوفية، وإما المطابقة عند الوسائطية.

وما أراد تشومسكي استبدال عامل الوسمية أو الرفع لم يجد أمامه، بعد أن جرد الابتداء من العمل وفرغ الفعل من العمل الوحيد، سوى أن [illegible] المطابقة التي تحويها صرفة [+زمن]. ولجعل صرفة عاملاً وإن اضطره ذلك إلى توسيع نظرية الأحوال لإدخال [+زمن [illegible]] ضمن العوامل ولم يكن منها، لأن طرق مقولتها [illegible]. ولا حاجة في نقل العامل من مقولة إلى أخرى، خاصة إذا جر من المشاكل أكثر مما حل. كما لا يعتبر تجديداً في الدرس اللغوي إهمال ما جعله النحاة العرب عاملاً لاستعمال بديل تشومسكي، وهو ما يتصوره بعض النحويين الجدد[280].

وبعودتنا إلى قالب الأدوار المحورية نجده مؤسساً على معيار محوري، مفاده: لا يحتمل الموضوع الواحد غير دور محوري واحد. كما لا يسند الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد. ويُعتبر موضوعاً كل عنصر له وظيفة إحالية تمكّنه من استلام دور في علاقة محورية: كالأسماء، والعوائد، والضمائر [illegible] عند النمط التركيبي الذي تعتبر فيه المعطيات البنية القاعدية ذات بنية قارة بعدم وجود موقع محوري فيه. بحيث يستلم أي موضوع دوره من الموقع الذي يحتله هو أو "صفته". أما تعيين هذه المواقع فمرتبط بالتفريع المقولي؛ إذ كل موقع متفرع فهو موقع محوري [illegible] تخصصه فيه موسومة محورياً [illegible] وهكذا

280) انظر الفصل الثاني من كتاب "البناء الموازي" [illegible] لعبد القادر الفاسي

يبدو الوسم المحوري، في قالب الأدوار، مرتبطاً بالتفريع المقولي[281]
بعيداً عما تقدم، هناك عددٌ متسعٌ نسبياً من المواقع، شروطها متنوعة
من المقولات. كل موقع في السلسلة يفرع فرعاً مقولياً التي تقتضيه. وهكذا
تتكون صدورٌ موقعيةٌ أو رؤوسٌ مقوليةٌ تسمُ محورياً أعجازاً موقعيةً أو فضلاتٍ
مقوليةً. إلا أن الوسم المحوري الخاص بكل رأس لا يتحدد استناداً إلى الصدور
الموقعية، وإنما بالرجوع إلى المعلومات التي يوفرها المعجم عن كل عنصر معجمي.
وعليه يجب أن يتوفر العنصر الواسم المقولي أو الموقعي على خصائص واردة
في المعجم، إذ بها يتلقى موسوماته مباشرة أو غير مباشرة؛ كالفعل مثلاً
الذي يتلقى مفعوله وفاعله إن أسهم في إسناد الدور المحوري إليه[282]

إن عدد المستويات للسلسلة الموقعية المذكور في الفقرة أعلاه يتولاه مبدأ
الإسقاط، لأنه المكلف بتعيين المركبات التي يجب أن تظهر في أيٍّ من
مستويات المركب الثلاثة، وهو مقيد لأي رأس معجمي بأن يظهر في تركيبه
تحدد استناداً إلى أسس من الخصائص المعجمية، ويعين الموقع الذي تحتله
منه دورٌ سوحٌ كل جملة. ويفسح بذلك المجال للتعبير من حيث التمثيل
للموقع المحوري أو عدم التمثيل له في أيٍّ من مستويات التركيب. ويقتضي
الضرورة مثول السوح، في لغات كالإنجليزية والفرنسية، إذ كان السوح موقعاً
محورياً.

وإذ تساءلنا عن العناصر الفاعلة في تحديد الأدوار المحورية؛ (كالمفعول
والفاعل)، نجد تشومسكي[283] يقدم نوعين: 1) عنصر الوظائف النحوية؛

281 لمزيد من التوضيح انظر البحث 2.2 من كتاب تشومسكي: نظرية العمل والربط، ص 69
282 يخضع الوسم المحوري عند الدور المرتبط بمبدأ الإسقاط المكون من الشروط التالية: 1) عن التفريع المقولي يجري بسبب الوسم المحوري 2) الوسوم صلة موقع وبين عنصر علية مقولة مخصوصة 3) المقولات والمواقع يتم تمثيلها بطريقة في جميع مستويات التركيب (البنية العميقة والبنية السطحية والبنية المنطقية) انظر نظرية العمل والربط، ص 76، ص 550
283 انظر تشومسكي: نظرية العمل والربط، ص 8، 82

(كـ سسوج ، و سوح ، و نحوهما) وهذه الوظائف تتحدد ، في نظرية المركبية ، بواسطة علاقات نحوية . إذ تعتبر العلاقة النحوية [م س ح ، ج] عن الوظيفة النحوية «الفاعل» ، وتعبر العلاقة [م س ، م ف] عن الوظيفة «المفعول» . و تنحدر خصائص عناصر مختلفة من مكونها المقولي ، إذ من خصائص الفعل (ف) رأس المركب الفعلي (ف ، م ف) إسناد دور محوري «المتقبل» إلى موقع الفضلة ، ومن خصائص المركب الفعلي (م ف) إسناد دور محوري «المنفذ» إلى موقع الفاعل بجملة (م س ح) . وبما أن الوظائف النحوية يكون في البنية العميقة ، و بأن الوظائف النحوية تسهم في تحديد الأدوار المحورية فلابد أن يكون لكل دور محوري في البنية العميقة موضوعٌ ذو وظيفة نحوية مناسبة ، وأن يكون لكل موضوع دور محوري تحدده وظيفته النحوية . لكن شومسكي [284] من خلال تتبعه التراكيب من الإنجليزية سيكتشف نوعاً من الوظائف النحوية «الشكلية» تمثل بعدم إسهامها في إسناد الأدوار المحورية . الأمر الذي سيضطره إلى تقسيم المواقع إلى «مواقع موضوعية» تسمى في البنية العميقة وتقترن بها وظائف نحوية محورية ، وإلى «مواقع غير موضوعية» تقترن بها وظائف نحوية غير محورية ، يستعمل مركبٌ اسمي غير مخصص ، يتم إدراجه في البنية السطحية في مرحلة من الاشتقاق التركيبي ، وهذه إلى موقع لا يسند فيه أي دور محوري .

ينتهي شومسكي في الفقرة السابقة إلى إيجاد نوعين من المواقع تنحدر إلى تقسيم العناصر المعجمية إلى عناصر غير موضوعات . يضم هذا الصنف الكل ما يسمى المركب الاسمي ، و المركب الاسمي غير المخصص ، كالحشوة من قبيل ما في عبارة (203) ، وجزء من العبارة المتحجرة ، و الضمير المركب الاسمي [285]

(284) انظر ص 84 و 303 ، ومقتضاهما من نفس المرجع السابق

(285) يطلق الصنف غير الدالّ الذي يحتويه المركب الاسمي في مرحلة انتقاله إلى مكان آخر ... وهو ... العربي ... Trace ، ... المواضع ... غير موضوعات ... انظر البحث 2 6 من كتاب شومسكي نظرية العمل والربط ، ص 80

أي عنصر موضوعات يمكن هذه الصفة من أنواع المقولات ( ) المعروفة
من قبيل: ( الفعل، أو الفاعل، أو المفعول، أو ... ) في مثل ( تحترق أرجاء
الأمس بعضها بعضاً، أو تعاني من عقد قدره، أو أنه يحترم نفسه، أو من هنا
تعيش فيها). 2) الضمائر: وهي الضمائر التي تتوفر على أبعاد الجنس
والعدد والشخص، وغيرها من علامات الإعراب. هذه المقولة تتفرع بدورها
إلى الضمائر (هو، هي، هم، هن ) وإلى الضمائر التي تشمل
في العربية الضمير المستتر، أو واو الجماعة ونون النسوة، ونحو ذلك. 3)
المركبات الاسمية، وهذه خصائص الاسم من المعبرات كالأسماء 4) الجمل
المعمولة[286]، وهي الواقعة عند شومسكي فضلةً مركب فعلي كما في
جملة: تعتقد بحيث تلغي جملة ( تعتقد ) دون أن تسند إلى الضمير
( هو ) قبلها

وقد تستوفي عن غيرها من الأدوار المحورية وجه شومسكي[287]، المنسوبة
إلى دوري المنفذ والمتقبل، الصريح ويعني أن الفعل يقتضي ضرورة شغل موقع
الفاعل به، كما يقتضي المركب الفعلي أيضا بضرورة شغل موقع
المفعول به ... دون ... وعليه فإن الذي
يحتل دور المنفذ المسوغ ... هو المركب الفعلي لا الفعل، لأن هذا
المركب لأن هذا الأخير يحتل دور المتقبل بالمركب الاسمي فضلته. وقد
تبين لشومسكي، من دراسة التراكيب اللغوية، أن الفعل في حد ذاته لا

286 جملة معمولة ... على كل جملة ... الخصائص التالية ( ) + ...
[illegible]
[illegible]
19 ... 994 ... 31 69
287 انظر ... 2 6 ... شومسكي ... والرابط ... 180

يستوجب شغل موقع المسوح ، ولا أن يكتسب موقع ذو محور ، لأنه لا تعلق بين العمل والمسوح جملة تقيم العلاقة بين هذه الأخيرة والمركب المعني إلا أن الدور المسند لعمل آخر يتمثل في أداة بعينها تظهر في أبنية مختلفة والتراكيب الخاصة الخاصة[288].

ما سلف ، حتى الآن ، عن فساد الأدوار النحوية يبدو كافياً لنحول إلى الوقوف على مدى ورود فرضيات هذا النسق الفرعي بالنسبة إلى نمط اللغات التوليفية ، وعلى مدى عموم المفاهيم المشتقة عنها . من جملة ما يشجع على المضي قدماً في فحص تصورات شومسكي وأنصاره هو أنه يقسم اللغات البشرية إلى نمطين ، يسميهما اللغات التركيبية واللغات التوليفية ، وصراحة فكرة استحالة تطبيق قواعد الوسيطة على لغة تركيبية[289] ، ويمكن توسيع الإطار النظري للغات التركيبية ليشمل اللغات التوليفية ، ولعل هذه الصريحة يجوز في نظره وصف اللغات التوليفية بمقتضى الفرضيات المرسية المجردة من دراسة تراكيب اللغات التركيبية ، ولا يجوز العكس . مثل هذه الموجهة عن اللساني في البحث اللغوي لا تبرره سوى ما يسمى أن ثمة من خصائص اللسانيات الكلية ( انظر 5.2.2 ) . في مقدمة اعتقاد صاحب هذه الموجهة عبر المريح أن النسبة بينهم على الخصوص تشخص الطور الكلية للملكة البشري ، وفكرة ما تقدم يجب ألا يسلم بإمكان مثل هذه الفرضية خارج إطارها .

1 ) فرض كون المعجم واحداً في كل اللغات البشرية ترفضه الوقائع اللغوية والكلية . وقد سبق ( انظر ص 270 ) ، أن شككنا في صحة هذه

288 يتعلق الأمر بمركب اسمي وهو مفعول الأداة by او بحرف الجر par في مثل جملتي البناء للمجهول The window was broken by John و Faire manger la pomme par Pierre ، يحول دون كون John و Pierre هو نائب دور المفعول على الأداة ... by و Par ... والمحافظ على النفوذ على المعربة ... في نظر عبد القادر الفاسي ... إلى المركب الاسمي الذي ... في مثل ... الفاسي الفهري ... توضيحه بتفصيل ... مقدمة انظر علي الوالي شومسكي نظرية العمل والربط ص 84 – 187 ، عبد القادر الفاسي ، اللسانيات ... ص 180 – 8 ...

289 انظر كتابه نظرية العمل والربط ص 232 ، 234

بمرصبه عبي لأفر من حيث موضوعات بتي تتطبع بها مدحل معجمبه معرصه وحده في حميع بعات وسسس في هد موضع أن مدحل معجمبه في بعات بوسطه بقائمه عبي وسط جد ر البغوي ، مقص عيد لأدو ر بدي لا يحمل لاسد ء في نصر شومسكي

يقضي بعب مدكو بالأحدية؛ بحيث لا يحمل موضوع بو حد عيردو محوي و حد ، و لا يسد بدور نحوري بو حد لأكثر من موضوع و حد كم أن موقع نحوري بو حد يُقرن بموضوع و حد لا عير ، و لا يرتبط بموقع نحوي بو حد غير موضوع وحد بمقص عيد لأدو ر لا صبح من مدحل معجميه في بعرمه و بحوها عبي هيئه ( فعل ) بمشتركة كما في مثل حمله ( 5 ) مردفة بلحمبه ( 6 )

( 5 ) شتم بسي بشرى

( 6 ) شتمت بشرى و بيبى

بالاسمين امتراكبين ( بيبى ) و ( بشرى ) في كلت حملتين نفسُ الأدو ر نحوية بمعنى أن كلا لاسمين يشارك لآخر في بدور لمسند إليه و يكون بمركب لاسمي ، في لحمبس ، دور ابعاعل و بشترك في دور متفعل مسند إلى ( بشرى ) بدي يشترك بدوره ( بيبى ) في دور بمفعول وهكذ يلتقى كلا لاسمين في لحملتين دورين في آن و حد و بعباره سيبويه : إذ قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه ، فهي تفاعلنا بلفظ بمعنى بذي كان في فاعلته[290] و لا تفرق لحملتان ؛ ( 5 و 6 ) ، إلا من حيث تخصيص بعلامتي رفع و بصب ، في لحمبه ( 5 ) ، على أن فعل ( شتم ) كان من مرفوع أولاً فامنصوب ثانياً وهو لا يمنع من تحديد علامات

---

290 سيبويه الكتاب ج2 ص 238 ، 239 ، بن يعيش شرح لمفصل ج1 ص 210 ، برضي شرح الشافيه ج ص 96 ، بن جني لمنصف ج1 ص 92 ... ص ... في قوله ... يدعم ... و ... بعمرو ... فقد وجب الوصول على ... بسبب ... في ... في قوله تعالى ... و لا ... لا ... علم ... في ... تقدم ... صحيح ... ـ

الاستعمال في الجملة (6)، على مثل هذا يترتب، كما سيتضح بعد، ثم
شيء من مداخل المعجم العربية، كون العلاقات التي تدخل معجمية تنسب في
الإسناد دوريين محوريين إلى نفس الموضوع، وعليه تكون صور فرضية مرسلة
[illegible] تذهب إلى أن في المعجم العلاقات المحمولة على وسط الجذر المعنوي صف
من الأفعال المتعدية بالإسناد في عنصر فيه دوريين إلى موضوع واحد [illegible] ذكر
هذا يظهر عند الأدوار، ولا يمكن الدفاع عن استمراره إلا بتحليل الاصطلاحيين
المذكور بعضها في المبحث (4.2)

2) الأدوار شومسكي المحورية عوامل وموقع تسبب العلاقات التركيبية لا
على الشرط المحور المحمول أصلاً في عمل الدور كما كان في عامل الجملة
كالفعل، من المركب الفعلي الذي يحدث الدور المقابل للمركب الاسمي الفاعل،
والمركب الفعلي الذي يحدث الدور للمفعول الموجه، والأداة التي تحلت محل
الدور المركب الاسمي المقترنة به والواردة في غير موقعه. لأن شومسكي لم يحرص
سوى على فكرة المركب والمحور، ولم يضطر إلى أن ينسب عمل الدور
الواحد (المفعول) إلى مقولتين متغايرتين تماماً وهما الفعل والأداة. فقد
يحمله منهجه الإجرائي على إلصاق عمل الدور بما يناسب فرضيته وصلتها حتى
ولو كانت صيغة دلالة العامل (الأداة مثلا) لا تسبب دخول المقولين في المعنى
والأحوال الذي هو من خصائص الأفعال في تصور النحاة للعربية

3) ركز شومسكي على دراسة الأخبرية من العلاقات التركيبية جاعلة
التصور الموقع موسومة بالأدوار النحوية. ثم ترتب عنه لزوم الاستحالة التحريف

[illegible] ص 124 [illegible] ج 10 ص 2 [illegible] ج 11 ص 68

من موقع محوري إلى موقع محوري آخر فإن العنصر المحرك سيخلف عندئذ دورين: أحدهما يوجب الموقع الجديد الذي يحتله، والآخر يرثه عن صفته التي تركه في موقعه الأول. وإذن لا ينقل موصوف إلا إلى موقع غير محوري[29] مثل هذه المحوظات عن ... بالنسبة إلى النعت لم نطعه متميزة بمحدود موقع من وسم نحوي.

4) لا يختلف تشومسكي عن سيبويه بحكم اجتماعهما على نفسه لا ... إلى غير من ... أداة ... وإلى ... بل تسعى نحث لأداة ... يحسن فيه بجعلانه عملاً يؤثر دور بعينه ... لأول يجعل مركب فعلي عاملاً يحتسب دة ... سوحه ... ويجعل فعل رأس دث مركب عملاً يحتسب دو ... سوحه فإن سيبويه في ... باب الفاعل الذي ... فعله إلى مفعول ... وفي ... باب ... الأفعال التي هي أعمال تعدّ ... إلى غيرك وتوقع به ...[292] يجعل صنف الفعل المتعدي عاملاً يحتسب على ... فاعليه ومفعولية بوصفهما دورين محوريين ... لا حد يد بيّنة لنحو بعينه نقل عامل ... إلى ... العلاقة الدلالية كما ... فعلية ... وإلى ... الاختلاف ... بين تشومسكي وسيبويه نجد هذا الأخير بوصفه مرتبا لا يشغله ... فرضية ... لا يتصور ... سنده دور ... مرة إلى مركب فعلي ومرة أخرى إلى أداة ... لأنه ليس من ... إلى مقولة الأداة أن ... الأسماء في ... الأحوال أصعب ... كون سيبويه لا ... ويمكن ... في ... موضع في ... أصلاً أو ... معنى.

(5) ... مختلف ... على كلمة مركب فعلي لكنهما يختلفان ... فإذا كان تشومسكي ومن معه[293] ...

---

[29] انظر تشومسكي ... العمل ... ص 199

[292] ... ص 4 ... ص 214 ... الجرجاني ... جميع ... في ... عمل ... الذي ... العامل ... الفعل ... في العامل ... من جهة ... ص 53

[293] يعرف عبد القاهر ... في العربية ... العامل ... هو ... مركب ... في ... عبد القاهر ... الفاسي ... الذي على

المركب الفعلي يتكون من الفعل والوجه فيه نحاة العربية مجتمعون ، لم تتوفر لديهم من الأدلة الكثيرة ، على أن المركب الفعلي في العربية يتكون من الفعل والفاعل . وحيث عرضوا المبررات المانعة من تقديم الفاعل على الفعل جاء مثل قولهم : « الفاعل كالجزء من الفعل والمفعول ليس كذلك » ، « فقدموا أن الفاعل جزء من الفعل ، وأن المفعول منفصل عنه »(294) مثل هذا الكلام وغيره الكثير شاهد على وجود مركب فعلي في العربية وفي أغلب اللغات ، لكنه لا يتكون من الفعل والمفعول ، خلافاً لتشومسكي وأتباعه ، بحكم عدم إدراكهم [illegible] من مبررات النحاة ، بدليل التركيب المشخص بالمبررات التي تحقق الفعل فيطابق بها المركبة وجب أن يكون المركب الفعلي من الفعل والفاعل في كل لغة جرت أن تطابق بينهما ، كالعربية والإنجليزية والفرنسية ولغات أخرى كثيرة ، وأن يكون نص المركب من الفعل والمفعول في كل لغة جرت أن تطابق بينهما ، كلغة السُّو المنتشرة بجنوب أفريقيا ، ولغة التشوكت بأمريكا الشمالية(295) . بصحة منسب هذا يكون المركب الفعلي لدى كونه تشومسكي من الفعل والمفعول من قبيل الوضع الاصطلاحيين ومن [illegible] في مجال العمل [illegible] ، وقد نص على ذلك في أكثر من موضع في الكتاب الواحد .

[illegible] من الاعتراضات [illegible] أن [illegible] الأحوال والأدوار [illegible] وارد في وصف العوارض في اللغات [illegible] وأن [illegible] في معجم شروط

---

* وجوده [illegible] في العربية على الصورة التي حدده تشومسكي [illegible] على [illegible] كتابه البناء [illegible] ص 57

294 انظر [illegible] التفسير الكبير ج [illegible] ص 96 ، [illegible] العربية ص 79 ، الإيضاح ص 79 ، ابن يعيش شرح المفصل ج 1 ص 75 ، [illegible] الربيع البسيط في شرح جمل الزجاجي ج 1 ص 272 [illegible] الفعل والفاعل كالشيء الواحد والمفعول [illegible] مع الفعل كالشيء الواحد ، [illegible] في [illegible] جمل ص 95

(295) [illegible] التفسير [illegible] في [illegible] ص 12 ، 113

ستجد النظرية معرفة بشرية في أي حقل، وأن الدراسة اللغوية الجديدة جداً لا تدرك باختلاف «لغة وصفة» غير مألوفة، والترويج بالترهيب أو الترغيب، بشبكة من المفاهيم النسبية التي لا ترتبط بنمط اللغة العربية ولا توافق أوصاف أصحابها، وأن الأقاويل معبرة عن تكتلات تصورية مجرد أصوات لا طائل تحتها. كما سنتصفح مجدداً من خلال تناول مسألة التسوغ للشاعر في البحث البنيوي.

### 6.3. الشعور البنيوي

الشعور البنيوي عبرُ الحدث، وإن اشترك في خلو موقع، داخل بنية في أحد مستوياتها، من بعض مكوناتها، وفي أنه لا يكفي، بتناول أحدهما، الوقوفُ عند مستوى «الصورة اللغوية»، بل لابد من تخطيها، واختراقها للنفاذ من خلالها إلى «الصورة الكلامية» للنص «الشعر» أو الوقوف على هذا المستوى أيضاً. إذن، من مسائل هذا البحث مستويات تمثل الشعور ونحوه الحدث. وبأي منهجين سنكشف خصائص الشعور؟ أبالملاحظة المباشرة للصورة اللغوية أم بالافتراض إذا كان الشعر يعكس الخصائص الذاتية للبنيات[296]؟ وهكذا يجب أن تتحمل المباحث أدلة دعم إحدى النظريتين الخاصة بأولوية المنهجين. ومن مسائل البحث الكشف عن شروط الشعور المترتبة عن الوسيط اللغوي المعتبر في صنف من اللغات، مثل أن اتحاد لغات الوسيط عبره يوفّر شروط «الشمول» التي حسب ذلك البحث، انطلاقاً من النمط التوسعي، أن يختبر مختلف الفرضيات المكونية للنسبي «المراقبة»، و«الربط»، وما يترتب عنها من مفاهيم التي يعممها تشومسكي على سائر اللغات

296 من هذه القضايا [illegible] ذكر تشومسكي نظرية العمل والربط 4.2 [illegible] لمساهمة هذه المدرسة في الكشف عن البنية الخصوصية للملكة اللغوية. وسوف [illegible] في محمد الفاسي [illegible] الكبيرة [illegible] في تطبيق نظرية العمل والربط [illegible] بين المنهجين [illegible] العربي [illegible] الأخرى [illegible] النظرية المرتبطة بها [illegible]

### 1.6.3. ارتباط الصورتين الكلامية و القولية

شرعنا في الفقرة (260) في بيان مفهومي الكلام و القول و العلاقة القائمة بينهما. و قد ذكرنا هناك أن لهذه الثنائية تصورين في الفكر اللغوي، وأن أوردهما المنسوب إلى النظار من المتكلمين و المنطقيين و الفلاسفة، وبخلاف ذلك المنسوبُ إلى ابن جني المنتشرُ في كتب النحو بعده[297]، إذ لا يستثمر في حل أي مسألة لغوية و عدم استعماله كاف لإهماله.

يتميز تصور النظار غير اللغويين للثنائية بقيامه على علاقة موازاة بين الكلام و القول، موازاة تضمن تطابقهما و صوغ أحدهما على صورة الآخر. وبعبارة أخرى لكل جملة بنية كلامية تضاهيها بنيتُها القولية، بحيث يبتدئ إنشاء الجملة بتكوين بنيتها الكلامية، و ينتهي بصوغ البنية الكلامية مكونة في بنية قولية.

---

297) التفريق بين الكلام و القول نسبه ابن جني إلى معيار استقلال العبارة بالفائدة و عدم استقلالها. فالجملة لديه [illegible] عبارة تامة تكفي عناصرها لحصول الفائدة، مثل «ذهب» و «قام» [illegible] من ضمير [illegible] لا يبين معناه لأنه إنما وضع على أن يفاد معناه مضموما إلى ما يسنده إليه من الفاعل. و «قام» هذه [illegible] وهي ناقصة محتاجة إلى الفاعل [illegible] على القسم الأول من العبارة يطلق ابن جني الكلام، و على القسم الثاني يطلق لفظ القول. [illegible] هناك كثير من المعايير ترفض تصور ابن جني لهذه الثنائية [illegible] منهجية و واقعية [illegible] علاقة انتماء أحد الطرفين إلى الآخر كالتي جعلها ابن جني بين الكلام و القول [illegible] في مستوى الكلام [illegible] في مستوى القول [illegible] لم يرم ابن جني من وراء تصوره [illegible] حل أي مسألة لغوية [illegible] لم يستعمله نحوي [illegible] ممن جاء بعده في [illegible] الظواهر النحوية [illegible] كان هدفه [illegible] الباب [illegible] لمفهوم الكلام [illegible] كلام سيبويه في الكتاب، ج [illegible] ص 62، 471 [illegible] ابن جني التي [illegible] تصوره [illegible] الكلام و القول [illegible] كلام سيبويه في [illegible] المتكلم [illegible] استعماله [illegible] لا يحكي عن غيره معنى عبارته لا لفظها [illegible] في الأصل [illegible] لفظ العبارة [illegible] يعمل فيها [illegible] الكلام [illegible] و «القول» [illegible] السيرافي في شرحه لكلام سيبويه، انظر [illegible] ص 47 من الكتاب [illegible] الخصائص، ج 1، ص 17-32 [illegible]

نتبين من هذه الفقرة أن البنية الكلامية تنطوي على دلالات معجمية تجمعها علاقات دلالية، من قبيل علاقة الاشتمال (ش) أو الجزء (€)، وعلاقة الإضافة (ج أو ج2)، وعلاقة السببية (س)، وعلاقة التعدية (ت) ونحو هذه العلاقات، فتتكون من مجموع صورة كلامية، في مقابلها تتشكل صورة صوتية تنحل إلى أجزاء بعدد مكونات الصورة الكلامية. كل جزء من القول يرتبط بجزء من الكلام، ويرتبط مجموع أجزاء الأول بمجموع أجزاء الثاني عن طريق الربط بين الصورتين الكلامية والصوتية. والكلمة المذكورة يعبر فيها الرازي عن رأي قوله «فمتى عقلت كون كل واحد من تلك الألفاظ المفردة موضوعا لتلك المعاني المفردة، فإذا توالت الألفاظ المفردة المتحركة بها مخصوصة على السمع ارتسمت تلك المعاني المفردة مع نسب بعضها إلى بعض في الذهن، ومتى حصلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن حصل العلم بالمعاني المركبة لا محالة»[298]. ويمكن توضيح تعالق مكونات البنية الدلالية التي تشكل صورة كلامية بموازاة تعالق مكونات البنية الصوتية التي تشكل صورة

298 فخر الدين الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، ص 269. [illegible] ص 106 [illegible] الجرجاني [illegible] ص 528 [illegible] 72:24 [illegible] الكلام [illegible] ص 140

قولية بالصيغة الموالية

(1) I [ س1 [ ع1 $\cup$ ع2 ] س2 ]

II ( كتبتُ ( لـ ) رحلي )

المَلَق ( I ) من الزوج الموضوع في ( 1 ) تعبر عن انتظام مفعولين ( س1 ، س2 ) بعلاقة الإضافة : ( ع1 $\cup$ ع2 ) فتكوّنت بنية دلالية تترابط بها بنية صوتية يُعبّر الملفوظ ( II ) عن مكوناتها اللفظية التي تواري مجتمعةً و شتاتاً البنية ( I ) . و يلاحظ نفس التواري بين الصورة الكلامية ( I ) ، في مثل ( 2 ) ، و الصورتين القوليتين ( II ) و ( III ) المقترنتين بها[299]

( 2 ) ( I ) [ +ف $\subset$ [ س$_{\pm}$ $\vee$ س$_{\mp}$ ] ]

( II ) فاز زيدٌ لا عمرٌو

( III ) ما فاز عمرٌو بل زيدٌ

وإذ اتضحت علاقة الموازاة التي تقوم بين الصورتين الكلامية و القولية صار بالإمكان الانتقال إلى استثمارها لتوضيح الحذف[300] أولاً . إذ ربطه بالثنائية المذكورة وجب ألا يخرج عن الاحتمالين الآتيين

1 ) الاقتصار : وهو حذف مكوّن أو أكثر من البنية القولية الناتجُ عن نزْعٍ ضروري تداولياً للمقابل من البنية الكلامية ، بحيث يصير المنزوع نسياً منسياً ، و في حكم المتناسى فلا يجوز إحضارُه ولا تقدير وجوده و إن اقتضته المكوناتُ المقتصرُ عليها الماثلةُ في البنية القولية . من هذا الصنف الجمل ( 3 )

299) و لمزيد من التوضيح حول علاقة التواري القائمة بين الصورتين الكلامية و القولية ينظر القسم الثالث من كتاب اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ، ص 235

300) للتوسع في مختلف المسائل التي تكون ظاهرة الحذف ، ينظر الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج 3 ، ص 103-220 و الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 146-172 و ابن هشام ، مغني اللبيب ، الباب الخامس خاتمته ص 668 و ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 284-293 ، ج2 ، باب في شجاعة العربية ، ص 360

(3) (أ) زيد يضر و ينفع

(ب) الله يعطي و يمنع

(ج) ﴿ كلوا و اشربوا ﴾ . (24-69) .

(د) ﴿ و أنه هو أضحك و أبكى ، و أنهُ هو أمات و أحيى ﴾ (54-43، 44)

تفتقر البنية القولية للجمل (3) بحذوها من المنصوبات التي تقتضيها عامليا الأفعال المتعدية الماثلة فلا يجوز تقدير وجودها لتفويت غرض النوع[301]، ولأنه لا تمكن إحصار المخلوع إذ لا يُسترجع

2) الاختصار، وهو اختزال يقع في القول و ليس في الكلام يحصل بإسقاط مكوّن أو أكثر من البنية القولية من غير أن يترتب عنه ، بشهادة دليل ، سقوطُ المقابل من البنية الكلامية و يكون المختصر مع وجود الدليل عليه كالثابت في القول الماثل في بنيته[302] من شواهد الاختصار العبارات (4)

(4) (أ) علفتها تبناً و ماءً بارداً

(ب) يجدع الله أنفه و عينيه

(ج) ﴿ ولا تقولوا ثلاثةٌ ﴾ (4-171)

(د) ﴿ أُكلها دائمٌ و ظلُّها ﴾ (13-35)

(هـ) ﴿ ناقة الله و سُقْيَاها ﴾ (91-13)

(و) (السيارة السيارة

يلاحظ أنّ جملاً في العبارات (4) تخلو بنيتُها القولية من بعض

---

301) انظر، للوقوف على الأغراض التي يحذف لها المفعول: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 154، و الزركشي، البرهان، ج3، ص 175

302 حين يتحدث عن الحذف في المصادر المشهورة في (ص 300) يكثر تداول مثل عبارة ابن جني: «المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به» و قول ابن هشام: «المحذوف لدليل كالثابت» و دليل الحذف باعتبار طبيعته ثلاثة أقسام: حالي و مقالي، صناعي ، و باعتبار المستدل عليه يكون دليلا إما على معلوم و إما على معنى

مكوناتها ، لكن الثابت فيها يقوم أيضاً بدور الدليل المرشد إلى أن مقابل المحذوف من الكلمات في البنية الكلامية لأن الحذف لم يلحق بالبنية المقصودة لإفادة عينها ، وإنما سلط على جزء من القول الدال على المعنى المذكور في الكلام مجرداً من بعضه المقترن به.

فالتصميم المكون الدال على إرشاد المكونات الثابتة في البنية القولية يمكن استرجاع الجزء المحذوف من (18ب) ودلت لفظة يرفعني (سقى ورفقاً) المفعولين ، الفاعل ، المنصوبين (ماء بارداً) وعلفتها ، إذ لا يمكن عطفهما على الاسمين (تبناً) و(ماء) قبلهما ، لأن المعنيين المذكورين لا يتفقان معهما ولأن «من شرط المعطوف أن يكون صالحاً لأن يعمل فيه ما عمل في المعطوف عليه»[303].

استناداً إلى المعرفة المرسية (3 ، 4 ، 5 ، 47) المتصلة بضرورة أن يكون عدد العلاقات أقل من عدد أطرافها علم أن التقدير المناسب إنما للاسم النكرة مرفوع (ثلاثة) في (ج) ، فالتقدير (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثةٌ) والمناسب للاسم المعرفة مرفوع (ظلها) بتقديره المذكور في (د) ، وأصبح البنية القولية المحتملة (أكلها دائم وظلها دائم) والمنصوبين في مثل (هـ ، و) بتقدير فعل (حذر) المناسب إلى التحذير . وكذلك استمر العودة إلى البنية القولية مع بعضها من مكوناتها المختزلة من هذه الأمثلة يوضح الحذف المستخلص مما يلي

قسم الاختصار من الحذف يرتبط بأصل إفادة مراد المتكلم[304] وبذلك لا يحول إلحاقه ولا التقدير وجوده . وإذا كان الغرض الذي أوجب الاختصار يحول المبيضة الذي يقتضي الذكر عادت الجملة المبنية الكلامية والقولية . أما قسيمه الاحتصار فمرتبط بأصل الجملة من أنه

---

303 الزركشي "البرهان" ج3 ص25

304 سبق [illegible] انظر [illegible] حساب المعنى في الفكر العربي القديم [illegible] من العسر [illegible] معه [illegible] من موجودات الطبيعية [illegible] الوضعية [illegible] [illegible] إلى [illegible]

المذكور، وقد عرض ما يقتضي تذكر ظهور المحذوف، وقد صح ما ثبت هنا وجب ألا يرتبط الشعور السيبوي بأصلي الإفادة والخفة، وإلا كان حذفاً.

الحذف بقسميه: الاقتصار والاختصار، يتسلط على العوامل كما يتسلط على المعمول. واللغة المستعملة في هذا المبحث يتوجه الحذف إلى أحد طرفي العلاقة التركيبية المحققة بأي من العلاقات الدلالية. ومعناه لا وجود لمذكور لا يكون طرفاً في علاقة، وجب أن يشارك الشعور السيبوي الحذف في هذه الخاصية. وبسبب هذه الخاصية ربط شومسكي الشعور بتحديد دور محوري من غير أن يتضمن الموقع المحوري أي مادة معجمية[305]، إلا أن هذه الخاصية التي ذكرها شومسكي في أكثر من موضع غير كافية لتحديد المفهوم من الشعور، قد يؤدي الاقتصار عليها إلى إدراج مثل الجمل (3) في الشعور أيضاً، فقد توفرت في جميعها الخاصية المذكورة لتضمنها أفعالاً متعدية تحت دور متقبل من غير أن يتضمن موقع محوري، أي فضلة المركب الفعلي، مادة معجمية.

الحذف، لما فيه من نزع مكون أو أكثر من إحدى الجملتين أو منهما معاً، يعتبر خلافاً للأصل الذي هو الذكر[306]. قد يُضطر من هذا الأخير إلى الحذف طلباً للخفة، وتتحقق أغراض بالعدول إلى الذكر. يترتب عن الخاصية الأخيرة كون الشعور السيبوي أصلاً، عنه ينتقل إلى المثول من أجل تحقيق فائدة أو لإرساء قاعدة تركيبية.

تكفي الخصائص المسرودة سابقاً أن الحذف غير الشعور، وإن كان قسم الاختصار من الأول يلتقي مع الثاني في عدم مثول مادة معجمية أو صيغة صوتية في مستوى البنية اللغوية، والثاني عدم إسناده إلى ظاهر الدور المحوري الذي يقتضيه عامل. فلننظر الآن في المقولات المكونة للشعور السيبوي في

305 انظر شومسكي، التركيب جديد، ص 97

306 عد السكاكي الحذف في كتابه مفتاح العلوم من ترك أحد مكونات الجملة أو ذكره. والزركشي، البرهان، ج3، ص 04

النظرية التركيبية، و هي تمثل مقولات مقابلات في النظرية التوليدية
وجد شومسكي و غيره الكثير[307] أن من بين الشواغر في بعض اللغات،
كالسوح في الإيطالية و نحوها، ما يكون واجب الثبوت في لغات أخرى
كالإنجليزية و نحوها، إذن، أي وسيط لغوي يفسر وجوب الثبوت، و بمقتضاه
يحصل الشغور. و لتحديد لبس المفاهيم، و لضبط خصائص التناوب، يتعين
النظر أولاً في مفهوم الشغور الداخل لغة أحد الوسيط وجوب الثبوت، و ثانياً في
غيره مما يوسّط لاحتمال الشغور. و يجب ألا يغيب عن الأذهان تعدد ما بين
وسائط اللغة و برمترات النظرية، إذ من الأولى المفهوم اللغة، و من شأنه
يشكل بعض نظرياتها، و المقتصرة على الموضوع المطلق من مبدأ عام للشغور
بتنوعه كما يلي

(٩) تحتمل اللغات، سلبية أو وضعاً، أن تجمع صوره مقولية تحمل فيها
من بعض مكوناتها، فتختلف كونها تتحدد استناداً إلى إحدى الفرضيات (I، II)
المواليتين

(I) افتراض بنية قاعدية ذات رتبة قارة يلزم عنه اعتبار الموقع المهجور في
البنية التركيبية عنده شاغراً (أ) إذ لم يتحقق العنصر الذي يحتل الموقع
المهجور (ب) إذ تحقق في غير عده

(II) افتراض بنية قاعدية ذات رتبة حرة يلزم عنه اعتبار الموقع المهجور
في البنية التركيبية موقعاً شاغراً إذ لم يتحقق العنصر في الموقع المهجور

(III) إذ لم يتحقق العنصر المعين في لغة بعينها و كان بنفس الشروط،
و جب التحقيق في غيرها كان من الضروري إناطة هذا التباين اللغوي
بوسيطين، وسيط التماثل، ووسيط الشاغر

فنتحقق من عموم مبدأ الشغور المذكور، و ذلك من خلال تحليل للحو

307 انظر شومسكي نظرية العمل و الربط، ج 4، ص 389، و يمكن مثلاً مخصصة بعض الأعمال
المشهورة حول الوسيط، وسيط السوح الصاعد من قبل ... و سافير
The Null Subject parameter Edited by Osvaldo Jaeggli et Kenneth J. Safir

مثل الجمل (6)

(6) أ) زيد يسافر ليلا

ب) يسافر زيد ليلا

ج) سافر ليلا

فالجملة العربية التي لا تأخذ بالفرضية (15)، تقتضي الشغور [illegible] موقع الفاعل في الجملة (6) [illegible] الفعل [illegible] الفاعل في [illegible] وظيفة الفاعل [illegible] الضمير [illegible] كما في مثل الجملة (زيد يسافر هو وأبوه ليلا) [illegible] لأحد بالفرضية (16)، ولا خلو من موقع الفعل [illegible] الجملة في [illegible] الفاعل فلا شغور في مثل (6 أ) إذ تمكن أن يظهر الفاعل في أحد موقعيه قبل الفعل (6 أ) وبعده (6 ب) [illegible] الضمير لا يوجد في نحو تشومسكي [illegible] مقولات شاغرة[308]. و[illegible] في الجملة (6 أ) مثلا في موقعه فلا شغور في الجملة المذكورة.

[illegible] (زيد بعد يسافر) في (6 ب) لا شغور في نحو [illegible] والكوفيين [illegible] الأمر خلاف ذلك في نحو تشومسكي لأنه [illegible] يقتضي [illegible] الفاعل في مثل الجملة (6 أ) في موقعه [illegible] بعد الفعل، كما في (6 ب)، [illegible] بعد الفعل في [illegible][309] و[illegible]

---

308 [illegible] Pro 2 [illegible] Trace [illegible] 268

309 [illegible] 02 [illegible]

0 Hamangio giovar [illegible]

02 Hardwar [illegible]

بعد تحقق بهما في غير موقعهما، كما تنص عليه الفرضية (5 I ب)، إذ لا يجوز النحو التوليدي التحويلي أو غيره من اللغات أن يكون (زيد) في الجملتين (6 أ ب) فاعلاً محققاً في موقعه، وإن يكون كذلك مع اختلاف موقعه فيهما في نحو أحد الفرضيتين (5 II).

كان تشومسكي يضع نحواً في إطار النظريات المكتملة، كما تحددت خصائصها في الفصل الأول، النظر المنهجي، فيما يخص مسألة الشمول، إذ إن اللغة (الصلة والنحوية من اللغات بالبرمتر يعني منها ضرورة مثول النسوخ، ومثله نطرح ما في تخصص في النحو العربي من اختلاف مقولات الشمول، كالتسمية (الضم)، والنصب (الفتح)، التسمية التي تضاف إلى مركب الاسمي (الضم س)، والنصب تعتبر الأسماء الاستفهام (ما فيهم)). إذ حسب حمية في أي لغة من مكون واحد مثول في جملة اللغة لا تجربة نشأ بحمل له فرع يسند الشمول من المقولات المذكورة، إن يكون تشومسكي قد أوجد من المقولات، أتيحت النظرة الذي المعجم الطرف أن يتقدم الفاعل على فعله فيحسب مفهوم ضمير مستتر في نحو (زيد قام) من خلال شغل حدبه فراغه في المنسية[310]، هي قاعدة عامة (قام) دون فاعل يستتمه عنه عن وصل، ويحول الاختلاف من حيث فعل مفاهيم من نظرية في لغة.

لنحلل مقترح لمثل الجملتين (6 ب ج) في اللغات التي تسمح

310 انظر د. ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص 79-84

بحسب المسوح، لا يستقيم في إطار فرض بسيط فعلية كلية إلا بشيء يمسكه من المفاهيم الاصطلاحية المسندة؟ أو هل حتى إذا بات عدم ورود المسح مثل حكم على ما يترتب عنه

1) الترميز المسوح للشعر، يفترض تشومسكي وجود ترميز وحيد للمسوح للشعر ينتمي إلى النحو التوليدي به تتميز مجموعة من الكلمات؟ إضافة إلى عدد من الكلمات كالكلمة المبنية التي لا تسمح بالنحو المسوح ... ولا شك في كون الفرضية المذكورة قاصرة (2، 4، 3، 1)، إذ ضمها إلى النحو التوليدي بناء على الدفع عن الاستمرار، وأصبحت سببية القاعدة الكلية من جملة ما بني على قصور هذا الإجلاء للنحو من مقتضيات فيه، إذ لا تكفل الفرضية المقترحة بالمقصورة بعدم وجود ترميز حر للمسوح المماثل تكون في حل الترميز المقترح يمنع فرض نسبة القاعدة وحدة لكل الكلمات، وهو ما لا يرغب فيه النحويون في مقابل الفرضية الوحيدة للمسوح للشعر المستعمل فيه الوسطية النحوية.

ب) الوسط التصنيفي: يظهر داخل الكلمات التي تأخذ به في دمج المقولة بين الفعل والمركبة وتكون المطابقة بينهما لأنه إذا تعلق صيغة الفعل بأدوات صرفية، يحمل بعضها خصائص دلالية في الاسم الذي يرتبط به كصفتي الجنس والعدد، ويحمل بعضها الآخر علامة خصائص تدل على ... كما في الغائب والحضور بقسمية المتكلم والمخاطب (2). وسيط الترميز المسوح الذي تنتجه المركبتين ينعكس داخل الكلمات الأحادية في الفعل المطابقة بين الفعل والاسم الذي يرتبط به كما يندرج في تصنيف المطابقة بين ما في أدنى المستويات الممثلة في الإعراب شبه التام لأنواعها الثلاثة الجنسية والعددية والشخصية. وهو حال اللغة العربية إذ لا تعرف في الجنس إلا بين المطابقة الشخصية التي ... وفيها القصد إلى أهمية تفريع الحضور إلى المتكلم ...

---

(3) ... ... ... ، 34 ... ... تشومسكي، نظرية العمل والربط، ص 404 وما بعدها.

والخطاب، ولم يكن صارمة في التمييز بين الخطاب والجملة في المستوى النوعي الذي تهتم به الذات المتكلمة الشخصية ... في ... أحد ... الشخصية في حدث المطابقة ... وهو ... في الصنع من حيث الحسن بين الفعل والمركب الاسم وفي الأخير أي هذه النوعين من المطابقة ...

... والشرط الصرفي والشرط المعجمي في ... الشعر عند شومسكي، نستطيع أن نميز بوضوح بين نسقين ... أحدهما ... وهو ... الوسائط الصرفية والآخر أنساق صرفية ... تعني ... مستويات الوسائط المعجمية التي ... كما يمكن ... بكل سهولة ... ذكره شومسكي نقلا عن غيره[3.2] مع ... صورة ... الشعر ... مسموح به في ... على نسق صرفي ... وغير مسموح به إطلاقا في ... لأجدرية ... على نسق صرفي ... أدنى مستويات ... الوسائط المعجمية والمستوى الذي ... في تراكيب معينة ... في غير موقعه.

... أن نكشف عن الوسائط ... الوسائط المعجمية ... مسؤولة مباشرة عن خلاف الأنساق الصرفية ... يلزم عنه من ضرورة ... في ... كما في مثل الجملة (6 أ) أو إمكان ... في غير موقعه، كمثل الجملة (6 ب)، أو ... كما في الجملة (6 ح) ... الوسيطين ... أن ... طريقة الاصطلاحين في ... الشعر، و... الصرفية من أجل ... ملاءمتها مع ما يجري في ... في أصل وضعها ... موقعه.

(II) مقولات الشعر ... موقع ...

[3.2] ... Paradsen ... في ... موقع ...

د من صرف ـ مف ، بتحمته في كل عه يرم سوسحي حلاق معولات ساه ه صو ، من شأن عصفه أن ملأ عد ، مبو ح تحقق في عسر موقعه ، د عسر تحقق أصلاً ، دب ، شعو بصوي أحد حصـ ئص ممفو به مصر حه مرء عد ، مسوح لد ح خصصتهـ شبه كونها غير معموله ، به هد ه خصه شمسر مفو ه شعور ضه عن نصف سدي يحتمه في موقعه م كب لاسمي سعول . أحد عمه عه ص من هشـ[3] ثاث بؤر مقدمه شعور عمي محسوبي ه حصائص ، خـ سه هي عمس حصـائص سسو ، بأن كان به ـ ق عود عنه كما بـ من مثال (7) موضوع مسوضح

(7) يه يكره ا صم صحبه سو ،

حيث عف سـ ـن ، يه ، معوبه (صم) سي تملأ عدب سموح بشاعـ في حممه مصـ ريه ، صحبه سوي ، فكـ معـ ئد (صم ، من خصـ ئص (حـ سه سي سلال محـمه ه من يحوب عدة مسس ( ـه ) ـ ذي عـ عـ ه ه ب د ـه يحـ معـ ئه صـم ) ـ بق و كـ موصف مسموح تحقق بعد عمل حيـ عمه شومسكي خصـ صه كونه موضوعـ ونف (صم) حر لا بر قـ ه ـ من قي بعه مسوح ملاحـ سم ـ ـ سعه ه ـ ـا سو ه ه ي بصف علامة ؛ فسحر ي ) مـحي مسر ـ صـ صه ، و ( ـه ) في مثل ـ ركسر (8) مصوع سشخيص ه ـحري في عه ـسعمل رمر مسوح شـ مر حسـ سومسكي[3 4]

(8) صم ـ صو فرح ريد

بحيث يكون مسـ ح ، يه ، تحقق بعد عمل فرح ) ـ ي عسـ ـه

---

[3] [illegible] النحـ 26 [illegible] ص 74

[3 4] [illegible] 4 ، 5 ، 557

علامات المطابقة (طبق) ، المؤشر (أداة ي) مقولة الشاعرة صوت (صم) التي تحل في موقع النموذج مثلا كما في الجملة (6 ج) المعدة هنا :

(6 ج) أسعد نيلا

سعاد (+ مم) خاصية كونه موصوفا ، وصار به محتوى يتحدد الخ محلية بواسطة الصيغة التي تعمل فيه ؛ إذ يحدث به حالة تركيبية بحكم أن الصيغ يوضع دائما النموذج التي تعمل فيه ، تحدث به حالة المعية كما سبق أصف أن الصور على ما يكون النموذج غير مأهول من سمات حدوية كالجنس والعدد والشخص، وكما أن الحالة التركيبية في نعت النموذج الشاعر تبعا لشومسكي [315]

، تحدث كل الصوت خارج النموذج الحاصل للسمة باستمرار ، إذ يتحول عنها من النعت المعدلي الخفي مرتجب سوف نصوغ شومسكي [316] الشعور وذلك مقولة إذ يرتبط الشعور بالشرطين الآتيين :

1) إذ هو إسناد دور محوري ولا مادة معجمية في موقع محوري مطابق لشأن مقولة الشاعرة وكذلك 2) الجملة مقولة شاعرة النموذج عند النموذج تحقق ، كما في الجمل المصدرية؟ والجمل المعينة؟ في النعت التي لا تحمل فيها النموذج ، أو يتحقق في غير موقعه ، ويفترض ألا وجود في الأصل لأكثر من مقولة شاعرة واحدة تحملها المشكل ، ما قد يكون لها من وظائف السمات المميزة . مكونه الصيغة (صم) الصفة المركب الاسمي (ص م س) أو المعنى ، وقد طور شومسكي في تحديد خصائص كل صنف من عدا أن يكون الفصل خاصا

وباستعمال ما كشفنا عنه من الوسائل المعوية نستطيع أن نتدرب ظاهرة الشعور المعوي بكيفية تتيح نتحدث الخ في المعاد بكثير من مشاكل الوسائد التي تقوم على فرض النمير الخاصة بحضر صنف من نعت

[315] نعد النحو الجديد ص 83 ، نظرية العمل ... ص 406

[316] نعد على الوالي النحو الجديد ص 97 ، نظرية العمل ... 528

حصـائص وسبط ـعلامه ـخموـه ـمدكو ـ ـه ـكو سـة ـعـعـدـة ، ـي ـمعب سي تاحه به ، ـو ـمعه ؛ حـث ـكو مكو ـهـ مـ ـلفة علاو ت دلاـه ـكـب حبر مرتبه ـه ـمـص من مكوب ـسه ـي لام ـه ـحو في علاف ت ـسه، عن هـ ـو ـسط ـمعوي ـم مـن ـقمه ـم ـي

1 ) ـ ـعاعل ـ ( مركب ـسمي ـسطمه علاقه سـسة ـبـعـعل ـلاـم أو متعـ ي )، في كت ـحـمـير ( 6، أ، ب ) معددـ هـ

( 6 ) ( أ ) ـه ـسـافر ـيلاً

( ب ) ـسـافر ـزيد ـيلا

ـمـ ـحقق في موقعه ـعـب ـصوب ـد و ـ ـو ـيه ( ـصـ 253 ) و ـمرم عن دلـ ـ أولاً ـكو ـمعل ـو فع ـعد فـعه ( 6 أ ) لا ـصمـ صمير مستتر ـحلاف ـبصريين ـأ ـمـر ـبطـر ـعلاقه دلاـه و ـعلاقه ـإسـ ـ ـم كـيـبه ـمشـخصه بأمر ـب ـمطابقه ـمـتصـفه ـمعل مسـعـب عن ـ ـط ـإصـ في ـعـ ـصمير مستتر في ـمعل ـ ثانياً إن ـعاعل ـو فع ـعد فعـه ( 6 ب ) ـحعو في موقـعـه ـوعـه فلا ـسعور ـ ـيوي ـحلاف ـشومسكي ـدي يعتقد ـ ـسق أ ـدكـ ـه في ـمعولات ـشعور

وهـ ـدي قـسه في ـجـمـة ( 6 ب ) في ـعـه ـعربيه يصـ ق أيضـ عـى مثـهـ في ـعـه ـإيطاليه[17] ، ـكن من حـهه ـسـط ـعوي ـ ـر عبر وسـيط ـعلامه ـمحمـ ـه ـدي أهمـه ـمعه ـإيطاليه ـ ـمكـ ـبـدـل ـمعل ، ـفـاعل موقع ـسـ ـإيطاليه ـمـ ـحهه وسط ـصـ ـبعـ ، كمـ سـأ ـي ـبـه

---

17 ـ ـ ـسـه ـحـمـ ـمـ ـ ـ ـهـ في ـمعـ ـعـ ـ ـعـ ـ ـصـ ـ ـ ـحـ في ـعـ ـمـوقعه ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـي ـ ـإيطاليه ـصـ ـ ـ ـ
01 ـ ـ ـ 03 ـ ـ ـ 03) Telegram ـ ـ ـ Sudani
( ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ )

في الاستغناء عن قاعدة حركة الألف (ص 353)، [illegible] من الشعور [illegible] كل موقع [illegible] (صم) [illegible] موقع [illegible] [illegible] (الاسمية) (صم) [illegible] الاسمي [illegible] (صم) [illegible] (9) و (10):

(9) من [illegible]

(10) [illegible] [صم في موقف [illegible]]

لأن (من) في مثل (9) [illegible] أصلا في موقعه [illegible] قاعدة [illegible] أخرى إدماج [illegible] في موقعه الأصلي [illegible] شومسكي [illegible] الجملة [illegible] مؤسسة على [illegible] (إسنادية وغيرها) و[illegible] على الإطلاق [illegible] شومسكي [illegible] من خلال مبحث (الصم) [illegible]

### 2.6.3. من الظاهر إلى الأمارة

أكثر [illegible] شومسكي [illegible] (1، [illegible] 12) [illegible] [38]

---

8 [illegible]

[illegible] 84 [illegible]

(1) ﴿يسألونك عن الأنفال﴾ (8:1)

(2) ﴿لقد ضممت شؤون مختلفة في جملة﴾ (38-23)

و يكشف عن موقع الاسم ويجعل منه وسطا بين خصائص المعرفة التي تميز مفهومي الضمير والعلامة دون تحديد العربية الضمير من جهة والاسم الظاهر ومن جهة أخرى العلامة والتي هي من خصائص اللغة[319]

### 3.6.3. الظاهر والضمير

الضمير والعلامة: خصائص العلامة، والاسم الظاهر يظهر في الاسم الضمير، وقد عرض الضمير الذي يظهر منه من خصائص العلامة، وإن كان الضمير من حيث الصورة هو غير الاسم الظاهر فيهما العلامة، عنصر واحد، فكل منهما في موقع واحد، ولا يشتركان فيه إلا من جهة حيث يكون الظاهر مفسرا للضمير كما في الكلمة ... دلالة عند سيبويه الضمير علامة على اسم معروف مذكور ظاهره حتى أو...

الضمير والعلامة: في الإفادة والخفة، أقوى من الاسم الظاهر، قد يقصد من وضع الضمير، كما في (...) ... ورفع الالتباس ... (...) و (...) لا يصح ... و ... الضمير ... في ... ذهب ... ، وفي المتصل ... مع رفع الالتباس ...

319 [illegible] سيبويه، الكتاب ج1 ص 257، ج1 ص 397، ج2 ص 304 ... ج1 ص 74، 396، 407 ... ج2 ص 86 ... ص 10، 20 ... ج2 ص 84، 196 ... ج ص 308-320 ... ج1 ص 72 ... ص 264، 2، 2 ... 308، 305 ... ج1 ص 8 ... 234، 224 ... ج3 ص 84، 125 ... ج8 ص 26 ... العربية ص 341، 344 ... ص 695 ... ص 54، 552 ... ص 56، 71 ... ص 303

وليس كذلك الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمّى المتكلم والمخاطب بأسمائهما فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غير الأول» وعمل في الضمير من الخفة والاختصار يعبّر ابن جني بقوله: «أما وجه الاستخفاف فلأنك إذ قلت: العبيثرانُ شممته، فجعلت موضع التسعة حرفاً واحداً كان أمثل من أن تعيد التسعة كلها، فتقول: العبيثرانُ شممت العبيثران، نعم، ويضاف إلى الخفة قبح التكرار المملول»(319)

والضمير، بوصفه علامة على الاسم المتروك إظهارُه بياناً واختصاراً، يلزمه أن يكون مطابقاً للاسم المعود عليه. فمشاكلته كان يتضمن أمارة دالة على أن الاسم المضمر إما غائب، وإما حاضر متكلم أو مخاطب، ويُعادِدُه أن يتضمن أمارة أخرى تدل على كون المعود عليه مفرداً أو مثنى أو جمعاً، ويُجانسه إن كان يتضمن أمارة ثالثة دالة على جنس الاسم المضمر مذكراً أو مؤنثاً، وأخيراً يُحاوله إذ كان يتوفر الضمير على أمارة رابعة تُعرب عن حالته التركيبية الرفع أو النصب التي تعرض للاسم المضمر. وبالمقارنة بين الجملتين (13) و(14) الآتيتين:

(13) أنت تُسافرُ ليلاً

(14) هي تسافرُ ليلاً

يظهر أن المضمر (أنت) ضمير بوصفه علامة على اسم حاضر مخاطب، مفرد، مذكر، حالته التركيبية الرفع. وأن المضمر (هي) علامة على اسم غائب مفرد مؤنث حالته التركيبية الرفع أيضاً؛ إذ تستلزمها نفس العلاقة التركيبية مع الفعل (تسافر). وقد أوجب رفع الفعل أن يكون المسند إليه في

(319) انظر الخصائص ج2 ص193

خـمسه ( 13 ) مـ كورُ بصمير ( نـب ) مفسَّر بمشـاهـ ه لحصور مسمي ثـم صـ ف بى فع سس لاحـصب فتعيى دكـر مسـد إليه في ( 14 ) صـمـــر ( هي ) مفسر معود عبيه سبق دكره

محص مما سبق إى أن ضمير سم دقص بوصفه علامه عبي سم ىام ، مـه يـتمي ضمـير مـ يكـون مه مـ خصـائص معـجمـيه ، و تصـرفـيه ، و كـمـيه ، و ، لابيه ، و بيه وبيه ، فـيـتأمر بأمر ، به سيكون معـتمـد به حـدث سمعـتـفـ ن عبي موقـع و حـد ، ه لا بـر كـسب إلا عبي وحـه أن يمس مظهر ضمـمـر ، كمـا في ( هي معرب نقول ما شـئت )[320] و إد سبب علاقه ضمـمير بالاسم مظهر ـ ي يفسـره تعين مظر في معلامه بوصـفهـ مر يـه ن عبي ضمـير

## 4.6.3. الضمير و العلامة

إد سمو حب أصلا ممـ ب و حـفة طي لاسم مـ كـر مسم ه بضمـمر بطابقه عون صمى حمه مموده يقصي بطي ضمير لإعاده دكره مى حديد بعص أمـ به ستصـقه بـبعص تتصـ ق أجرائه ، حسى صـ ت مـه ، إد فـد تحـدث في أحد أحرفه بعـر ، حركه و سكون ، و يـتقص مجمـوع دمث ضمير معـير كمـا سيتضح

من هنـب هـ يمـمـى أن لضمـمير و سطه بيى معلامه و لاسم مظاهر معـي أ علامه ، باعـتبار صورتها صوتيه ، توصّل معـل إى ضمير مطابق لاسم ظاهر و عـبه يجب أن تكون العـلامـة أضعف مى ضمـمير دلالةً عبي مسـمـى لاسم مظاهر ، و أوهى مـه مـادة صـو تـيـة بعـمـر ن حـي عن هده مر تبه في قوه ملالة عبي مسمى معني سـي و ربهـ ر ـمـة في أقـل الـد ـ ب

---

20 مصر فيمـا يحـص دعوص و بومـع الـي يجـد فيهـ الضمير عمي مـاحـ ، ا هـمـه ـ معـي ص 541 دلـد ـ ي الربـيع ابـسـط ج ص 303

وحكمته الرائدة فيقول، وهو يتحدث عنه حين الأدلة على الأسماء وعلة بنائها:

«حين تعارض فيها إنما هي المتصلة دون المنفصلة، وذلك لضعف المتصل، فاحتُرِيَ عليه فحذف، فحينئذ معنى الاسمية منه. وأما المنفصل فجارٍ مجرى الأسماء الظاهرة القوية المعربة ... لأن الأسماء الظاهرة من حيث كانت هي الأول القدم ثم القوية المتمكنة فيها (الأسماء) سابقة وقوية، والأسماء المضمرة ثوان لها وأخلاف منها، ومعوَّضةٌ عنها، فلم تقوَ قوة ما هي تابعة له ومعاضة منه. فأعطيها ما لا يعنُّه ووصل إليها ما يقصر دونه. وأيضاً فإن الضمير المتصل، وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، فإنه أكثر وأسير في الاستعمال منه. ألا تراك تقول: إذا قدرت على المتصل لم تأت بالمنفصل فيها، يدلك على أن المتصل أخفُّ عليهم وآثرُ في أنفسهم»[321].

ولا يكاد كتاب في النحو يعرض فيه صاحبه للمضمر يخلو من قولهم «متى قدر على المتصل لم يؤت بالمنفصل»[322]، إلا أن هذا الأصل، كما تكشف عنه المعطيات المستشهد بها[323]، ملحوظ في المتصل والمنفصل من الضمائر المعربة عن حالة الرفع. وعليه تجب تقييد عبارة ابن جني السابقة كما في (15)، وصوغ عبارة جديدة تخص ضمير الرفع كما في (16):

(15) متى أمكن استعمال الضمير النصب متصلاً بطل فصله بفاصل تركيبي أو دلالي

---

321 ابن جني: الخصائص، ج 2، ص 191-192.

322 إضافة إلى ما ورد عن ابن جني انظر الاستراباذي: شرح الكافية، ج 1، ص 27، حيث يقول: «لا يجوز [illegible] الضمير المنفصل إلا إذا تعذر [illegible] الضمير المتصل [illegible] من موضع الضمائر [illegible] هو الأخصر، والمنفصل أخصر من المنفصل [illegible] عند سيبويه: الكتاب، ج 2، ص 377-382 [illegible] بالنصاص تطبيقه من تمييز الأعمال [illegible] وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ج 3، ص 84. ومن هذا الكلام ثابت في كتب النحو [illegible] المعنى الأصلي [illegible] الأسماء [illegible] الضمير [illegible] ج 9، ص 430.

323 من شواهد سيبويه ج 2، ص 283 على حرف [illegible] في [illegible] يجوز في الشعر، ولا يجوز في الكلام [illegible] ومن شواهد الخصائص [illegible] ج 2، ص

( 16 ) متى يمكن استعمال العلامة بعض لإتيان بضمائر الرفع بدون موجب تركيبي أو تداولي

يترتب عن صحة هذين المعيارين أن يكون للغة العربية و نحوها من اللغات صنفان من الضمائر لا غير

( أ ) ضمائر النصب متصلة بالفعل ، تقبل الموجب التركيبي أو التداولي ، لا تنفصل عنه بالعماد وهي ثلاثة أقسام

المتكلم ( ي ) للواحد ( ه ) ، و ( ن ) للإثنين و الجمع الذكور أو الإناث ، يكفي مشاهدة مسمى الاسم المضمر ليعرف

المخاطب ( ك ، مفتوحة ) ( ك ) للواحد ، و مكسورة ( ك ) للواحدة بإضافة أمارة العدد ( م ) يتكون ( كُما ) للإثنين ، نفرق مشاهدة بين الجنسين و بإضافة أمارتي العدد و الجنس ( م ) و ( ن ) يتكون ( كُمْ ) للذكور و ( كن ) للإناث

الغائب ( ه ) بحرف بغير فتحة ( ه ) للواحد ، و بالفتحة المشبعة ( ها ) للواحدة بإضافة أمارة العدد ( م ) يتكوّن ( هما ) للإثنين بفرق بين الجنسين بمفسره الذي يعود عليه و بإضافة أمارتي الجنس و العدد ( م ) و ( ن ) يتكون ( هُم ) الجمع الذكور ، و ( هنّ ) جمع الإناث

أغلب ضمائر النصب المسرودة أضعف صوتاً بالقياس إلى ضمائر الرفع الآتي ذكرها ، فلما كان متصلاً كان أقل حروفاً من المنفصل ، فاحتاجت إلى العماد ، فأُحدثت التركيبة ( إيّا ) خصيصاً لدعمها ، إذ لم يثبت استعمال ( إيـ ) بغير العماد[324] من جملة ما يدل على أن النصب في العربية أضعفُ

324 ضمائر النصب المذكورة تأتي في التركيب متصلة بالفعل كما في : سألني ، سألك ، سألنا ، سألك ، سألكم ، سألكن ، سأله ، سألها ، سألهما ، سألهم ، سألهن . و لا تنفصل عنه مستعينة بالعماد لموجب تركيبي [illegible] إلا في [illegible] ضمائر النصب [illegible] [illegible]

المسرود من الضمائر لا تعدو كون كل واحد منها يتكرر على صورة واحدة في النصب الصريح متصلاً ، (رأيته يسأل عنه) ، أو منفصلاً (إياه [illegible]) ، أو في النصب المسوغ لانتصاب لمجاوره : ( [illegible] ) «فالضمير جاء في اللفظ والصورة كلفظ المنصوب»[325] فهي لم تستو إلى خلاصة لأنه

حالة النصب الصريح أو المسوغ صنف واحد من الضمائر . من خصائصها أن تتصل بالعامل فيها ؛ كان مركباً فعلياً أو حرف جر ، وإذا انفصلت عنه ، فبموجب تركيبي أو دلالي ، كما بيّنا عند ذلك ( [illegible] )

(II) ضمائر الرفع : من خصائصها الانفصال ، لأنها في قوة الاسم الظاهر وهي من حيث الصورة صنوية الصنف (أ) المحصور ، و (هـ) المعيّنات[326] الضمائر المرتبة بالعدد والجنس تتشكل منها اثنتا عشرة صورة تتجمع في ثلاثة أقسام على المنوال التالي

المتكلم بمفرده (أنا) ، ومعه غيره (نحن) ، يستوي فيه المذكر والمؤنث [illegible] هذه تسمى الاسم المضمر [illegible] لأنها لا يخرج الضمير (أ) من الحصر ، ولم يحوجه إلى تقسيم المتكلم النوعي

---

الإعراب [illegible] ص 313 [illegible] العربية [illegible] ص 342 [illegible] [illegible] ج3 ص 100 ، وفي الإنصاف ، ص 699 [illegible] [illegible] الكافية ج2 ص 13 [illegible] [illegible]

325 ابن يعيش ، شرح المفصل ج3 ص 92

326 [illegible] شرح المفصل [illegible] ص 93 وج7 ص 120 [illegible] [illegible] ج2 ص 10 [illegible] ج3 ص 319 [illegible] ج2 ص 10 [illegible] شرح المفصل [illegible] ص 96 98 [illegible]

سحطاب ( أنت )، تُفتح تاؤه ( أنت ) للواحد ، و تُكسر ( أنت ) للواحدة بالضمائم مرة لعدد ( ما ) ليكون ( أنتما ) للاثنين من الذكور أو الإناث ، يفرق بين الجنسين مشاهدة . و يأتي العدد و الجنس ( م ) أو ( ن ) بضمير ضمير الخطاب إلى ( أنتم ) لجماعة من الذكور ، و إلى ( أنتنّ ) لجماعة من الإناث

سعاب الضمير ( هـ ) لأنه الثابت الذي تتعاقب على موضع الزيادة منه أمارات العدد و الجنس إذ لحقته إحدى الأمارات ( و ي م ن ) ، أو اثنتان على الأكثر تركبت الصورُ : ( هُو ) ، و ( هي ) و ( هما ) ، و ( هُمْ ) ، و ( هنّ ) ، العائدة ، على التوالي للمسرود ، على الواحد ، و للواحدة ، و للاثنين من الذكور أو الإناث ، و الجماعة من الذكور ، و الجماعة من الإناث

يمكن أن نجمل ما سبقه حول ضمائر الرفع المسرودة كما يلي 1 ) كونها من حيث الصورة الصوتية في قوة الأسماء الظاهرة 2 ) كونها لا تتصل بما قبلها و لا تلتصق به ، كما هو حال الأسماء الظاهرة 3 ) كل واحد من ضمائر الرفع مركب من سمة رئيسة ( أ ) ، أو ( هـ ) و ما تقترن بها أمارتا العدد و الجنس 4 ) تعرب ، صورتها المنفصلة عن معانيها ، عن حالة الرفع بتركيبه وهي في ذلك كضمائر النصب التي تعرب صورتها متصلة بتركيبها عن حالة النصب الصريح أو المسبوق بالكسر 5 ) ضمير الرفع لا يقبل الاتصال بمركبه ، و إن كان قسيمه ضمير النصب يقبل الاتصال بعماد مخصوص عن مركبه الأول يحذف اختصاراً ( قطع بعضه من الصورة الصوتية و الإبقاء على معنى المعود عليه في الصورة الكلامية ) ، و الثاني يُحذف اقتصاراً ( قطع بعضه من الصورة الصوتية و اقتلاع معناه من الصورة الكلامية ) 6 ) ضمير الرفع يقبل الاختصار لكونه يحتف أمارتيه ملتصقتين بمركبه كما سنتضح من خلال دراسة العلامة

### 5.6.3. العلامة المرصوصة و المفكوكة

صحبه مثنت في سحث ثلاثه لأخيرة وجب أن تكون العلامة بصورتها الصوتية بوهنه ، محرد ، مؤدى لفظ صمير الرفع مخصص للعنصر الأصل مستبق الذي يعود . متى أمكن سعمال العلامة بعد إثبات الصمير الرفع بدون موجب تركيبي أو دلالي . و بسبب صعف صوتها الصوتية وجب عدها كمركب الصمير الرفع بحيث لا ينفك منه و لا ينفصل عنه و عليه ، لعلامة يؤدي لفظ صمير الرفع لا غير .

العلامة ، بوصفها إشارة صوتية إلى لفظ الصمير الرفع ، يمكن أن يكون[327] أن تكون مادتها الصوتية مطابقة حرفيا و هنا يتعلق بعض الصوتيات التي تتركب منها لفظ الصمير ، و كل لفظ صمير الرفع تدل على صورة صوتية مركبة من سمة تسمية تدل على الشخص المصمر ، و من أمثلة هذه العلامة أمكن الحصول إلى تكوين علامة مرصوصة و ذلك بإعداده لكم مثل لأمارة متصلة بالفعل من حرفه و بعض طريقه ، مع إمكان ترتيب الصوتية من السمة الرئيسية ، تكون علامة مفكوكة بعضها ينفصل أول الفعل و في نحوه . قد صيغت أكثر من أمارة في صورة واحدة تتصل بالفعل من جهة واحدة تكونت علامة مرصوصة كما يتبين من ( 17 ) و قد تعرف العلامة على أمارتين و أكثر ، كل واحدة تتصل بجهة من الفعل فالعلامة مفكوكة كما في ( 18 )

( 17 ) صمير فعل علامة مرصوصة

أ ( عرف ) ( ت )

| | | | |
|---|---|---|---|
| نحن | ((عرف) | | (ـ)) |
| أنت | ((عرف) | | (ـ)) |
| أنتِ | ((عرف) | | (ـ)) |
| أنتما | ((عرف) | + | (ـما) |
| أنتم | ((عرف) | | (ـمُ)) |
| أنتن | ((عرف) | + | (ـن) |
| هو | ((عرف) | + | (Ø)) |
| هي | ((عرف) | + | (ـتْ) |
| هما | ((عرف) | + | (ـ)) |
| هم | ((عرف) | + | (و)) |
| هن | ((عرف) | + | (ن)) |

18. ضمير [illegible] + فعل + [illegible] + [illegible] علامة [illegible]

| | | | |
|---|---|---|---|
| أنا | ((ـ) + (عرف) + (Ø) + (ـ)) | | (Ø + ) |
| نحن | ((ـ) + (عرف) + (Ø) | | (Ø + ) |
| أنت | ((ـ) (عرف) + (Ø) + (ـ)) | | (ـ Ø) |
| أنتِ | ((ـ) + (عرف) + (ي) | | (ت + ي) |
| أنتما | ((ـ) + (عرف) + ( ) + (ـ)) | | (ـ + ) |
| أنتم | ((ـ) (عرف) + (و) + (ن)) | | (ـ + و) |
| أنتن | ((ـ) + (عرف) + (ـ) + (Ø) | | (ـ + ـ) |
| هو | ((ـ) (عرف) + (Ø) + (ـ)) | | (Ø ـ) |
| هي | ((ـ) + (عرف) (Ø) + (ـ)) | | (Ø+ ـ) |
| هما | ((ـ) + (عرف) + ( ) + (ـ)) | | ( + ) |
| هم | ((ـ) (عرف) (ـ) + (ـ)) | | (ـ + ) |
| هن | (( ) + (عرف) + (ـ) + (Ø)) | | (ـ + ـ) |

الأمارة 1 التي تتصل بأول الفعل في (18) لم يعتبرها النحوي ضميراً وإن سلمت لها من خصائص الصرفية ما ينسب إلى ضمائر الرفع فيها، كما يظهر من استعمال نفس العبارة في وصفهما[328]. وأما الأمارة 2 المتصلة بآخر الفعل في حالة عدم اتصالها بـ (Ø) المبرر الممكن للتعويل على الأمارة 1 في الإشعار بالضمير المرفوع المختصر لأن (أفعل) مشعر بأن فاعله أنا، و(نفعل) مشعر بنحن، و(أفعل) بالهمزة، و(نفعل) بالنون، ولكن (يفعل) نصٌّ في المفرد الغائب، فلم يحتاجوا فيه إلى ضمير بارز. وأما (تفعل) فإنه وإن كان محتملاً للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره طرداً للمفردات في المضارع مجرى واحداً في عدم إبراز ضميرها[329]. وبعبارة أخرى الأمارات السوابق (أ، ن، ت، ي)، مع عدم الأمارة اللاحقة (Ø)، ليست في المفردات المضارع الخمسة: ((أ + Ø)، (ن + Ø)، (ت + Ø) x 2، (يـ + Ø))، سوى جزء من العلامة المكوكة التي تشير إشارة صوتية إلى ضمير الرفع المختصر لفظه المحذوف عن السطح من جديد في موقعه كما في المثالين (19، 20) الآتيين:

(19) نحن نجود وأنت تبخل

(20) هي تسأل وهو يسمع وأنا لا أصغي

---

328 يرى الرضي [illegible] في الأمارة 1 علامة بالضمير [illegible] من حيث الدلالة على أهم خصائص الصرفية التي [illegible] في وصف ضمير الرفع. شرح الكافية ج2، ص7-8 [illegible] مع غيره [illegible] ص227 [illegible] الهمزة للمتكلم وحده [illegible] ج2، ص92 [illegible] ص159 [illegible] علامة.

329 الرضي، شرح الكافية، ج2، ص8

بناء على ذلك ألا وجود لمفهوم الضمير المرفوع المتصل المستتر وجوباً في المعربات المضارع الخمسة؛ لأنه لا وجود لأمارة صوتية تملأ موقعه، ولأن إظهاره لا يكون إلا بصورة الضمير المرفوع المنفصل. وكذلك الشأن في الماضي للغائب والغائبة؛ إذ لا وجود لشيء يظهر دائماً على صورة غيره، وهو لا يحتملها؛ لأن المفروض في المتصل أن يكون أخف من المنفصل. ويعد هذا نرفض قول النحاة: إن الفاعل في نحو (زيد ضرب)، و(هند ضربت) هو وهي الضميران المستتران العائدان عليهما؛ لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر[330]

وقد اختلف رأي النحاة حول الأمارة اللاحقة التي تلحق آخر المضارع في مثل (17) على إحدى الصور (ي، ا، و، ن) أهي أسماء في مثل (يرغبن) قامت بوظيفتي الجنس والعدد الصرفيتين دون وظيفة الشخص المدلول عليها بالتاء في أول الفعل؟ والسبب في ذلك أن هاتين الخاصيتين الصرفيتين من علامة وجب أن تكون أمارة وحرفاً لا ضميراً واسماً. وكذلك اعترف النحاة كالأخفش والمازني[331] بل ذهب هذا الأخير إلى أن كل الأحرف (ي، ا، و، ن) أمارات وليست ضمائر، وكذلك بعدها عبارات التثنية ...) كونها تعبر ببعض الخصائص الصرفية؛ كاقتران الألف بخاصية العدد لا غير، واقتران كل من الياء، والواو، والنون بخاصيتي العدد والجنس فقط (2) الجمع المحاة، كما ذكر المازني على غير بعضها (ا، و) في نحو (يلعبان، ويلعبون) مجرد حروف (3)) ومن مميزات هذا أن الضمير الذي يكون فاعلاً لا يقع في حشو الكلمة، أي بين الفعل والأمارة الذي هو

---

330 نفسه

331 نسب الرضي إلى الأخفش قوله: الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف [illegible] والمذهب المازني [illegible] حروف [illegible] في [illegible] على [illegible] في جمعي [illegible] الياء في المخاطبة والياء في جمعي [illegible] علامة [illegible] في [illegible] في [illegible] الضمير [illegible] شرح الكافية ج2 ص 9

النون في الأفعال الخمسة . 4) ضمير الفاعل بنية ... الضمير الذي يكون فاعلاً أو مفعولاً يشكل ظاهرة تركيبية تمنعه من الخضوع للقواعد الصرفية . ومتى ثبت إجراء أي قاعدة صرفية على أي من الألفات (الياء ، الواو ، النون) ، ونحوها مما يتصل بالفعل الماضي وجب اعتبارها حرف من مكونات بنية الفعل الصرفية لا التركيبية ، أو (البنية الصرفية)[332]

من أدلة النحاة (وي ن) في البنية الصرفية للفعل تأثرها بحذف ... القاعدة التقاء الساكنين الصرفية المخصوصة في مثل (لم يقل ، ولم يستطع) إذ تحذف الواو والجماعة بعد إسناده الضمير الفاعل ... ولو كانت تفيده أو جملة لالتقاء الساكنين كما في (هل تضربُنَّ ، هل تضربِنَّ) فقد حذفت الواو والجماعة من الفعل وبقيت الضمة قبلها دالة على حذفها ، وكذلك ... المخاطبة المحذوفة بفعل القاعدة الصرفية من الفعل (هل تسمعِنَّ) ، و (هل تعرِشْنَ) وقد بقي على الكسرة قبلها دالة عليها . ولم تحذف ألف الاثنين في نحو (لا تتبعانِّ) مثلاً لشبه الفعل المسند إلى ... ، ولتوفر الشرط المعلق بقاعدة الحذف وهو كون الساكن الأول مدا والثاني مدغماً كما في (شابة)[333]

5) ... النحاة العربية يجمعون على أن (وي ن) ... سوى ... في ... بعض ... العربية ، كطيئ ، وبلحارث ، وأزد شنوءة ، التي تفصل بين الفعل وفاعله المتأخر[334] ، كما يظهر من الشواهد (21) الآتية

---

332 ... في ... وسيط ... ص 4/3 ... الصرفية ... صيغة الفعل الفاعل ، الفعل ... الفعل ... الصرفية ... التركيبية ... التركيبية ... في ... الصيغة ... في ... التركيبية ... من مكونات الفعل ... التي هي ... في ... الكلمة ... الإعراب ... ص 8

333 ... التصغير ... الرضي ... شرح الشافية ج2 ص 250 ، وشرح الكافية ج2 ص 402

334 في ... سيبويه ... في ... التي ... علامة ... ج ص 236

(د2) (أ) يحضرن سمسة أفواه

ب) ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ (3 2،)

ج) قمن الجواري ما ذهبت مذهبا

د) يتعاقبون فيكم ملائكة

هـ) يلوموني في حب سلمى عواذلي

و) ﴿فعموا وصموا كثيرٌ منهم﴾ (3 71)

استناداً إلى ما سبق من الأمثلة نستطيع القول بأن ( و ي ب ) كما لاحظت
لها مكانة في العربية الفصيحة كلامها ، وليست كما نظنها في بعضها فقط ، وقد
جعلت الفعل لا يطابق عدداً ما علة الوقع بعده فمن أجل رفع اللبس في اللغة
بين الحارث وغيرها من المسائل فقد لاحظ النحاة أن مطابقة العددية بين الفعل
وفاعله تقدم أو تأخر يؤدي إلى اللبس ، وقد كان من كلامهم التقديم والتأخير،
فكان السامع إذا سمع (قاموا الزيدون) ، لا يدري هل هو خبر مقدم ، والواو
فيه ضمير أم الواو علامة الجمع فقط غير ضمير ، وكذلك الألف في (قاما
الزيدان)[336] وقد كانت ( و ي ب ) متصلة بالفعل قبل فاعله علامة لا
يجوز أن تتحول إلى ضمير لوجود الفاعل بعد الفاعل لأنه ليس لمرتبة
هذه الدور النحوي لإخراج العنصر من مقولة الحرف إلى مقولة الاسم أو
العكس وهذا نوع من ترديد العنصر بين مقولتين مألوف في العربية وفي
النحو النحوي لا في اللغة والنحو معنى هذا أن الجائز في اللغة وغير الجائز
ممكن وصفهما بطريقتين ، كما سنوضح

الجملة العربية لا تجوز مثل الجمل (22)

(22) (أ) ضرب القطط

336. شرح الأشموني في النحو ج1 ص ... [illegible]
[illegible]
ج3 ص 89

(ب) ضربوا الأعداءَ *

(ج) يرغبن النساء *

استناداً إلى أنَّ الضمير شيئ من أصول نحوهم : 1) لا إضمار قبل الذكر إلا مضمر في نيته على شريطة التفسير[336] ، و 2) الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر و الآخر ظاهر[337] ، تكون الجمل (22) قد خرقت الأصلين المذكورين على أساس أن العناصر (و ب) المضرية بالأفعال فيها ضمائر و ليست علامات.

لكن الجمل (22) يمكن تفسيرها بغير الأصلين المذكورين ، على أساس أن العناصر (و ب) و نحوها المضرية بالأفعال ليست ضمائر و إنما هي علامات تومئ إلى الضمائر الرفع المختصرة ؛ و ذلك بالاستناد إلى

(23) المسند ، أي كل مقولة [+ح+و] أو [+ح −و] ، لا يحمل ضمير المسند إليه. وقد يتحمل صنف الفعل [+ح+و] ضمير نقطته الفعل

(24) الفعل ، بوصفه أحد طرفي علاقة الإسناد المركبة ، لا يركبه عنصران بنفس العلاقة إلا من جهة التبعية ؛ بأن يكون أحدهما تابعاً للآخر

محتوى الأصل (23) يقضي بأن تكون العناصر (و ن) في الجمل (22) علامات ليس إلا لكل وحدة تومئ ، (تكون القرينة من المعاني التي تطابق عددياً إذ تقدم المسند إليه و لا تطابق إذ تأخر) ، إلى ضمير معين مختصر نقطه بمقتضى أصل الحملة (16) ؛ إعرابه الرفع إذ يركب العلاقة الإسناد بالفعل المؤمر بالعلامة له به. و بمقتضى (24) لا تُركبُ الأسماءُ الظاهرة في الجمل (22) الأفعال قبلها و لا تتبع ما يركبها لعدم مثوبته. لأن الظاهر يركب ، من جهة

---

336 ... ... المسمى عند البعض الضمير ... الأسم لا يضمر إلا بعد ... يعود ... على الذي يريد ... في ... على شريطة التفسير في أبواب محصورة حصرها النحاة. انظر في ابن أبي الربيع : البسيط ج ص 303 و في مغني ابن هشام ص 54.

337 انظر ابن يعيش : شرح المفصل ج 3 ص 88

بتسمية ، بضمير مثل لا تحصر ولا يرتكب بعلامه من نفس جهة كما سيأتي ، مثلث في كل اسم مضموم إلى بعض فيه لا تجمعه به علاقة دلالية و تركيبية ، وهو ما يمكن أن يفسر به حتى تحت الحمل

و إذا نصح إمكان تعيين حد الحمل (22) بأصول مع ما رقد ذكره لنحاة من جهة أخرى إخراجه مثل الحمل (21) ، على غير الحمل مجموعتين من عربية فصيحة التي توحد بفعل إذ تقدم ، تطبيقه إذ تأخر ما لم يدخل «أصل التعيين التداولي» معبر عنه بقولنا سنشعر بأهمية الفعل يرتكب مسند إلى مبهم يُعينه الاسم الظاهر بعد الفعل أصل التعيين هذا تحسن الحمل (22) كما حسنت حمل مجموعة (21) لكن ليس على لغة تلحقه ث و أرد شوه ، صبي ، و لا على إبدال الظاهر من العلامة في الفصيحة ، لأنهما لا يرتكبان من هذه الجهة كما سيأتي ، و إنما بالإسناد إلى «مبدأ التفسير البعدي العام»

يلزم عن صحة الأصل (23) أن كل ما عدا أغلب النحاة ضمير رفع متصلاً فهو شبه مجرد علامة[338] و العلامة إما مرصوصة كاللواحق المتصلة بالفعل الماضي مثلثة في (17) ، و إما مفكوكة ، كالمتكونة من أمرتين تسبق إحداهما الفعل المضارع خاصة و تلحقه الأخرى كما في (18) .

6) دليل آخر يدعم ما سبق من الأدلة المتضافرة في شهادتها على صحة ما أثبتناه في آخر الفقرة السابقة ، وهو أن اتصال الفعل إذا كان علامة أو بعضها عن صيغته بسكون متحرك منه ، أو بتحريكه بغير حركته ، و إذا كان ضميراً سلمت صيغة الفعل من كل تغيير ولا يمكن تفسير هذه الظاهرة إلا باعتبار العلامة أو بعضها الأمارة جزءاً من التركيبة الفعلية التي تضم صيغته أصلاً رابط

338 وهو مذهب ... تي ... غيره ... في كتب النحو ... ذكره ابن يعيش إذ قال ... ي ... غيره من النحويين إلى ... في ... على ... 
... شرح المفصل ج3 88

ص 322 ، في مقابل يجب أن يكون الضمير ، فقد جاء تركيبة الفعل ، وإن اتصل به ، مستقلا عنه ، إذ يمكن فصله عنه .

يكفي المقارنة بين صيغ الماضي ، وهي المشتقة للفعل الماضي المبني وصفا على الفتح ، وبين ما يلحقه ما عدا الحد ضمير رفع متصلا ، ليكشف أن العنصر الأول ، حين تركيبه بالفعل لا تؤثر في صيغته ، وأن العناصر التالية تلحق بصيغة الفعل جزء من تركيبته بسبب ما تحدثه من تأثير يظهر في تسكين متحرك أو حذفه . وقد لاحظ الصرفيون والنحويون أن العناصر الأخيرة جزء من الفعل فلا ينفصل عنه[339] ، وعند التمثيل نؤتى بها بالضمير الرفع المتصل .

وإذا كان علي مادة صوتية تنوعت حين تأتي ملحقة في تركيبة فعلية ستحدث الصوت نفسه ثنت مجردة مرة تحمل الضمير الرفع المتصل كما في ضمائر الخطاب المختصة إذ تظهر معها بوضوح في مثل ( أنت فعلت ) و ( أنت فعلت ) ، و ( أنتما فعلتما ) ، و ( أنتم فعلتم ) و ( أنتن فعلتن ) ولا يجوز أن يكون مع الفعل اسم أو مع الضمير علامة إلا في المصرية كما هو الحال من جزء الضمير من حيث المعنى لاجتماع أداة عليها[340] وقد اتضح بما سبق من

339 انظر ابن جني ، الخصائص ، ج ... ص 10 ... [illegible]

340 [illegible] ... الخصائص ، ج 2 ص 89 ... [illegible]

مـ حن هد عنصر، أن أعب ببه ب محاً بي مصبغه تشحيص علاقات
مركسه عائمه بي عنصر مـ كنة شكل مقويه معمه و ب بعربيه مر بين
معب بي مستعمل هده ومسة تسحيص علاقه إسناد تركيبيه يقي ب
ب كر ب مطابقه بوصفها وسيره معمر عن علاقات تركسه مجرده تبيع
دره ربها معسر به بر فامب على مسد وحده سعمه وهد مبدأ يعني فيه
علاقه تركسة بين عنصرين، و بصه به بي عنصر شي بعض خرين مسموع
مقرو، معنصر لأول دا، تسويه لعنصرين مر كبين ببعض بعلاقه تركسة
عم صريق بحق بعض صوره بصوتيه بهم

مبدأ وحده سعمه تخففه تعربيه بشحيص علاقة بإسناد مركسه
عائمه بين ضمير برفع و بعل كما في (أ أفعل)، و (بحن نفعل)،
و (أنت فعل) و (أنت فعلت)، و (أنتم فعلتم) و تخففه سعه بلاتبنيه
كما ذكر سابقا بتشخيص علاقة تركسة مخصوصة[34] ويمكن مبدأ مذكور
محبوط في أكثر من لغة ترجحب ... سي نسبق مقطع و تحو ماضي لأن
لحوا أم ه و علامه بس دلايه رش ه على بضمير بيي بركب بفعل معه
و كه بس شأن سائر عناصر مماثلة

7) بشهد صور تركيبيه كثيره على أن ... سي نسبق مضارع
و لمحق ماضي، وحوها من عناصر سي ... معها على ديكم تحين،
معايره بضمير تحمل على لاسم بظاهر أحدهما مكان عطف ضمير على
بظاهر (... يه ... حرب و ... أو بظاهر على ضمير (فذهبت أنت

---

[34] ... مشيرا إلى بطابقه بوصفها ... تسحيص ... العناصر
... اللغة اللاتينية ... إلى ما ... وحده العمه بسحيص علاقات التركيبية القائمة
... كما يظهر في الترجمة

guarum dearum scavarum

... الإلهات ... هؤلاء

... تعليم ... اللغة ... 11

و ربك ) و ( إنّك و زيدٌ منطلقان ) أو عطف الضمير على الضمير : ( إنّا وإيّاكم لعلى هُدًى أَوْ في ضلالٍ مُبينٍ ) و لا يقع شيء من هذا مع العلامة وبالأحرى اللاصقة فلا تعطف على نفسها ولا على غيرها كما لا يعطف غيرها عليها فلا يجوز ( فعلتُ و زيدٌ )، و ( أفعلُ و بكرٌ )، و ( ذهبت وأنا )[342] بسبب خرق مبدأ التناظر في المستوى المقولي . و إذا جاء في الشعر شيء من هذا العطف : ( أقبلتْ و زُهْرٌ ) ، و ( خلقنا و الجيادُ ) [343] وجب حمله على الاختصار الضروري لضمير الرفع الواجب إظهاره في غير الشعر ( أقبلتْ هي و زهر ) و( خلقنا نحن و الجيادُ )

ثاني الظواهر التركيبية الشاهدة على أن اللواصق بصيغة الفعل الداخلة في تركيبه علاماتٌ لا ضمائر هي أن الاسم الظاهر يتراكب ، من جهة التوكيد ، بالضمير ، و هما لا يتراكبان من نفس الجهة مع العلامة . و عليه ، لا تجوز الجملتان : ( تذهبين عينُك ) ، و ( ضرب نفسُه ) لمبررين مختلفين . أولهما يقدمه سيبويه مستنداً إلى خاصية مختصة بكلمتي ( عين ، و نفس ) هي كونهما غير خالصتين لوظيفة التوكيد . وبما أن ( أجمعون ) تخلص للوظيفة المذكورة جاز ( قمتم أجمعون ) . لكنّ القيد المذكور ( الخلوص لوظيفة التوكيد ) ، لا يمنع مثل ( سجدوا كلّهم ) مع أنّ ( كل ) مثل ( عين ونفس ) في عدم الخلوص للتوكيد[344] . ثاني المبررين أقامه ابن جني على أصل الخفة . وهو أن اختصار

---

342) عن سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 389 . وعدم جواز الجملتين عائد بالإسناد إلى ما سبق أن ذكرناه في الفصلين 5 و 6 ، الصرفي ، يعني أن اللواصق بصيغة الفعل المنضمة إلى تركيبه لا يعطف شيء عليها وإلا خرج التركيب . وبما أن ضمير النصب كضمير الرفع و الاسم الظاهر في توزيع خارج تركيب الفعل جاز عطف بعضها على بعض ، و لا يجوز عطف أحدها على ما هو من تركيبة الفعل . و يمكن تفسير قبح العطف في مثل ( فعلت و زيدٌ ) ، ( فعل ، زيدٌ ) بكون مبدأ التناظر قد خرق في مستوى مقولي إذ تم هنا عطف الجملتين ... كعطف الاسم على الحرف كما في مثال ... للمزيد من التفاصيل حول مبدأ التناظر راجع الدكتور أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص 179

343) انظر سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 390 ، 391

344) للمزيد من التفصيل انظر سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 390 ، و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج3 ، ص42

ضمير الرفع (أنتم) اكتفاءً بعلامته (تُمْ) الداخلة في تركيبه الفعل (قمتُم) فصارة أصل الجملة (16) الذي يقول متى أمكن الاستغناء بالعلامة عن الإتيان بضمير الرفع بغير موجب تركيبي أو تداولي، فإن الإتيان بالمؤكد، الذي لا يملك خصائصه المعجمية، يعتبر خروجاً إلى باب الإطناب والإسهاب ضدّ التخفيف والإيجاز[349] أحد محتوى مبدأ الثاني لا يجوز عند ابن جني شيء مما جوز سيبويه. وإذا صح أن مؤكّد المعلوم قد يختصر فإن قبح مثل (تذهبين نفسُك)، و(سجدوا كلُّهم) آت من حذف ضمير الرفع، والحال أن الكلام قد خرج بالتأكيد إلى باب الإطناب. ولذلك فإن إظهاره من جديد يحسن تلك الجمل، كما في (أنت نفسك تذهبين) و(هو عينُه هرب)، و(هم كلّهم سجدوا)، و(أنتم أجمعون قمتم).

يترتب عما سبق أن التوكيد موجب تركيبي يمنع الاقتصار على العلامة ويقتضي إظهار الضمير. ويتبيّن من صحة الجمل التي يظهر فيها ضمير الرفع وقبْح التي لا يظهر فيها أن الاسم الظاهر يركّب بالتبعية من جهة التوكيد ضمير الرفع، كما سبق أو ضمير النصب، كما في (استهدفوك نفسك)، و(يدعونكم أجمعين)، ولا يركّب من نفس الجهة العلامة. ولا مبرر لذلك سوى عدم تناظر المقولتين. وبما أن الضمير كالظاهر مقولة مُعْربة لا يركّب الضمير العلامة عن طريق التبعية من جهة التوكيد. وأما الذي عسره مخالفة في مثل جمل (25) الآتية وكذا فهو إظهار، بموجب تداولي، الضمير الرفع المسند إليه الفعلُ.

(25) (أ) كيف وصلت أنت من الرحلة

(ب) يرجعون أنتم قليلاً

(ج) تخرجُ أنت أولاً

[349] انظر ابن جني الخصائص، ج 2، ص 126، 127، 287.

(د) ستكلفين أنتِ بإنجاح الحفل

(هـ) ستتم أنتم تصفيتكم

جميع الأفعال الواردة في الجمل (25) مسندة إلى ضمائر الرفع (أنتَ، أنتِ، أنتم، أنتن) الواقعة بعدها. تطابقهما العلة التي يعرب عن تحقق هذه الضمائر في موقع عنه أصلُ «حصر الخطاب»(346) الذي يحكم هذا الأصل يظهر الضمير المرفوع بعد الفعل الذي يطابقه شخصاً وعدداً وجنساً وذلك لتعرف الشخص المعني من بين الأشخاص الذين يساويهم الفعل الواقع قبل الضمير. إذن تعيين الشخص المعني بالفعل غاية تحصل بإظهار الضمير بعد الفعل المطابق.

والتعيين الذي ذكرناه أورد في مثل الجمل (25) من مباحثه التي قال به النحاة وحصروا معناه في تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل. إذ تشترك جميعها في خاصية تركيب الفعل المسند إلى مخاطب يُعيِّنُه الضميرُ المظهرُ بعد الفعل. وهي في ذلك مثل جمل المجموعة (21) التي يقوم فيها الاسم الظاهر بدور الضمير هنا. وكلتا المجموعتين من الجمل محكومة بمبدأ التفسير المعدي الذي يحكم أيضاً مثل جمل المجموعة (26) الآتية:

(26) (أ) ﴿إنه أنا الله﴾

(ب) ﴿فقضاهنّ سبع سموات﴾ (41-12)

(ج) ربهُ فتيةً دعوتُ إلى ما يورث الحمد

---

(346) حصر الخطاب أصل تداولي قدمه معنى وتعيينه من شهاب الدين القرافي. دور هذا الأصل يتمثل في تعيين من بين الحاضرين الشخص المعني بالفعل، ونسكت بهيئته عن ذكر الفعل [illegible] على البدل والنسبة (أنت) إلى الضمير [illegible] بالواقع [illegible] في [illegible] الفعل [illegible] وتعبير القرافي «يحصر الوضع [illegible] في شخص معين» [illegible] وخطابهم ومواجهتهم إليهم [illegible] يفهمهم [illegible] حصر الواقع [illegible] انظر كتابه «شرح تنقيح الفصول» ص 35

و إذا أمكن ، في نحو ( 26 ) ، تفسيرُ الضمير المبهم[347] بالظاهر الجملة أو المفرد بعده صار من باب أولى تفسير العلامة أو الأمارة بالظاهر كما في ( 21 ) و ( 22 ) أو بالضمير كما في ( 25 ) . فالأصل « استعمال الفعل » التداولي تحقق في مجموعتي الجمل ( 21 و 22 ) الأسماء الظاهرة بعد الفعل و قد انتظمتهما علاقةُ الإسناد التركيبية المشخصة بالمطابقة ، فوجب لها حالةُ الرفع التركيبيةُ و في نفس الموقع و بنفس العلاقة و الحالة التركيبيتين يمكن بالأصل حصر الخطاب فيه وفي تحققت ضمائر الرفع في مجموعة الجمل ( 25 ) . و بنفس العلاقة و الحالة التركيبيتين ، لكن بالأصل « الاستبداد » التداولي المقترن بمبدأ التفسير النفسي ، يتحقق ضمير الرفع قبل فعله الذي يطابقه كما في مجموعة الجمل التالية

27 ) ( أ ) هُمْ يُفرشون اللِّبْدَ كلَّ طِمِرَّةٍ

( ب ) أنت صممت نحو العربية بغير النظرية الموسعية

( ج ) أنا سعيتُ في مصلحتك

( د ) هو يحب نشء

فالأصل الاستبداد تفرداً بالفعل أو تمكيناً لثبوته في نفس المخاطب[348] يتعين إظهار الضمير مسنداً إلى فعل بعده يطابقه . و لولا الأصل المذكور لما ظهر الضمير عملاً بمحتوى القيد ( 16 ) الذي يقول : متى أمكن استعمال العلامة بطل الاتيان بضمير الرفع بغير موجب تركيبي أو تداولي . نستخلص مما سبق النتائج الأساسية

---

347 للاستزادة من المواضع التي يتأخر فيها المفسر عن الضمير ، والغرض من هذا الاستعمال انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج3 ، ص 114 ، وابن هشام ، مغني اللبيب ، ص 541 ، وابن أبي الربيع ، البسيط ، ج1 ، ص 303 ، والرضي ، شرح الكافية ، ج 2 ، ص 27 ، انظر الأنباري ، البيان ، ج 2 ، ص 339 ، والزمخشري ، الكشاف ، ج 4 ، ص 190

348 فيه يحصل التقوية الذي فيه تقديم الفاعل على فعله انظر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، القول في التقديم والتأخير ، ص 106

تختص بضمير الرفع أو بظهوره عمليات تقترن، على التوالي، بأصلي الخفة و الإفادة المكونين مبدأ التداول بوصفه أحد المبادئ الأربعة المقومة للغة.

لوقوع ضمير الرفع واسطة بين الاسم الظاهر الذي يفسره و بين العلامة الدالة عليه دلالة إشارية فإن العلامة تحجب الضمير الذي يحتجب به وراء الاسم الظاهر، و لذلك لا يظهر ن معه بغير مقتض تركيبي أو تداولي.

ضمير النصب يخضع لعملية الاقتصار من حذف المقترن بأصل الإفادة، إعادة ذكره فقطْ يعرض من الحذف. بخلافه ضمير الرفع الخاضع لعملية الاختصار المرتبط بأصل الخفة فإن إظهاره فمن الفعل المتكلم به أو بعده يخضع لأصل الإفادة.

كما أن لضمير النصب صورة صوتية واحدة، كان متصلاً بتركيبة الفعل أو منفصلاً عنه، فإن ضمير الرفع أيضاً صورة صوتية واحدة ليس إلا يراكب بها فعلاً، منفصلاً عنه، بعلاقة الإسناد التركيبية المشخصة بالمطابقة و قد بلغت درجتها التفسيرية في الحصور تعميمها على مبدأ وحدة اللغة. و إذ تم تعميم المطابقة في الفئات على نفس المبدأ فتتعاقب الضمير و الظاهر على مدخل المسند إليه أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية. و بما أن هذا التعاقب لا يكون في الحصور بقسميه للمتكلم و الخطاب، و إلا تحول إلى غائب، صار بالإمكان إقامة المطابقة على مبدأ وحدة اللغة. كأن يعمم نفس الحرف ( نُ ) مثلاً بالمتساندين على السواء، كما يظهر من « أنْ ( سْ ) فرر ( تُ ) ».

– المسند، بوصفه أحد طرفي علاقة الإسناد التركيبية، متصل بصيغته إذ كان فعلاً علامةٌ مرصوصة أو مفككة دالةٌ على مركبه من مجموع الصيغة و العلامة تتشكل تركيبةٌ يقترن بها ضميرُ النصب لا غير. لأنه لم يبق فيها مكان لإخفاء صورة ما سماه النحاةُ الضمير المستتر. و قد تبيّن مما سبق أن هذا المصطلح مفهوم نظري، تولد عن عاملية نحاة البصرة المرتبة، و ليس له في

بوقع لنحوي مكان فهو لا ينسجم ، من جهة ، مع وسيط العلامة المحمولة لذي يقتضي تحرير مكونات الجملة من نهج أصول التداول ، و لأنه ينقض من جهة ثانية «مبدأ لبيان» أساس اللغة بوصفها نسقاً من الرموز يعبر عن المقاصد لأن هذا مبدأ يقتضي بأن يكون لكل عنصر نحوي صورة صوتية ، و الضمير مستتر لا صورة له أصلاً و يدخون علامة ضمير الرفع و مفسّره الظاهر في تركيبه لفعل ينتفي كل داع إلى اقتران أحدهما بالفعل

يتميز الفعل في لغات الأحدة بوسط التصريف نحوي بتركيبه مشكل من صيغته مضاف إليها علامات ترفع عن الفعل ضرورة أن يمثل معه مراكبه بعلاقة الإسناد و إذا لم يمثل مع الفعل المؤشر بعلامة مركبة ، أحدُ الضمائر : ( أنا ، نحن ، أنتَ، أنتِ ، أنتُما ، أنتُم ، أنتُنّ ، هُو ، هي ، هُما ، هُم ، هنّ ) ، أو اسمٌ ظاهر مما يرادف أحد ضمائر الغيبة : ( هو هنّ ) ، حصل في بنيه الجملة شغور

مما قدمت من الأدلة الفاصلة بين الضمير و العلامة ، و من الأصول المتحكمة في استعمال الضمير أو مرادفه الظاهر يصبح تناول نحاة حدد موضـــــوع الضمير و العلامة غير وارد[349] لدعم هذه الملاحظة هناك أكثر من مبرر نكتفي بذكر أربعة

1 ) عرض الباحث أفكار نحاة منتقداً إياها انتقاداً عقدياً لا معرفياً ، فلم يهتد ، بهذا الأسلوب في البحث المتميز بافتعال الأسباب لاستبدال فكر بآخر ، إلى فكرة أو تحليل جديدين عدا ما سيأتيه من عرض نظرية شومسكي في موضوع

2 ) لم يتناول المدارس الضمير و العلامة على وجه العموم فتتكشف له خصائص مفارقة بين آراء ، يعمد إلى المعروف عند جمهور النحاة بضمائر

---

349 نظر - عبد القادر الفاسي الربط الإحالي المعاني ، قضية النحاة ، مجلة فكر كامل معرفة عدد 9 ص 21 44.

رفع المتصلة يحتمل منها مجموعتين، وليس له من الإعراب سوى محل بح
الثالث كما قوله: «فصيغ هذه الضمائر مشكل المتصلات التي توجد في المكتوم
والمخاطب، لأنه يختلف عن الإشكال المطروح في وجود متعددة» كيف
تفصل عناصر بعينه مقلوب عن عناصر خاصة تقسيمية. والأمر أن تعبير هذه
عناصرُ لغة إذ بسكونه عن نون النسوة ضرب من قبيل المتصلات التي
صرحها حيث في معنى رفع تركيز على واو الجماعة ونون الإثنين، وقد
عبرهما علامتين تدون في ممر، وجعل ضمير مستتر كما في التجرد من
العلامة. وهو في هذا لم يأت بشيء لم يقله أبو عثمان المازني. ومع هذا
التصنيف التحكمي الذي لا يستند إلى أي معيار نراه يعيب على من عالج كل
عناصر مجموعة في تناول واحد، ووجدها مقلوبة: (إما ضمائر رفع متصلة،
وإما علامات على ضمائر رفع ولا تكون إلا متصلة)، ويقول: «فهنا فرق
بين هذه الضمائر والعلائق المرفوع لأن هذه ضمائر متصلة والعلائق مرفوع
يمكن اعتباره علامة تطابق فهناك فرق بينها، وإن كان النحاة لا يعرفون
بينها. وهذا مشكل، ولكنه مشكل بالنسبة إلى من يعلم ولا يعلم»

2 ) استعانة الباحث بنماذج نحوية تدعي لنفسها الكلية في خدمة
الجمل المنسوبة إلى العربية المستخطرة إلى بحث هذه اللغة بأنشا وذلك لم تدع
أنها طابقت لنوعها في نحو عربها، وإلى رمي نحاتها بالقصور إذ لم يقدم
أحدهم في مسألة الضمير والعلامة ما يقنع. وسوف نتأكد في البحث موالي
ما سبق أن رأينا في منهج الاستقصاء من أن هذه الشبهة أخطرها تجريد اللغة
المعنية من خصائصها المميزة للفظها.

4 ) يبدو صاحب المقال، من خلال تناوله للضمير والعلامة في العربية،
بحيث يمارس مهمة الممرن على إثبات الكلية لأفكار شومسكي ومواضعاته
الاصطلاحية التي ضمنها النظرية الربط العاملي، من جملة ما يكشف عن
خصائص هذه الدراسة في ما قبل لتفادي، من بين ضمائر الرفع المتصلة أ

علامات ثلاث عشرة ما فيه شيء من مفهوم عناصر نظرية في نظرية مذكورة وبولاث دشومسكي مفهوم عنصر نظرية فرع بحث في عنصر ثلاثة تي حصب دون أحوتها بمدرسة وعملا بري شومسكي مثبت بكل نعت بسبب بوبيه فعديه يرم كل مصطفى أن يحمهده بوضع أخع صريعه سهل وحدة عنصر صم في حديث عن عمهم ، و ب كن صعه لا بعتمر في صمه إلا مم أحل صمه بي تمط لأحبيرية ، في هد نب سم يعصم صاحب مدل كم شبه سحث لأخير منه

### 6.6.3. من تراكيب السعور البيوي

لا ينبغي أن يفهم من شعور سبوي مستعمل في هذا موضع ـ هذه عنصر محذوف ، ( حوية حد من أي مادة صوتية ) ، نسطمه علاقة تركيبية معرة من عناصر محيطة ، ( موقر على حسن صوتي بين سطوح ) ، فسكون الجملة فعلية في نعت لأحد موسيقى مصريين حاصة ، أو الجملة مصدرية في كل نعت لكن عنصر محذوف لا ينبغي العوارض في جملة مصدرية حولها من صدفة برمن الى عمل سومية في سطوح حرص على كيفية لأحكام وحب لا يسقي محذوف ، هذه في جملة فعلية موفرة على صرفة زمن دخل نعت لأحد موسيقى مصريين ، ما ينفذه من عوارض عنصر سحن موجب مفهوم في عمل موقع من جملة فعلية دخل نعت لأحد موسيقى موصلص فما ذكر هذا معنى صم عنصر محذوف سيح في نظرية شومسكي لاحو نعت فقد لا يمثل سوح جملتها في سمة مكونة سي دصعة سومسكي بكل نعت وسوف نرى أن بنية عنصر صم هذا موقع في نحو نسبه في وصف نعت سي نكون مع عربية متداخلة بحجم شركة في وسط مصادر نعتي

عملا كا ثمي ميب في مسحث بظاهرة بصمير و بعلامة بسح بشعه مسوي عن و فرح صسس خاصنه لأولى صرتيبيه ، ( صوفيه بركيسه . خصل بعدد بركيسه بمعل عن طريق إلصاق بصيعته بصرفيه علامات يسمى بها بمعلُ بعنصر بذي يسمى به أنه بركيسه و خاصيه بثانيه بركيسه ، بمحصر في عدم مثول بعنصر بذي سفاه بمعل في بطرف لآخر من علاقه لإسناد بتركيسة فلا يشترط في بشعور بسوي سوى تركيبه بكمسه بفعل بمائه إلى نمط تصريفي من بمعاث متميز بما هم لمطابقة ، بإضافة إلى حملو بطرف لآخر من علاقه إسناد بتركيسه من بعنصر بذي بفاه بمعل بعلامته و يظهر بوطيه لأولى أنه عدد عد فرها بين خصيصين لا شعه سوي وهو بسخ ون لشتت منه

إذ حدث بالبحث بعدم بلشعور بسوي في لفقره سبعه لا يه حي في هذه بظاهرة من حمل بدوسة في مبحث تشعه سوى حمل تتي سوفر على فعل ، بعلامة مسطبقة صيغته يسفي صمير أو ظاهر من غير أن يستجيب أحدهما لمثول معه في جمله كما يتضح من حمله (6ح) بعاده هنا

(6) ( ح ) أسافر بملاً

إذ يسفي بفعل بتركيسه ( بسافر ) أحد الضميرين ( أنت و ( هي ) أو ظاهراً مر دفاً بهما لأخير و بكن بم تثل معه في جملة أحد مدعو به ثلاثه و كذلك شأن بفعل في جمله (10)

(11) ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾

حيث يسفي علامته لمكوكة بنا ، و بو و بصمير ( هم ) أو مر دف به من لأسماء بظاهره من غير أن تمثل معه أحدهما في جملة و في « حمله مؤسسة » ، ( بعد ضمنت ) ، خلاف « عده ندمحة » ، ( بسؤل بحثت إلى بعاحه ) في مثل بتركيب (12) تو بي

( 12 ) ( بعد صمت سؤال عجبت بي بعد حه )

يكون الفعل صم , قد دع مركبة مجردة من علامة الضمير ( هو , أو

مرده ... الأسماء الظاهرة ... تستحق ... أم بعد ... المحمه في

... الخاصة المركبة منها تخرجها من التركيب ... سيبويه ...

بعد قبل بي مثل هذه التراكيب ... المحسنها ... و ... الأ ...

المحسنين ( 13 ) و ( 14 ) التي يمكن ...

( 13 ) أنت ... بلا

( 14 ) هي ... بلا

... الفعل ... ) علامة مفكوكة ... ( 15 ) في تركيبة

الضمير ( أنت , هي ) ... ( هي ) ... تسمح علاقة

الإسناد التركيبية ... في الجملة ... صفات معممة في تركيبة

الفعل ... الأسبقية ... في صرفي الإسناد المظهر ( أنت ) و ( هي )

على الفعل في الجملتين ( 13 ) و ( 14 ) ... مكونة ... كما ...

... علامة ... الفعل ... تسمح علاقة الإسناد

... الأسبقية ... مكونة الجملة في مجموعة ( 27 ) ... منها

الجملة ( ... ) ...

( 27 ) ( ) هم ... كل ... ة

الأفعال الواردة في مجموعتي الجمل ( 21 ) و ( 22 ) ... حصول كل

فعل على ... علامة في تركيبة ... في ...

الجمل ... مؤشر علامة ... أصل ... في

كل ... من ( 1 ) وسيط العلامة ... يتوفر ...

لأحد ... ( 2 ) ...

... خصوص الفعل الاسم المرفوع في ... لأحد ...

موقع ... على وسط ... مخصوصة كما هو ...

( ... ) و ( 3 ) ... يحكم الضمير

بشـ ـا و عيره مر مبهمات كبـ ضمائر أو علامات بمثبت في هده بقعده يمكن بعون في وصف مثل جمله ( 21 هـ ) بعدده هـ

( 22 ) ( هـ يبومبيبي في حب سي عبدبي

سبشعر باهميه بفعل ( يبومون ) بؤمر بعلامه ( ب + و ) مبهمه بمرحص من ممد أ بقصير بعدي ، و بحقق ، برحيص من دسبط بصريه بحوي ، في برتبه لأوبى بير كبه ( عودبي ) لاسم بظاهر بعده ، مقبول ، ( ك يحمل من موصفات ، كو ه عائد مدكر جمع ، بعمله في ، كيه بفعل ) بعصبي مرتب بوقع في بطرف لأحير من علاقيه لإسباد جامل حبه برفع بتركيبيه ووصيفه بفاعل لنحويه من بوصف مقدم بهده بجمله بدي يسرى عبى مثيلاتها في مجموعتين ( 21 ) و ( 22 ) سيستحيص سائج باليه

1 ، بفعل في بعربيه يحدد فاعبه متأخر عبه سبشعر بأهميته ، ولا بعدده سيها عبى أهميه بفاعل و بمفعول بحسب رتبه أحدهما من بفعل وقد تقدم بفاعل بنسبيه بفعبه تعبس مطابقه بعدديه معه إمكن إسناده بى أي سم مجموع بأي بعدد هد بكلام نمكن صوغه من جديد في ضابط مطابقه ( 28 ) موابي

( 28 ) بفعل ، في بعربيه و نحوها من بعات ، بطابق عدديا فاعل في حال ، سبباد د بفاعل بفعل ، أو بتبيه عبى أهميه بفعل بصرف بنظر عن بفاعل ، ولا يطابقه في حابه بتنبيه عبى أهميه بفاعل أو بمفعول بحسب رتبه أحدهما منه

2 ) صحه ضابط مطابقه ( 28 ) لا يصح من بحو ، ص ، ( أي لأحوال ) بتركيبيه كحالتي برفع و بنصب ، ووظائف بحويه كوظيفتي بفاعل وبمفعول ، بتي أسندها بحاة بعربية[350] لى لاسم بظاهر بعد بفعل مطابق له عدديا كما في مثل ( 21 ) سوى جابه برفع بتي عممتها علاقه إسناد بتركيبيه

350 بصر الله ... بعدي بصر ... 198 ... 315 ... سيبويه ... 216 ... أبي ... 2 ... 58 ... 1 ص 30 ... جمع الجو ... 2 ... 166

مشخصة بالمطابقة التامة بين الصفة والموصوف، والصفة والفعل في تمثيل علاقة نسبية تحققها علاقة الإسناد

3) تبين أن وسيط العلامة المحمولة وفر النعت لاحقة بنية فاعلية ونيابية ذات بنية حرة، وأن وسيط المطابقة وفر النعت لاحقة وتوسيط رتبة مخصوصة كالإيطالية البنية عدمية ذات بنية حرة حرفية، إذ تمثل الفعل والفاعل المتعلقين على موقع واحد تحول من البنية أحدهما لا يتم عن هذا أن الأسماء الظاهرة هنا لأنها مطابقة لها قد تحققت أصلاً في موقعها، كما في مثل (29)، المحول من الإيطالية (04)، ومن البرتغالية (05) في الصورة الآتية[351]:

(29) يمشي في شارع جميل أهلي فكلهم أو م

4) تبين في تركيب الجمل (21) و(22) و(29) المحولة من الإيطالية (01) و(03) و(04) أو البرتغالية (05) أن الفعل يحتمل ظهوره بعد الفاعل في العربية، ما يمكن الفاعل من تحمل قبل الفعل بحكم تطابقهما عددياً، ثم وقع تحريك الفاعل، والذي على مطابقة دليلا على سلامة بعد فعله لأن هذه العملية غير ممكنة، فلا تدخل في أي من الاحتمالات المذكورة في ضبط المطابقة (28)، وكذلك نشأ في غير العربية من اللغات المذكورة، إذ يمكن الفعل متحولاً إلى موقع بعد الفعل تحقق صنفاً في عدده ... على ... يصنف مشكلا ... التي تسبب الخط الذي وضعه شومسكي لربط المقولات العمقية بالسطح

[351] م ... الإيطالية ... 01 ... 04 ... 03 ... 309-317 ... 05 ... 276-293

04 amiva ... ragazzo

صغير ... صغير

05 sairam ... rapazes

... الصغار

2) بيان ما عن عمل الفعل في النحو العربي (29) و(01)، و(05)، لا الشعور اللغوي في مثل هذه الجمل، لأن خصيصة تعلق جر الفعل بالفاعل على نحو متوقع، يتوقف عمل الوسيط التصريفي المعنوي، عند شومسكي (زمن المزج الشاعر)، لا يؤدي بشرط مثول الفاعل بعد الفعل إلى الشعور بعدم المزج الذي يحدث ميزة العنصر المجوف فيه، خلافاً لما يراه شومسكي، لأن رأيه هذا قد يستند في أصل نحوي يزعم تحول اللسانية الكلية على اعتماد ما يصح في الإنجليزية يصح في غيرها من اللغات، وهو ما يعني أنه بالضرورة لا تكشف عن خصائص مخصصة للغات مغايرة من أجل رفع القول بالعادة لهذه المسألة إلى خصيصة الإنجليزية وصفتها اللغة التي تستحضر تصور الكلية للفكر الغربي.

لم يصح إذن ما ذهب إليه شومسكي فيما يراه في المسألة أعلاه مكمن القول بأن الإنجليزية من نمط اللغات التي يستوجب مثول المزج في الجملة فيها فعل، لا تحسم حقيقة سهل (بسبب ما تعتقده من أن ما يصح في الإنجليزية يصح في غيرها)، ووضع الفرضية التي مفادها المحتملة في كل اللغات مبنية على قاعدة واحدة تمثل بها كلى (أي من الصرف والنحو)، وقد سبق بيان ذلك (1,553)، وكل لغة يقصرها شومسكي بوجه من الوجوه، من النمط الذي يؤصل برسمه (فرعياً)، تعمل بالترجيح من أمر المزج الشاعر، تمثل الفاعل بعد الفعل في نحو تركيبها بحسب تمثيلها مثلاً بمعنى عدم المزج الشاعر في اللغة مكتملة، وهو يحصل ذلك كما يلي:

وضع العنصر المجوف فيه مشروط بشروط منها شرح بمحمه عن خلو المزج بعد الفعل في الجمل من الإيجابية والنحوية الإسنادية والتركيبية، وهو حين يكون فيه موجود مما يؤثر في المحتوى، ولا دليل تحته في عدم المزج المسمى أثر الضمير، عملاً مبدأ حسب الضمير الذي صاغه شومسكي من قول بحذف المعرفة فيما عن المفعول هو في مكانه بالمقتضى الخاص

ـ ط 322 ) ، حـ ـ لعنصر المحذوف صلة أن يمثل في عدد المسار ح لم يظهر أو ظهر
معه ـ فعل في ـ جملة جزء عبر : محة في عـ ر هـ

. ـمحافظه على حاصـه جزء صلة من معمول كما لو كان في الجملة مصـ ريه ـمسـ ـ دة في الأجداريه و غيرها من المعاني المجرد من صرفه برمل عامله في عد ـ سـوح لم يجد شومسكي ما من يعاء عمل صرفه برمل مكانه في معـ ـ عبر مظهره ممسـ ح ـ ـهد لقد ـ ـمحصل صلة مع معمول و ـ وقع في عدد ـمسـ ح مرقب عاملا في جملة معقبة بالعنصر مطابقه ( صل ) من صرفه [352] و حمو هـ ـ حديث من لحـ يه لا يخفى على ذي بصيره

و ـ ذ لم يستعت عنبر الخصائص أنـ ـ ـه ـمسـ ـ ـعنوي محددة بوسط ـعصـ ـ ـ لم جـ ـه ـ يمكن أن يبرز ـ ـ ـه ـ ح مثل الجمل ( 29 ) و ( 04 ) و ( 05 ) في مركب مشعور ـ ـ أنه ـمنـ ـ صرفي علاقة إسـ ـ ـد فيها نحو بسـ ـهـ مكوـ ـه ـمة حـ ـ ـ لا نفس يصـ ـ قه أي عنصر حر يرتبط مع مائل فيها بنفس لعلاقة ـ ـه يمكن أن ـ ـ ـ ـ في وصف أي جملة مـ ذكر في أي بعد من نمط بحريه و بحوث الإيصابه و الإسـ ـه و ـمرتعـ ـ ـه و عبر ذلك . كلام من قبيل ـمسـ ـعر الأهمية بفعل ( ف ) يؤمر بعلامه ( ع ) فيهمه ـ ـمرخص من ممد مقصـ ـ ـمعـ ـ ي . و يحقق ( ف ) ـمرخص من وسط المصرف ـمعـ ـ ي في برنمه الأولى مبر كـ ـه ( م س ) لاسم تظهر بعده ـمعنو ـ ، كـ يتوفر عنبه من الخصائص الصرفية ـ ـمه أيضا في تركيبه ( ف ) ، ـمتعيين مركب الاسمي و قع في طرف شـ ـ ـي من علاقة الإسـ ـ ـ . و ـ ذي يبمعي عليها حانه رفع ـ كـ ـنه ، ووصفه ـ ـ عن ـمحو ـه ـ ـ كـ ـ الإسـ ـ ـ ـ قد تحقق علاقة ـ ـمسـ ـه

. يمثل طرفي الإسـ ـ ـد في مثل ( وصف أب ) من مجموعة ( 29 ) ـمكوـ ـ ـ ـمه مكونة الجملة ـ ـه ، فلا نفس عنصر يصاحب ـ ـصه نفس ـعلاقة بـ ـظاهر

[352] ـ ـ ـ ـ من ـ ـ الدلالة ـ ـ ـ علاقة ـ ـ ـ 34 . 54 . ـ ـ ـ ـ ـ ـمعـ ـ ـ ي ـ ـ ـ ـ ـ ـ

فيها، وهو الأصل الحاصل، لكن في حالة ضمير الرفع مع الفعل وفي الضميمتين علاقة الإسناد التركيبية مشخصة بالمطابقة التامة الدالة على الاسم وحده المعجمي، ويكون متوقف الضمير في الجمل (29)، كالاسم الظاهر في مثل (29)، ما يعني أن إدراج هذه التراكيب كلها في النشاط اللغوي، وبهذا الوصف المفسر المستمد من الأصول والمبادئ والوسائط المستعملة المحافظ على الخصائص المعجمية للعربية، وأن الفارق المعجمي من مشاكل ما يرتبط على زيادة المعجمية العربية بخصوص الإلحاق بالمعاني لمطابقة عنصرها، وبحصل علاقة الإسناد على الجملة المرفوع في بعض فعل الفعل (هم يعرفون) أو بعده (يعرفون هم) المتعدي عن تحليل شومسكي[353] التي يفضل جعله الرفع من صنفي عبارات الوسوم قبل الفعل إلى المركب الاسمي المثال بعده في الجملة (04) وغيرها.

تبين مما سبق إمكان الاستغناء عن مفهوم العنصر المجوف عند وصف الجملة العربية التي تحتوي فعلا يتقدم مرفوعه فيها أو يتأخر. لهذا لأن مرور إلى باب وصعوبة هذا العنصر الذي قد يغلط إليه التدريج في الجملة من المجموعات (31-33) المميزة نحو الجمل المكونة من عنصر أو أكثر إذ فيها الجمل مجموعة (30) الموالية

(30) (أ) عجبت لصاحبكم من حمق أوله

(ب) ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة، 251)

(ج) المجتمع السمر تكرّه الأب أبوه

(د) الناس من هو شتمه وجهه وجهه

(هـ) الناس من يعطيه يقبل الروح وحبّه يجب على الناس

---

353 المصدر نفسه، ص 440

(31) (أ) لا أهمية للحار والعدد النعت

(ب) ﴿جاءهم نصرنا﴾ (12: 110)

(ج) ... [illegible] ... الحكم

(د) ﴿لا يستطيعون نصر أنفسهم﴾ (21: 43)

(32) (أ) أكرم ... [illegible] ... المحتاج

(ب) ﴿وصدٌّ عن سبيل الله﴾ (2: 215)

(33) (أ) ... [illegible] ...

(ب) ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيما﴾ (90: 14)

(ج) ... [illegible] ...

(د) ﴿لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم﴾ (4: 148)

في المجموعة (30) ... [illegible] ... الجمل المصدرية ... [illegible] ... لا ... [illegible] ... بالاسم مرفوع بعده، كما في (30 د، هـ)، والعلاقة الإسنادية التركيبية غير مشخصة لأن المصدر ... [illegible] ... لا يحمل علامات ... [illegible] ... ثم ... [illegible] ... مركب ... [illegible] ... العلاقة ... [illegible] ... التركيبية بالاسم المنصوب ... [illegible] ... علاقة إسناد المصدر إلى مرفوع لا تشخصها ... [illegible] ... من ... [illegible] ... علاقة الإضافة ... [illegible] ... بحرفها (ب) ... [illegible] ... من ... [illegible] ... كما يتضح من (30 أ ب)، أو ... [illegible] ... كما في (30 ج) ... [illegible] ... إلى علاقة الإضافة[354] ... [illegible] ... بعلاقة الإسناد ... [illegible] ... من خصائص ... [illegible]

354 ... [illegible] ... ج 3 ... 204 ... ج ... 406

بخلاف ذلك نجد المصدر في مجموعة (31) مركباً بعلاقة الإضافة إلى الفاعل، كما في (وعيد [illegible]) و(نصره)، ولم نمثل مع مركب المبهم المفعولُ اختصاراً، كما تقدم في مبحث الحذف. ويتمثل بعلاقة تركيب المصدرُ بالمفعول، كما في مثل (إصدار الحكم)، و(نقضُ أنفسهم). ولم نمثل للفاعل مع مركب من المصدر والمفعول لأن الإضافة[355] هنا عوّضت علاقة الإسناد التركيبية المحققة بالعلاقة المعنوية الدلالية كما يكون ذلك مع الفعل المبني للمجهول.

عدم مثول الفاعل، في الجملة المصدرية، مع المركب من المصدر المضاف إلى المفعول، يبرره نحاة العربية بالاختزال، مستعملين أيضاً لتبرير عدم مثول الفاعل في الجملة الفعلية التي بني فيها الفعلُ للمفعول (انظر المبحث 3 4). وبذلك لا يضمرون فاعلاً في الجملتين[356] وقد سوى الزمخشري بينهما باصطلاح[357]. وإذا صح أن كانت الجملة الفعلية المتكونة من مرفوع يُراكبه بعلاقة الإسناد فعلٌ قاصرٌ أو فعلٌ متعدٍ مبني للمجهول، تُناظرُ الجملة المصدرية المتكونة من مصدر يراكبه بعلاقة الإضافة ذو وظيفة مفعولية، وجب إخراج التركيب الآخر كما أخرج الأول من ظاهرة الشغور النحوي[358]

---

355) علاقة الإضافة تكون [illegible] من مجموعة [illegible] العلاقات [illegible] ج1 ع2 [illegible] المعاصرين [illegible] بعيد عن [illegible] ابن عقيل [illegible] ج1 ج2) ص [illegible] كشف [illegible] ص5.

356) من عدم إضمار الفاعل في الجملة المصدرية يعتبر أبو حيان [illegible] بقوله وهو يحلل قوله تعالى [illegible] (سبح بحمده) [illegible] الجملة المصدر مضاف إلى المفعول [illegible] والفاعل عند البصريين محذوف [illegible] المصدر [illegible] وليس مبني في [illegible] لأن الأسماء لا [illegible] لا يضمر فيها. البحر المحيط، ج [illegible] ص 143. انظر ص 470 منه.

357) [illegible] حيث يعرض لإضافة المصدر إلى المفعول كما في قوله تعالى [illegible] على أنه مصدر [illegible] مبني للمفعول [illegible] عن ذكر من يحجبه لأنه غير ملتبس. الكشاف، ج 2، و ج 4، ص 507 [illegible] مصدر [illegible] مبني للمفعول.

358) [illegible] الشغور [illegible] عبد القادر الفاسي [illegible] المصدر [illegible] في المصدر [illegible] فاعل [illegible] إلى [illegible] ص 133 [illegible] ضمير [illegible] في [illegible] الشغور في [illegible] المصدر.

وإذا كانت الجملة (31) توضح إمكانية قصر المفعول أو حتى الفاعل فإن الجملة (32) شاهدة على إمكانية حذف الجملة[359] التي تعرف في الجملة (31)، بحيث يُذكر المصدرُ (الكرمُ) و(الصمّ) مقطوعاً عن الإضافة إلى الفاعل والمفعول مع الاحتفاظ بالعلاقة الإسنادية مثله (... ...) أو إلى أحد مشتقات الفعل[360] وفي هذه الحالة لا نشعر ... بحكم تمام نسبية الجملة ومثول طرفي علاقة الإسناد ... على ... وجود جمل فعلية أو مصدرية ... مركب الجمل ووظائف نحوية ... معنى ذلك أن علاقة الإسناد قد تختفي بالعلاقة الاسمية ... كما سبق أن بينا ذلك (3.5.3)

في الجمل المجمعة (33) يلاحظ أن المصدر مقطوع عن الإضافة ... هبةٌ عقابك و(إطعامٌ يتيمٍ)، وإن ... (ب) عليه (ضعيف ... ) و ... [361] وعملاً بما سبق إثباته يقتضي التصور ... أن يكون عدد الأطراف أكثر من عدد العلاقات وجب أن يكون ... في مثل (33) فإن ... العلاقة الإضافة التركيبية مركب إسنادي ... عنصرين تربطهما علاقة الإسناد ... لم تمثل سوى أحد المسندين ((هبةٌ) و(إطعامٌ) و(سكينةٌ) و(الجهر)) ولعدم مثول الطرف الثاني من العلاقة المذكورة تعين إدراج مثل هذه التراكيب في الشعور ... في الحذف ... أحد الأمرين لاعتبار ... أحد شرطي الشعور ... عدم العلاقة ... على تصرف غير مباشر ... الحذف المختص أو

[359] يحتمع ... في الجملة ... الإعلام ... الفعل من غير ... إلى فعل ... حصل ... تعني ... ص 7.

[360] ... من خلال ... عالي ... الله ... محمد ... ج 2 ص 146

[361] ... في ... في موضع ... في هذا الموضع ... ج 1 ص 272

فنقول: وقد جوز النحاة إمكان حذف الفاعل إذا ركب المصدر مقطوعاً عن الإضافة عاملاً النصب في المفعول. كما جوزوا الإضمار فيه محتجين بأن الأصل الإضمار في أسماء الأجناس. فقالوا: «المصدر إذا عمل في المفعول كان فيه ضمير كاسم الفاعل»[362].

فضلاً عن ذلك ذهب النحاة إلى حذف فاعل المصدر، وإضماره فيه لأنه لا تحصل من بعض في البنية المكونة لمثل الجملة (رهبةٌ عقبتُ). وكأنهم يقولون معنى لا يتركب المرفوع والمنصوب بعلاقة تركيبية واحدة. فيحتاج المرفوع (رهبةٌ) لعامل النصب في المفعول (عقبتُ) عن المركب به حالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل النحوية فلم يجدوا سوى ضمير الفاعل المستتر في المصدر. قد يتبادر إلى الذهن إمكان إبراز هذا الضمير بصورة العنصر المحذوف ضم الذي من خصائصه ملء الفراغ الملحوظ في البنية المكونة للجملة المصدرية. لذلك وبهذه الغاية وضع شومسكي العنصر ضم. وفي هذه الحالة ... مثل هذه التراكيب في الشعور اللغوي لا الحذف.

افتراض ضم في هذه التراكيب لا يفيد، لأن ضم في الأصل موضع غير معمول. وهي أهم خاصية تميزه عن قسيمه اللفظي العنصر المحذوف الثاني في نظرية شومسكي[363]. وبهذه الخاصية ضمه على نظرية أحد النحاة الجدد[364]. فإذا جعلت في موقع الفاعل ضم غير المعمول احتاج إلى عنصر آخر يتلقى حالة الرفع ووظيفة الفاعل. وإذ حاولنا محاكاة الوضع بتكييف ضم مع العربية فجعلناه معمولاً، لئلا نقدر ما لا يقع في حل مسألة، نكون قد صرنا إلى مفهوم الضمير المستتر في النحو العربي الذي يمكن إظهاره بصورة منفصلة

---

362. انظر عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج 2، ص 608

363. انظر شومسكي: نظرية العمل والربط، المبحث 6، ص 527

364. في معرض مقارنة بين العناصر المحذوفة بينها وبين المحمية يقول د. عبد القادر الفاسي: «العنصر الثاني هو ضم ... وضم هذا عنصر من نوع خاص إذ يتميز بأنه غير معمول ... يظهر في البنية المكونة مع المركبات الاسمية الفارغة، لأن توزيعه يختلف عن توزيع هذه المركبات الاسمية المعمولة المحذوفة ... هذه جزء ... يلزمها أن تأخذ علامة إعرابية بينما ضم لا يكون معمولاً حتى يكون معرباً». اللسانيات واللغة العربية، ص 3..

، في كتب النحاة لا يقتصر وصف هذه التراكيب من العربية أو من غيرها من اللغات التي تكون معها نمطاً واحداً إلى الغرض النظرية أو بعض أفكارها.

و بالمحافظة على أصل النحاة للعربية (لا إضمار في أسماء الأجناس)، و عملاً بإمكان التصريح للفعل و عدم تخصيصه[365] بفاعل معيّن بلفظه أو بضميره أو بعلامة دالة عليه تعين تجريد الفعل من علامات المطابقة الدالة على معين، فنحصل على مصدر مجرد بدوره من الضمير مسند إلى فاعل عام يجب حذفه حذفاً. كما يحذف المسند لفظه خبر المبتدأ بعد (لولا) و غيره من المواضع التي حصرها النحاة[366] و الاختصار، كما تقدم، حذف يقع في القول و ليس في الكلام، يحصل بإسقاط مكون أو أكثر من الأبنية المكونة للقول من غير أن يترتب عنه، بشهادة الدليل، كالنصب الظاهر على المفعول في مثل التراكيب المدروسة، سقوط المفاعيل من البنية المكونية الكلامية، و يكون الحذف مع وجود دليل عليه كالثابت في القول الماثل في بنيته. و مما يدل أيضاً على القول حمل المجموعة (33) إلى الحذف و ليس إلى الشعور السيبويي: 1) التركيب محذوف مخالف للأصلي لحمه و الإفادة. و ذلك لما في مثل قولهم: (رهبه سنن عقابك) من الاستثقال غير المفيد بسبب ظهور لفظه (...س) و 2) امتناع تعيين سابق يعود عليه ضمير لا علامة تدل على كمونه.

نخلص مما سبق إلى ورود خاصيتي الشعور السيبويي: 1) التركيبة التي تحصل بإعداد تركيبة للفعل عن طريق إلصاق بصيغته الصرفية علامة يسمى بها الفعل العنصر الذي يجب أن يراكبه بعلاقة الإسناد ما يتوفر عليه من

---

365 في تخصيص الفعل و إطلاقه ذكر [illegible] ضربت زيداً [illegible] ضرب بالضرب عام وقع مني على [illegible] خاص [illegible] الفعل [illegible] إليه مني و على زيد و هذه معاني الدلالة على مطلق الفعل [illegible] كونه دالاً على زيد [illegible] يكون [illegible] دلالتها على [illegible] بعضها على بعض. انظر السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج 1، ص 191.

366 انظر مثلاً شرح الألفية لابن الناظم، ص 21.

حصائص صرفيه معيمه في م كمه بعص و 2 مركسيه ، حصه بعه منو ب
عنصر ب ي معه بعص في سيه مكوبه محمده و يشهد عبى عدم مسه
عبه صهور علاقه لإسساد أحد صرفيها لا عبر

## حلاصات

من مباحث هد مفص يمكن أ ستقي جمعه من خلاصات و سائج
تي يسعي لاحتفاظ بها لأهميتها في بناء محتوى عصول للاحقه من بينها
تأتي عبى دكر ما يبي

1) إصرار شومسكي ما قبل برامترات عبى كتبه ما يصح من قواعد
نحويه ، و تمسكه بالاختبار م سي سطريه في مختلف معات بشريه و بد
بحث عول يسمك أكثر بي حصائص معات به ، و سبهي بي سائج
د خصه بوقعات نطرية شومسكي سابعه و بمحافظه عبى سمر بطرية
ترمها مفاهيم جديدة نعبه بيها لاسجام مع واقع لغات ، تمكنها من حتواء
لشو رد ، فكان ما يبي

2) تعديل حرئي بمفهوم من بكي رد نجعي شومسكي عمسا عن
« مبدأ تصغي دي يقصي بالإحالة لأي سوبيه من تعميمات بنويه عبها
تحقيق « مفهوم وصفي » عبى صورة واحدة في كل معات بشريه ، ويأخذ مده
ب سمه « سمات مجرده لأسس » بتي تحمل تتحقق في معات عبى صور
متغيره

3) مع صرورة محافظه عبى طابع بكي بطرية شومسكي سابعه ،
كما بشخص في نحو الأخيرة ، يترتب ب معمح بص عبى حصائص
بنويه مميزه بعات لأخرى فكان لابد من أن نعين عصمه بيها برامترات
بوصفها فرضيات وصفيه ساعد بطرية عبى معالجة ما قد يظهر في لغات
مدروسة من حصائص متغيره تعرفها عن لأجنبيه و وصف برامترات وصفيه

قصره الممكن النحوي من ضبط التعديل الذي يجب إحداثه بسبب التركيب المعين في لغته لتسهيل دمجها في النمط اللغوي الذي حددت منه القاعدة الكلية . و وضح مثال تطبيقات البرامتر المسوح للشاعر على اللغة لإيطالية و نحوها العربية .

4 ) مصطلح الكلي عند شومسكي صيغته دقيقة من القواعد النحوية إلى السمات المجردة الأسس ، ( أي من التصوري إلى غيره . و غير التصوري الذي عبر المبادي ذو طبيعة دلالية أو تداوليه ) ، ثم أخذ يعرف كل النواة من السمات » ، من قبيل « تجب الاهتمام بالمعنى الذي سبق ذكره و مثال مركب الاسم المسوح » بمجموعة من « المهيجات » . هذه المهيجات ، و الإثبات الصورية التي تتحقق بها تلك النواة ، تمثل مجموعة من الإمكانات المتاحة للاستعراض من خلال الدراسة المقارنة لمختلف اللغات في الأجنبية ، و في العديد من لغاتها . و بجعل تلك الإمكانات من النحو الكلي يكون شومسكي قد انتهى إلى ما كان يتبناه قبل إدخال مفهوم البرامتر إلى نظريته .

5 ) يمكن الانطلاق ، في دراسة أية ظاهرة لغوية كالفاعل و نظيره المسماه لعمر الفاعل ، من « نواة » مشتركة بين جميع اللغات بشرط تجانس السمات التي تكون تلك النواة . فلا تكون النواة من السمتين تجب الاهتمام بالفاعل و التحريك مثلاً . و إنما يجب أولاً الفصل بين « المفاهيم الوصفية » و « المهيجات الصورية » . و ثانياً تكوين النواة من أصول عناصر صورية : 1 ) دلالية ( جمع الفاعل ) ، و 2 ) تداوليه ( الكرنة ) . و ثالثاً ربط تعاير المهيجات التي تتحقق بمختلف الوسائط اللغوية . و بذلك فقط يمكن أن نتجنب العودة من باب آخر إلى الكليات الصورية ، و سنمكن كل اللغات من فرصة المساهمة في هذه الخطة النسبية ، بحيث تتحول مهيجاتها في تحقيق النواة من السمات إلى النحو النمطي أو الكلي ، و يتحرر النحاة من مضايق وجودهم بين سندان اللغة

المفسرة لخصائص نطقها وصرفه النظرية المناسبة للكلمة . والمثال أبسط هنا
العبارة (أنبه النكرة الفاعل بجمع)، والنكرة وسيط الخط اللغوي فعله وما
اشتق منه، فتتحقق العلاقة النعتية بالأنية، علاقةُ الإسناد التركيبية المشخصة
المطابقة بين الفعل المنكر: «الأي هي المجهول» والمركبة للاسم الذي يعطي
عن علاقة الإسناد الحاملة للرفع وعن العلاقة النعتية الواصفة للمفعول)، والزيادة على
محتواها الصدق تختلف المعطيات التي تخرجها الحربية لتحقق «اللو دلالية»
فيتشكل التركيب البنائي للمفعول، وهي عبارة ردة عند أ شومسكي
لم يذكرها في مسرد المهيجات المخففة لنفس البنوة من السمات المجردة

6) العوارض: التركيب النحوية كالفاعل والمفعول أو التركيبية كالرفع
والنصب، يمكن اعتبارها نواة من السمات المجردة لأساس تكوين الجملة في
أية لغة. إذا أردنا إنشاء النحو الكلي من المتحقق في نمط لغوي معين فقط مع
الحرص بأن يلزم كل لغة طبيعية أن تختار الرموز واحدة من الرتب: (ف فا
مف)، أو (فا مف ف)، أو (ف فا مف)، إلخ، وأن تؤصل هذه الخيارات
بحيث تشتق منه ما تجوزه من الرتب التي تحملها الجملة المنطقية

ولكن إذا أردنا أن ننشئ نظرية مناسبة للأنحاء المنطقية، من أجل التوقف
على الخصائص النمطية للغات البشرية، يجب القول بأنه يلزم كل لغة بشرية
أن تختار، لكي تفرق بين مختلف العوارض، أحد الوسيطين اللغويين: أ)
وسيط العلامة المحمولة التي يتوفر بها لنسق قواعدي توليفية ذات بنية حرة، ب)
وسيط الرتبة المحفوظة الذي يتوفر به لنسق قواعدي مرصوصة ذات بنية قارة
بالاختيار الأول تسمح اللغة مبدأ التنقل الذي يتدخل في إنشاء علاقة بنيوية،
وبالاختيار الثاني تنشأ العلاقات الرتبية التي وصفها كوبرغ فيخرج الرتب من
مجال التأثير اللغوي في شتى اللغات. لكن مثل هذا القول لا يجوز [illegible]
عنه أحد النحاة العرب كتشومسكي. ومع ذلك يجوز من الفرضيات قوله بكل
لغة تركيبة رتبة أصلية وقد تسمح بعض غيرها بمحل، [illegible] الجملة

في كل لغة من لغاته حرية في ... من المواقع لا بد من عمل ... الأحداث
والوقائع.

7) نقل مفهوم من موقع إلى آخر يُطلق معرفة في حقل معين، إذ يمكن من
خلاله حل مشاكل سابقة لم تستطع حلّها، ثم يولد مشاكل جديدة تطلب
تطوير الحل. أما إذا كان نقل مفهوم من أحد فروع اللغة اصطلاحية جديدة
بمحددات معانيها، فإن من هذا النقل يدخل في تنمية المعرفة، عرفتها
من الصنف الأخير مع تشومسكي، وقد تبعه عدد من نحاة اللغة الجدد،
ينقل عامل الجهة رفع من الابتداء، والفعل عن النحو العربية إلى نظريته في
قياس الأحوال من نظرية العامل وربطه، إذ يعتبر أن العامل عنصر مطابقة
(تطابق) من نظرية الحالة رفع في الفعل المتحيز إلى في غياب نسق الجملة
نفسها، ولا يعمل إذا كانت الفعل محذوف، فالتحول العامل إلى عنصر
التشابه ومن قبيل الصنف الأول هذا العمل من مفردات إلى العلاقات
وبذلك تمكن من حل لغة من مشاكل التي تستعصي حلها على نحاة
العربية، من غير أن يولد عن ذلك الاستبدال مشاكل جديدة.

## الفصل الرابع

# 4. تعلق المعاجم النمطية بالوسائط اللغوية .

### تقديم

اللغات البشرية، مهما تعددت و[illegible]، محكومة [illegible] بتصدر مبادئ أربعة: (1) مبدأ دلالي و(2) مبدأ تداولي، و(3) مبدأ توصيلي للوسائط اللغوية، و(4) مبدأ تصوري[266]. وقد صح قصر اللغات على مبادئ نشأة أربعة، حتى لا يحمله أحد مكوناتها أو أحد مكونات نحوها الوصف نفسه من هذه المبادئ.

بناء على ما سبق في الفقرة السابقة أن يتكون المعجم صورة، بوصفه أحد مكونات اللغة كبقية صورة المكونات، من مبادئ نشأة أربعة. وقد كان تعدد اللغات مرتبطا بوسائطها (ط [illegible])، وجب أن تختلف معاجمها بسبب اختلاف وسائطها. وقد صح أن كان المبدأ التوصيلي وسطه بين

[266] [illegible] 30[illegible]6

المدخلين الدلالي والتداولي[367] فيما وبين المداخل الصوتي بعده الحاصل تتمثل خصائص المعجم بين المعجم في المدخلين الأولين والثانية خصائص المعرفة في المداخل الأخرى.

سبق أن ذكرنا أن هذا الفصل يحاول أن يضع ملامح المستعمل أولهما أهمية الكشف عن الخصائص المشتركة بين المعاجم بحكم خضوعها لإحدى الأصول المبادئ الدلالي والتداولي. والثاني المحاولة المتوجهة إلى الخصائص المعطية التي تشكل المعجم المعاصر تركيبة أو وسعته وإذا بالوسائط المعنية يتشكل مشترك في صورة معينة فسيكون المعجم معطى.

سنعمد إلى ما قدمنا بالعمل على كل دراسة معجمية أن تُنجز في مستويين: في الأول يبدو المعجم بوصفه واقعاً مستقلاً عن اللغة مجرداً من المادة الصوتية والقوانين التركيبة، على أنه تنازله في هذا المستوى مرحلتين في الأولى منهما «المعجم المحض» المتصف بخصيصتين: كونه مجموعة كلمات، وكونه غير مرتبط باللغة. وفي الثانية يتعين البحث في «المعجم الممكن» بوصفه مجموعة من الإمكانات المحققة «المعجم المحض» في اللغات. وفي المستوى الثاني يجب التركيز على «المعجم المعطى» عبر الحدود الإمكانات المحققة في مجموعة محصورة من اللغات، فيكون المعجم المعطى موضوعاً في قوالب صورية مقيدة بالوسائط اللغوية تنتمي إلى المستوى الوضعي. لأنه حيث الوسائط تم اختيار الممكن من «المعجم الممكن» المحقق «المعجم المحض» فخرج هذا الأخير معطى لا كما كان يزعم أصحاب اللسانيات الحاسوبية.

---

367 يمكن ... علاقة الدلالة ... بعلم ... 
... الذي ... الدلالي ... المعجم ... 
... الاستعمال ... 
... المعجم ... ص 29، 162.

مـ ـب معجم ثلاثية : تخص ، ـه ـنسـبي ، و ـممطي ، لا ـحـقـصـه ـ ـه

سمو ـ ـمـ ـهـ تمثل (إصافه [68] . ـه وحـد في مرتبه لأولى « (إصافه تخصه »

ـممثمه في محموع ( ا ) بعلاقتين : ( ع1 ، ع2 ) بين ـعـنصرين ( س ، ص )

معه عنهـ كما يلي : س(ع1 Ι ع2)ص وفي مرتبه ثانيه ثاني « (إصافه

ـبـ ـمـه » ـتي تمثل مجموع (إمكانات ـمتاحة ـلتحقيق تخصه ـه ـد ـه ـمعف

ـى عنصر ـطرفين في علاقه (إصافه وحد ـمكانـ ، في أحـ هما يقدم مضاف

س ، على مضاف ـه ( ص ) ، كما صيغ سابقا ـ ـيؤخـ ـه في لآخر

كما يلي ص(ع1 Ι ع2)س و لاحتمال ـلجمع بين إمكانين مستقلين

ـيوـ ـمكـ ـ ـ ـث ـمكن ـلتعبير عنه كما يلي

( س(ع1 U ع2)ص + ( ص(ع1 Ι ع2)س ، كل لغه بشريه محصورة

على ـمقـ وسيط ـمكـ من محموع إمكانات ثلاثه : س(ع1 Ι ع2)ص ، و

ص(ع1 U ع2) س ، أو (س(ع1 Ι ع2)ص) + (ص(ع1 U ع2)س) وغـــ .

إصافه ـنسبيه تمثل مجموعة محصورة من إمكانات تحققه للإصافه تخصة

يلزم بالضرورة ـمطقيه . شرط ـعـ في ـ حد من تلك إمكانات فسو ـه

لإضافه ـممطيـة » هذه تصدق على إمكان ـ ـي ـعـه مجموعةً لغويه

وسط ـ ـد حـ ـ ـب ـسعمـيه ، و فصـ ـب عن وعي ـهمـ عمرة ـ ـعربيه من

ـممط ـلغوي ـ ـذي حـ ـر خيول إصافة تخصه ـلإمكان : س(ع1 Ι ع2)ص

و أهمل ـسـ ـمي ـ لا حـصـر بـة من ـممط ـ ـذي حققها ـ لإمكانين :

س(ع1 U ع2)ص و(ص(ع1 U ع2)س ، ولا ـسـعـه ـحـ ـ نمط لغوي ثـ ـب

ـحـ ـر إمكان ص(ع1 Ι ع2)س و ـهمـ ـ ـ ـي

ـمد نصـح تمثل (إصافه ـحدود ـقسمه ـ مر ـب معجم ثلاث :

تخص و ـنسبي و ـممطي ـكن على أن ـنسب ـوع ـعلاقه ـممكن فيها ـ ـن

[68] ـصر ـب ـ ـ ـا ـي ـ ـ ـ ـ محمد ـ ـ ـ على ـكـ ـ ـمه في النحو العربي القديم

هذه المراتب. وهذه العلاقة لا يمكن أن تختلف عن القائمة بين المبادئ الثلاثة الأربعة في النص (367). بمعنى أن [المعجم الخاص] مقتصر غير لازم، وهي خاصية تقع في المرتبة الأولى، لأنه لا يخرج عن شيء قبله، ويقتضي الذي يليه بعده. وأن [المعجم الذهني] لازم غير مقتصر لما بعده. وأن [المعجم اللفظي] لازم غير مقتصر. وهذه الخاصية تقع في المرتبة الأخيرة[369]. ويمكن صياغة المراتب المذكورة مع الوسائط اللغوية بالشكل الموالي:

(1)

[المعجم الخاص] ← {المعجم الذهني} ← {الوسائط اللغوية} ← [المعجم اللفظي]

وقد استفدنا من تكون المعجم الخاص في المرتبة الأولى وحدات المذهب الكسبي بوصفه في الموقع المتقدم في الذهن. وهو ما يجمع عليه المفكرون العرب، كما يظهر من عبارة الطوسي[370] إذ يقول: «للشيء وجود في الأعيان، ووجود في الأذهان، ووجود في العبارة، ووجود في الكتابة. فالكتابة تدل على العبارة، وهي على المعنى الذهني، وهي دلالات وضعية، تختلف باختلاف الأوضاع، والذهني على الخارجي دلالة طبيعية لا تختلف أصلا، فبين اللفظ والمعنى علاقة غير طبيعية، لأن العلاقة الطبيعية بين المعنى والعين»

عملا بما ورد في النص أعلاه من أنه يكون من خصائص المعجم الخاص العلاقة الطبيعية القائمة بين الأشياء الذهنية (أي المعاني) وبين الحقائق المناسبة

---

369 [illegible]

370 نصير الدين الطوسي، [illegible] ص 552.

مستعملة في بيئة معينة وقع خارج المعجم. وبسبب هذه العلاقة الاصطلاحية بين المعاني والحقائق وجب أن يكون محتوى المعجم الخاص كليا؛ فهو من الكليات الضرورية الثابتة في كل اللغات البشرية، أو فهو من اللوازم الثابتة للغة الواحدة، بحيث تمكن مصادفته في ممارسة أي عمل علمي كان موضوعه اللغة أو غيرها. والكلي لا يختلف أصلا. وبخلاف ذلك محتوى المعجم الخصوصي لأنه من شأن العلاقة الوضعية الاصطلاحية التي تجمعه بما فيه أن تجعل محتواه يختلف أولا من نظام لغوي إلى آخر، وثانيا من لغة إلى أخرى. إذن من خصائص المعجم الخصوصي العلاقة الوضعية المترتبة على الوسائط اللغوية، ومقتضاه الاختلاف محتواه وتغيره.

في النظر في الكيفية التي يحصل بها المعجم النسبي اللازم عن الخاص فرضنا أن المعجم الخاص ينحل إلى مكوناته الممثلة في العناصر التالية: الجسم (ج)، والزمن ( )، والحدث (ح)، والعلاقة (ع)؛ أي من [ج، ز، ح، ع] وأن عنصر الحدث (ح) منه يطرد وقوعه مقترنا بعنصر الزمن ( ). إذن، فإن عنصري الحدث والزمن [+ح+ز] من مبادئ المعجم الخاص، لكن السؤال من مبادئه الجديدة على أي صورة يكون قد ظهر في اللغة. وبالتالي لا مندوحة من السؤال التالي: في أي صورة صناعية يستدعي تركيب عنصر الحدث والزمن بحيث يحصل مرة أخرى على (+ح+ز). ومن الأجوبة المقترحة لهذا السؤال المشكل محتوى المعجم النسبي.

كل لغة مضطرة إلى الحرص الشديد على أن تضمن قبلها صورتان صوتيتان (+ح+ز) قرن عنصري [+ح+ز]، ومخيرة لانتقاء بواسطة إمكان توفره المعجم النسبي. من أوضح الإمكانات وأكثرها انتشارا نذكر {(+جذر + صيغة)، و(+جذع + لاصقة)، و(+جذع + عنصر)}، وهكذا يصير بإمكان اللغة المعينة كالعربية أن تختار بواسطة الجذر اللغوي الإمكان الأول (+جذر + صيغة)، وتهمل الباقي. والعربية كالفرنسية، لا تعرفانه بحيث ... بواسطة

خـ ج لمعوي ، لإمكـ ـس لأحبريس : {( + حدع + لاصقة ) ، و ( + حدع + تعيير )} ، و يهمل لأول و قد تحصر بعب أخرى لإمكـ لأحر ( + حدع + تعيير ) ، ، يرتب عرفه إمكـ حديد من قبيل ( + حد ر + تعيير ) ، هكذ تعد د لاحتملات مكونه للمعجم ...

يسمح لإمكـ ( + حد ر + صيغه ) بتكوين معجم مقطي حص بلغات سي عمرت فيه أ ر + ج ـ ر ، عن طريق سكب حد ر مثل ( ق ط ف ) تدل على حدث ر قطف ] في تصيغه ( فعل ) تدل على رمن فتحصل على يوحدة معجميه ( قطف ) تدل على معه هد و بصيغتها على رمنها ، كما عبر عنه بن جني و يوحدة معجميه ، أي لكلمه ، لدئه في عربيه عن سكب حد ر في لصيغة تسمح في مثل بفرنسيه و لأحبيريه عن إلصاق لاحقة بـ حدع أو تعبير حد ر لا عمر كما هو مبين بالأمثلة في نصره ,(371) أسفله

و عبارة حرى تحمل ما سقدم من فروق بين مراتب معجم لثلاث يمكن لقول نطلاق من معجم خص بدم كل لغة بشرية أن يضم معجمها صنفاً من يوحد ت المعجميه ، أو صنفاً من لكلم ، تتميز بخصيصة قرب عنصري حدث و رمن ، و هده خاصية كلية لا تختلف و لا تتغير و بالاستناد إلى معجم لعام ي لكل لغات لبشريه حبيرة في تحدد وسيط لاسماء ممكـ تحقق به خصيصه [ + ج ] لكليه و بالنظر في محتوى معجم لمعطي قبل لاقترب لصو تي ( + ج + ر ) مو زي لاقتر ب الدلالي ر + ج + ] يحصل في أي لغة من عن

371 يتبين من أمثلة الآتية كون لانجليزية و الفرنسية من المعط اللغوي لأخذ بوسيط حدع مع اللاصقه كما في (01) و بالتعبير كما في (02)

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| (01 | ... حد ... | + | لاصقه | ➤ | سمع |
| | Listen | + | ed | ➤ | Listened |
| | omiser | + | a | ➤ | aimmisera |
| (02 | حدع + | | تعيير | ➤ | ... |
| | think | + | ? | ➤ | thought |
| | vivre | + | ? | ➤ | vécu |

صريق لحد مع نصبعه أو بتعيير ، و إما عن طريق حدع مع ملاصعة أو معسر . و بهد نحصل علي وسيطي لحدر ، لحدع سعوبين . و بهما يمكن لكوين نمطين من معاجم معوبه ، إذ يكشف لحصائص لعلاقة بين مراتب معجم ، ومن لحصائص ملازمة له لتي لا تفارقه في جميع مرتبه . صح لحصر محتوى معجم لحص في العناصر [ ح ، ر ، ح ، ح ] ، علما أن أي عنصرٍ في مجموعه حامع لخصائص وعه ممرع إلى عدد نوعي من مفردات . وإذا صح لاحتصار ما كون فإن أن سؤال يتبادر إلى لذهن هو ماإذ كانت جميع لعناصر لمرزوعة حاضرة بالتساوي في معجمين لعد بي و لممعصي أو أن بعضها أكثر حضور في بعض مكونات لعه من بعضها لآخر . و لاشك في أن عنصر لعلاقة [ ع ] ، لمتفرع إلى عدد محصور من مفردته ، ( كعلاقة الإضافة [ ع U ع ] و علاقة لانتماء [ ] ، و علاقة لسببيه [ ] ، و علاقة لعليه [ ] ، و علاقة لمزوم [ ⟸ ] ، و عيم حر ) ، أدخل في تركيب لعه مما في معجمها . و بحلافه عنصر لجسم [ ح ] ( وهو كل ما له أبعاد الثلاثة : الطول و لعرض و لعمق ) ، لذي يتفرع إلى عدد غير متناه من مفردات من قبيل دمي ، صفة ، حيوان ، طير ، نبات ، بر ، جماد ، صوت ) ، لأن حضور مفرداته في معجم لعه أكثر منه في تركيبها . و كدلك حال لمفردات متناهيه ( مثل فوق ، سنة ، شهر ، ساعة ، ثانية ، أمس ، لان ، بعد ) لتي يتفرع إليها عنصر [ ز ] .

أما عنصر لحدث [ ح ] فإن مفرداته غير متناهية لتكثر بخاصية تنوع ما هي لصاهره في مثل ( قطع ، قطع ، قَطَع ، قُطع ، قطع ، انقطع ، قطّع ، سْتقطع ، تقطع ، تقطّع ، قُطُوعٌ ، قطعٌ ، قطاعه ، قطعٌ ، قِطاعٌ ، أقطعُ ، قطوعهٌ ، قطّعٌ ، قطعٌ ، قطّعٌ ، قطعٌ ، قطعة ، قُطعة ، قطعة ، قطعة ، قطعٌ ، قطوعٌ ، قطعةٌ ، مُقاطعة ، قواطعُ ، مُقطّعٌ ، مقطعٌ ، مُقطعٌ ، مقطعٌ ، مقطعة ، مُقطّعاتٌ )

وبسبب خاصية التوليد المميزة لعنصر [ ح ]، يكون مفرداته محصور مباشر في معجم اللغة موقع، وحصول بواسطة الاشتقاق فالتصريف في معجمها متوقع

تبين مما سبق أن عناصر المعجم المحض تتسم بدرجات متفاوتة في مكونات اللغة من غير أن يكون بعضها مستقلاً عن بعض بل عنصر العلاقة ، وإن حصل ثبوته في تركيب اللغة ، فإن حضوره في معجمها آت من ارتباط مفرداته بباقي العناصر الخالصة الانتماء إلى المعجم على الإطلاق وبالنظر إلى هذا الارتباط بين مكونات اللغة يعتبر « الانفراد المضبوط بالعلاقة » خاصية المميزة لمحتوى المعجم في أي مرتبة كان وبإدماج الخاصية المذكورة في عبارة تحمل المفهوم من المعجم تمكن القول

المعجم عبارة عن مفردات بينها مناسبة والمفردات المتناسبة لا يخلو إما أن تكون بحتة ، وهي عندئذ معجم محض ، وإما أن تكون إمكانات وقوعية ؛ وهي التي تشكل المعجم اللساني (نظ 2.4 ) وإما أن تكون مشخصة كمفردات صوتية متشاكلة ، وهي في هذه الحالة معجم نصي (نص 3.4 )

### 1.4. تناسب المفردات البحتة في المعجم المحض

تبين أن محتوى المعجم المحض مشروط بالعلاقة التعددية التي تقوم بين «الحقائق» في العالم الخارجي وبين « المعاني » في الذهن أو في عدة الاكتساب للعالم الخارجي ، حسب مذهب الكسبي، أصل المعاني في الدماغ وتوضيح المسألة مسوقة في مذهبين الطبعي والكسبي يمكن القول باختصار إن المعاني المتصورة ، من قبيل الجزء أصغر من الكل ، إما أن تنبعث في ذات عدة الاكتساب[372] منها ، وإما أن تحصل بذاتها من جراء انفعالها بالعالم

[372] تعني عدة الاكتساب ... في ذات الدماغ البشري من قوى ... في حالتها الأولية ... قبل اتصالها بأي شيء واقع خارجها ... القدرة ... خاصية عدة الاكتساب ... عمل محصور

تخصص بها. وفي هذه مرحمه يمفع ح سؤ ، في ، هل حول معلاقه نقائمه بين عد ه لاكتسب ب ( ع ث ) ، بين عسم خ ر جي ( ح ح ) ، هي علاقه سعق ، يكون كم يث ، د ك ب فسم ذ ت أحدهم يفسعم ، ى لاحر ، أم هي علاقه تصديه ، و يكون كم يث ، ب مكن وجود كل و حد في سسقلال عن لأحر ، بحيث لا يحتاج أحدهما في قو م ذ ته ، ى لاحر ، بل كلاهما مكن أن يوجد بدء عمى ما ه من صفات ، و ، ن سم يكن لأحر موجود

، ن لأحد ، حدى معلاقتين : « سعمق » أو « سصديف » يستشكل صور حاص عن صبيعه عد ه لاكتسب ، أد بهد « عمو » أو سة » ، مكتبه ، ، د عصب سعدم خ رجي ، من ، ء أسق معرفيه ف كتسب بعمد ، أ د بهد « قوى » مهيأة لتحصيل » معموم لأوسه » من عسم خ رجي لمسصم عمى وجه كمي فسد ء أسق معرفيه كتسب بها ، مم في ذ تها ، بعمم حقائق لأش ، وفي بعد م بو ثع أو تحمين

بكسسو ، ، من مفكرين عرب ، غيرهم ، محمعون عمى عمس عد ه كتسب قوي مهيأة لتحصيل معموم لأوسه من خ ح ذ تها ، وقد سسدن بط ، من مسكممين و علاسفة في مو صع كثيرة من كتبهم عمى أن ذ سد ( ح ث ) سسب عموم أوسه [373] خلاف بعصعمين تحدثين كسومسكي و بف مدء كأفلاطون ، ، ، هي « جوهره سدحه غير مسوشه ، ، هي و سه بعصو ، مستعده لتحصيل عموم ، ف قبها من نقش لا من حسر ، و لا من شر ، و لا من عمم و لا من جهل » [374] . و مثل هذ سكلام جده حيث يتحدث عن تحصيل معرفة ، معموم ، أو عن تكوين عقل ، كما في قو ، ن سسن « معقو ، ن حصل في شيء صد سشيء ، ه عقل » و معقولات ، ن تحصل فسا من خ ح لا من د خل »

---

[373] انظر ابن ... في سابيه التعليف ص 10، ... العمي ص 95، ... الإسعد ي في ... في عبود ... ص 3، ... القاضي عبد الجبار ... ج 12 ص 31، 43
[374] عرابي ... ص 42

وتبعاً للتصور السكوني في المذهب الكسبي، عن ذات القوى النفسية، فإن العلاقة الممكنة قائمة بينها وبين العالم الخارجي من صنف المصادفات لا التحقق. و تعد علاقة التصادف لدى المفكر[375] كونها تقوم بين شيئين يصح وجود كل منهما مع عدم الآخر، لكن كل واحد منهما يكون سبباً في إضافة صفة إلى الآخر، إذ كل واحد من المتصادفين محتاج، لا في ذاته بل في صفته تلك، إلى الآخر. فبسبب العالم الخارجي تحصل لعدة الاكتساب صفة كونها عارفة عالمة. إذ العلم صفة حادثة في القوة النفسية فتختص بها القدرة. ويتصف محل القوة النفسية بالعلم إذا توافرت شروط ثلاث: (I) عدة الاكتساب وهي ذات مهيأة بقواها لأن تُتصوَّر ما تتلقاه عن... (II) حقائق ثابتة تؤلفها علاقاتٌ فتشكل العالم الخارجي، من شأنها أن تؤثر أمثلتها في العاقل المتصور بها. (III) انتظام (ع ك) و (ع ح) بعلاقة تتعدى. بغير أحد الشروط الثلاثة لا يتصف (ع ح) بكونه معلوماً و لا ذات (ع ك) بكونها عالمة.

و بالتالي لا يقوم المعجم محض بوصفه علاقة طبيعية بين المعاني في الذهن و الحقائق الثابتة في العالم الخارجي.

## 1.1.4. الثابت و الممكن من الحقائق و المعاني.

كما يستفاد من عنوان هذا المبحث الحقائق ثابتة و ممكنة، و كذلك المعاني. لكن ما أصل هذه الأقسام و كيف يتفرع عنه لتلتقي إذن؟ خذ الجرم السماوي الذي يظهر في الشهر هلالاً مرتين و منصَّفاً مرتين و بدراً مرة و حدة. يعتبر حقيقة ثابتة في العالم الخارجي و أصلاً لمعنى ثابت في الذهن. و هكذا يكون معنى ذهني تبعاً لحقيقة خارجية[376].

---

375 نظر نصير الدين الطوسي: شرح الإشارات و التنبيهات لابن سينا، ج2، ص 232-235.

376 لفظ معنى [illegible] الكسبيون عن مثال حقيقة خارجية مرتسم في الدماغ. كما يتضح من [illegible] و معنى [illegible] التصورات الذهنية للأمور الموجودة الخارجية. [illegible] المعنى عبارة عن الشيء الذي عناه [illegible] القاصد. [illegible] بالذات هو الأمور الذهنية و بالعرض الأشياء الخارجية [illegible] =

عن حقيقة ثابتة في العالم الخارجي تلزم بالضرورة المنطقية «حقيقة لزومية» وهذه تصدق على موجود مدرَك وجودُه بعلاقة اللزوم المذكورة لأن «اللزوم إذا علم بالعقل كان ذلك العلم علماً بالقوة باللازم(377)» وليس ذلك لأن المدرَك باللزوم مثال مرتسم في الذهن. من الحقائق الثابتة باللزوم معروفة بغير مثال لها مرتسم في الذهن يمكن أن نذكر معرفة المتكلمين بالله عز وجل، أولاً لأن هذه المعرفة تحصل لنا بعلاقة اللزوم، كما يتبين أيضاً من قول المتكلمين «معرفة الله تعالى تحصل بأدلته الظاهرة وحججه القاهرة، وهي العالم والسماوات والأرض وما بينهما، لأن آثار الصنيعة لازمة لهذه الأشياء، فدلت على صانع صنعها»(378) وثانياً لأن المعرفة الحاصلة للباري تعالى لا تفترض مثالاً مرتسماً في الذهن، لأن «صانع العالم يستحيل أن يكون جسماً أو ذا صورة أو في جهة أو مكان»(379). يصح أن الحقيقة اللزومية مدرَك وجودها من غير أن يكون لها مثال مرتسم في الذهن. من هذا القبيل نذكر الجاذبية بوصفها حقيقةً لزوميةً، مدرَكٌ وجودُها من خلال آثارها لا من ثبوت مثال حقيقتها في الذهن. ومثل الجاذبية الكهرباء، والنفس، والروح، والعقل، ونحو هذه الحقائق ما يثبت معناه في الذهن عن أثره الثابت في المحيط الخارجي.

لقد تميزت الحقيقة اللزومية كونها تثبت أولاً بوصفها معنى في الذهن، حتى إذا استقام المعنى الذهني واعتدل انتقل ثابتاً إلى كونٍ خارج الذهن بوصفه حقيقة ثابتة باللزوم عن المعنى في الذهن المجرد من آثارها في الواقع

---

[illegible] المصباح الكبير ج1 ص 23، 24. انظر أيضاً السيوطي فيما ساقه في المزهر ج1 ص 42-43 من مجموعة الآراء المتعلقة بمسألة [illegible] اللفظ بالأعيان بالمعنى الذهني أو الحقيقة الخارجية

377 [illegible] ص 14

378 القاضي أبو يعلى الحنبلي، المعتمد في أصول الدين، ص 29. انظر أيضاً الماتريدي، كتاب التوحيد، ص 29-7، والجويني، الشامل في أصول الدين، ص 262، والبغدادي، أصول الدين، ص 68

379 نور الدين الصابوني، البداية من الكفاية في أصول الدين، ص 42

يترتب على ما ذكرناه أن الذهن يقوم بما يحصل فيه على مستويات؛ إذ أن ما يوجد معرض للاختلاف من العالم الخارجي ككل يوجد في الإنسان الأمي وفي المثقف العصور معنى (إنه مختلف عن ثقافته) فوجوده في (ذهنه) في ثقافة الإنسان موجه.

ومن المعاني الموجودة في الذهن أولاً المعدومة؛ فإن العلاقة الضدية القائمة بينه وبين الموجود مرتسم مثاله في الذهن؛ «لأن المعدوم يدرك عنه بالعقل كان ذلك العلم علماً بالقوة كالعدم فإنه يعلم عنه وضع ذلك، أو وضعه عنه في ذلك»[380] ويشكل هذا الصنف من المعاني الذهنية مفهوم المعدوم، والعدم والاستحالات كالجمع بين المتضادات؛ «فالحركة فيه والحركة عدم والسكون عدم بالشيء إذا الشيء هو موجود»[381] والانتقال من الحركة إلى ضدها السكون يولد علماً في الذهن هو عدم الحركة وهو معنى يشكل صنفاً مستقلاً.

إن العلاقة الضدية أو المخالفة تعد أصلاً لتوليد معان ذهنية غير متناهية قد لا يتحقق منها شيء في العالم الخارجي. ولتوضيح هذا نمثل بأحد معاني السم في الذهن أقيسة من مطابق حقيقة اسمه في الواقع وفي العقول من نقطة إلى سطح معناه مع خروج المستقيم ثم المستقيم مرة واحدة لا غير. والعلاقة الخلافية سيبويه مباشرة في ذهن الكلام المستمسك معنى مصدر مقلوب، من حيث النقطة يمر ما لا نهاية له من المستقيمات موازية. وبنفس العلاقة أيضاً في الذهن فرد بحيث يمكن مباشرة معنى أن مصدق مقلوب من حيث النقطة لا يمر أي مستقيم موازٍ لذلك المستقيم[382].

تحصل لنا سبيل إلى وجود المعاني الخيالية، وهي التي تكون في الذهن مباشرة من غير شرط ... ثبوت مثال حقيقة خارجية في الذهن (2)

---

380 ابن سينا، الإلهيات، ص 15

381 ... ص 3

382 ... الأصول ... ص 16

علاقة المخالفة (≠) من جملة ما دخل في صنف «المعاني الاحتمالية» يذكر مع كريبك[383] كل ما تنتهي إليه الرياضيات البحتة من الميتافيزيقيات الصادقة في عالم ما، في أيٍّ من العوالم الممكنة. ومن هذا القبيل ما يبنى من الأنساق النظرية من غير أن تكون أمثلة لحقائق ثابتة في العالم الخارجي، ولكن عناصر مكوناتها يجب أن ترتبط بعلاقة معينة بالموجود فيه.

وبالعلاقة المماثلة[384] نبحث في الذهن معاني متخيلة تتولد فيه مباشرة عن ضرب من نقل صفة من محل إلى غيره لما بين المحلين من المماثلة. وتشكل هذه العلاقة الدعامة المثبتة للمعاني المتخيلة في الذهن بحيث يدعى القبول بها وإن كان الواقع شاهداً على كذب بعضها. وقد صوّر النظار من المتكلمين[385] في وصف علاقة المماثلة باعتبارها طريقاً لتوليد المعاني المتخيلة في الذهن الممكن توقيعها في الخارج. ويتوضح هذا الصنف من المعاني، ويمكن من مبدأ النقلة الممثلين الخلوص من الوقوع في الخطأ، كمكن الممثلين كما يبنى من مصادر المتعدي بناء اللازم لأن بناء الفعل منهما في الماضي واحد. من هذا القبيل ما أورده سيبويه[386] في باب الأفعال العلاجية التي يوقعها الفاعل بغيره. إذ أثبت مصادر بعض هذه الأفعال على (فعول) مثل لزمه يلزمه لزوماً وجحده يجحده جحوداً بالعلاقة المماثلة بجلس جلوساً وقعد يقعد قعوداً لأن بناء الفعل واحد فلما كان أبنية الماضي والمضارع في المتعدي وغيره واحدة بنوا المصدر من المتعدي على بناء غيره. والعلاقة المماثلة كما ذكر تشكل سبباً يولد معرفة خاصة بالشيء على غير ما هو به، وهو ما يشكل «الجهل» في عرف المتكلمين[387].

---

383) نفسه، ص 19.

384) في باب العلاقة المماثلة يذكر انظر الفصل الثاني عشر من كتاب جان بليز غريز: المنطق واللغة، ص 96.
Jean Blaise Grize, Logique et langue

385) انظر الغزالي: معيار العلم، ص 200، ومقاصد الفلاسفة، ص 90، وابن سينا: البرهان، ص 56، والشفاء، ص 62، والشعر، ص 24.

386) انظر الكتاب، ج 2، ص 214، 215.

387) الجهل اعتقاد المعتقد على خلاف ما هو به، والعلم معرفة الشيء على ما هو به. للمزيد من التفصيل حول الفرق بين المفهومين انظر الجويني: الإرشاد، ص 12 و 14.

ونختم الحديث عن أصناف مفردات المجموعة بذكر الوقائع التي يرتبط كونها في العالم الخارجي بالحقائق الثابتة فيه، وتكون رابطة الوقائع والحقائق علاقة سببية التي تقوم أصلاً بين طرفين، أحدهما سبب، يمثل هذا الحقائق الثابتة، والآخر ناتج يشكل الوقائع. من جملة ما يدخل في هذا الصنف نذكر [البرق والرعد، والمطر، والثلج، والإبراق، والإزهار، والإثمار، والمواسم، والسقوط، والدحرجة والرمية]. ويتميز صنف الوقائع بالخصائص التالية:

1) تُدرك الوقائع، في عادة الاكتساب، مستعينة بحفظ معايير إدراك الحقائق في نفس العادة ومستعينة بالحرف[388]، لكن الرابط بقوة خاصة بالوقائع وبقوة أخرى لأمثلة الحقائق مضمون أيضاً بالخاصية المولية.

2) يطرد عند إدراك أي واقعة كونها تلابس أكثر من حقيقة واحدة تربطها كما تلابس علاقات مخصوصة كالعلاقة السببية القائمة بين الحقيقة والناتجة للواقعة في مثل: [هبوب النسيم، وهيجان البحر، وثوران البركان، وزوال المحل، وتغير الكثير والعصي، وفيضان النهر، وجفاف الصيف] والعلاقة التي تقوم بين الواقعة والحقيقة الخاصة بوجودها، كما في مثل [نزول المطر، وهبوب الريح، وسقوط الثمار، وكسوف الشمس، وخسوف القمر، وطلوع القمر] والعلاقة اللزومية التي تقوم بين الواقعة وبين حقيقة خاصة بزمن وقوعها، كما يظهر من [سمر الليل، وصلاة الصبح، وعمل النهار، وصوم رمضان، وحرب القرن، واستعمار المستقبل، وشهادات العصر].

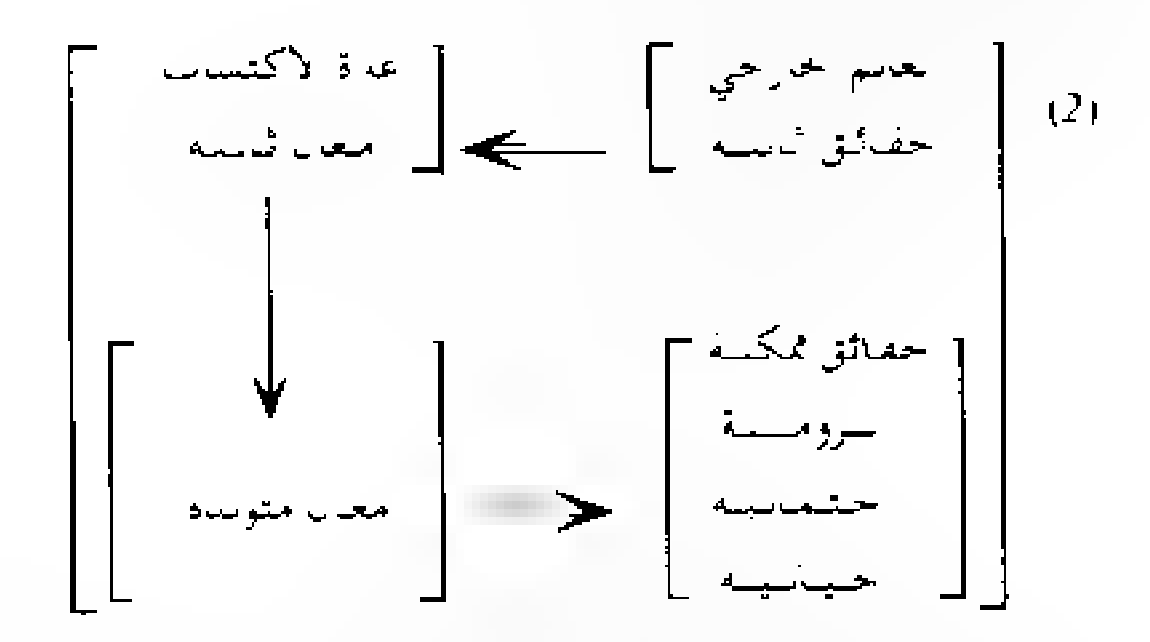
وقد قارنا بين الحقائق الثلاثة، من حيث ملازمة الواقعة أو إمكان مفارقة، وجدنا الأوليين، أي السببية للواقعة والخاصة بوجودها، تقبلان المفارقة بخلاف الثالثة أي الخاصة بزمن وقوعها؛ فهو يترتب عن ذلك خاصية مولية.

388 سنعود على مفهوم [illegible] في عدة الاكتساب. انظر الباب [illegible] كتب اللغة في الفكر العربي القديم.

3) تصرح الواقعة والحقيقة الخاصة بزمن وقوعها لتكوين أداة التركيب المبهم بأي من الواقعة الحادثة ومن زمن حدوثها ، كما سبق التعبير عنه بالصيغة [+ ح ث ز] أما زمن حدوث الواقعة فإنه يتحدد انطلاقا من نقطة الكشف المتمثلة في وضع عدة (كما سبق في زمن التصغير بالنسبة إلى أي واقعة إن وضع (ح ث) في زمن التصغير يلزم عنه بالضرورة أن تنتمي كل واقعة إلى إحدى ما تم يقع [يتمثل كل موضعه] ، وهو المستقبل (أو الآتي) ، وما إلى تكاثر غير منقطع [بعض الناس بكره بعضهم] ، وهو الحاضر (أو الآني) وإما إلى ما مضى وقوعه [ حين لا صلة في يومين] ، وهو الماضي

4) تستند إلى محتوى الخصائص الثابتة والتي تكون الواقعة أكثر العناصر في المعجم المختص قابلية للتفريع ، كما سيتضح في المبحث (4 ، 2) الموالي

نخلص مما سبق إلى أن محتوى المعجم المختص أسسه علاقة تعالقية بين المكونات المتعلقة الأولى بين السياق وهو الحقيقة الثابتة في المعجم الخارجي ، وبين الصورة ، وهي المعنى أو مثال الحقيقة المرتسم في الذهن ، والثالثة بين السابق والمثال هذه المرة في المعنى يمكنه مباشرة في الذهن متوفر بشرطين ؛ ثبوت مثال الحقيقة الخارجية في الذهن ، ومعه علاقة طبيعية أو تماثلية أو لزومية وغيرها من العلاقات التي تربط المعاني ) ، وبين الصورة المشكلة للحقيقة الممكنة كتابة أو تلفظها أو الخاصية المقصودة بهذه الفقرة يوضحها من خلال الخطاطة (2) الآتي




خلاصة الثانية التي يجب الاحتفاظ بها، لأهميتها في تكوين مبحث (2.4)، هي أن قيم المفردات البحتة لا تضبط ولا تتحدد خارج العلاقات التي تربط بعضها إلى بعض. لأن قيم الوقائع مثلا لا يمكن تحديدها بغير العلاقات التي تجمعها بأمثلة الحقائق. كما أن قيم هذه الأخيرة لا تنكشف ولا تتعين بغير علاقات المماثلة (=) و المخالفة (#) و الاستيفاء (⊃) و اللزوم (⟸) و نحوها.

### 2.1.4. التصنيف العلاقي للمفردات البحتة

تبين مما تقدم أن محتوى المعجم الخاص بمفردات البحتة تنتظمها علاقات، وهو ما يوفر إمكان إدخال العلاقات المحدودة العدد في تصنيف المفردات غير المتناهية. وأول أعمال التصنيف فتح بوابات على كل بوابة تقوم «خاصية دلالية» ترشد مفردات البحتة. فيسمح بالدخول لكل مفردة تحمل الخاصية المثبتة على البوابة ويمنع غيرها من المرور. أما الخاصية الدلالية فهي مرتبة دائما في مفردات باعتبار علاقة، بحيث تكون هي الملحوظة في كل مفردة انتظمها نفس العلاقة بغيرها. ومن المحتمل أن تكون الخاصية الدلالية، باعتبار العلاقة المعنية، خاصية طبيعية موجودة في مفردات تكون لها خواص أخرى. وهو ما يرجع بنا إلى الكشف عن خصائص طبيعية متنوعة للمفردات البحتة.

المفردات بحسب مستويين: 1) معاني ثابتة في الذهن، باعتبارها أمثلة وصوراً ذهنية هي حقائق ثابتة في العالم الخارجي. 2) معاني متولدة في الذهن مباشرة، باعتبارها صوراً ذهنية هي حقائق لحظية في العالم الخارجي. كما تقدم توضيح ذلك سابقاً (2).

إن المفردات تحمل بعضها الأفراد بخاصية طبيعية، وهي الحدوث لأبعاد ثلاثة في تشكيل دالة. وكل مفردة تحمل ثبات وفرقاً على خاصية الأبعاد الطبيعية وجب انتماؤها إلى نوع الجسم (ج). وتحمل بعضها الآخر المفردات خاصة طبيعية معتبرة مسبقة تتمثل في التكرار، بوحدة ثابتة في كل مرة على جانب مرور غير متناهية؟[389]، وكل وحدة ثبتت فيها الخاصية المذكورة وجب انتماؤها إلى نوع الزمن (ز). وما لم تكن من النوعين السابقين فلأن الخاصية الطبيعية أثر، وكل مفردة وجدت فيها هذه الخاصية كان واجب الانتماء إلى نوع الحدث (ح).

الخصائص الطبيعية الثلاث الموزعة للمفردات الكلية تصير دالة، إذ تعانقت مفردةٌ مفردةً أخرى من غير نوعها، ولا شيء يدل على وجود تلك الخصائص من أن تكون ملحوظة في كل علاقة. والتوضيح ما نسميه الملابسة المؤدية إلى تكوين أشياء تتركب من خاصيتين طبيعيتين: لتجد عناصر الحدث ملابسة صورةً عناصرَ الزمن فتتكون صفة الحدث الزمني [+ح+ز]، وهو [الفعل] و[الفعل] أيضاً ملابسة بين عناصر الحدث وعناصر الجسم فتتكون صفة [+ج+ح]، وهو [الصفة]. لكن لا ملابسة بين نوعي الجسم والزمن، الشيء الذي يكون الصفات [±ج ±ز]، أي صفة الجوهر [+ج ز] وصفة الزمنية [ ح+ز ].

الإضافة الناتجة عن ملابسة خاصيتين قد تعمل بعضها بشكل تفريع صفتين، كأن يمكنك الفعل [+ح+ز] لتحصل على [+ح ] أي حدث يقتضيه الزمن، أو على [ ح+ ]، وهو عكس الأول، أي زمن يقتضيه حدث

389 للوقوف على مفهوم ... في الفضاء الكلي انظر ... [illegible] ص 37 و 85

و الذي يقبل التفكيك قد يقبل مرة أخرى « التوهين » [ (+ح) ] » ، وهو عندئذ يفقد صورة الرابطة بالعنصر من غير وعنه أي من العلاقات التي تربط عدة مفردات بفعل التام [ +ح+ ] عمرها ، و يفقد صورة الانتماء إلى أحد الأزمنة الثلاثة ، المستقبل (أو الآتي) ، الحاضر (أو الآني) و الماضي

و يمكن المعنية من توهين أفعال في وسد خاصية طبيعية [ (+ح) ] معنوية[390]، كسائر المفردات المحتة التي تتوفر عليها عدم استقلالها عن غيرها إذ أن بعضها علاقة من قبيل الفصل (V) ، و الجمع (+) ، و الطرح ( ) ، و الإضافة (U) ، و الشرط (→) ، و المماثلة (=) و كل علاقة يلازمها طرفان لا تثبت عنهما و إذ أن بعضها الآخر عوارض مسندة معاقبة على الأصناف السابقة من هذا الفصل النفي ، و التبعيض ، و التحقيق ، و التعريف ، و الاستفهام ، و نحو هذا مما يعرض لغيره و لا يستقل عن محله و كل مفردة محتة توفرت فيها خاصية الطبيعة [ (+ح) ] وجب انتماؤها إلى « صنف الأدوات »

و يحتمل بعض مفردات الصنف [ +ح ] التوهين [ +ح ] و يفقد بذلك بعض خصائصه ، كألا يعرض له ما يعرض على غير الموهن ، فلا تعرض لنكرته التعريف و لا لمعرفته التنكير ، و يعد [illegible] الاختصاص و [illegible] إلى الإبهام و الشيوع و يكون منتميا إلى صنف غير الموهن [illegible] و كل مفردة محتة توفرت على خاصية الطبيعة [ (+ح) ] وجب انتماؤها

390 [illegible] التوهين الفعل موصوفه علاقة [illegible] خاصية طبيعية [illegible] ، [illegible] الخروف التي [illegible] الكلام [illegible] الاختصاص [illegible] [illegible] التي [illegible] [illegible] [illegible] باب الواو [illegible] العطف [illegible] [illegible] [illegible] باب (هل) [illegible] الاستفهام [illegible] [illegible] ملاحظة [illegible] ص 276 . انظر أيضا ابن يعيش شرح المفصل ج7 ، ص 16

بى صصف « لاسم سفص »، و من هذ مصصف لأشبه [ ح ( ، ) ]
سحة عن بوهين ، ح ] فمكون « لاسم لنقص »

صمص مفردت سحمة سرد لأشبه [ - ح + ، ] تتي بشكل حصه
نطعه نصف « نعل نتم » و كل ما يسمي إي هذ لأحير ممكن تصمعه
باسمر بى حد عصريه : [[ + ح ، و [ + ، ] ] ، لا غير بغب عنصر برمن
معرع نعل نفسمه لأتي إلى : ) فعل آت ، وهو لمكون من ملابسه حدث
سه يقع برمن سم يحن ، و 2 ) فعل آتي : سكون من ملابسه حدث حر برمن
حئ ، و 3 ) فعل مص : بح من ملابسه حدث سفص برمن فئت

سفسيه ثلاثي سحدث برمن يستند إى نقطه سكشفه سمنه في
وضع ( ح ث ) في برمن نصفر و كل قسم : نقس إى عطه لاستكشف
مذكورة ، يمكن تفريعه بالقسمة ثنائيه إى سلسله من لأقسام تفرعية ،
و دث نصمم موقعات حصه كأن يتفرع فعل لآتي إى بعيد ، و نوسيط
، و نفريب لمتحم مقربه فعل لاتي متفرع أيضا إى نشروح فيه ، و مرونه ،
و بهئه سحم سقريب من فعل ماضي سمفرع كلآتي إى بوسط و بعيد
أيضا يمكن سعبير عن ولي موقعات لمسروده بسلسله ( 3 ) سسه

( 3

+ن ، +3 ، +2 ، +1 ، 0 ، 1 ، 2 ، 3 ، ن

يد كن لاطلاق من سعدت ( ن ) و لانتهاء إلى لإثبات ( +ن ) فوت
أو لآتي هو بعيد ، فلوسيط ، فلقريب ، فمقلبه لآتي ، فلمشروح ،
فمروبه ، فلإنهاء ، فمقارقه ، فماضي لقريب ، فلوسط ، فماضي بعيد

و يقبل نعل تشعب بالاستناد إى عنصر لحدث منه كأن ينظر في
كل مره من مقام من معاني ، سكون به فئات أو أكثر إذ يمكن عتبار حركه
نصفره ميعد عني أسسه متفرع مفردات نعل إى فئتي نعلاجي ، و غير

العلاجي [391]، و عسى ... موقعه مرفعه؛ فسكون ... أفعال ترقب، تختص بمراقبة وقائع لم يثبت تحققها و لم ينتف، و أفعال تحقيق، تختص بمراقبة وقائع مستمرة أو متوقع ثبوتها [392]، أو على معنى الفعل و ما هو به من وضع أو صلة فتظهر أربع طبقات من الأفعال: أعمال، و أحداث، و أوضاع، و حالات [393]، ... عتبار الحركة و الحلول، السكون صفة أفعال الحركة، و فعل الحلول [394]

يتضح من مختلف الأقسام المسرودة أن اتحاد عنصر الحدث أساساً لتصنيف مفردات الفعل غير مدعوم منطقياً، إذ لا يخضع بعضه ... الأقسام المثبتة في ضرورة تفريع عناصر أي مجموعة، فالقسمة الأولى إلى صنفين، قد تمثل كلاهما أو أحد هما التفريع، و القسمة الثانية إلى طائفتين، قد تمثل كلاهما أو أحد هما التفريع بالقسمة الثالثة إلى فئتين و كذلك يستمر إلى أن يتوقف التفريع. كما ظهر ذلك في تفريع الفعل باعتبار عنصر الزمن. ظهر أن الانطلاق من عنصر الحدث لا يمكن من تفريع مطرد لمفردات الفعل وهو ما يسبب انتشار ظاهرة العصور، إذا حصل أن لم تتجاوز الخصيصة الدلالية الفعل الذي حددت منه إلى غيره من أفعال طبقته

---

[391] في "التعريف بالتصريف" العلاجي و غيره ... بعيد ... فالعلاج ... في ... إلى ... [illegible] ... و عند العلاج ما ينقسم إلى ... [illegible] ... ج7 ص 62 ... [illegible] ... ج2 ص 215 و العلاجي ... [illegible] ... ص 08

[392] ... ص 49 ...

[393] ... إلى البنية ... ص 17 ... اللغة العربية في ... الوظيفية ص 65

[394] ... في كتابه النحو العربي ص 34

### 3.1.4. تفريع الفعل باعتبار العلاقة الدلالية

كل فعل يتطلب (ف) بالضرورة موضوعين اثنين (س1، س2) أحدهما يوجده، وهو الذي تجمعه به علاقة سببية (أ)، والآخر يحفظ وجوده، وهو الذي تصله بالمركب الفعلي علاقة نتيجة (ب). فيمكن التعبير عن كل ذلك دفعة واحدة بالصيغة (4) الموالية:

(4) $س_1$ د ف ث $س_2$

حيث يكون الموضوع (س1) السبب الذي يناط به وقوع الفعل (ف)، لأنه فاعله، ويكون الموضوع (س2)، الذي يظهر عليه أثر الفعل (ف) مسنداً عملاً إلى الموضوع (س1)، شاهداً على وقوع ذلك الفعل. ولا يمكن الفعل أن يحيل على غير هذين الموضوعين: أحدهما يوجده والآخر يحفظ وجوده. وجميع مفردات المجموعة إلى الفعل منسوبة من حيث قصدها للموضوعين.

لكن بعض مفردات الفعل يحتمل أن يوجد مقترناً بأقل أو أكثر من ذينك الموضوعين. وفي كل حالة ليس يحتمل شرط أن يحصل بالعلاقتين الاثنتين معاً، أو يوجد هما لا غير، أو يبهما أو يزاد. يبرز عن الاحتمالات المسرودة ما يلي:

I) ما يوجد من مفردات الفعل مقترناً بموضوعين (س1، س2) وبهما بعلاقتين دلاليتين: (أ، ب)، المعبر عنه بالصيغة (4) السابقة، يحسن أن يكون صيغة من الأفعال، تتميز مفرداتها بكونها متوازنة، لأنه لا يتصل بها ما تستغني عنه، ولا يفارقها ما تفتقر إليه، من هذا النحو [قطع، مسح، جمع].

(II) ما يوجد من الأفعال مقترناً بأحد الموضوعين بواسطة العلاقتين، كما يعبر عنه بالصيغة (5) الآتية، يتشكل صيغة لازمة، تتميز مفرداتها بتعلقها إلى الموضوع (س2).

( 5 )      س د ف ك س1

من صيغه ( 5 ) يظهر ن موضوع ( س ) لا يحو ر فعله د به لا ه . باعتبار علاقه سببيه ( س 1 ف ) هو موحد بفعل ( ف ) و فاعله، و بعد علاقه بعبه ( ف س 1 ) فهو تشاهد دي يحمل ثر بفعل مسند عملا به إذن هو مفعول فعله من هد لقمير مثل : سمعى ، جلس ، قام ، هرب ، نصو ، سحر ]

( III ) م وحد من معرد ب بفعل مقترنا باحد موضوعين بوحد ى علاقتين ، مع كون موضوع لآخر الذي تقضيه علاقه أخرى لمعبر عن ذلك بالصيغة ( 6 ) لأنه ، يجب أن يكون طبقة ثابتة سمر مفرد ب بحو نتطلعها إلى موضوع ( س )

( 6 )      Ø 1 ف $س_2$

تكشف بصيغه ( 6 ) عن كون موضوع ( $س_2$ ) يمثل الشاهد حامل أثر بفعل مسند إلى موضوع كامن ، يُسند عليه بعله لوقع منه من هد نفس [ هبث ، سقط ، حثر ، فبح ، مرض ، حرب ، ]

يُلاحظ أن نطقين الأخيرين من لأفعال تأتلعان في لافتقار إلى موضوع آخر معبر بتماثل مع بفعل و حتلفان من حيث قسم . فعل نطبقه ( II ) إلى موضوع غير فاعل ، و فتقر افعال نطبقه ( III ) إلى موضوع غير مفعول كما يظهر من خلال لمقارنة بين جملتي ( 7 ) و ( 8 )

( 7 ) ( أ ) جلس زيد

( ب ) هبث زيد

( 8 ) ( أ ) أجلس زيد بكرٌ

( ب ) أهبث زيد بكرٌ

تصبح بفعلين ( جلس و هبث ) في لجملتين ( 7 ) إلى موضوع معبر بتماثل معهما ظهر ( بكر ) مفعولا في جمله ( 8 أ ) ، و فاعلا في

الخاصية (8 ب) لأن (الحبس) في (7 أ) ينتمي إلى صفة كل فعل فيها يفتقر إلى عنصر الفاعل، و(الحدث) في (7 ب) من طبقة أفعالها تفتقر إلى عنصر المفعول.

(IV) وما يوجد من مفردات الفعل مفتقراً لأكثر من موضوعين (س1، س2)، ويجب أن يكون استيفاء لأكثر من العلاقتين (ر، ت)، فإنه يشكل صيغة جديدة[395] نسمي مفرداتها بالإشراب، بمعنى أن الفعل من هذا الصنف يتركب مدلوله من خاصية دلالية تمثل مصدره وأخرى تمثل مصدر الفعل المضمَّن فيه، وكأن فعلين اجتمعا في فعل واحد. وسيكون لهذا الإشراب أو التضمين انعكاس على البنية المكونية، كما يبدو من الصيغة (9) المكونية، وعلى البنية الوصفية، كما يأتي (138).

(9) ((س1 ر ف) ت (س2 س3))

تدل الصيغة (9) على كون العنصر الحدث من الفعل مشحوناً بحدث آخر كما تصوره النحاة في مبحث التضمين في النحو العربي[396]. بمعنى أن انتساب مفردات هذه الطبقة من الأفعال يتركب من ملابسة حدثين بالرمز (ر + ح ح+ر)، ويكون العنصر الحدث المضمن هو المسؤول عن اقتضاء الموضوع (س3) الذي يتعلق به وله علاقة إضافية بلا تداخل تركيبه. من هذا القبيل نذكر المفردات

---

395 للتوضيح ... [illegible] في المصطلح ... [illegible] ... خاصية ... [illegible] ... المذكورة ... [illegible] ... من مجموعة الأفعال ... [illegible] ... مفعولها على المباشر يكون ... [illegible]

396 ينظر في مفهوم التضمين والإشراب: ابن جني، الخصائص، ج2، ص 308-315؛ وابن هشام، مغني اللبيب، ص 762-764؛ الكفوي، الكليات، ج3، ص 338-346؛ الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 210، ج2، ص 272؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج3، ص80؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 219-240 ... [illegible] ... السيوطي.

( وهب ، منح ، أعطى ، كسب ، وعد ، زوج ، منع ، سلب ، حرم ، سرق )
مفردات هذه الطائفة من الأفعال تشترك في خاصية إمكان اقتصارها على أحد الموضوعين ( س2، أو س3 ) . ويكون المترجح للاقتصار أولاً موضوع مقتضى بالحدث المنضم إلى الحدث الرئيسي ، وهو الموضوع الذي يكون مرتبطاً بغيره بواسطة علاقة الإضافة ، كما سيتضح في مبحث المعجم الاسمي.

تبيّن مما تقدم إمكان تفريع مفردات الفعل بالاستناد إلى العلاقات الدلالية التي تربط الفعل بما يركّبه من الموضوعات . وإذا كان كل فعل تحت ترجمة علاقتان يقتضي بهما موضوعين ، أحدهما يوحده والآخر يحفظ وجوده فإن تصنيف مفردات الفعل إلى الطوائف المعبر عنها بالدوال : ( 4، و5، و6، و9 ) ، روعي فيه الاحتمالات الاقترانية لا غير . لأن كل مفردة تحت اقتران ، بواسطة العلاقتين ( ⌐ ، ⊏ ) ، بموضوعين متغايرين[397] ( س1 ، س2 ) يمثّلان معها وجب انتماؤها إلى صنف الفعل ( ف ) المتعدي ( ع ) المصوغ من جديد في الدالة ( 10 ) الموالية

( 10 ) ( س ⊐ فع ) ⊏ س2

كل فعل ارتبط بتينكم العلاقتين بموضوع واحد لا غير ، يمثّل مع الفعل شاهداً على وقوعه منه به فهو فعل لازم ( ل ) . كما تشخصه من جديد الدالة ( 11 ) ، وقد أدمجت فيها العلاقات ( ⌐ ، ⊏ ) في واحدة هي ( ⊑ )

( 11 ) ل ⊑ س1

وكل مفردة ربطتها علاقة العلية ( ⊏ ) بموضوع يمثل معها حاملاً لأثر فعل مسند عملاً لموضوع مكنون فهي مما ينتمي إلى الفعل القاصر ( ق ) المعبر

(397) شرط تغاير الموضوعين ذكره نصاً الرضي إذ قال : « [illegible] الفاعل أن يكون مؤثراً ، والمفعول به متأثراً منه ، والمؤثر أن يغاير متأثره » شرح الكافية ، ج 2 ، ص 285

عنه مرة أخرى في (2د)

(2د) ∅ ا هو $س_2$

وكل فعل متعد يكون عنصر حدث منه مشحون ، بمصمام حدث آخر بنية يقتضي موضوع يحتضنه وتربطه علاقة ، تسمية المصممية بهذا الفعل تشكل صفة الفعل السحطي (ح) لأنه يستحضر في جوهر الفعل ، وكل فعل له علاقتين موضوعين) ، أي ما لا يرمه ، قصداً بعلاقة مكررة موضوع (ب) ، وهو ما توضحه الصيغة (13) التالية

(13) ((س ( فع) لـ (س2 س ع))

وبدلالة علاقة الدلالية في صفات الأفعال المذكورة ؛ الفعل المتعدي ، و الفعل المستحضي ، و الفعل اللازم ، و الفعل القاصر ، فإنه يمكن تفريع آخر أي من العلاقات المسرودة بين طبيعة معالم الفعل لو أخذنا الفعل المتعدي نوجده ، باعتبار طبيعة معالمه من حيث البساطة و التركيب ، على ضربين أحدهما يضم أفعالاً متشابهة بعدد ، متميز بخصائصها موضوعين مفردين ، في حكم مفردين أما الآخر فيضم بعضاً من الأفعال تتفرد بخصائص متفردة لأن يكون أحد موضوعيها مركب جمليا[398] (مج) وهذه البنية يختص بها الفعل الذهني (د) لهذا لأن يكشف عن أي جهة ترتبط في الظاهر مكونات موضوعه الجملي الضرب الأول يحتفظ بالدالة (10) أما الثاني فنعبر عنه بالدالة (14) الموالية

14) (س، د) لـ مج

الفعل اللازم كما تظهره الدالة (11) ، يركبه موضوع واحد لا غير

---

398 يجمعه نحاة العربية غير واحد عدد ما لا يتجاوز عدده في الأصل الثلاثة فمنهم من يكتفي بمفعولين جملة ... الرضي؛ وما فعل القلوب فإن مفعوليه هو مفعول جملة؛ شرح الكافية، ج 2 ص 268. وهي في الأصل ثلاثة ... بعضهم مثل علم، اعتقد لا يحالطه الشك و منه ما الآخر مثل [ظن] ... و... يحالطه يقين و الأخير مثل [حسب] ... عند يحالطه شك، ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 78

وهذا الموضوع باعتبار طبيعته من حيث البساطة والتركيب، يحتمل أن يكون مفرداً أو في حكمه، وأن يكون مركباً تركيباً جملياً. و [illegible]، كالمتعدي، يمكن تفريعه من حيث باعتبار صيغة الموضوع الذي يقتضيه ويتكون من جزء ذات ضربين: الأول: يضم أفعالاً مشابهة [illegible]، يطرد في صوغها أن يكون موضوعها بوجه مفرداً أو في حكم المفرد. عن هذا الضرب تعبير الدلالة (11)، بخلاف الضرب الثاني، المحكم أنه يضم فقط من الأفعال، يختص باقتضائها المفرد أن يكون موضوعها بوجه مركباً جملياً[399] (مج) وهذه ميزة تخص الأفعال المساعدة[400] مهيأة ستكشف عن

399 الفعل المساعد صنف من الفعل اللازم يتميز عنه بكون موضوعه مركباً جملياً. وهو ما ذكره [illegible] الرضي [illegible] إلى الخوض [illegible] شرح الكافية، ج 2، ص 304

400 [illegible] 1) فعل الطمع [illegible] يختص به الفعل [عسى] [illegible] 2 [illegible] [كاد] [illegible] 3) فعل الشروع [illegible] [illegible] شرح المفصل ج7 ص 19، 27، والرضي: شرح الكافية ج 2 ص 301-307 [illegible] 4) [illegible] مثل [illegible] ما دام، ما انفك، ما زال، ما برح، ما فتئ [illegible] ج 2 ص 60 [illegible] 5) [illegible] 6) [illegible] [illegible]

درجة مباشرة بين مكونين وفعل داخل موضوعهما الحملي. على هذا تصرف تعبر المعادلة (15) الموالية

(15) فس ⊆ مح

تعبر المعادلة (15) عن كون الفعل المساعد (فس) يقتضي من المركب الحملي (مح) الذي يركبه بالعلاقة (⊆) أن يتوفر على فعل زمنه حدث أو الاستقبال. معنى ذلك أن المساعد يسبق فعله، وأن الفعلين متعالقان دلالياً وسوف نرى، في المبحث المعجم المنطقي، ما قد يترتب عن ذلك

يستخلص من محتوى المبحث الأخير أن المعجم يخص أساسه العناصر السمية: [ح ، ر ، ج] عن طريق السلك تتولد منها مباشرة المقولات 1) الاسم [+ح + ر]، المتفرع إلى جوهر [+ح ر] و زمان [ ح +ر] و 2) فعل تام [+ج - ] يتولد عن العنصر في أحد عنصريه و 3) فعل ناقص [ ح +ر] ، و 4) حدث ناقص أو مصدر [+ح ر] وبسبب العنصرين [ح،ج] يتولد 5) موصوف الحدث والصفة [+ح+ج] ، والنوعين حاصل بتحقق العنصر الموجب في مقولة شخصية سالبة يسمح على نوعين مصدر [+ح ر]، 6) أداة [ (-ح) ر] وعلى نوعين الجوهر [+ح ر] و الزمان [ ح +ر] يتولد 7) مبهم الجوهر (الاسم الناقص) [(+ح) ر]، و 8) مبهم الزمان (الاسم الناقص) [ ح (+ر)]

الفعل، بوصفه إحدى مقولات الماشرة، يقبل التفريع كغيره من معايرة الزمن يحصل بالقسمة الأولى أن ينقسم إلى الآتي، وإلى الآني، وإلى الماضي. وكل واحد يتجزأ بالقسمة الثانية إلى سلسلة من الأقسام المتفرعة. فالحمل الماضي أن يتفرع إلى أفعال مسقطة من الماضي. وكذلك حال الفعلين الآتي والآني. وهكذا تظهر إمكانات التفريع المتدرج للفعل بحسب عنصر زمنه الأعم

ويمكن تشعيب الفعل إلى فصائل متداخلة بالإسناد إلى عنصر الحدث

منه، إذ يحور التركيز، في كل مرة، على خاصية صغيرة مدونة في مجموع مفردات الفعل في مجموعتين متقاطعتين أو أكثر. إن وجود إمكانية لتفريع الفعل دلاليا هو ما ينبغي الاحتفاظ به الآن.

و تبين أيضا أن الفعل يقبل التفريع بالاستناد إلى العلاقات التي تجمعه بما تقتضيه من الموضوعات التي تسمى إلى مقولة الجوهر، وهو بهذا الاعتبار، فعل متعد وفعل متخط، و فعل لازم، و فعل قاصر. و كل صنف من الأربعة يحتمل من جديد التفريع بالنظر إلى طبيعة الموضوع الذي يربطه بعلاقة دلالية معينة، فكن الفاعل، الذهني و المساعد. يهمنا من هذه الخلاصة أن ما يحتوي المعجم المخص أن نكشف عن علاقته بالمعجم اللساني أولا، و الوسطي ثانيا.

## 2.4. المعجم اللساني والوسائط اللغوية

يصدق المعجم اللساني على مجموعة من الاحتمالات المتباينة التي تروم معجم المخص لتتحقق في معاجم معطاة. و يمثل كل احتمال وسيطا لغويا يقدمه وسيط آخر. و عليه فإن محتوى المعجم اللساني يتشكل من مجموع الوسائط اللغوية الخاصة بتحقيق المعجم المخص و تثبيته في معجم معطى بعينه. و بهذا يبدو المعجم اللساني حسيرا لا يتحقق، و بوبه لا يمكن للمعجم المخص الانتقال حولها، حتى إذا حرفها أفضت به إلى أبنية محتملة تشكله في صور متغايرة.

يهمنا الآن الشروع في الكشف عن مجموع الوسائط اللغوية التي تكون المعجم اللساني بوصفه مرحلة وسطى لابد منها لتحقيق المعجم المخص، و باعتبار تلك الوسائط مسؤولة عن تنميط المعاجم اللغوية. و خلال عرض الوسائط يجب التقييد بما قد يكون بينها من علاقات التلازم الخاصة، لما توفره هذه العلاقة من إمكان للتنبؤ. و كذلك شأن علاقة الأسماء العاملة بين وسط

عام و أخرى أقل عموماً

### 1.2.4. وسيط العلاقة الاعتباطية أو العلاقة الاصطناعية

من المبحث (1 1 4) السابق تبيّن أن محتوى معجم المخص مؤسسه علاقة صنعيه ؛ (علاقة التعدية) ، تقوم بين حقائق العالم الخارجي الثابتة والممكنة ، و بين أمثلتها مرتسمة في الذهن وهي المعاني الثابتة و الموسدة ؛ (4 1 1 (2) ) لكن العلاقة بين المعجمين المخص و اللفظي تكون إما اعتباطية و إما اصطناعية و إما هما معاً و لا يجوز أن تكون طبيعية بسبب المعجم اللساني و حرصاً على وضوح العرض يمكن حصر هاتين العلاقتين بين مقولات المعجم المخص الجامعة لمفرداتها البحتة عبر التشاهية ، و من جهة أخرى ، بين مقولات المعاجم اللفظية الجامعة هي الأخرى لمفرداتها الصوتية الموزونة لاسيما إذا كانت العلاقةُ القائمة بين المصدر [+ ح - ز] أو الفعل [+ ح + ز] ، و بين الصورة الصوتية المقترنة بأحدهما علاقةً اعتباطية أو اصطناعيةً و قد يتضح العرض أكثر إن صيغنا موضوع بحصره في العلاقة التي يمكن أن تقوم بين «الكلمة» ، بوصفها مفردة بحتة تنتمي وجوباً إلى إحدى مقولات المعجم المخص ، و بين «المقـــولة»[40] باعتبارها صورة صوتية تجمعها بالكلمة علاقة اعتباطية أو اصطناعية ، علماً أن (الكلمة) تمثل في دالة التعدية سابقاً و أن (المقولة) فيها ... ح بها

40 القولة: سمة تساوي كل صورية و اكثر التصف بالحركة ( الحركات و السكنات ) في بنية مخصوصة ... بها مهيئة للاقتران بالكلمة وقد كنا ذكرنا علاقة عبارة عن مفردة بحتة تنتمي وجوباً إلى مقولة ، وقد اقتطعت من معجم المخص لاقترانها بالقولة التي تلائمها وقد راعينا في هذا ( القولة ) و تصحيحه ... لتناسب الكلمة

اللسانيات قديماً وحديثاً في مسألة العلاقة بين البنية [illegible] وبين [illegible][402]

يمكن ملاحظة، فيما شهدناه في الدراسات اللغوية الحديثة، أن الربط يكون عادة بين الفعل وبين ما يقتضيه من موضوعات في التركيب بحيث يقع التركيز على عنصر الحدث من الفعل من أجل الكشف عن خصائصه [illegible] [illegible] وما يتفرع عنها من خاصية [illegible] في عنصر الحدث الذي يسند إلى «الأدوار الدلالية» التي يقتضيها الفعل أن تكون في الموضوعات التي تركبه وقد سبق بيانها في المبحث (4، 3) السابق حيث تقصينا في استقلال عنصر الحدث من الفعل بتصنيفه [illegible] الخاصية الدلالية للفعل بالنسبة التركيبية [illegible] لا يقع في الكشف عن خصائص [illegible] [illegible] عن هذه الموجهة في البحث اللغوي، لأن البحث [illegible] قد لا تحتسب [illegible]

402 [illegible] العلاقة [illegible] علمي الصرف والنحو [illegible] الوجب على [illegible] معرفة النحو [illegible] معرفة [illegible] الشيء الثابت [illegible] 4 [illegible] التصريح [illegible] العلاقة [illegible] مسألة [illegible] الكيفية التي [illegible] [illegible] 2 [illegible] للكشف [illegible] التعريف [illegible] التركيبات النحوية [illegible] ص 85 01
Vladimir Pavlinov: Les universaux du langage et la typologie [illegible]
de à propos [illegible] en questions théoriques de la linguistique
[illegible] والتركيب [illegible] [illegible] معاني [illegible] [illegible] give و donate [illegible] 01، 02 [illegible] 06
03 we gave a book to someone
04 we gave someone a book
05 we donated a book to someone
06 we donated someone a book *
[illegible] ص 40، 436 [illegible]
Jane grimshaw: lexical reconciliation in the acquisition of the lexicon
[illegible] معجم عربي [illegible]

المفردات المختلفة المكونة للمعجم الخاص مثل (المحيط، الماء، الجد)، فالمادة ترتبط
بين الخصائص الصوتية الدالة في الكلمة وبين العناصر التصويرية المكونة للبنية
اللغوية. لأنه يهدف النوع من الربط لا على المكتشف أبنية المعاني.

صحيح أن العلاقة التي يجب أن تكون بين الكلمة والمقولة، كما سبق
أن حددها بين الرسميين، وإن أهملها، علاقةٌ اصطلاحية، أو اعتباطية، أو
اصطلاحية في بعض المقولات واعتباطية في غيرها. إذ كانت البنية اللغوية
تعكس الخاصة المميزة للكلمة التي تؤدي وظيفة التمييز الخاصة التي تفرقها عن سائر
المصطلحين في نص اللغويين فإن العلاقة بينهما اصطلاحية، وإذا كانت تعكس
الخاصة المعرفية لا غير فالعلاقة اعتباطية. ولنفصل بين علاقتي الربط المذكورتين
بالنظر فيهما:

(1) العلاقة الاعتباطية: تظهر بشكل المستوى الأول في تكوين المعجم
العربي، وهي لا تستند سوى إلى مبدأ التباين (≠)، ويمكن أن نعبر عنها
بقوله:

(16) إذ تتباين الكلمات في المعجم الخاص بالمنطقة بالنظر إلى أن
تتباين المقولات في المعجم الأساسي.

يقتضي مبدأ التباين المؤسس للعلاقة الاعتباطية (16) كل اللغات
البشرية مجبرة على أن تجعل المعاني الإنسانية ألفاظاً متباينة. وبعبارة أخرى
فلابد أن يكون لكل معنى فيها صفات مختلفة تميزه عن الأخرى أن يوقع على كل واحد
منها اسم غير اسم المعنى الآخر ليقع التفاهم بين المتخاطبين. وكذلك كل
موجود في العالم إلا ما صرفت اللغة من تسميته أو عجز أهلها عن ذلك»[403]
واستحضر هذه العملية النحوي ابن جني عندما يسأل اللغة أو أجيال معجمها من

403 . [illegible] ص 1124 [illegible]
[illegible]

أحل فنطلع عدد محصور من لأحرف نُشى بحركون ، فتتكوّن فوةً مسد ه ، و توصع كلا بر ء كتمه محصوصة ، ه عسرب ب عف ، بحيث لا تمث رحد هم عن أحرى و نشده ملابسة يصير لا عه ، سهم مصمون

علاقه لاعسصة ، كما وصف ، تشكون من نقيم سسه 1 ، أن تتحد عوبهْ صمه « حد جمل » ؛ حكم حو بسمهم من شعصين مو ي محصائص بصبعيه ب به في بكتمه ع رب عن عوبه صمها حد محملا 2 ) لا عدم أي معبو مه سوى إعر بها عن متعرد عيره صور ية لا وحد عمرها من فولات معجم معجمي ، و عن كونها بعبر بكتمه معيبه بكشف عنها « حد محصل » ويدم عن فهم إعرب بعوبة عن بكتمه 3 سوسع في حد محصل ، بأن يُوفر معبومات حول ( أ ) خصائص معوسة مد به ددها من لأعد ، ديعمد، فحصه ( ب خصائص صبعيه به ؛ شرط بوفق مع خصائص معوسة و ستاسب مع مركب محمل سبصبح مثل بعفولات ( حل ) ، و ( قطع ) ، و ( عسي ) ، بوصفها مد حل معجمية ، عبهر في حد محمل حسى سمين ، يقصيه حدً طاهر عبى بيسد كما متضح من ( 17 19 )

( 17-أ ) ( أ ) ( حل ) ←أ سم مد كر ، بكره ] ب [ ممي ، مد كر ، شد

سو فق خصائص معوسه و طبعيه بعكسه حمتا ( 17ب ح )

و يقتضي سسب بكتمات مركبه في حمله ( 17 ح ) صماء د سه [ شهم ، ى خصائص صبعيه أنها هي بد به في تلث حمله

( 17ب ) ( ب ) لا حل في بد ر صائم

( ح ) في بشد ئد بعر برحل

ويطرد بعد ورود سوعين مر خصائص في عنر لاسم كن فعلاً مر 18 ، ) أو فعلاً مساعد ( 19 ) ، أو غيرهما من لأصد ف مسرودة سابقاً

( 18 ) ( أ ) ( قطع ) ←أ فعل متعد علاحي ] ب [ فصل سجرئ بعصه عن

معص أ

تعكس خمسات (18ـ ج) توفقه خصائص و معصي ستسب

معصية ى بفعل خصيه بصعيه [ يكف عن مرونة عمل قبل تمه]

ذهي خصيه في خمسه (8ـج)

(ب) قصع يد خشبه

(ج) قصع رسد بصلاه

(9، ) ( ) عسى ) أ فعل لازم مسبوع ] ب [ صمع مقربه مستقبل سعيد ]

(ب) عسى أن يعود مجهد

(ج) ﴿عسى ربكم أن يغفر عنكم سيئاتكم﴾[404] (8:66)

من لأمثلة سقيبة موضحة ميرط سببب بين خصائص كلمة

ومركبه تحتمل يلاحظ بروغ به حقل معجمية بين متوسع في حد

معصل و دنت عن طريقين ، من تصميم خصيصة ذاته [ شبهة ] بين خصائص

نصعية [ آدمي ذكر سند ] وبه معصل خاصه [ قصع ] تعوضها بخاصيته

[ لإيجاب ] ية في تركيب خص كما في مثل (19 ج)

يترتب عن خاصية توسع الذي يتحدد في حد معصل ، لا ينقطع ،

4) تقريب درجة سوقع معجمي من صغر ، كان مد سنة قوية في أحسن

أحوالها على الأعم من خصائص مقوية بكلمة ، و لا تحدد هذا مستوى

و يشكل هرن سوقع معجمي أهم مبره في علاقة لأعتصية سي تقوم بين

سنة تقويه و خصائص كلمة و كل هذه تقترب هذه العلاقة بحصص معجم

نقص صغير في معجمها سمعي سمة (4-1) مسودة علاه

404 نجمع حدة الحديثة على مرونة الفعل في عسى في هذه الحمية 9 ب علاه هو مع

بعد ... الفعل و دعمه و عسى و كما سم جلالة عن سائه حصد تنبيه خاصية الخمسة

بعد ... بمجهول ... حاجبة الرجاء الحالية في البعض إلى الجوهري فوته ، العسى من الله

، خبيه و سبحانه الصمع ، لأسند إليه تعالى ، الرضي شرح الكافية ج2 ص 302 تسم يد

الصحاح الجوهري مادة ع س ي

(II) العلاقة الاصطناعية: رابطة تشكل مستوى ثابتا في تكوين معجم اللغات أساسها مبدأ التباين (≠) الذي يتحول إلى مبدأي التباين (≠) والتناظر (≃) ويمكن التعبير عنها كالآتي

(20) إذ توجد الكلمات في المعجم الخاص من غير جهة التعبير الصرف مقولات في المعجم المنطقي من غير جهة تباينها

مبدأ التناظر (≃) المؤسس للعلاقة الاصطناعية (20) يفرض على اللغات البشرية أن تتوخى في بناء المقولات انتظام خصائص الكلمات، وبعبارة أخرى «أن تتحرى في بناء الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني ... فيجتهد أن تعطى أحوالها الشبيهة من أحوال المعاني»[405] ويحصل ذلك بأن تجتمع في المقولة الكلمات على الأقل شبيهة تقترن بالخصائص المقولية للكلمة، وأخرى تقترن بخصائصها الصوتية المتآلفة. وقد نتوفر على ثالثة تقترن بخاصية صوتية عامة كالتي يصف سيبويه إذ يقول «الخضم، والقضم، والنقفان، فجاؤوا بها على مثال واحد حين تقاربت معانيه ... ومما تقاربت معانيه فجاؤوا به على مثال واحد نحو النقزان، والشردان، والنسلان، والنقفان، والطمح، وهذا كله متباعد ... ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك النزوان، والنقزان»[406] وكأن بسيبويه يقول إذ تشترك الكلمات في خاصية صوتية دالة وجب اشتراكها في مقولة واحدة تعرف بتلك الخاصية وتشير إليها. وهو ما يعبر عنه صراحة في موضع مذكور من كتابه إذ يقول «والعرب مما يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد»

تبين من الوصف المتقدم حتى الآن أن العلاقة الاصطناعية أن لهذه الأخيرة قيمة معيارية تقيم مقابلها الاعتباطية، بل إن هاتين العلاقتين محكومتان في

405) الفارابي، كتاب الحروف، ص 139

406) للاستزادة من [illegible] خاصية صوتية دالة ينظر سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 4 [illegible] وما بعدها

ما بين قيمتهما، وهو ما يُترجم بالاستناد إلى (اصطناعية نظم الثابتة ...) لجذر
المعجم صيغة «لجذر مركب» ؛ بحكم قبوله للتمكّن في وحدات وسْمية
مصدرية أولها المادة، وهي أحرف غير متحركة: (خ ض ب) و (س ح ب)
و (ر ك م)، تُقتطع مباشرة من التصويتات الحاملة للأصوات من أحادية المعجم،
وتتشكّل بترتيبها على الجذر اللغوية مقترنة بخصائص طبيعية للكلمة. ثانيها
السبيكة، وهي هيئة مخصوصة تُبنى بالحركات تُفرغ فيها الجذور، بحيث
تخرج منه على صورة (خِضاب، سَحاب، رُكام)، بها تقترن خاصية تطبيقية
دلالية [...] مشتركة بين الكلمات. ثالثها الصيغة، وهي الهيئة المبنية
بالحركات تُفرغ فيها الجذور، وتقترن بالخصائص المقولية للكلمة

وللتحرير العبارة كشفٍ يوضح الفرق بين الوسمتين السبيكة والصيغة
نكتفي بسوق قول سيبويه «وجاءوا بالمصدر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال
(فعال)، وذلك الصِّرام، والجزاز، والجداد، والقطاع والحصاد ... وقد
يأتي الفعل على فعَلْتُ فعْلا ... حصدته حصْدا، وقطعته قطْعا، إنما تريد
العمل لا انتهاء الغاية وكذلك جزّ ونحوه»[407] يلاحظ في كلام سيبويه
وجود إمكانية تعاقب السبيكة (فِعالة) والصيغة (فعْل) على الجذر الواحد
مثل (ك ت ب) فتخرج منه على صورتي (كِتابة) و (كتْب) وهو ما
يُثبت التعدد في مصادر الفعل الواحد، لتعلق الخصائص المقولية بالجذر
المكوّن في السبيكة أو الصيغة)، بواسطة ضرب الخصائص المقولية في الكلمة
إذ تشير الوسمة المكوّنة من السمات التأنيث، والإنهاء، وعدم سمة الجمع التي
تخصّ المجموعة مثل مقولة (صُفْقة) إلى الخصائص المقولية [اسم نكرة عام
مفرد مؤنث]، تدخل في تكوين الكلمة التي قرنت بها تلك المقولة

407 نفسه

المختص يرى أن قيام علاقة اصطناعية بين الكلمة والمقولة يمكّن هذه الأخيرة من أن تشكّل حداً مركّباً من حدّين، ووشمة مسكّنة وصنعه، ووسمه[408] ولا تستطيع المقولة أن تعبّر بإحدى هذه العلامات الثلاث، ولا بالعلامة وهي مستقلة عن [illegible] ويترتب عن هذه التقنية أن تتكفّل [illegible] في [illegible] المعلومات [illegible] عن الكلمة، بحيث يتمكّن المختص من [illegible] المقولة [illegible] أعلاه بالتعبير عن خصائص المقولة المكنية وبعضها الآخر يعبّر عن خاصية طبيعية [illegible] ويترتب عن [illegible] هذه [illegible] أن يتمكّن المختص من الوقوع على [illegible] المقولة لأن المعلومات [ ] في [illegible] المختص [illegible] المعجمي بواسطة العلاقة الاصطناعية [illegible] المقولة بواسطة العلاقة الاصطناعية [illegible] عادة ذكر [illegible] المعلومات في [illegible] المختص إذ يكفي هذا الأخير أن [illegible] من خصائص [illegible] بشرط أن تتوافق مع خصائص المقولة الظاهرة في [illegible] المقولة وتتناسب مع المركب [illegible]

بشرط [illegible] يمكن للمختص أن يتوسع، كما [illegible] تحديد هذا المفهوم [illegible] وبالاستناد [illegible] تكتسب العلاقة الاصطناعية [illegible] أن يقدم [illegible] المختص [illegible] المعجمي «بنية مصرفية» [illegible] خصائصه المقولية [illegible]

---

408 [illegible] العلاقة الاصطناعية [illegible] الدلالة اللفظية، الصناعية، المعنوية [illegible] الدلالة المعنوية [illegible] الصناعية [illegible] دلالة لفظه على معناه [illegible] دلالة معناه على [illegible] الذي هو [illegible] الفعل [illegible] خصائص، ج٣، ص 98، 101.

فتصبح المداخل قوالب متماثلة الشكل، وتشترك في جذر واحد وصيغة[409]، وهي عبر أن المعاجم لم تشر إلى الصيغ لاستقلال المدخل المعجمي، كما توضحه البنية الصرفية (2د) لقوالب المداخل الآتية (قصف، نصر، قعد، حسوب)

(أ) (قصف) ← يقصف، قصفًا [illegible] من الشيء أو [illegible]

(ب) (نصر) ← [illegible] ينصر، نصرًا [illegible] الوجه المعنى [illegible] وحسن ورق منظره]

(ج) (قعد) ← (يقعد، قعودًا) [بالاستواء بمستوى مقابل للمؤخرة على المقعد]

(د) (حسوب) ← (حوسبة، حوسبتُ) [أي أنه يكثر به تعالج عدد المعلومات وتحويلها بواسطة عمليات برمج]

وإن كان مبدأ الصيغة، كما حدد في الفقرة (409) أسلفناه، أغلب غير لازم فيه يمكن أن تستنبط من البنية الصرفية (2د) كون فعلها متعديًا، وموقع من (2ب) و(2ج) أن فعلها يستوي القاصر واللازم، وتتأكد صحة المستنبط بتوسيع البنية الصرفية عن طريق إضافة قوالب متماثلة أخرى

(409) من "الصيغة" عبارة عن مجموع الخصائص [illegible] الصيغ المخصوصة [illegible] ترتيب حروفها [illegible] الفعل الثلاثي [illegible] [illegible] ج1 ص 84، والخصائص ج1 ص 374 [illegible] سيبويه [illegible] ج3 ص 2،4

من قبيل (يُقصفُ، مقصوفٌ)، و ( ، صمرٌ)، و (قعد على، مقعود على) من خلال مقارنة بين هذه الكلمات ومعرفة بأي صورة يصف سأكون الكلمة على علاقة الاصطناعية تتوفر على نعيمة ( هـ ) بمقدار درجة تتوقع المعجمي أن ينتج عن حنين المتعلمين ( 1 ) قوة حد مركب يقدم معلومات عامة عن الكلمة، و ( 2 ) سمة صرفية تقوية مدخل مستند إلى الكلمة التي تعرف بها صنف آخر من المعلومات، كما سبق بيانه.

لقد صح كيف أن العلاقتين الاعتباطية والاصطناعية تمثلان وسيطين لغويين كما سمي في المعجم الذهني وكما أن تنتمي إلى اللساني لا تحتيبه مة، لا محصلة تعين أن تكون كل اللغات البشرية محتبرة. تتحقيق المعجم تخص المعنى في الكلمات المحتملة بالمقولات الحسية، على وسط إحدى العلاقتين الأمر الذي يؤدي إلى وجود نمطين من المداخل المعجمية يتميزان من جهتين: أولا من حيث كمية المعلومات المداخل، وثانيا من حيث صنف المعلومات المكونة للمداخل.

بعد الوحدة بوسط العلاقة الاعتباطية، كالفرنسية، والإنجليزية، ستكون بها مداخل معجمية من نمط مثل (7، 19) نسمي محصلة الإرجاع[410]

410 من قسم وسيط العلاقة الاعتباطية يصف به من معجمي خاصية لا تكون محتبرة في صحة جهة سبب ذلك لا يتصف من صفة في الفرنسية (Pommader و Porager مثلا) إلى استنباط مقولة التسمية المجمع عمه مثال ذلك الأفعال المجموعات وإن تزود متكلم بالفرنسية مجموعة فرنسية تحول من لغة التعليمية ما يسمى بالاطلاقة كما يتوصل من مقارنة مجموعتي (407a، 407b) إلى الكشف عن مقولة الاسم

407a  fishy  crispy  lucky  speedy

407b  dainty  pretty  happy

إن متكلم الإنجليزية إن كان قبول مجموعة مرسلة نحو من الصفات في هذه اللغة ما يسمى بالاطلاقة ولا غير قادر على فصل مجموعة الصفات ينسبه إلى التعبية الصفة من التي تسمي فولاته إلى مقولة الاسم وبه مورد يصف مجموعة نحو هذا الكثير من الصفات لا تسمى بالاطلاقة وكثير من القواعد شبيهة بالاطلاقة إلا فيما يتصل بمعرفة المعجم النحوي ويتمم ملاحظات حول علم المعجم ص 247 معجم Edwin Williams Remarks on lexical knowledge in the acquisition of the lexicon

بخلاف النعت لا يحدد بوسيط العلاقة الاصطلاحية ، كالمعرفة و الحروف، فإن لها مدخلاً معجمياً من نمط ( 21 ) المتميز بخاصية الاصطلاح . و هذه أول معاينة تتحقق في نمط معاجم النعت ، يتم فيها تعالق الرابط بالوسيطين الحرفيين .

## 2.2.4. التوافق بين وسيطي الجذر و العلاقة الاصطلاحية

تتميز الوسائط اللغوية بخاصية التفاعل[4.1] ؛ كأن يحدث لوسيط معين أن يوقفه ، و يظهر ما يوافق مقابله . يعني هذا أن تفسح قيمُ وسيط مجالاً لقيمة موافقة . و بخلافه التنافر الذي يعني تصلب وسيط على قيم مخالفة . العنصر المثبت هنا أن تلائم قيم العلاقة الاصطلاحية ( هنا ) تعارضه قيم وسيط الجذر الآنية . و كذلك حال وسيطي الجذر و العلاقة الاصطلاحية .

هذا المبحث ، كما يستفاد من محتوى الفقرة السابقة ، معقود لمسألتين : الأهم منهما دور وسيط الجذر و مقابله وسيط الجذع في تعميم التعبير المعجمي ؛ و ثانيهما الكشف عن المجالات المعجمية التي تنتهي إليها خلاف و يؤديها التعبير بسبب هذين الوسيطين . و تأسيسهما أهمية أنصف فيها بعض التفاعل بين الوسائط و اتساق التوافق منها . و علينا الوقوف على المتضمن قيم الوسائط المتوافقة . أما التجربة فليس لها في جميع الأحوال إلا التأكيد أو النقض من سيلين المتوقع في مستوى اللسان .

---

4) تفاعل الوسائط اللغوية ... الوسيطية ... [illegible] ... تشومسكي ... البرامترات ... النحو الكلي و النحو اللغوي ... الخاصية ... البرامترات ... مبادئ النحو الكلي ... مع ... النحو الكلي ... في موضوع الفاعل ... البرامتر ... و النظرية البرامترية ... ص 44 ... osvaldo jaeggli and kenneth j. safir , the null subject parameter and parametric theory , in the null subject

### 2.2.4. 1. قيم وسيط الجذر

من جملة المقدمات التي خاض في استعمالها من أجل التعريف بـ الوسائط اللغوية والبرمجيات الطرفية (ط 3)، نذكر ما يلي: 1) تشكل الوسيط اللغوي المقابل. 2) اتخاذ البشرية خبرة في استعمال الوسط بعينه وإهمال غيره. وفي هذه المرحلة يمكن أن نضيف المستند إلى خاصية تتفاعل المذكورة أعلاه ما يلي: 3) أحيانا تعتاد البشرية الوسط معين لتصبح مقننة باستقراء موقفي وإهمال غيره، وتعتبره أخرى، إن اختارت تعتاد التفعيل الوسط المعتمد على أحد خصوصيها تكون الطرق قد عممت الداخلي الوسائط التي استعملها في الداخلي المخصوص. وكأن اختيار النمط التعريبي مثلاً بالوسيط العلامة المحمولة يجبرها على اتخاذ ذلك الوسيط، وقد لا ينعكس بسبب خضوع مستويات اللغة التسمية المستندة.

وقبل الشروع في الكشف عن أهم المرتبطة بالوسيط الجذر يحسن بنا بتحديده عن طريق حصر خصائصه. وإذا أسندنا إليه خاصية بعينها تكون المروم قد أثبتنا نقيضها مقابله الوسيط الخارج. وستكون التعبير عنها جملة من قبيل السوكية.

بمفهوم الوسيط الجذر، كما وصفناه في موضع آخر[412]، من خصائص المتسمة: أ) دخول العدد في تكوين ماهية الجذر، إذ يساهم عدد الصوتيات المرتبة أولاً في التمييز بين بعض المقولات[413] فيسمي إلى الأداة ينحصر عدد

412. انظر محمد الأوراغي، اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم، ص 23، 52، وعبد الفتاح ... في ص 31-65، ضمن مجلة كلية الآداب الرباط، العدد 19.

413. [illegible] ابن الحاجب [illegible] الشافية ص 28 [illegible] حرف [illegible] الثاني [illegible] ترتيب [illegible] كلا وهلا ولولا ولوما وإلا [illegible] الخارج عن الأصول مثل [illegible] الأسماء [illegible] التي لا [illegible] على ثلاثة [illegible] مثل [illegible] التي لا [illegible] تكون على [illegible] ثلاثي [illegible] شرح [illegible] ج1 ص 8.

أحرفه من (21)، وبين الفعلين (43)، وبين الاسمين (53)، وثبت في اشتقاقه عند الصرفيين لأن بناء المصدر وصيغتي الفاعل والمفعول من الثلاثي غير مثله من الرباعي، والثلاثي يسمح بالتفريع لصيغة الصفات، ويتعلق الأمر [illegible] في [illegible] المعكسي [illegible] الاسم [illegible] عند [illegible] الترتيب وبالتالي عند هذه يسقط عدد الثلاث[414]

وما ذكرناه بعض من أمور [illegible] في تكوين ماهية [illegible] من خصائص [illegible] الوسط [illegible] لأنه لم نهتم فيما [illegible] إلى [illegible] عدد ما يكون منه [illegible] في اللغة كالفرنسية والإنجليزية [illegible] في [illegible] تأثير في [illegible] الفعل، وفي تصريفه، وفي جمع الأسماء، وفي غيرها مما لم نذكر.

ب) [illegible] التصويتات [illegible] بمعنى [illegible] الأحرف الأصول المكونة [illegible] من حركات [illegible] توفير إمكانية [illegible] في [illegible] صيغ متعددة [illegible] تعدد المقاصد وتنوع الأغراض [illegible] في [illegible] بأن تتلاحم بحركات [illegible] فتستعصي [illegible] على [illegible]

ج) [illegible] حركات [illegible] التصويتات [illegible] أو [illegible] كل منها [illegible] في اشتقاق بعض الكلم من بعض، وفي [illegible] من التصريف اللغوي والاشتقاق الدلالي[415]، تنحصر [illegible] في إطلاق «التصويتات [illegible]» كما هو

414 [illegible]

415 [illegible]

«مصدر» تنقسم بحسب موقعها منه إلى سابقة تتصدّره ، و فاصلة تقع في حشوه ، و لاحقة ترتبط بعجزه (جج) وسط الجذع ، بسبب ارتصاص تصويتاته لراتبة فوت الإمكانية شبه من التصريف القوي إذ تمنعه للاصقة الفاصلة لأن الارتصاص يرفض كل تعبير داخلي. و إذا حصل ولد شذّ وهو ما يشكل قائمة شواذ الأفعال في اللغة الأنجليزية.

و إذا اتضح وسيط الجذر بسرد ماله من الخصائص بالقياس إلى خصائص مقابله وسيط الجذع فسننظر الآن في اللغة المعجمية التي ترتبط به ، مركزين على أكثرها كشفاً عن سببية المعجم. و يأتي في المرتبة الأولى ما يلي

### 2.2.2.4. تشقيق الفعل.

تشقيق الفعل يرتبط بوسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية ، و يقصد توليد بعض الأفعال من بعض بشرطي الحافظة و المفارقة. يخوّل شرطُ الحافظة للفعل الشقيق أن يحتفظ بالخاصة الطبيعية للفعل الأصل ، و بزمانه و صوتيته المعينة. و يسمح له شرط المفارقة بمغادرة ما لأصله إلى ما يخصه من صيغةٍ ، و بنيةٍ صرفية ، و بنيةٍ تركيبية. و توضح العبارة (22) بالمثال علاقة الأفعال الشقائق الواقعة بعد السهم بالفعل الأسّ الواقع قبله

(22) (قطع) ← قُطِع ، انْقطع ، قاطع ، قطّع ، تُقطع ، تقاطع ، تقطّع ،
استقطع

يعتبر (قطع) أسّاً تدخل خصائصه المفارقة : [فعل + ماض + فصل بعض المتجزئ عن بعض] ، في تكوين الأفعال الشقائق المسرودة بعد السهم ،

---

عبارتها فرعية ، في التصويتات المرتبة التي تشكل مصدر التصريف و يُفسر اشتقاق الكلمات حسب بناء تصريف الموالاة و يدعم [illegible] و [illegible] براسم [illegible] الواصفة تحتفظ [illegible] الاشتقاق و التصريف عند حديث عن [illegible] ترجمتهم اسمه (التشقيق) إذ [illegible] اشتقاق الكلمات و تصريف الموالاة [illegible] في العلاقة بين الاشتقاق و التصريف انظر محمد الوراغي ، اكتساب اللغة ، ص 152

و ذلك بشرط الحافظة و بشرط المعرفة صار بكل فعل شقيق صيغته ، كما يتبين من معاينة محتوى العبارة (22) ، و بنيته الصرفية و التركيبية كما سيأتي بيانه في المعجم المعطي

طراد تشقيق الأفعال مضمون بتوافق (أ) الحد المركب من العلاقة الاصطناعية ، و (ب) تسلسل التصويتات المرتبة من الجذر ، كما سبق أن حددنا خاصيتين (أ ، ب) من هذين الوسيطين . و لا يخرج فعل تام ، (غير مساعد و لا ناقص) ، في معجم مؤسس على ديكم الوسيطين اللغويين ، عن الطريقة (22) أعلاه التي تشخص صيرورة توليد أفعال شقائق قل عددها أو كثر من فعل أس . و في المقابل يمتنع تشقيق الأفعال بتوافق خاصيتي (أ) حد المحمل من العلاقة الاعتباطية ، و (ب) انتقاص التصويتات الرتيبة من الجذع . و لا يخضع فعل تام في معجم قائم على الوسيطين الأخيرين لطريقة التشقيق المشخصة بالمثال (22)

عن توافق وسيطي الجذر و العلاقة الاصطناعية تنشأ طريقة التشقيق التي تقضي بأن يضاف إلى مدخل خاص بالفعل الأس مداخلُ أخرى بعدد الأفعال الشقائق . و يمتنع نشوؤها عن توافق وسيطي الجذع و العلاقة الاعتباطية ، فيسمى معجمي المداخل الإضافية ، و يتكوّن معجم من نمط المتوفر على مدخل للأفعال الأساس لا غير . و يترتب عن هذا النوع من التغاير المعجمي ما يلي

### 3.2.2.4. توزيع المفاهيم الوظيفية أو تجميعها

يشترك معجميين في صنف المداخل الخاصة بالأفعال الأس ، و بتفرد أحدهما بمداخل إضافية خاصة بالأفعال الشقائق يعني أن الآخر يُفوّضُ إلى التركيب ما يوكل منه إلى التشقيق . كما تحدد معنى هذه الترسيمة في الفقرة (415) سالفة . و لتحرير العبارة بالمثال الموضّح نأخذ فعلاً متعدياً مرافيا يؤدي تركيبه إلى جملة متوازنة ، (153) ، لا يتوقع أن يخلو معجم منه . و سكن

[قتل] متوفر في كل اللغات، على خاصية طبيعية دلالية، وهي المعنى النهائي لأفعال حياة بنقص نسبية]

نلاحظ مما تقدم من مدخل خاص بالفعل الأول في كلا المعجمين ، يشتمل والمنسبيث الأول يتوفر أيضا على مداخل إضافية للأفعال المشتقة من قتل (قاتل، واقتتل) بخلاف المعجم المنسبيث ونبرهن على هذا بعدد المعجمين خلاف في التعبير عن المقصد من قبيل [تبادل القتل بين المشاركين فيه] يفرضه المعجم المشتقين إلى المشتقين موضح بالجملة (23)، ولكنه المعجم المنسبيث يبنى التركيب، كما توضحه الجملة (24) مرادفة دلاليا للتركيب الجملة (23)

(23) يتقاتل المسلمون في أفغانستان

(24) يقتل بعض المسلمين بعضهم في أفغانستان

فالمعجم المشتق يسمح بالجملتين (23) و (24) لأنه يتوفر على كلا المدخلين (قتل) و (قاتل) والمداخل المشتقة في مستوى قبل التركيب (أي لا يفوض إلى التركيب ما يكون وسع المشتقات)، ويجب أن تكون الجملة (23) أفصح من الجملة (24) مع اشتراكهما في الاستعمال. وبخلاف ذلك لا يسمح المعجم المنسبيث بغير الجملة (24) لأنه لا يتوفر على صنف من الخاصة بالأفعال المشتقة وبالتالي يجب أن يفوض إلى التركيب معالجة [تبادل فعل القتل بين المشاركين فيه] بسبب انعدام التصريف عن مرادفة داخل النمط اللغوي المتميز بالمعجمة المنسبيث. ومثال المقصد المذكور يستكمل المشتق بجذره في مثل (23) يمكن أن يكون هذه الجملة لاحقة في كل لغة ذات معجم منسبيث كالإنجليزية والفرنسية ونحوهما من اللغات التي تتخطى مستوى الاشتقاق إلى التركيب لإمكان التعبير عن مثل (23)، كما يتضح من الجملتين (08) و (09) في الفقرة (416) أسفله

08 [illegible]he Mus[illegible]s k[illegible] each other [illegible]n A[illegible]ghar[illegible]stan
09 Les Mus[illegible]ma[illegible]s s'entre[illegible]uent [illegible]n Afghanistan

4[illegible]6

نخلص إلى أن الطريقة التشغيلية اللازمة عن الوافي والوسيطي الجذر والعلاقة الاصطناعية، والمقاصد المعجمية للفعل يقتصر توفره على الصنفين من المداخل المعجمية: المداخل للفعل الآني الموجود، بشرط الإضافة في فروعه، والمداخل للفعل المستقبل المفتوح، بشرط معرفته الآنية. توليد المداخل من الصنف الثاني يخضع لقواعد الاشتقاق التي تضمن التناسب بين الخصائص الطبيعية الدلالية في الفعل الآني وبين الدلالة المفترضة لوسم الفعل المشتق، وقواعد التصريف التي تعمل على أي صورة تأتي قوتها للفعل المشتغل عند الفعل ملء آنيته. ولكن المشاكل الصرفية التي تبين المصمم، ولكن حل الفعل المشغل لمعالج المقاصد في المستوى المستقل، والبحث للمشغل قواعد الاشتقاق والتصريف.

وما يخضع من المعالجات النشرية، كالعربية للإجراءات الموصوفة في الفقرة السابقة بدءاً من الوافي والوسيطي الجذر والعلاقة الاصطناعية والسهو، ويمكن الوقوف في معالجة الفعل المقاصد عند المستوى المستقل، المشكل لما نعرف ما يراد بالمتخضع من المعالجات بالإجراءات المعانة ابتداءً من الوافي والوسيطي الجذع والعلاقة الاعتباطية والسهو بالضرورة لتخطي الاشتقاق والتصريف، لتوظيف معالم من قواعد واردة لمعالجة الفعل المقاصد: (فهي إذاً مقاصد كلية)، إلى مستوى التركيب المجهز بالقواعد اللازمة المباشرة لأي مقاصد.

تمر اللغات التركيبية: (وهي التي خلت من اللسانيات المعجمية والمختصة، ووسائط الجذع والعلاقة الاعتباطية والرسمة المخطوطة)، تشرع إلى المتخضع إذ تركز على التركيب في معالجة المقاصد الكلية أو معاجمها وصفية لا تحتوي على الخبرية منها، وخلافها اللغات الموسومة: (اللغات التي خلت من اللسانيات المعجمية نحو وسائط الجذر والعلاقة الاصطناعية والعلامة المحورية)، تحكمها روافع إلى التوزيع، كانت تتيح الخوض إلى تصنيف المقاصد من أجل إسناد كل صنف إلى مكون بعينه، فإذا بها عادة على معالجة المسمى إليه. وهو ما سنعمل على تثبيته في ما يلي

## 3.2.4. ارتباط مكونات النحو و استقلالها

إذ ثبت دور الوسائط اللغوية في النمط المعجم فهل لها دخل في التأثير المتبادل بين المعجم و التركيب ، و هل يسوغ تجاه التأثير المتغير الوسائط إذن ، بينهما لأن نكشف عما إذا كانت العلاقة بين المعجم و التركيب ثابتة أم أنها متغيرة ، و إلام يعزى هذا

سبق أن بينا أن المعجم يوند . هو عبارة متشعبة بعض من جهة من بعض ، و ان بكل مدخل صنفين من المعلومات : ا) معلومات معجمية ، تتعلق مندرجة من لاعم إلى العام و لخاص ، بحص محموعة محصورة من المفردات المعجمية . هذا يصف لعيره لنحو لتوليدي [4.7] ، من قبيل المعلومات المركبية . بمعنى أن المعجم ينفعل عن التركيب ب) معلومات ترتبط بخصائص الطبيعة الدالة التي تحمل الكلمة معناها ، و قد توجد بعضها في غيرها . هذه الخصائص تشكل ، في عرف التوليديين ، مادة المعجمية للمدخل إذن ، يشترط في تكوين الوحدات المعجمية القواعد التركيبية ، و الخصائص الدلالية لكل كلمة محدد دلالة الفعل خاصة ، و ما دور التركيب في تعيين الخصائص الدلالية لأي عنصر من هذه المكونة

يعتقد جرمشو ، و غيره الكثير ممن أخذ عنهم في مقالة مذكورة بنظرة (417 ، أن الفعل بمفرد سيمثل دلالي معجمي إذ خص بطريقة مستمرة في التركيب و يكون الفعلان مترادفين ، إن لهما نفس المعنى ودلالاتهما تقترب على نفس الحدث ) ، في الظاهر لا غير إذ حسب تركيبهما . توضح مسألة الترادف الظاهري للاختلاف التركيبي مثال معين على ما أورده جرمشو منسوب إلى غيره مسوق من اللغة العربية ( غَسَل ) الذي يبدو مرادفاً للفعل ...

---

417 نظر جرمشو مقاربة معجمية و 413 ... و ... ملاحظات حول معجم ... 34.7
... ... المعجم

في الفرنسية على النحو الآتي[418]، يكون الفعل معه لأخيره بؤرة في وضعية المحمول يستلزم انتقاله إلى المنصوب المذكور معه، بخلاف الفعل بالعربية المكتفي بالمرفوع، كما يتضح من المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) في الفقرة (418) أعلاه. إنه يمكن أن يختلف التمثيل الدلالي المعجمي لكلا الفعلين حتى وإن دلا على نفس الحدث؛ فكأن لهما نفس المعنى.

من الملاحظ أن عدم أولوية التركيب، في نظر اللسانيين، يحوج المتكلم إلى المعلومات الظاهرة في سطح البنية التركيبية المحققة من أجل تحديد معنى الفعل المستعمل فيها[419]، لأنه من المستحيل الجملة يستهوي إلى تحديد دلالتها. مثل هذا الكلام نعكسه المعجميون، إذ قيل إلا تمكنت التراكيب من تحديد السمات التركيبية فقط، بل من تحديد السمات الدلالية أيضا، نظرا إلى أن انطباقات الدلالية للمحمولات واردة في التراكيب[420]. يكون هذا المثال عن تأكيد دور التركيب في تحديد الخصائص الدلالية للوحدة المعجمية. وهذا الدور المسند إلى التركيب هو المتعلق بالجانب النظري أو هو المناط بالوسائط اللغوية.

باختبار فرضية العمل الصلبة، (4.3.2)، تأصل التركيب وتفرعت الدلالة، حيث أصبح دور التركيب في تحديد الخصائص الدلالية للكلمة من قبيل الاختبار النظري. يشهد له تبني المفكر بفكرة أخرى مغايرة تقوم على تخييل السياق المؤدي إلى تحديد معنى الكلمة الذي يفضي بدوره إلى تحديد التركيب المعجمي لتلك الكلمة. ويتميز ما يسمى هنا بالتحليل السياق

---

418 [illegible] se laver [illegible]

[illegible]

[illegible] 0.0

[illegible] Jean se lave les cheveux

[illegible] 4.4 [illegible]

[illegible]

419 [illegible] Landau و Fischer، Gottman في مقالة [illegible]، ص 47

420 الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، ص 23

بخصائصه؛ من معنى معجمي، في التركيب المعجمي [421] وكون السياق يعمل على تحليل الجملة برمتها يعتمد ما سبق أن سنوليه في مبحث المعجم المحض حيث يمكن اعتبار خاصية المكونات الوسائطية من مفردات محملة في تركيبها بوقع، الوسيط اللغوي، على النحو المبين. ترجح بالنسبة للاختلاط أن تكييف التركيب بتعيين الخصائص الدلالية للمدخل المعجمي داخل في الاختصاص النظري، ولا يرتبط بالوسيط اللغوي. لكن ما الذي يترتب عن هذا الاختلاط

هو ما يلزم عن تعيين خصائص المدخل المعجمي مقوليته ودلالته بالتركيب الاختلاط الجزئي بهذين المكونين، وعدم استقلال كل واحد منهما بالمعلومات الخاصة به. وهو ما سيؤدي إلى بروز ظاهرة تكرار المعلومات في إحدى صيغ النحو التوليدي التحويلي [422] كما عبر عنه شومسكي إذ قال: « المعلومات التي تخص مجموع تخصيصات التفريع المقولي تذكر في موقعين من النحو: مرة تتوحد صميمًا في المعجم بوصفها خاصية لطبقة من العناصر المعجمية، وتظهر مرة أخرى بكيفية مباشرة من خلال قواعد المكون المقولي »[423] وهكذا تتكرر المعلومة الواحدة بتمثيلها مرة في المعجم وأخرى في التركيب.

وفي إطار الاختزال من التركيب إلى المعجم يمكن أن يتضح هذا الاختزال عن طريق تزويد المداخل بخصائص الانتقاء المقولي أو الانتقاء الدلالي [424] التي يستلزمها من الأول فقرب الفعل بمعلومات لا تعنيه مباشرة بل تخص مقولته

---

421 غير جرمسو ع... pinker القائمة على ... التي تم ... الجملة الصحيحة سالبة

SITUATION
SENTENCE
OBSERVER → WORD REPRESENTATION

422 ينظر القصد الذي ... وجه النظرية التركيبية لشومسكي
423 شومسكي، نظرية العمل، الترجمة ص 65
424 للتوسع في موضوع الاختزال الشومسكي ... ينظر خصائص المعجم ص 86
Chomsky, Knowledge of language, 3.4.3.2 some properties of the lexicon

لعناصر التي سمراكبه؛ (أهي مركبات سمية ، أو حرفية ، أو حمل)، و معو رض الي تتحقق نسك لعناصر من يعرب ووصيفه نحويه من قدمته حتى لأن كف لسان كمف يتوصل بالأحسب إلى صصح ستقاصع بين معحم و تتركيب

يدل ما ذكر من لمشاكل مترتبه عن حتيار من لتركيب إلى معجم على أن رساط هدين لمكوبين يحصع مبدأ إجباري يتمثل في توجه متأثر من معجم إلى لتركيب من حصائص هذا لمبدأ كونه يُحتّب نحو ظاهرة تكرر معلومات ، و لا يسمح لوسائط اللغوية بعيير تجاه متأثر و من لمظاهر شاهده على صحه المبدأ المذكور نسوق ما يلي

1 ) تعرف الأفعال الأصداد على موقعها في حملة يُسنَتُ تعرف لأدو ر لأصد د على عنصر بعينه مما يركب تلك الأفعال . ند بحول فعل من مجموعه السبب ؛ ( أوعد ، منع ، حرّد ، سلب ، حرم ، ) ، محل فعل من مجموعه تمليك ؛ ( وعد ، أعطى ، كسب ، وهب ، منح ، ) ، يصير مستعمل مستلباً كما في العباره (25) الآتية ، حيث يردد المفعول لأول ( عمر ) بين دوري المستقبل ، و لمستلب

(25) زيدٌ { وعد ، أعطى ، كسب ،
أوعد ، منع ، حرد ، } عمراً شيئاً

2 ) يتعرف دُليلات تنصاف إلى لمعنى الخاص بفعل مثل ( ضرب ) تتعرف على لموقع الواحد في لحملة مركبات يرعى في انتقائه لدلالة تصف ، كما يتضح من جمل مجموعه (26) الموالية

(26) ( أ ) ضرب زيد مثلاً ( ذكر قولاً سائراً )

( ب ) ضرب زيد خاتماً ( صاغ )

( ج ) ضرب زيد قداحاً ( استقسم )

( د ) ضرب زيدٌ لدرهم ( سكّه )

( هـ ) صرب يد عمى يد عمرو ( مـعه من أمر أحد فيه )

( و ) صرب سفسه لأرص ( أقام )

( ز ) صرب ريد اويت بالحل ( حلطه )

( ح ) صرب ريدٌ مسقف حمه ( حرها )

( ط ) صرب ريد في لأرص ( سار فيها يسعي الرزق )

( ي ) صرب لصرس ( شد وجعه )

( ـ ) صرب لعرقُ ( سبص )

( يب ) صرب بصي سسمس ( نشأ يسمس )

3 ) افعل بمعناه معجمي ينتمي مركبه في جمله ، و به أيضاً يسمي الصيغ بصرفيه سشقائقه فلفعل الأس ، إد كان حصصه لدلاسه علاجي وبحاصبه اتركيبيه معتدياً ، سمح بولـد فعل شقبو بصيغه ( بفعل ) ندي يشتقي من مركبات أسه ما باسه و بفقده لإحدى خاصيين يمنع شقبو بفعل الدي يحتار بصيغته ( بفعل ) مصوب أسه و بتوفر خاصيين في ( هرم ) أمكن شقيق ( بهرم ) ندي يسقي من مركبات أسه ( هرم ) مصوبه ، فصحت جملة ( 27ب ) لأتيه و بحلو ( بغى ) من خاصيه العلاج به لأنه لم تصح جملة ( 28ب ) و لم حتار نشقيو ( بغى ) مصوب أسه و بتجرد ( دخل ) من خاصيه متعديه تركسبيه لم يحد شقيق ( ـدخل ) مع أسه مفعولاً به يسقيه ، فلم تصح جمله ( 29ب )

( 27 ) ( أ ) هرم سْجعُ الجيش

( ب ) نهرم الجيشُ

( 28 ) ( أ ) بغى زيدٌ نعرهُ

( ب ) انبغت نعرهُ*

( 29 ) ( أ ) دخل ريدٌ مستشفى

( ب ) اندخل مستشفى*

تبيّن بالأدلة صحة مبدأ التفاعل من المعنى المعجمي إلى التركيب، المنسجم مع غيره من المبادئ التي توصّل إليها وتفرّع عنها التركيب. نفترض في هذا المبدأ أن يجنّب النحو ظاهرة الحشو التي تتمثل في تكرار المعلومات، وأن يحرّر المعجم من الطابع الاصطناعي حيث يكون الحل للمعجمية مقبولة لشبه الدلالي المستخلص من استقراء التركيب الذي ورد فيه الفعل المعني. وسنترك جانباً هاتين المسألتين من أجل العودة إلى الكشف عن دور الوسائط اللغوية في الكشف عن أثر المعجم على مكونات النحو الواقعة بعده.

### 1.3.2.4. أثر التعاير المعجمي في مكونات النحو

تبيّن لنا مما تقدم أن كل لغة بشرية مجبرة على اتخاذ أحد الوسيطين: إما العلاقة الاصطلاحية أو الخارج، أو العلاقة الاعتباطية، لاختيار أحد المعجمين: الاشتقاقي أو التسييقي. وثبت أيضاً أن طبيعة المعجم تؤثر على ما يليه من مكونات النحو، وغرضنا من هذا المبحث الكشف عن حجم الأثر الذي يحدثه كلا المعجمين على مكون نحوي بعينه.

سنستند إلى ما سبق إثباته في مسألة تجميع المفاهيم بوصفها أو توزيعها. ويمكن أن نبدأ بالتماس أثر المعجم على المكون الصرفي، من حيث انفصاله عن التركيب أو اختلاطه به. في موضوع أشار بعض النحويين الجدد إشارة عابرة معينة إلى تردد اللغويين العربيين بين فكرتي استقلال الصرف عن التركيب وعدم استقلاله عنه[425]. تردد بلغ في نظره عن عدم عثورهم على الحد الذي ينبغي أن تندرج فيه الكلمة، ومدعياً أن عدم وضوح مفهوم الكلمة ملحوظ أيضاً في اللغويات الغربية، مع علمه أن أصحابها بلغوا قديماً الذروة في التحديد الدقيق لموضوع أي علم من علوم العربية، ووضعوا الكثير من

425 انظر على سبيل المثال: الفاسي الفهري، عبد القادر الفاسي: البناء الموازي، الفصل الثاني، ص 37

للصفات الخاصة بكل علم علم ، كما ألفوا في كيفية ترابطها و انتظام أجزائها لتشكيل علم واحد يساوق اللغة العربية شمولاً و حداً ، و لا يحضر ببال لغوي أن يدعي أحدهم ، مهما ضعفت ثقافته اللغوية ، أن علماء العربية لم يميزوا بين موضوع علم التصريف و موضوع علم النحو ، و كذلك سائر علوم هذه اللغة.

و الذي يجب قوله في هذا الباب إن المكون الصرفي يتمتع باستقلاليه النسبي أو لا يستقل عن المكون التركيبي تبعاً لنمط المعجم في هذه اللغة أو تلك. و بعبارة أوضح ، إن المعجم النسبي بوسيط الجذر و العلاقة الاشتقاقية يتحقق على نمط المعجم الشقيق المرخّص بتوزيع المفاهيم الوظيفية على مكونات النحو مما يجعلها تستقل نسبياً عن بعضها البعض لكنه بوسيط الجذع و العلاقة الاعتباطية يتحقق على نمط المعجم المسبك المتميز بتجميع المفاهيم الوظيفية في مكون معين قد يساعده غيرُه على تأديتها فلا يستقل هذا الأخير عن الأول. و هكذا يوجد التصريف مستقلاً عن التركيب في لغة معجمها شقيق و غير مستقل عنه في لغة معجمها مسبك. و تمثل هذه المعالجة النمطية للغات البشرية تجنب ما يُلاحظ من الخلط و عدم الوضوح في مباحث اللسانيات الكلية. لكن بقي أن نبيّن بالأمثلة كيف ربطنا استقلال التصريف عن التركيب بالمعجم الشقيق و عدم استقلاله عنه بالمعجم المسبك.

**2.3.2.4. المعجم الشقيق و استقلال التصريف .**

يجمع لغويو العربية على أن للتصريف موضوعاً مغايراً لموضوع النحو المقلص إلى التركيب بمرعيه الإعراب والترتيب : « فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، و النحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة »[426] و عن معرفة المذكور يعبر ابن يعيش إذ يقول : « فالتصريف كلام على ذوات الكلم ،

[426] ابن جني ، المنصف ، ج1 ، ص4

والنحو كلام على عوارضها حالة تركيبها»[427]. وقد حصر الرضي شرحه لعلم التصريف بحصر أغلب المسائل التي تشكل موضوعه، فهو «علم بأبنية الكلمة، وما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة وما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك»[428]. فهذه النصوص وغيرها الكثير في المسرود من الكتب القديمة شاهدة على استقلال الصرف عن سائر مكونات النحو: من معجم واشتقاق وتركيب وتدوين. واستقلال مكونات النحو نسبي، كما سبق أن ذكرنا؛ لأنه لابد لكل مكون من أن يرتبط بسواه من غير جهة استقلاله عنه.

أما السؤال عن كيفية تعالق بعض مكونات النحو ببعض فقد ذكر ابن جني في معرض حديثه عما بين الاشتقاق والتصريف من الاتصال الشديد[429] أن المعجم: (وهو اللغة بأحد معنييها عند القدماء[430])، يربطه الاشتقاق بالتصريف الذي يقوم بدور الوسيط لربط المعجم بالتركيب. وإذا كان المعجم مدخلا لاقتران المقولة: (أي الصورة الصوتية)، بالكلمة: (أي المعنى المفرد المحض)، فإن الاشتقاق عبارة عن تشقيق الكلمات بما هي بتصريف الأقوال. وهكذا نجد الاشتقاق يستقل بالنظر في ضوابط تناسب بعض

---

427 ابن يعيش، شرح الملوكي، ص 19

428 الرضي، شرح الشافية، ج1 ص7. والتعريف من التعريفات بنص أبي علي الفارسي، الإيضاح العضدي ج2 ص3. وأبو حنيفة النعمان بن ثابت، شرح المقصود في التصريف، ص9. وأحمد بن علي بن مسعود، مراح الأرواح في علم الصرف، ص3. والجرجاني، مختصر التصريف العزي، ص 2. والسيوطي، فتح الخبير اللطيف، ص 6

429 ابن جني، المنصف، ج1 ص3

430 أحد معنيي اللغة عبر عنه ابن جني بقوله: «أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» [illegible] والمعنى الثاني هو الذي يعنيه أصحاب المعاجم، وهو الذي عبر عنه السيوطي بقوله: «حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى». واللغة عند العرب الألفاظ الموضوعة للمعاني، المزهر، ج1 ص 8. [illegible] في تعريفه علم اللغة: «علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ الموضوعة، وموضوعه المفرد الحقيقي». وعلم اللغة علم الأوضاع الشخصية. السيوطي، المزهر، ج1 ص2

الكلمات إلى بعض، بينما التصريف يشتغل بالنظر في قواعد تحويل المقولة من هيئة إلى أخرى[431].

من خلال وصف الوسائط العلاقية الاشتقاقية تبين أن التشقيق المعجمي ليس حرا، وإنما تضبطه قيود تحدد ما يكون للمدخل المعجمي من خصائص مقولية وخصائص صرفية دلالية فارقة وجامعة. وظهر أن تشقيق مطاوع [ فعل ] مثلا مشروط بتوفر خاصية التعدية المقولية، وخاصية العلاج الدلالية في المدخل المعجمي الأصل. وبزوال إحدى الخاصيتين يمتنع تشقيق هذا المعنى الوصفي. وعليه فإن الاشتقاق، وإن اختص النظر في ضوابط انتساب المعاني الاشتقاقية إلى معاني الأسماء أو في تفريع بعض الكلمات من بعض، فإنه لا يستقل عن المعجم، بما هو مجرد موضوعة من خصائص مقولية ودلالية للمداخل المعجمية.

تشقيق المعنى الأصلي يستوجب تحريك حدود سبكه في قولبة ذات هيئة مخصوصة تقترن بالمعنى المشتق. وعندئذ يلزم أن تتدخل قواعد التصريف لتعمل على أي هيئة يجب أن تقع المقولة المصرفة. يعني المثبت هنا أن تشقيق بعض الكلم من بعض يقتضي استعمال ضوابط الاشتقاق المؤسسة معجميا والمؤدية إلى اشتغال قواعد التصريف. وهكذا يكون المكون الصرفي في صلة بالمعجم عن طريق الاشتقاق.

لكن التصريف، ككل مكون من مكونات النحو الأخرى، يجب أن يكون باعتبار موضوعه مستقلا عن غيره. فهو مستقل بقواعده الضابطة لمختلف المتغيرات الطارئة على بنية المقولة خلال تحولها من هيئة إلى أخرى. وبهذا المعنى تحدث عنه الصرفيون العرب[432]. ويؤكد استقلال التصريف عن المعجم

---

431 [illegible] في العربية: الاشتقاق والتصريف [illegible] الاشتقاق، ص 67 [illegible]

432 من التعريفات المشهورة لعلم التصريف [illegible] التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب [illegible] وذكر الرضي في توضيحها [illegible] القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات [illegible] الرضي، شرح الشافية، ج ، ص

عدم ر سط قو عد ه بالمعنى بحيث تمكن صوغ قاعده صرفيه تنطبق على حرئيات لا حصر لها ، فلا تنفصل بسسمه بي بعضها إلا بسدحل من لاشتقاق لتوضيح ذلك بالأمثله نصوغ لقاعده ( 30 ) لاتية

( 30 ) فعل لأجوف يُبنى في ماضي للمفعول بحذف لضمة من فاء لفعل بقل إليها كسرة عينه لتي تقلب ياءً إذ كانت و و

و نعتبر لأفعال لصريفيين ( 31 ) و ( 32 ) لآتيتين تشخيصاً للعمليات لتي يفضيها إجراء لقاعدة ( 30 )

( 31 ) ( أ ) بُيع ← بيع ← بيع ← بيع

( ب ) سُيل ← سيل ← سيل

( ج ) كيد ← كيد ← كيد

( 32 ) ( أ ) سُوق ← سوق ← سوق ← سيق

( ب ) ذُوب ← ذوب ← ذوب ← ذيب

( ج ) كُوب ← كوب ← كوب ← كيب

تصدق لقاعدة لصرفيه ( 30 ) على أيٍّ من لأفعال لمسروده في ( 31 و 32 ) وحدوها غير محصور يرجع إلى إمكان كل قاعدة صرفية على لمادة لصوتية للفونية بقطع النظر عن المعنى مقترن بها إذن ، كل فعل تم بني ( بيع ، و سيل ، و كيد ، و سيق ، و ذيب ، و كيب ) ، فهو مستقيم حسب صرفياً لكن بعضها مثل ( بيع ، و سيق ) سليم صرفاً و شفهياً ، و الباقي جائز صرفاً فاسد شتقاقياً لأن قواعد مكون لاشتقاقي تمنع أن يؤخذ من لمعنى لفاصر و فض على لتوالي مثل ( ب ) و ( ج ) في المجموعتين ( 31 ، و 32 )

بناء على ما تقدم تحمل لجملة السليمة ركيباً أن تصح صرفياً فقط كما في نحو ( سب مقعوب ) إذ تسمح قواعد لاشتقاق أن يُؤخذ من لفعل ( صفة مفعول ) لصوغ على هيئة تعبير لقاعده لصرفيه لمطلقة و قد

تتيح اشتقاقياً فقط كما في مثل : ( كِيلَ الرجلُ ) . إذ أُجريت القاعدة التصريفية المعنية من أجل تحويل الفعل ( كال ) إلى الهيئة ( كِيلَ ) والحال أن قواعد الاشتقاق تمنع توليد المعنى المقترن بتلك الصيغة . ولولا انفصال التصريف عن سائر مكونات النحو و استقلال قواعده عن المعنى لما تأتى التعيين الدقيق للجهة التي تسرب منها اللحنُ إلى الجملة في المثالين : ( البابُ مفعولٌ ) ، و ( كِيلَ الرجلُ ) . و حين لا يتضح في أذهان بعض الفوارقُ بين المجالات الخاصة بأي من مكونات النحو يرمي غيره ممن يميِّز بينها بالعجمة و افتعال المشاكل[433]. من نماذج الصياغة الصورية للقواعد الصرفية قول الصرفيين[434]:

( 33 ) إن الواو و الياء متى تحركتا و انفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً

( 34 ) متى اجتمعت الواو و الياء وقد سبقت الأولى بالسكون ؛ أيتهما كانت ، قلبت الواو ياءً ، و أدغمت الياء في الياء

( 35 ) إذا كانت فاء الفعل من ( افتعل ) حرفاً مطبقاً أبدلت التاء منه طاءً

( 36 ) إذا توالى مثلان ساكن فمتحرك أُدغم الأول في الثاني

من الملحوظ فيما سقناه من أمثلة القواعد الصرفية ( 33-36 ) أن إجراء أيِّ عملية؛ من قلب ، أو إبدال ، أو إدغام ، على بنية الكلمة يكون مرهوناً بتوفر شرط ذي طبيعة صورية غير معنوية . كما يتبيَّن من محتوى الجمل المشروطة في عباراتهم المسرودة

شروط إجراء القواعد الصرفية ، و إن كان محتواها صورياً إذ تُخول للقاعدة أن تنطبق آلياً ، فإنها تتأسس إما على أصول دلالية ، و ذلك

433) ذكر أكثر من صرفي ( كِيلَ الأمر ) لإثبات ضمنيٍّ إمكانية إجراء قواعد التصريف على الصورة الصوتية بمعزل في استقلال عن المعنى المقترن بها . و عند التركيب ، فقد سيبويه و حذاق النحاة تمثيل لا يحكم به إلا أن هذا القصد غاب عن الدكتور عبد القادر الفاسي فاعتبر التمثيل من المعطيات المنتجة بالزيغ و الابتعاد ، بتوسيع بعد ذلك هذا الحكم حتى يشمل كل قواعد النحاة بتجريده من التفصيل انظر كتابه اللسانيات و اللغة العربية ، ص 54

434) انظر ابن جني : الخصائص ، ج1 ، ص 146 ، و سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص223 ، و ابن يعيش : شرح الملوكي ، ص 461 ، و الرضي : شرح الشافية ، ج 3 ، ص235

بسبب ربط المكون الصرفي بالمعجم ، كاستناد تلك الشروط إلى أصل « تبايني » الذي يفرض اسم التمايز على القولات إن اختلفت الكلمات المفرعة بها ، كما يفرضها التثبت إذا لم يحصل تشقيقُ كلماتها ، و إما على أصول تداولية ؛ كأصل الخفة أو الاقتصاد في الجهد الذي يقضي بركوب أهون السبيلين

يشهد بهذا الارتباط الناجم عن وجود علاقة بين الصوري و الدلالي و التداولي ما قد يحصل أحيانًا من تدخل أحد الأصلين المذكورين من أجل تقييد الشرط و تخصيص القاعدة[435] ، إذا كان إجراؤها يولد لُبْسًا أو ثقلاً من مظاهر اللُّبْس أن يترتب عن إجراء القاعدة الصرفية مفارقةُ القولة لبنيتها و معناها ، أو معناها فقط من الأول أن يؤدي تطبيق القاعدة ( 33 ) على مثل ( العيانة ) و( البواء ) بعد قلب الياء و الواو فيهما ألفين ، و حذف إحداهما لامتناع الموالاة ويتحول النطق بالقولتين :( العيابة )، و( البواء ) إلى ( العابة )، و( الباء ) وهكذا تُفارق بينَهما ( فعال ) بسبب خروجهما بعد التحويل على هيئة ( فعْلٌ ) و تدلان الآن ، بالتوالي ، على الأرض المغطاة بالحشائش و الأشجار ، و الحرف الثاني من أبجدية المعجم العربي ، و قد تركتا بسبب تحويل دلالتهما الأصلية ، بمعنى التوالي ، على شعاع ضوء الشمس ، و المثل و النظير

استنادًا إلى المثبت في الفقرة الأخيرة يمكن القول : كل عملية تُجرى على قولة معينة فتخرجُ بسببها عن بنيتها و دلالتها الأصلية فهي من قواعد الصرف التي لا تربطُها ضوابطُ الاشتقاق بالمعجم إذن من شروط إجراء القاعدة الصرفية الجمعُ بين المحافظة على بنية القولة و تغيير هيئتها المشعر بأصلها

---

435 توسع ابن جني في معالجة مسألة تخصيص القاعدة ، وقد اهتدى كثيرًا من الحذاق إلى أن الحد من توليدها لا يحصل بغير وضع قيود على شروط إجراء القاعدة إذ تشتد الشروط يحد من فيض توليد القاعدة . انظر الخصائص ، ج 1 باب تخصيص العلل ، و باب في حكم المعلول بعلتين ، و باب في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط

ومن جملة ما يدل على تحكم ضوابط الاشتقاق في التصريف أن الأول قد يُعطِّل قاعدة من الثاني إذا ترتب عن إجرائها الإبقاء على الكلمة في بنيتها ونقلُها إلى معنى غيرها. يوضحه كون الفعلين؛ (خوف) و(خيف) على بناء واحد (فعل)، إلا أن قاعدة القلب (33) تُجرى على الأول فيُنطق بهيئة (خافَ الإنسان)؛ إذا فزع من مكروه متوقع، ولا تجرى على الثاني، إذ يُنطق به مصحَّحاً على هيئة (خيِف الإنسان)؛ إذا زرقت إحدى عينيه وسودت الأخرى. ولا مانع في الظاهر من إجراء القاعدة (33) على (خيف) ونحوه سوى مغادرة الفعل مدخله لمشاركة غيره في مدخله. وهذا المانع؛ المتمثل في ضرورة المحافظة على المعنى الأساس المقترن بالجذر المقولة عند التعبير بينهما، من الشروط المقيدة لأي قاعدة صرفية.

قد يُدخل أصلُ الخفة من المكوّن التداولي تعطيل قاعدة صرفية إذ ترتب عن إجرائها ركوبُ أعسر السبيلين. ويستعمل الصرفيون هذا الأصل في مواضع كثيرة من أجل تبرير إحجام القاعدة عن عملها. ففي إدغام المتقاربين يُبدل من الأول مثلُ الثاني ويُدغم فيه، لكن إذا عَرَض أن كان الأول أخف من الثاني فإنه يُبدل من هذا الأخير مثلُ الأول ويدغمُ فيه. على المثال هنا يعتبر الرضي، وقد استثقل أمر الحلقيات واستخف أعلاها، إذ قال: والحاء أخف من العين والهاء، والمقصود من الإدغام التخفيف، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفةُ الإدغام بثقل الحرف المقلوب إليه، فكأنه لم يُدغم شيء في شيء[436]

ولعل ما سقناه كافٍ لتوضيح كيف تُبنى قواعد التصريف في استقلال عن المعنى، لننتقل بعد ذلك بضوابط الاشتقاق المرتبطة بالتصريف والمعجم بوصفهما مكونين من مكونات النحو. وإذ بان هذا المفصل وظهر تعيّن

436) الرضي، شرح الشافية، ج 3 ص 265. وقد جاء في النص: فالحاء أخف من العين والهاء. وهو صحيح كما يشهد عليه ما فيه من الكلام والأمثلة المستشهد بها

لا نصل إلى النظر في كيفية ارتباط التصريف من الجهة الأخرى بالتركيب ، أو كيف يتوسط التصريف من جهته لربط المعجم بالتركيب ، كما صرح بذلك ابن جني ، وهو ينظر في تعالق مكونات النحو ، فقال : « التصريف وسيطة بين النحو و اللغة يتجاذبانه ، و الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق »[437].

اتضح مما سبق أن ذكرنا أن المكون الصرفي عبارة عن قواعد التحويل الضابطة لما يطرأ على بنية الكلمة من التغيير . و تحديد مفصل ارتباط الصرف بالتركيب يقتضي البدء بتحديد مجال هذا الأخير . و قد أجمع من بحث مسائله من النظار ، على اختلاف تخصصاتهم ، على أن الموضوع الخاص بما سموه « النحو » و نسميه هنا « التركيب »[438] هو الأحوال العارضة للكلم حسب التأليف و الترتيب . كما أن المهتم منهم بتفصيل موضوع هذا العلم لم يتردد في تفريعه إلى : 1 ) مكوّن إعرابي أو صناعة الإعراب بلغة الأنباري[439] ، يتناول هذا الفرعُ من التركيب العلامات المعربة ، في نمط اللغات التوليفية كالعربية و نحوها ، عن عوارض الكلم من الأحوال التركيبية و الوظائف النحوية ، إذ بسبب العلاقات التركيبية و الدلالية ، كما تقدم في المبحثين (3.5.1) و (3.5.4) ، تتعاقب على الكلم أحوالٌ ووظائف تُعرب عنها علامات تحكم تصرفَها المكونُ الإعرابي . 2 ) المكون التأليفي الترتيبي ، يختص هذا الفرعُ من التركيب بالنظر في العوارض المتولدة عن العلاقات الترتيبية التي تقوم بين الكلم المؤتلفة . وعن التركيب المتفرع إلى الإعراب و الترتيب يعبر الفارابي بتراسيم قريبة مما ذكرنا إذ يقول : « وعلم قوانين

---

437) ابن جني ، المنصف ، ج 1 ، ص 4.

438) النحو تسمية نطلقها هنا على تعالق مختلف المكونات التي تُشكّل نظام اللغة . و يصير النحو هنا مرادفا لما سمي قديما بعلم العربية الذي يستغرق علوما فرعية كالأصوات و اللغة بمعنى المعجم و التدوين بالاستعمال و التصريف ، و التركيب . و نتوسع في مدلول النحو هنا لأن التركيب أحد فروعه كما كان النحو قديماً أحد فروع العربية . انظر : الأشموني ، شرح الألفية ، ج 1 ، ص 17 ، فيما يتعلق بما نثبته في هذه الفكرة.

439) انظر الأنباري ، لمع الأدلة في أصول النحو ، ص 45 ، و ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 1 ، ص 8.

الألفاظ عندما تتركب ضربان: أحدهما يعطي قوانين أطراف الأسماء و الكلم (أي الأفعال) عندما تُركّب. و الثاني يُعطي قوانين أحوال التركيب و الترتيب نفسه». و لتوضيح مهام الضرب الأخير أضاف: «و أما الضرب الذي يعطي قوانين التركيب نفسه فإنه يُبيّن أولاً كيف تتركب الألفاظ و تترتب في ذلك اللسان، و على كم ضرب حتى تصير أقاويل. ثم يبيّن أيُّها هو التركيب و الترتيب الأفصح في ذلك اللسان»[440].

يظهر من المثبت في الفقرة الأخيرة أن التركيب، بمكونيه الفرعيين الإعراب و الترتيب، لا يعنيه ما يعرض للمقولات من تغيير في أبنيتها. كما تبيّن مما سبقها كون التصريف لا تتجاوز قواعده أبنية المقولات، ولا يعلق بما يعرض للكلم بسبب التأليف و الترتيب، و لا يقتحم موضوع التركيب. لكن استقلال التصريف و التركيب كل بموضوعه لا يعني البتة عدم ارتباط أحدهما بالآخر من جهة ما. و غرضنا الآن تحديد كيف يتعالقان.

### 3.3.2.4. المعجم الشقيق و تعلق التركيب بالتصريف

من المقدمات الآتية التي سبق إثبات صحتها في ما سبق من مباحث هذا الفصل يلزم أن يكون إجراءُ قواعد التركيب مشروطاً بقواعد التصريف، و لا ينعكس. و مما يلي نخلص بالضرورة إلى هذا الترابط:

(I) كل مكون من مكونات النحو فهو، من جهة، مستقل بموضوعه و مرتبط، من جهة أخرى، بما يباشره من المكونات. و من الصعب أن يُتصور اختلاط المجالات الخاصة بكل منها أو عدم ارتباطها من أي وجه.

(II) تنتظم مكوناتُ النحو و تتّسق بسمت يقتفي مجراه من المعجم في اتجـاه التركيب. و قد تقدم إثبات جدوى المبدأ القائل من معنى المعجمي إلى المعنى التركيبي.

---

440) الفارابي: إحصاء العلوم، ص 61-64

( III ) قواعد التصريف المستقلة عن المعنى يخضع تطبيقها على أبنية مقولات لضوابط الاشتقاق المجرده من الخصائص المقولية و الدلالية بالمداخل معجمية. من ادله صحة هده المقدمة منعُ الاشتقاق لتوليد مثل ( كِينَ لإسبَ ) المسموح به صرفياً بمقتضى قاعدته ( 30 ) السابقة ، و التي تقول : بعض الأجوف يُبنى في الماضي للمفعول بحذف الضمة من فاء الفعل لنقل إليها كسرة عينه التي تقلب ياء إذا كانت واواً

( IV ) المكون الصرفي وسيطة بين المعجم الذي يقع قبله و يؤثر بواسطة الاشتقاق فيما يليه ، و بين التركيب الذي يجيء بعد التصريف و يتأثر به . و يتعيّن الآن أن نثبت مراسياً كيف يحصل هدا التعلق

ثبت ، في المبحث (3 2 2.4)، أن المعجمين المسيك و الشقيق يتميزان بخصائص فارقة ؛ أهمها كونُ الأول يُجمّعُ مفاهيم وظيفية في المكون التركيبي بينما يوزعها الثاني للتمثيل لها أولاً في مستوى التشقيف الذي تنتظم فيه ضوابط الاشتقاق و التصريف ، كما سبق تبيينه ، و التمثيل ثانياً لما تُخلّفه تلك مفاهيم من نتائج في مستوى التركيب. و تقدم أيضاً أن [ تبادل الفعل ] من جملة مفاهيم الوظيفة التي يتولى التشقيفُ التمثيل لها ، و أن هدا المكوّن ، بسبب تعلُّق التركيب به ، يُخلِّف فيه أثراً يرصده التركيبُ نفسه ، و يُمثّل له ، و سنوضح العباره بأمثال نسوق ما يلي من الجمل

( 37 ) ( أ ) وعد زيدٌ عمراً بأن يزوره .

( ب ) وعد زيدٌ عمراً بأن يتزاورا

( ج ) تواعد زيدٌ و عمرو بأن يتزاورا

( 38 ) ( أ ) وعد زيدٌ عمراً بأن يتزاور *

( ب ) واعد زيدٌ عمراً بأن يزوره *

( ج ) تواعد زيدٌ و عمروٌ بأن يزوره *

وصف حمل مجموعة (37) بسلامة، وحمل مجموعة (38) بفساد
فإنه يجب أن ينهض به التركيب. وإنه لو كان أيضاً نحو المدخل خصائص التي
تميز كل جملة عن أختها في مجموعة (37) وهو في كل ذلك يستمد العون
من نتائج إجراء قواعد التصريف التي تظهر في بنية مقولات مركبة في الجمل
المدروسة، كما سيتضح مما يلي:

عملاً بما سننتهي إليه في المبحث المتفرع عن كل من المبحثين: (3 5)
و(4 1) تكون العبارة (13) معادلة لـ:

(13) ((س1 ← فح) ← (س2 س3))

صياغة تشبيهية لبنية مركبة في الجملة (أ) من مجموعتين (37، 38)
وإذا استبدلنا كلم الجملة (أ) بمقولات العبارة (13) حصلنا على العبارة
التشبيهية (39)

(39) ((وعد ← زيدٌ) ← عمراً ح))

حيث تكون (ح) جملة معمولة لا تتصل عاملياً بجملة[441] الحرف
تحتوي على فعل (وعد) تستحق إليه. وهي قابلة بدورها لأن تحلل إلى
مكوناتها التالية:

ح ← (برز) ← هـ

إذ تومئ العلامة المحكوكة (ي + ∅)[442]، الموضوعة في تشكيل تركيبة
الفعل (برز)، إلى الضمير المضمر بمقتضى المعارضة الرأسية: (3 6 4 <16>)
التي تقول: متى أمكن استعمال العلامة مثل الإسناد للضمير المرفوع دون
موجب تركيبي أو دلالي؛ كما يدل الضمير (هـ) على الاسم (عمرو)
المتروك بظهوره به أو حضور

441 تسمية في العلاقة القائمة بين جملتين مكونة وجملة لغوية كبرى عند الدكتور أحمد المتوكل: الجملة
المركبة في اللغة العربية، ص 34. والباب الثاني من مغني ابن هشام.

442 انظر المبحث (3 6 5) ص 169 حيث ساق خصائص مميزة لكل من الضمير والعلامة الضعيفة المحكوكة
والمرصوصة.

الفاعل : ( كل اسم ظاهر ، أو ضمير يحيل على اسم مرفوع إظهاره ، أو علامة تؤدي إلى ضمير متروك إضماره ، أو جملة ) ، إذ تكتنفه فعلٌ بعلاقة الإسناد التركيبية ( ج س ر ) محققة بعلاقة النسبة الدلالية ( ن ) فيه يتلقى عن العلاقة الأولى حالة الرفع التركيبية و عن الثانية وظيفة الفاعل النحوية ، و يتسم من وسيط العلامة المحمولة الضمة ( ُ ) المعربة عن ذينك الوصفين ، كما أشرنا إليه التداول في الرتبة التي تشغله.

و كل قابل : ( كل اسم ، أو ضمير ، أو جملة ) ، إذ اكتنفه المركب الإسنادي علاقةُ الإفضاء التركيبية ( ع ف ر ) محققةً بعلاقة القابلية الدلالية ( ق ) فيه يأخذ عن العلاقتين ، على التوالي ، حالة النصب التركيبية ووظيفة المفعول النحوية ، و تأتيه من وسيط العلامة المحمولة الفتحة ( َ ) المعربة ، في غالب عربيته من معاني التوزيعية ، عن الوصفين المذكورين فتظهر تلك الفتحة ( ) على ذي القابلية أو تقدر لأنه ما لم يستحق حرف إضافة و عندئذ يُفقد المركب مبهمًا ، كما هو الأمر ( خ ) في ( 37 ، 38 )

لاحظ كيف يصف المكون التركيبي المبنى التركيبي تأليفًا ، بوساطة العلاقات التركيبية و الدلالية التي يعرب عن طريق وسائط نحوية ، و ترتيب العلاقات من الصوت إلى الوسم ، و وصف بعض سماتها الوظيفية من حيث الأحوال التركيبية و الوظائف النحوية ، و المقاصد التداولية مشخصة بالعلاقات الرتبية ، و هو في كل ذلك لم يستوف المعلومات من المعجم أو المشتق لكن الصورة التي لا تكفي المسمر ما حصل تركيبه عمدا في المسرود من الجمل ، و لتحقيق هذا الغرض يلزمه أن يعود إلى المكونات النحوية

سبق في المبحث ( 3 1 4 ) أن جعلنا ( وعد ) في فئة « الأفعال الشخصية » و نعتبر هذه ، بسبب الحدث المتضمن فيها ، شخصية تتطلع إلى موضوع ثالث ( م ج ) يكون مستفيدًا أو مستقبلًا ، و ذلك بحسب ما إذا كان الفعل شخصيًا من ضرب ( أعطى ) أو ( منح ) ، و لعل بعض أن ( وعد ) و نحوه من فئة

« لأفعى لأفترقيه» مسمرة يمكب يسند كر فعل منه بى أي من موصوعيه بحلافه « لفعل لافتراقي » الدي يقترب بأحد موصوعيه ، و لا يقبل أن يسند إلى موصوعه الثاني » (153) و يشكل معنى [ لعهد بوفاء بسمسه ] خاصية بطبيعة بدبه و عليه سكون لفعل ( وعد ) فتي سعجم مدحل لاسي ( وعد )← أ [ فعل متحد فتر في ] ب [ لعهد بوفاء بسمسه ]

بحاصية ( سحصي ) سي يتوفر عليها لمدحل لاسي يطبع ( وعد ) و مثله إلى موضوع ثالث يختص غيره أن لفعل لا يتصف معه بكونه فترقيا أو قسرانيا، و غيره كونه عسمه لغيره أو سبب و لا يشترط عليه بفعل أن يلزم معوبة مخصوصة ، إذ يكون سما مفرد أو جملة ، كما جاء سو ي في قوله تعالى : ﴿ الشيطانُ يعدكُم الفقر ﴾ ، و ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم و عملوا الصالحات ليستخلفنهُم في الأرض ﴾

و بخاصية ( لافترق ) في ( وعد ) يسمح هذ لفعل بالاشتقاق شعريع مدحل شيء يختص بدلالة على [ سدي لعهد على لوفاء ] بجعله كلا موصوعين أنسبه بالآخر ] و يبوي صوغ قوسه شتصريف طاحه إنه بإيراده بنية على هيئة ( وعد ) ، كما في ( ب ) أو ( بوعد ) ، كما في ( ج ) من مجموعتي ( 37 و 38 ) و هكذا يتوي مكونُ تشغيلي تمثيل لهذا لمفهوم الوصفي

لفعل ( وعد ) تراكيبه في مثل ( وعد زيدٌ عمر ) يجعل من جملة ( أن يزوره ) مركب إدماجيا ، إذ يرتبط عاملب الجملة الحادة فيه[443] و لا حسب الجملتين الحادة و اله مجه على لفعلين ( وعد ) و ( زار ) صار بإمكان سركيب أن يستند إلى تمثيلاتهم لتشقيقيه من أجل فصل سليم لسبه عن فساده فيما سيرد من جملة مجموعتين مذكورتين ، و أن سيستخلص منها وخصية مراسيه ( 40 ) لتي تقول

---

443) نطلق تسمية الد مجة على كل جملة داخلة في غيرها و مستحلة لها ويكون لها دور ... بعض ... عاملها ... إلى بنيته كالروابط و الصفات ... بوظيفة نحوية كانه عليه و ... إليه ... الحالية ... تسمية الحادة ... جملة ... فيها الشروط اللازمة ... لربط إليها عاملب جملة د مجة

(40) تسلم بنية العبارة إذ توافقت مفاهيمها الوظيفية و تفسد إذ تخالفت

بهذه الفرضية يتوصل التركيب إلى الكشف عن مواطن الخلل فيما فسدت بنيته، و يبين كيف يمكن تدارك ذلك الخلل و جعله تستقيم معه بنية فتصح و تحسن

يحصل تخالف المفاهيم الوظيفية أولاً في مستوى التشقيق إذ تغايرت دلالة صيغتي الفعلين في الجملتين الخاطئة و المدمجة، و ترتب عنه، ثانياً في مستوى التركيب، تغاير الوظائف النحوية العائدة للموضوعات التي تراكب الفعلين في الجملتين، وعدم حضور الفعلي أو الكلامي موضوعي إحداهما في الأخرى

لاختلاف التشقيقي لفعلي (وعد) و (يتزاور) في جملتي العبارة (38 أ) يُلزم التركيب بأن يُسند وظيفتي الفاعل و المفعول، على التوالي، إلى (زيد) و (عمرو) في الجملة الخاطئة، و أن يُسند الوظيفتين معاً إلى ضمير كل منهما في الجملة المدمجة. و يلاحظ نفس التغاير في (38 ب)، حيث تستوجب صيغة (وعد) أن يُسند التركيبُ وظيفتي الفاعل و المفعول معاً إلى كلا موضوعين في الجملة الخاطئة، في حين تقتضي صيغة (يزوره) أن يُسند وظيفة الفاعل لا غير إلى علامة الواو، ووظيفة المفعول ليس إلا إلى ضمير الثاني، في الجملة المدمجة. و يتكرر هذا التخالف في (38 ج)، لأن (واعد) يشاكل (تواعد)، لاتحادهما في اقتضاء موضوعين يستلزم كلاهما وظيفتي الفاعل و المفعول، مع انفراد (فاعل) بدلالته على أن الفعل كان من الموضوع المرفوع بدءاً و من الموضوع المنصوب استجابة، و اختصاص (تفاعل) بالدلالة على مجرد اشتراك الموضوعين في الفعل عملاً به و تأثراً به

وقد يحصل تخالف المفاهيم الوظيفية في مستوى التشقيق و لا يتجاوزه، إذ يمكن أن يُتدارك التوافق في مستوى التركيب بالنسبة إلى جملة مدمجة خاصة، كما يتضح من عبارتي (41) الآتيتين:

(41) (أ) تواعد زيد وعمرو أن يزور بعضهم بعضاً

(ب) وعد زيد عمراً أن يزور كلٌّ منهما الآخر

وإن دل (يزور) بصيغته الصرفية على افتراد أحد موضوعيه الذي عمله في موضوع آخر، فحدث يحدث فعل الجملة الدالة بصيغته على اشتراك موضوعيه فيه عملاً به وتأثراً به، في ائتلافه مع المركب التقويمي[444]، من قبيل (بعض ضمير بعض) أو (كل ضمير الآخر) و(أحد ضمير الآخر)، يعيد الموضوعين في الجملة المدمجة الاشتراك في الفعل عملاً وصفة، لا يمكن ماذا لو جاء موضوع [illegible] الفعل في الجملة المدمجة مثنى من غير الأسماء التقويمية كما تشهد العبارة (42) مواليه

(42) تواعد زيد وعمرو أن يزور كلٌّ أحد

تقتضي الفرضية المراتبية (40) أعلاه على أن تكون العبارة (42)، باعتبار ما تمثل فيها من مكونات فاسدة دلالياً، إذ يصبح في حد ما حكمها، مع ما يكتنفها من [illegible] مفاهيم بوصفها حاصل في مستوى ما يشتغل (تواعد) و(يزور) من غير أن يتأثر بالأسماء التقويمية في مستوى المركب، فلأنها تتضمن جملة مدمجة أخرى غير مشابهة فيها، فهي تستعمل وظائف مثل العبارة (42)، وفقها كما يتبين من أصلها (43) المفترض

(43) تواعد زيد وعمرو أن يتعاونا لأن يزور كلٌّ أحداً

فافتراض الأصل (43) للعبارة (42) تقتضيه خاصية الصيغة الدلالية في الفعل (واعد) التي تمكن صوغها كما يلي (المتصور من يلي على الوصف يسعيهما بأن يفي كل منهما بالتزامه) والتي يقوم دليل التواعد على إحداث أهمية واحدة

444 كان الفاسي الفهري [illegible] يدل على كل مركب يدخل في بنيويته اسم [illegible] على قسم من مدلول اسم سابق، ويحيل الآخر على القسم المتبقي من مدلول ذلك الاسم

يتمثل من خلال ما تقدم هذه المسألة بعلاقة مكونات النحو المتوفر على المعجم المتضمن أن التركيب يرتكز على نتائج جزء القواعد المكون الصرفي حتى ينكشف له العوارض التي يستند إلى مركبات القول في كل جملة ، و يتعين من الكلم التي يلزم إدراجها لتكوين الجمل و يمكن من جهة الاستدلال على المتعلق المذكور من خلال تعيين مرجع ينكشف عن خصائص العلاقة بين الجمل المجموعة (37) ،

يتعلق التركيب ، عند إسناد الوظائف النحوية ، بنتائج القواعد الصرفية ، كما هذه العارضة مرتبطة من خلال المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) المستحضرتين

(أ) وعد زيدٌ عمرًا ج

(ب) وُعِد زيدٌ عمرًا ج

يظهر أن ما يعرض للموضوعين (زيد) و (عمر) في الجملة (ب) مخالف لما يطرأ عليهما في الجملة (أ) إذ يتلقى (زيد) ، عن علاقات التركيب ووسائطه ، وهو في الجملة (أ) حالة الرفع ووظيفة الفاعل و علامة الضمة و يزيد عليها وهو في الجملة (ب) وظيفة المفعول و عن نفس مكون يتسلم (عمرًا) في (أ) حالة النصب ووظيفة المفعول و علامة الفتحة ، و يزيد عليها ، وهو في (ب) ، وظيفة الفاعل و بعبارة أخرى ينفرد كلا الموضوعين في الجملة (أ) بوظيفة نحوية خاصة ، بينما في (ب) يشترك كلٌّ منهما الآخر في وظيفته ، و هكذا يتلقى كلا الاسمين (زيد) و (عمر) في الجملة (ب) وظيفتين نحويتين في آن واحد[445] ، كما يتسلمانهما في مثل الجملة (ج) الموالية

445 [illegible] ص 150 [illegible] ص 290 [illegible] ص 97 - 98

(ج) تواعد زيد وعمرو ج

والذي بين الجملتين (ب) و (ج) اختلافٌ في الأحوال التركيبية لا في الوظائف النحوية؛ لأن «فاعل لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً والاشتراك فيهما معنىً، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى»[446]. وكأن الغاية من الاختلاف في الأحوال رعاية المقصد وتعهده بالإعراب.

إذا كان القصد إلى مجرد التنصيص على المشاركين في الفعل، عملاً وتقبلاً، فإن رعاية هذا القصد تُلزم المكوّن الاشتقاقي أن يبني فعلاً مشتقاً على هيئة (تفاعل)، فيُخوّل التركيب أن يُشرك، بعاطف وصل، موضوعي الفعل في حالة الرفع ووظيفتي الفاعل والمفعول. أما إذا كان القصد إلى فصل «المبادر» الذي سبق إلى عمل الفعل عن «المستجيب» الذي رد إليه مثل الفعل فإن رعايته تقتضي أن يبني الاشتقاقُ فعلاً مشتقاً على هيئة (فاعل)، ويتيح التركيب عندئذ لإسناد حالة الرفع إلى «المبادر»، وحالة النصب إلى «المستجيب» ويشركهما في وظيفتي الفاعل والمفعول.

يشهد بصحة الفرق المذكور إمكانُ أن يتبادل موضوعا الفعل (تفاعل) موقعيهما من غير أن يترتب عن ذلك تغييرٌ في المعنى، كما في نحو الجملتين المترادفتين (أ) و (ب) من المجموعة (44) الموالية:

(44) (أ) تصافح عرقوب وبثينةُ

(ب) تصافح بثينةُ وعرقوب

لكن مثل هذا التبادل يؤدي مع (فاعل) إلى تغيير المعنى إلى درجة أن إحدى الجملتين لا تصح منطقياً أو تاريخياً، كما هو حال (ب) بالقياس إلى (أ) من المجموعة (45)

446) الرضي، شرح الشافية، ج1، ص100

(45) (أ) صافح عرفات رابين

(ب) صافح رابين عرفات؟

يصح بما تقدم أن نسمي الفعل الذي نسمي على مثل هيئة (فعل) يفرد التركيب أحد موضوعيه بحالة الرفع ووظيفة الفاعل، ويخص الآخر بحالة النصب ووظيفة المفعول. وسنسمي الفعل المتعدي[447] نسمي على حين أن الفعل على هيئتين: (فاعل) أو (تفاعل) يجمع التركيب على الموضوع الواحد وظيفتين نحويتين. ومما تقدم نستفيد لأن نستخلص مبدأ عدم الأحادية عند شومسكي الذي يقضي بألا يحتمل الموضوع الواحد غير دور محوري واحد، ولا يُسند الدور المحوري الواحد لأكثر من موضوع واحد، كما أن الموقع المحوري الواحد يُفرد لموضوع واحد لا غير، ولا يرتبط بالموقع المحوري الواحد غير موضوع واحد[448]

ونعتمد ما قدمنا في المباحث المتفرعة عن المسألة (4.2.3)، كي لا نثبت الأدلة الصحيحة جملة من المواصفات المرسية لمستخلصها محمد الكسيي

أ) يوسيطي الخبر، والعلاقة الاصطناعية بمكون نخص من المعاجم من المعمر به ترشيحه أن يتوفر المعجم على 1) مداخل معجمية أساس، تتفرع عنها 2) مداخل معجمية شقائق

ب) يفصل المعجم الشقيق المتوفر على المداخل لما تكون تمكن 3) أن تورد به هيئة الوظيفة حيث نصص 4) أن نستفصل بوضوح مكونات النحو فيستعمل كل منها لموضوع خاص، ومع ذلك نعتمد عند إجراء قواعد الضوابط ما قبله، بدءاً من المعجم وانتهاء إلى التركيب

ج) نفرع ما هيئة وصفية: (كالمطاوعة، والتصغير، والتعدي، والمشاركة)[449] مباشرة في أفعال شقائق، تكون 5) أبنية هذه الأفعال

---

44[illegible]

448 [illegible] 14 [illegible]

449 [illegible]

(من نحو فعل ، و استفعل ، و فعّل ، و فاعل أو تفاعل ) ، قد تحولت إلى علامات تعرب عن الوظائف النحوية التي يسندها المركب إلى موضوع ت ... مثل الأفعال ... و يكون 6) ... [إشراك موضوعي الفعل في حمله ... أو استدامته ] ... (فاعل) أو (تفاعل) معربين عن ... موضوع الواحد في ... واحد الوظيفتين النحويتين في أي موقع كان

و يُتوقع أن تختص المبرات (6-1) المسرودة أعلاه بالنمط اللغوي المتوفر كالعربية على معجم اشتقاقي و ليس شيء منها للنمط اللغوي المقابل المتميز لمعجم مسنت ، كما سيوضحه المبحث الموالي

## 4.3.2.4. التوافق بين وسيطي الجذع و العلاقة الاعتباطية .

سبق أن ميزت الجذع بخاصية ... بخصوصياته بالحركات ... من ... و اللواحق و برفض ... باختيار هذه الإمكانية يتحول الجذع إلى وسيط نحوي ، يتميز بخصائص ... من فيه وسيط الجذع ... معجم مسنت ، وهو نمط معاير يتميز باقتصاره ، في التمثيل ... على ... الأفعال ... هذا الوسيط ... المكوّن الاشتقاقي ... من تفريغ أفعال شمائل

لكن ضرورة المحافظة على ... التسييقية ... ترخص للاشتقاق بأن يُركّبَ ... عن طريق الإلصاق ، فيستثمر مركب من صنف «متصلة» إلى «حرة» ، أو من صنف «حرة» إلى «متصلة»[450] ، و نحو هذا من وسائل الإلصاق الاشتقاقي ... ، و تولدها ... من مخصصات هذه الإمكانية نذكر

1) ... إلى تجميع ... وصيغه ، بحيث يُعوض إلى التركيب ما ... وسع مكونات ... و قد سبق في المبحث (4-2-2-3) أن بينت

450 المتصلات و الحرائر ... على التوالي في مقابل Formes libres / Formes liées المستعملة في ... انظر ص 190 من ...

بالأمثلة كيف يؤدي مكون تركيبي، في لغات تركيبية، مهمة التعبير عن [تبادل الفعل بين المشتركين فيه] المعبر عنه، في اللغات التوليفية بعمل صرفي والتمرين من المواضيع يمكن أن نضيف ما لاحظه الدكتور أحمد المتوكل من تبيين كيفية التعبير في اللغتين العربية والفرنسية عن مفهومي المشاركة والمطاوعة «أو» العكس والانعكاس»[451] إذ تتخذ الفرنسية الإلصاق وسيلة تركيب من مفصلة ومعبر صميمه تعبير عن المطاوعة أو المشاركة، كما في الجملة (012) من الفقرة (451) أسفله

2) عدم وضوح الحدود الفاصلة بين التصريف والتركيب بسبب تداخل موضوعيهما ويتأكد هذا التداخل في ملمحين يتمثل أولهما في تشكيك بعض اللغات التركيبية في جدوى تقسيم النحو، بمفهومه التقليدي لديهم، إلى تركيب وصرف، وثانيهما في وجود ضمائم في الحدود بين التصريف و والتركيب لا تختص في الانتماء إلى أحدهما[452]

3) لاحظ المتعقّد في الموضع المشار إليه من كتابه أسفله جملة من المشاكل الصرفية التي ستنعكس حلّها على المعويات العربية المقتبسة في مقدمة يأتي الوقوف دون حل مشكل لتحديد مدقق موضوع التصريف؛ لأن بعضاً مما يدخل في التصريف بالمعيار، لا يتحدد إلا برسم التركيب من قبيل المتصلات كالضمائر ونحوها. يضاف إلى ما ذُكر صعوبةُ التحليل ببعيه بقوله الناتجة عن تعذر فصل المتصلات عن الجذور. ومن المشاكل الصرفية البارزة في اللغات الأحادية بوسيط الجذع مجدداً ذكر المسألة الفصل بين الكلمات

---

451 تحتاج اللغة الفرنسية إلى الإلصاق بضبط مركب من مفصلة (se) مضمومة إلى الفعل للتعبير بهذه الصيغة عن المشاركة والمطاوعة، وقد عبر عنه أحمد المتوكل في كتابه (قضايا معجمية، ص 85) بقوله: «في اللغة الفرنسية مثلاً يعبر عن معنيي الانعكاس والمطاوعة بالضمير (se) المتصل بالفعل كما هو الشأن في الجملتين التاليتين»

012 a Jean se lave

b Les etudiants se connaissent

452 للمزيد من التفصيل انظر المقدمة الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من كتابه أسفله

تناسب دلاليٌ و تشاكل صوتيٌ ، و أخرى تناسب فقط أو تشاكل . مثل هذه المشاكل و غيرها الكثير لم تسعف الصرفيين العربيين لإقامة نسق صرفي مستقل . فصل نقاشهم « حول وجود مكون صرفي مستقل ، أو عدم وجوده ، و خصائص التركيب ، من جهة ، و الصواتة ، من جهة أخرى ، لا يمكن أن يكون مجال هذا المكون »[453]

الأدلة السابقة على عدم استقلال التصريف عن التركيب نجد أسسها مشخّصةً في بناء الفاسي ، ( بعد 3 4 ) إذ يلاحظ أن هذا البناء ينطبق عملية صرفية واحدة ، تأتي بعد إجراء سائر العمليات التركيبية و هي 1 ) تحريك المفعول إلى موقع الفاعل و بالعكس 2 ) إدراج ما يعادل العنصر ( من لدن ) المعرب عن التحريك المذكور 3 ) دمج الفعل المساعد على قوسمة الفعل التام في الجملة الأصل 4 ) إلصاق لاحقة بالفعل لتم تحويله إلى مقولة الصفة . و ليس التصرف سوى العملية الأخيرة ، و لا يجريها قبل إنهاء العمليات الثلاثة السابقة عليها[454]

من جملة ما يؤكد اندماج التصريف في غيره من مكونات اللغة داخل المعجم الشبيك قيام نحو هذا النمط اللغوي على مكونين رئيسيين : معجم و تركيب يتنافسان ، في النماذج المقترحة ، على ضم التصريف إلى أحدهما . ففي النظريات اللغوية التي تجعل للمعجم الدور الرئيسي يمكن أن يظهر التصريف بجانب مكونات ، مستوية بها من حيث المهام المسندة إلى المجمع . و قد جاء الصرف ، في « نظرية التمثيل المواري »[455] لصادوك ، ضمن المكونات الثلاثة التي تكوّن النحو . وهي تنتمي إلى التركيب فإنه لأنه فالتصرف

453 انظر الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ، الفصلين الأول و الثاني من كتابه البناء الموازي

454 عبر الدكتور أحمد المتوكل عن العمليات المسرودة في موضعين من كتبه . فقال : « رصد خصائص البنيات المبنية للمجهول بواسطة قاعدة تحويلية ينقل بمقتضاها المركب الاسمي المفعول في البنية العميقة إلى صدر الجملة و ينقل المركب الاسمي الفاعل إلى آخرها حيث يدخل عليه حرف جر ( حرف by في اللغة الإنجليزية ) ، ثم أضاف في موضع آخر : عملية إعادة صيغة الفعل » . انظر على التوالي اللسانيات الوظيفية ص 193 ، و قضايا معجمية ، ص 8 1

455 انظر الفصل الثاني من كتابه Jerrold M. Sadock, Autolexical Syntax

يكتفي بالتمثيل ، في المستوى الأخير ، لأبنية الألفاظ المنتمية إلى نحو اللغة

يهمنا مما سبق أن التصريف قد يظهر ضمن مكونات نموذج ، و يختفي في نماذج أخرى مما يوضع بوصف النمط التركيبي . لكنه في نحو اللغات التوليفية قار في موقعه ؛ يأتي بين المعجم و التركيب ليربط الأول بالأخير . به يبدأ النحو التوليفي أول العمليات التي يجريها على البنية الصورية من أجل تحقيق كل مفهوم وظيفي ، كما يوضحه قول ابن عصفور «حكم ما لم يسم فاعله أن يبنى الفعل للمفعول ، و يحذف الفاعل ، و يقام المفعول مقامه . فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء : وهي السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، و الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، و كيفية بنائها للمفعول ، و المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل ، و الأولى منها بالإقامة إذا اجتمعت» [456] و في الغالب ما تكون الكتب الواصفة للظاهرة النحوية قد أفردت صفحاتها الأولى للوصف الذي خلفه الصرف [457] في حين قد تؤخر المعلومات الصرفية في الأنحاء التركيبية ، كما يتضح من موقع النسق الصرفي في مستويات التمثيل للمداخل في الطرة (458) أسفله

---

456) ابن عصفور الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، ج1، ص543

457) بعدية وقوع معلومات صرفية قبل غيرها التركيبية انظر ابن أبي الربيع : البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج 2 ، ص 995-99

458 يأتي التمثيل للمعلومات الصرفية في المستوى الأخير ، و هو ما توضحه المداخل الآتية

(L1) bark
Syntax = [SF3]
Semantics = F 1
morphology = V [ 0]

(L2) Every
Syntax = Det
Semantics = SyntaxQ 1= Det
morphology = W[ 1]

(L3) bite
Syntax = [SF4]
semantics = F 2
morphology = V [ 0]

معربة من التوضيح انظر الصفحة 32 من كتابه Autolexical Syntax

و يقوى سسقلال لتصريف في نحو للغه ب لوسيطه و ب مدحه في عمره بالنسبه إلى نحو البعات لمركبة إمكان فيه وصف بنية تحقق مفهوم وطبعيه باستعمال رو سم لا سمي لغير نصرف أو لعد ر فلم لدث بوصف و لتعبير بمثل، لا يوجد وصف ممانسب ، في نحو تركسي ، لسمعمل و سم صرفيه لا غير و مثله لا يخلو منه نحو توليفي إد يسهل أن نجد وصف مفهوم على نوصيفي ، أو ما يعرف بالبناء للمجهول و نعتبر هذا لاسم ، يرو سم تنتمي إلى قالب التصرف لا غير ، و قد بسند لحكم سرابط إلى لمعجم و مثل هذ لكلام لا يحتاج إلى استشهاد لانه يكفي فتح أي كتاب في لتصريف لعربيه للوقوف على صد و لمثبت[459] هنا

و يكفي ما سقناه من تعميم الخلافيه لنكشف عن مدى لتغاير بين وسيطين لغويين : ( أ ) وسيط لجذر فالعلاقة لاصطناعيه و ( ب ) وسيط لجذع فالعلاقة لاعتباطيه، و سيب أيضا أن مثل هذه لوسائط تنتمي إلى لمعجم لنسبي بحكم أن كل لغة بشريه مجبره على لختيار أحد لوسيطين ، فيتوفر لها إما ( أ ) معجم شقيق متميز بصفتين من لمداخل لمعجميه : لأسس و لشقائق ، و إما ( ب ) معجم مسبك له من لمداخل لمعجميه صنف لأسس لا غير و لا حاجة إلى لاسترسال في ذكر كل ما يلزم عن لمعجمين من توزيع لمفاهيم الوظيفة أو تجميعها ، و ستقلال مكونات النحو مرتبطة أو ندمج بعضها مع في بعض ، و من أين يسترفد لتركيب لغوي، وهو يسند لعو .ص إلى لعوامل أيلجأ مباشرة إلى المعجم أو إلى لتصريف ، وكيف يجعل لتركيب من نتائج الملحق و يسند معطى لتحديد حصته نقابل من لعوارض أو لموصوع من الأدوار

---

459 سأكد من صحته ما ذكر انظر لسيوطي الهمع ج 2 ص 36-40 حيث يستعمل لفظ صرفيه خاصة وصف مبني للمفعول الذي سميناه هنا باسم المفعول من هذا البناء لا فهو علي ذكر الدعم عليه تعاقبه التي يحمل المكونات وإلى بنية قسامها و حصرها كما جاء في الزركشي البرهان ج2، ص 145-143

### 3.4. المعجم النمطي

سبقت الإشارة إلى أن المعجم النمطي يُمثل آخر مرحلة معجمية ؛ بدءاً من المعجم الخاص المتميز بمفرداته الجامدة التي يُفترض فيها ألا علاقة بينها ، مروراً بالمعجم النسبي المتمثل في قائمة محصورة من الأفعال المنقاسة ، بحيث تكون الصيغ جميعها متساوية في حرية الاختيار قدرها ، وفي خضوعها لسنن الأفعال ، فلا سبيل إلى اختلاق ما ليس في الإمكان حتى إذا صارت اللغةُ قادرة على تحقيق التوسع بإمكانها أهملت مقابلة وضع معجمها على نحو من أخذ النمطين السابقين.

وقد وُضع أحد المعجمين : الشقيق أو المشترك ، على صورة الفحص الافتراضي فإن ذلك يعني كون نتائج البحث لا تمثل أي وجه للنمط المقابل ، لأن مقدمات بنائه أو فرضياته الأولية لا تتجاوز الوسائط اللغوية ؛ إذ لا شيء غير الوسائط يمكن تحديده مقدمة نظرية للأنماط اللغوية . عملاً بمحتوى هذه الفقرة يمكن حصر الغاية من عقد هذا البحث في استخلاص ما يتميز به المعجم الشقيق من خصائص موافقة للنمط التوليفي من الصيغ السابقة إلى تلك الخصائص ينطلق من وسائط اللغة ، والتحقق منه بدءاً من قوانين العربية المكتوب في معجم هذه اللغة

#### 1.3.4. خصائص المعجم الشقيق

يسهل على الناظر في قواميس العربية أن يستخلص جملة من الشوائب المحفوظة أيضاً في المكتوب حول معجم هذه اللغة ، يتعلق بعضها بالتمثيل الصوتي لعدد مجمل من المداخل المعجمية ، وبعضها الآخر يعني بالخلط النظام المعجمي ، أو بكيفية رد المشتقات إلى أصولها لتتم الربط بينها معجمياً ، من خلال تناول هذه المسائل ونحوها كما يأتي في موضعه سيتضح تميز المعجم الشقيق بخصائص تفرقه عن عديله المسلك

1) تبويب المداخل المعجمية بعنصر الجذر، أو الأحرف الأصول قبل الحركة، بأن تعد منه مداخل شكلت الجذر صوتياً وشبكته دلالياً سواء أكان للباب حد دلالي واحد، وهو المتباين، أو أكثر وهو المشترك. عد الجذر باباً يعكسه أكثر من قاموس، كما يتبين من قول الخليل في كتاب العين «باب الكاف والسين والثاء معهما: (س ث ت) مستعمل فقط»، وابن فارس في معجم مقاييس اللغة «باب الهمزة والتاء وما يثلثهما»، والأزهري في تهذيب اللغة «باب العين والسين مع النون» وغير هؤلاء كثير. وفي نفس الاتجاه يسير تصور الدكتور أحمد المتوكل معجم العربية وهو يتناول ما اصطلح على تسميته «فرضية المادة»[460] إلا أنه ينبغي أن نفهم من عد الجذر باباً كون هذا الأخير يشكل طائفة من الشروط العامة التي يجب أن تتوفر في كل مفردة تتحدث من ذلك الجذر منفرداً. وهذه الشروط العامة نوعان: النوع الأول يخص التمثيل الصوتي للمدخل، ويهتم النوع الثاني بالتحديد الدلالي لنفس المدخل.

2) التمثيل الصوتي: كل مدخل معجمي فإنه يستمد من مادته أحرفه الأصول، وهي تصويتات مرتبة محصورة العدد بين واحد وخمس؛ إذ «ليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف»[461] و«ممتنع فيما زاد على الثلاثة أن يخلو من ذلقية»[462] ولا نأتلف في الجذر تصويتات من مخرج واحد، وإن «جمع بين اثنين منهما قدم الأقوى على الأضعف»[463] لا تتوالى تصويتتان في موقع مخصوص من الجذر، منها قول الخليل في مرجع

---

460) سنتوسع في تحليل الفرضية المذكورة انظر الدكتور أحمد المتوكل: قضايا معجمية، ص 13

461) الخليل، العين، ج1، ص49

462) يعتبره الخليل فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق (ر ل ن) والشفوية (ف ب م) ولا يكون في بناء الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة. العين، ج1، ص52. نقله ابن جني بألفاظ أخرى في سر صناعة الإعراب، ج1، ص79

463) ابن جني، الخصائص، ج1، ص54

المذكور ؟ ليس في كلام العرب كلمة صدرها (ر)»، و لا تراكب بين صوتيتي ( د ، و ذ ) في أي موضع من الجذر. كل ما ذكر من القيود الصوتية و غيرها مما لم نتعرض له لا يمنعك من الالتزام بأحكامها جذراً أو فرعه

3) تحقق الجذر: يتحقق الجذر بصورة المدخل الأس عند حركة أحرفه الأصول فقط، وهو الغالب الأعم، أو بحركتها مع زيادة حرف غيرها أو أكثر، وهو النادر، كما يتبين بالمثالين التاليين

(46، ( أ ) ( ك ت ب ) ← ( كتب )

( ب ) ( ق ف ر ) ← ( قَنفر )

و يخضع المدخل الأس بدوره لقيود صوتية إضافية تخص حركته فلا يبتدئ المدخل بساكن، و لا يتوالى فيه ساكنان في الوصل، و يمتنع الخروج من الكسر إلى الضم بحاجز ساكن أو بغير حاجز، و يُستحسن أن يتوالى تكرار نفس الحركة أكثر من ثلاث مرات

و تصنف الضوابط الصوتية الأخيرة التي تقيد المفردة الأس إلى ضوابط تخص باب المدخل المعجمي يتم التمثيل الصوتي للمدخل المعجمي و يطابقه تمثيل حرفي بحيث تكون كتابة المدخل مطابقة لنطقه و لضمان هذا التطابق المستمر للمعجم العربي يلجأ هذا الأخير إلى المكون الصوتي فيه[464]، عند وضع الجذر أو عند ربطه بالمدخل المحقق و يأخذ منه التصويتات الفارقة في تلك اللغة، و يُصوّر كل تصويتة بحرف واحد لا غير[465]، و كذلك شأن الحركات للنسيء و هكذا تصير ذات الأحرف المبنية بحركاتها تمثيلاً صوتياً للمدخل

464) من ذلك ما جمعه الفارابي في قوله: «علم قوانين الألفاظ المفردة يفحص فيه في الحروف المعجمة عن عددها و من أين يخرج كل واحد منها في آلات التصويت، و عن المصوت منها، و عما يتركب منها في ذلك اللسان، و عما لا يتركب، و عن أقل ما يتركب منه حتى يحدث عنها لفظة دالة، و كم أكثر ما يتركب» إحصاء العلوم، ص 60

465) تطور الارتباط بين المكون الصوتي و المعجمي قديم قدم التأليف المعجمي، منذ الخليل ... الذين قدموا معاجمهم بدراسة صوتية ركز فيها على وصف البنية الأخيرة مولدة لتصويتات اللغة العربية، و محاولة تحديدها مشخصة في حروف تلك التصويتات كما يتضح من قول الخليل: «هذه صورة الحروف التي ألف منها العربية» العين، ج 1، ص 58

4) التحديد الدلالي : تقدم أن التحديد التام للدلالة المدخل يحصل بتقديم نوعين من المعلومات عنه : أ) معلومات دلالية : وهي عبارة عن خاصية طبيعية لفارقة التي تثبت في حد المفصل بطرف المعادل تحديد المحمل للمصوريين بعلامة التعدد ( )

كما يتضح من التمثيل (47) الموالي

(47) (أ) [ع ض ب
عضب أحد شيء ظلماً]

(ب) [ط ف ر
طفر الشخص مرتفعاً]

(ج) [هـ ل ك
هلك الحيوان أفعال خلدة]

من أمثلة (47) يظهر كيف نحد من الحد المدخلُ لأسّ ، فتمثل صوتياً بأحرفه محركة ، و دلالياً في خاصية طبيعية بمعرفة كما حددها حد المفصل الذي يظهر بإزاء المدخل عن يساره لكن تمام التحديد الدلالي يكون بإيراد ب) معلومات معجمية : وهي عبارة عن خصائص جامعة تتدرج من الأعم نحو الأخص و هكذا يجب أن يكون لكل فعل في أعلى مستويات التمثيل الدلالي إحدى الخصائص التالية : التعدي ، أو التحصي ، أو اللزوم ، أو القصور وفي المستوى الموالي يتفرع الفعل المتعدي إلى فعل ذهني ، و فعل عملي ، و في مستوى ثالث يتفرع هذا الأخير إلى فعل فيزيائي أو قدري و كذلك شأن

الصرف المذكورة من الأفعال كما سبق تعريفها في المبحث (3 1 4) يمكن كما يمكن التمثيل لخصائص الفعل المقولية

عملاً بالوسيط العلاقة الاصطلاحية من القبيل (4 2 1) يمكن التمثيل للخصائص المقولية بواسطة البنية الشجرية بالمدخل وتكون هذه البنية أولاً من العناصر التي يسمح المدخل الأس بتفريعها في مقام ما لا يسمح به دون بنية تشقيقية معتبرة ، وثانياً من دلالات صيغ العناصر المفرعة فإن صح ما أثبته صرفيو العربية من أن المصدر الفعل المتعدي بنية قياسية ، وكذلك حال مصدري الفعلين اللازم والمعاصر[466]، يمكن أن يكون ذكر بعض المشتقات المصوغة في البنية الصرفية دالة تمثيلاً تاماً لخصائص الفعل المقولية ، كما يتضح من تمثيل ( 47 ) المعاد بصورة ( 48 ) الموالية

(48) ( أ )

[ ع ص ب
عصب أحد الشيء ضماً
عصْبٌ ، عُصبٌ ]

( ب )

[ ط ف ر
طفر قفز الشخص مرتفعاً
طُفورٌ ، طفر إلى ]

( ج )

[ هـ ل ك
هلك زوال أفعال الحياة
هلاكٌ ، ∅ ]

466 للتوسع في موضوع المصدر محمد الأوراغي اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم ص 52 ، 62.

ولتوضيح هذه الأمثلة نقول إن صوغ مصدر المدخل (عصب) على هيئة (فعْل) والترخيص باشتقاق (فُعل) يشكلان معاً البنية التشفيرية الخاصة بالفعل المتعدي. كما يشكل بناء مصدر (عطل) على هيئة (فعول)، والترخيص، (بشرط تضعيف حرف الإضافة)، باشتقاق (فعل خ ج)، البنية التشفيرية الخاصة بالفعل اللازم المتطلع إلى موضوع واحد لا غير. ويكون عدم الترخيص باشتقاق (فُعل) من (هلك) المبني مصدره على (فعال) دليلاً على أن هذا الفعل قاصر؛ يتطلع إلى موضوع واحد يستلم من علاقة الدلالية التي تجمعه بحدث الفعل وظيفة المفعول النحوية.

إن التمثيل للخصائص المقولية والسطحية للبنية التشفيرية للمدخل سارٍ في القواميس العربية؛ إذ لا يكاد قاموس يخلو من ربط طائفة من المشتقات بالمدخل الأس كما يتضح من النماذج التالية: فقد ذكر الأزهري في التهذيب: «عصلت المرأة تعصُل عصلاً وعصولاً، وتعصّلت إذا لم تسهل تربيته. وإذا تُرك الشعرُ بلا حام يحميه فقد عُطّل». وفي صحاح الجوهري: «خفت الصوت خُفوتاً: سكن. ومنه قيل للميت خافت. إذا انقطع كلامه وسكت فهو خافت. وخفت خُفاتاً أي مات فجأة». وذكر الفيروزآبادي في القاموس المحيط: «سحجه كمنعه: قشره، فانسحج. وسحّجه فتسحّج: كثّره». من النماذج التوضيحية يلاحظ كيف تقترن بالمدخل الأس أفعالٌ مشتقاتٌ يمكن لكل منها أن يُشكل مدخلاً معجمياً مستقلاً، وهو ما حصل فعلاً في بعض القواميس المتأخرة من قبيل «المعجم الوسيط»، و«المعجم العربي الأساسي» ونحوهما. ولا يستبعد أن تختصر العربية من إيراد مشتقات مفردةً بمدخل معجمي في قواميسها بدون التمثيل للخصائص المقولية المتوفرة في الفعل الأس؛ لأن كل فعل مشتق فهو يتبع خاصيته في الفعل الأس، بل يسمح هذا الأخير بتفريعه أو نفيه. ومن التنبيه إليه أنه يقودنا مباشرة إلى ذكر خاصية خامسة تميز المعجم الاشتقاقي.

5) طرد الربط التشعبي: (ربط اشتقاقي و صرفي)، بين الجذر و بين جميع المداخل المعجمية المرتبطة به. وضمن هذا الربط المطرد تتوفر المناسبة الدلالي و التشاكل الصوتي: (ربط ص 415)، بتوفر أحد الشرطين لا يكون الربط. و بهما يحصل الجمع مثلا بين الجذر (ر ق ق) و بين مشتقاته: ([رقّ، و رقّة، و مرققة، و رقاقة، و رقّ، و مرقّقة، و رقاق، ...]). و يمكن من هذا الربط ضوابط الاشتقاق و قواعد التصريف.

و الربط الاشتقاقي لا يحصل بغير التوسيط، بمعنى لا تُفرّع المشتقات مباشرة من أصل واحد، و إنما يؤخذ بعضها من بعض. و قد نبه الكثير من صرفيي العربية و نحاتها على ظاهرة التوسل الاشتقاقي. و بينوا أن من الفعل المبني للفاعل تُشتق «صيغة الفاعل»، و من هذه الأخيرة تُؤخذ «صيغة المكثر». كما يُؤخذ من الفعل المبني للمفعول «صيغة المفعول»، و من هذه الأخيرة تُشتق «صفة المفعول». و كالصفات المشتقة توسل الأفعال الثلاثية بين نفسها. فيؤخذ من (فعل) المتعدي الاعتراضي الفعلُ (فاعل)، و من هذا الأخير يشتق (تفاعل)[467]. وكما يظهر من مثال المرور الذي أعلاه، يؤخذ من (فعل) الفعل المشتق (فعّل)، و من هذا الأخير يؤخذ (تفعّل). و في نفس الاتجاه نجد توسيل الفعل المضارع للحصول على الأمر، و توسيل صفة لتظفر بصفة أخرى بمعنى التفاوت[468].

هذا التوسيل المتسلسل الظاهر في قوانين العربية و صرفها يدعمه حديث بعض النحاة الجدد عن معجم هذه اللغة. فقد ذكر الدكتور أحمد

---

467) نقف على كلام النحاة و الصرفيين في ظاهرة التسلسل الاشتقاقي. انظر: (مقالات عنهم في ...) كتاب اللغة، ص 157، و ما بعدها.

468) ... صيغة التفاضل و صفة التفاوت الصيغة (فعل) الفرق ... الأدنى ... وهو ما يفهم من عبارة الرضي إذ يقول: «إن (فعل) الصفة مقدم بناؤه على (فعل) التفضيل، وهو كذلك لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، و الأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع» شرح الكافية، ج2، ص213.

المتوكل في مبحث «الاشتقاق المباشر والاشتقاق غير المباشر» أن "فعلاً" في العربية يشتق من «المصدري» اشتقاق ثنائي [?]: (أ) من فعل ثلاثي، أو من (ب) فعل غير ثلاثي مشتق من فعل ثلاثي»[469]. وإذ ثبت التوسيط الاشتقاقي، باعتبار هذه العملية من الخصائص المميزة للمعجم المشتق، تعقبت مسألة تحصيل طبيعة المدخل الأس الذي يقع واسطة بين الجذر وبين مختلف المشتقات المرتدة إليه.

يعني السؤال الوارد في ختام الفقرة السابقة أن الجذر يتحقق مباشرة بصورة مدخل معجمي قار، من هذا الأخير يباشر المكون الاشتقاقي تفريع مشتقات تتفرع عنها مشتقات أخرى. وكذلك يتسلسل الاشتقاق إلى أن يفضي. إذن لا ترجع كل المشتقات إلى الجذر مباشرة ولا تسرحه، لأن كل مشتق يسلك عند عودته طريقاً. والذي سميناه [?] المدخل الأس الواسطة بين الجذر وسائر المشتقات المرتدة إليه. لكن لم يتبين بعد ما طبيعة المدخل الأس.

من الثابت أن مفردات المعجم تنقسم [?] إلى نوعين: (أ) جذور اسمية من قبيل: («أ س د»، و«ح ج ر»، و«ز ي ت»)، ونحوها مما يدل على الذوات المجسمة [?]. وهذا الصنف يلزمه أن يتحقق في المدخل الأس على صورة أسماء ذوات [?] محددة دلالياً وصرفياً كما في أمثلة (49) الموالية.

469 للمزيد من التفصيل انظر: المتوكل، قضايا معجمية، ص17، ومن البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص65.

(49) (أ)

| |
|---|
| أ س د |
| أسد: وحش ضار من الفصيلة السنورية |
| مفرد مذكر (ج) أسود، أُسْد، آساد |

(ب)

| |
|---|
| ح ج ر |
| حجر: كسرة صخور صلبة متكونة من تجمع فتات |
| مفرد، مذكر (ج) أحجار و حجارة |

(ج)

| |
|---|
| ز ي ت |
| زيت: دهن سائل يستخرج من الزيتون و نحوه |
| مفرد، مذكر (ج) زيوت |

بعض هذه المداخل المعجمية الموجودة عن جذور اسمية يسمح باشتقاق أفعال مميزة بالنظر إلى خاصية من خصائص المكونات للاسم. عن هذه الإمكانية يعبر متوكل بقوله: «يمكن أن يشتق من محمول اسمي، إذا توفرت شروط معينة، محمول فعلي باستظهار مادة الأول في صيغة الثاني»[470]، فمن اسم الأسد يؤخذ الفعل (أسد) الذي يؤخذ منه (استأسد) و(آسد) ومن هذا الأخير يتفرع (تأسّد) ، و من حجر يشتق (استحجر) و(حجّر) ، ومن الأخير يشتق (تحجر).

ب) جذور فعلية: وهذه تتحقق مباشرة بصورة فعل محايد جزئياً وتكون كذلك إذا حلت مركبته من علامة المطابقة (3 6 5)، حيث يكتسب الثلاثي من جذور مباشرة في صيغة (فعل) الأمر.

470 انظر مبحث: «اشتهار المحمولات» في متوكل، قضايا معجمية، ص 57.

فالاستدلال على أن الحدث يُولّد مباشرة للفعل وليس للمصدر لا ينبغي اعتماد معيار البساطة كما فعل نحاة البصرة وغيرهم[471]، لأن هذا المعيار لا يعتمد في قياس عناصر تنتمي إلى مقولات متغايرة وإنما يصح لقياس رتب عناصر تنتمي إلى نفس المقولة، به يحكم للمصدر بالتقدم على سائر الأسماء المشتقة كصفة الفاعل، أو المفعول، و صفة القاصر، أو المتفاوت، وهذا جائز ومعيار البساطة يحكم للفعل المجرد بالسبق على الفعل المزيد. إذ يفترض في البسيط معنى و مبنى أن يدخل فيه المعقد معنى و مبنى. و بما أن الفعل يتقوم من خصائص يتقوم المصدر من بعضها و من خصائص أخرى لم يعد بالإمكان أن يدخل أحدهما إلى الآخر، و أصبح معيار البساطة غير وارد لتحديد مرتبة المصدر بالنسبة إلى الفعل. و بما أن خصائص الفعل المجرد تقوم أيضاً للفعل المزيد بما صفة تمييزه نشأت بين الضربين من الأفعال علاقة البساطة أو التعقيد المعنوي و البنيوي و صار المعيار واردا. وكذلك الحال للأسماء فيما بينها.

ويمكن الاستدلال على أصالة الفعل المجرد لتحديد مرتبته إما باعتبار معناه فقط، و إما باعتبار مبناه. أما من حيث المعنى فإن الحدث في المصدر مطلق، فهو كالنوع، وفي الفعل مقيد، فهو كالشخص. وبما أن النوع متصور يتم تجريده من أشخاصه المتحققة، و بما أن الخاص أعرف إلينا من العام و أسبق[472]، وجب أن تكون مرتبة الفعل قبل المصدر. و يقرب من هذا دليل الكوفيين على أصالة الفعل إذ قالوا ما يفيد أن المصدر لا يتصور معناه قبل أن يكون فعلُ فاعلٍ[473]. و يلاحظ من حيث المبنى أن الزيادة، سواء أكانت من أصل الوضع،

---

471 يتوسع في أدلة النحاة على أصالة الفعل والمصدر انظر الأنباري: الإنصاف، ج1 ص 235 و ... قضايا المعجمية، ص 10، و من البنية الحملية إلى البنية المكونية، ص 164

472 عبد الجليل ... نظرية ... في الاتجاه الكسبي ذكر ... في مواضع كثيرة ... على العام، كما يظهر من قوله ... كما تستغرق من ... [illegible] ... مجرد معقولا لم ... [illegible] ... البرهان، ص 184

473 انظر الأنباري: الإنصاف، ج 1 ص 236

أو للإلحاق، أو للمعنى، فإنها تحصل أولاً في الفعل، ثم تظهر آثارها في المصدر لأنه لم يثبت أن زيد في مصدر من أجل إلحاقه ببناء مصدر آخر، ولا زيد فيه للمعنى، أو من أصل الوضع إلا في موضع هذه الزيادات، فيحتاج المصدر[474]. الفعل. وهكذا يزاد في المصدر: (الانصهار، والتحجير) ما زيد في الفعل: (انصهر، وحجّر)، ولا ينعكس، فلا يزاد في الفعل كل ما زيد في المصدر. يتبين هذا المعنيين من مدلولي المصدرين، وتجرد الفعل الثاني من التاء المزيدة في (التحجير). بصحة مثل هذا يمكن صوغ الفرضية الخامسة (50) الموالية:

(50) التغيير الحادث في بنية الفعل المتصرف يلحق المصدر، ولا ينعكس

تستند إلى هذه الفرضية لدى الكوفيين دليلاً قوياً على أصالة الفعل، إذ وجدوا «المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: «قاوم قِواماً» فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول «قام قياماً» فيعتل لاعتلاله، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع»[475]. وبمقتضى الفرضية يفسر التغيير بالحذف الذي يلحق المصدر بين إثبات الواو في ماضي الفعل المثال، وحذفها من مضارعه، بتولد مصدرين لنفس الفعل تثبت في أحد المصدرين الواو لثبوتها في الفعل الماضي وتحذف من الآخر لزوالها من المضارع، كما يتبين من: («وعد ← يعِدُ ← وعداً، وعِدةً»، «وعظ ← يعِظُ ← وعظاً، وعِظةً»، «وقد ← يقِدُ ← وقْداً، وقِدةً») وقد يفسر ماضي المثال أو مضارعه فيبنى المصدر بناء الفعل انطلاقاً من الأول: (وعد ← يعِدُ ← وعْدٌ) ومن الثاني: (وقح ← يقِحُ ← قِحةٌ). وإذ ثبتت الواو في ماضي المثال وفي مضارعه أيضاً وجب ثبوتها في المصدر، كما يتضح من نحو: («وجل ← يوجَلُ ← وجلاً»، و«وقر ← يوقُرُ ← وقْراً» و«ورع ← يورَعُ ← ورَعاً»)

474 [illegible]، المصدر [illegible]، ص 17 II
475 الأنباري، الإنصاف، ج 1، ص 235

يكفي أن نيلاحظ أن اللغوي ... السوي على أن جذر معجمي يتحقق بصورة الفعل ... تركيبيا مجرد إلا من زيادة مصرية بنوسيده إذ لا تكون في جدره و لا في بعض مشتقاته كما يظهر في مثل : (ف ق ر ← فتقر ← فقر ← فقير)، و(ش د د ← شدّ ← اشتداد ← شديد)، و(ر ف ع ← رتفع ← ارتفع ← رفع ← رفيع)، و(ح م ر ← حمر ← احمرار ← احمرّ). و عملاً بذينكم المدلولين فإن الجذر المعجمي يتحقق الثلاثي منه بصورة (فعل)، و الرباعي بصورة (فعلل) و تمثل كلتا الصيغتين مدخلاً معجمياً أساسه و سطه بين الجذر و جميع مشتقاته المزيده إليه بواسطة المدخل الأس كما يعبر عن ذلك المثال (51) الموالي

(51) جذر ← [ فعل / فعلل ] ← ش1، ش2، ش3، ... ش ن

وإذ انكشفت الصورة التي يتحقق بها الجذر، و اتضحت خصيصة التوسيل التي توفر للمعجم المشتق إمكانية الاشتقاق المتسلسل، تعين الانتقال إلى النظر في كيف يربط هذا النمط من المعجم بين المشتقات و أسها

## 2.3.4. عوامل الاشتقاق و مسالك الارتداد

من أهم مسائل هذا المبحث أولاً عوامل الاشتقاق و ضوابطه، و ثانياً علاقة المشتقات و أصولها ... و السيطرة على موضوع يكفي بتناول الأفعال تاركين الأسماء لمناسبة بحث آخر و سوف نعتمد، في تناول المسألتين الأولى و الثانية المعنى المعجمي و المفهوم الوضعي، و معيار البساطة بشروطه السابقة

داخل المكون الاشتقاقي لا يجب أن نفهم من ربط المفهوم الوظيفي شكلاً محدداً يستعرف عنه باسم معاني صيغ الأفعال المزيدة المؤثرة في البنية الوظيفية الحملية المتصفة للفعل الأساس في حين يصدق المعنى المعجمي على معنى مرتبط بجذر المدخل. يترتب على ما سبق هنا أن نخصص الأفعال المشتقة ثمرة تركيب مدلولها من معنى معجمي و مفهوم وظيفي، و أن نختص الأفعال الأساس غيره المتفردة بالمعنى المعجمي لا غير. و استناداً إلى معيار البساطة يجب أن يتوفر أولاً الفعل الأساس، و منه يتم ثانياً تفريع الفعل المشتق.

اتضح من محتوى الفقرة الأخيرة أن للمفاهيم الوظيفية دور عوامل الاشتقاق؛ إذ تتسبب في انسلال فعل لاحق من فعل سابق. و بغيرها لا اشتقاق في المعنى و لا تصريف في المبنى، إذ هي بمثابة الآمر بالصرف أو بمنعه. و إذ كان تفريع بعض الأفعال من بعض يخضع لاشتقاق متسلسل فلأن عوامله كذلك متسلسلة. هذه السمة ينبغي الاحتفاظ بها لدورها في تنظيم مداخل المعجم.

عوامل الاشتقاق، كالمشتقات الملازمة عنها، لا يرتبط بعضها ببعض بغير ضوابط. و ما هذه الضوابط سوى الخصائص الدلالية و المقولية المتوفرة في الفعل مصدر الاشتقاق. بهذا نحصل على تفاعل نوعين من ضوابط الربط: دلالي ومقولي. و النوعين تدخّل بنسب متفاوتة في استحداث مفهوم وظيفي و يتضح أن في هذه العوامل، وهي إما خالصة مقوليةً أو دلاليةً و إما مركبة من خصائص مقولية و أخرى دلالية.

1) نقل الفعل من صنفه لإدخاله في صنف غيره، من المفاهيم الوظيفية المتصفة بخاصية مقولية تشكل عاملاً مقولياً يتسبب في نقل الفعل المتعدي إما إلى صنف الفعل الانعكاسي، و إما إلى صنف الفعل اللازم أو القاصر. و قد ينعكس النقل فالقاصر أو اللازم إلى طبقة المتعدي. و لا يُستبعد انضمام خاصية معنوية إلى الخاصية المقولية فيتكون عامل مركب من الخاصيتين، بحيث يباشر نقل الفعل من مقولته و يُشتق معناه.

2) إقرار الفعل في مقولته يعتبر المفهوم الوصفي الثاني. و يتميز عن السابق بانضباطه بخاصية دلالية، فيكون عامل دلالي لا يتسبب في إخراج فعل إلى مقولة غيره[476]، و يكون يباشر التشقيق من معنى الفعل مصدر الاشتقاق كان هذا المصدر فعلاً أساً أو فعلاً مرجعاً سبق اشتقاقه بعامل مقولي خالص أو مشوب بخاصية دلالية. ثبت أن لكل فعل خاصية طبعية فارقة، وإذ كان العامل الدلالي يعمد إلى هذه الخاصية و يشققها صار من الوارد أن يُفرع هذا العاملُ من فعل بعينه معنى، و من غيره معنى آخر. يعني هذا أن الوسائل الصرفية الموازية لعملية الاشتقاق إذا كانت محصورة العدد فانتظر فشو ظاهرة الاشتراك. و إذ تبين أنّ نسق الاشتقاق تُشكله عوامل: 1) مقولية و2) دلالية و 3) مقولية دلالية، فسنلاحظه مشخصاً في الوسائل الصرفية المستعملة في نمط اللغة العربية.

كل اللغات البشرية تحتاج إلى وسائل صرفية تُشكِّلُ بها الآثار التي تحدثها عوامل التشقيق، و العربية كغيرها من اللغات الآخذة بوسيط تجد تُنشئ صيغاً صرفياً، تجاري ما يحدث على مستوى الاشتقاق من تفريع المعاني. و هكذا يحاول التصريف أن يساير الاشتقاق بتوفير الصيغ التصريفية اللازمة للتعبير عن مختلف المعاني الاشتقاقية. ووضع من أجل ذلك مجموعة الصيغ الواردة في المسرد (51) الموالي.

(51) (فعل، أفعل، فُعل، انفعل، فعّل، تفعّل، فاعل، تفاعل، افتعل، استفعل)

476 ينصح بالعودة إلى ما وضع الدكتور أحمد المتوكل (انظر قضايا معجمية) من قواعد توسيع المحلات و قواعد تقليصها، و أخرى للمحافظة على المحلات. و نرى إدماج الصنفين الأولين في الفعل الذي يحدث في الاتجاهين. و جعلنا نسبة بين إقرار الفعل في مقولته و بين قواعد المحافظة على المحلات. والغاية من ذلك أن نحاول من جهتنا أن نضبط نسق الاشتقاق في نمط اللغة العربية. كما ينكشف عن ذلك ما سيأتي من مباحث.

انحصار بوسائل الصرفية ؛ كانت صعاً كما في اللغات الحدرية أو بواصق كما في اللغات خدعية ، أمم اتساع إمكانيه الاشتقاق و انتشاره يفرض على بعض بيشرية عدم نفسد بمبدأ الوصع القاصي بصرورة إفراد معنى شتقاقي بوسيبه صرفيه معينه . إذ يلزم عن يقيد أي لغة بمبدأ لوضع المذكور أن يورثها خُبسه ؛ فلا تُبين بسبب تحلف مكونها الصرفي عن مسايرة سعها لاشتقاقي

لكن التحلي النهائي عن مبدأ الوصع يعني التعبير بأية وسيلة صرفيه عن أي معنى شتقاقي وفي دلك من سلبس ما ينقض مبدأ أعلى يؤسس كل للغات ؛ وهو مبدأ البيان و بما أن اللغات لا تطبق ، و لا تُعوزها الحيلة لخروج من هذا الحرج فإنها تلجأ إلى تقنية « الاستعمال الوصعي » المصوغة في لفرضية المراسية ( 52 ) الموالية

( 52 ) إذا وردت لوسيلة تصرفية ص تصطلها في ستعمل العود ق أفادت لمعنى الاشتقاقي ش

أما ما يظهر من ملازمة معان شتقاقيه مخصوصه لصيغ صرفية معينه ، كاقتران معاني [ النصب ، و المشاركه ، و التعدية ]، على التوالي ، بالصيغ الصرفيه ( استفعل ، و تفاعل ، و أفعل )، فإن مرده كثرة الاستعمال لا غير بمعنى أن صيغة « استفعل » مثلاً تدرُج بين الألسنه وهي منضبطة بقيود تجعلها تفيد [ الطلب ] أكثر من دورانها بقيود أخرى تجعلها تفيد [ التحول ] ولو غلب استعمالها بما يجعلها تفيد [ الاعتقاد ] لبدت كأنها وضعت لهذا المعنى في الأصل أصل غلبة الاستعمال الذي ذكرناه هنا يؤيده ترديد جل الصرفيين، كابن الحاجب و الرضي لمثل لعبارة لتالية « أفعل متعدية غالباً و فعّل للتكثير غالباً و فعل للمطاوعة غالباً و استفعل للسؤال غالباً وأما فعلُ فالأغلب كونه للون » وما ذكرنا من مبررات اضطرار اللغات إلى التخلي عن مبدأ الوضع واللجوء إلى تقنية الاستعمال الوضعي

و إذا ثبتت الواو في ماضي المثال و في مضارعه أيضاً وجب ثبوتها في المصدر كما يتضح من نحو: («وجل ← يوْجَلُ ← وَجَلاً»، و «وقر ← يوْقَرُ ← وقْراً» و «ورع ← يوْرَعُ ← وَرَعاً») .

يكفي الدليلان (أ) المعنوي و ب) البنيوي على أن الجذر المعني يتحقق بصورة الفعل المحايد تركيبياً المجرد إلا من زيادة مفترضة لتوليده قد لا تكون في جذره و لا في بعض مشتقاته كما يظهر في مثل: («ف ق ر ← افتقر ← افتقار ← فقير»، و«ش د د ← شتدّ ← اشتداد ← شديد »، و«ر ف ع ← ارتفع ← ارتفاع ← رفيع» ، و«ح م ر ← احمرّ ← احمرار ← أحمر». و عملاً بذينكم الدليلين فإن الجذر الفعلي يتحقق الثلاثي منه بصورة (فَعَلَ) ، و الرباعي بصورة (فعْلَل) و تمثل كلتا الصيغتين مدخلاً معجمياً أساً لقيمه و سطة بين الجذر و جميع المشتقات المرتدة إليه بواسطة المدخل الأس كما يعبر عن ذلك المثال (51) الموالي

وإذا انكشفت الصورة التي يتحقق بها الجذر، و اتضحت خاصية التوسيل التي توفّر للمعجم تشقيق إمكانية الاشتقاق المتسلسل تعيّن الانتقال إلى النظر في كيف يربط هذا النمط من المعاجم بين المشتقات و أسسها .

### 2.3.4. عوامل الاشتقاق و مسالك الارتداد .

من أهم مسائل هذا المبحث أولاً عوامل التشقيق و ضوابطه ، و ثانياً عنعنة المشتقات و اتصالها و للسيطرة على الموضوع نكتفي بتناول الأفعال

---

المحض على العدم ، كما يظهر من قوله «وإن كنا نستغني من تكرار محسوسات مور كلية لا لأن النفس مجرداً معقولاً لم يكن للحس دركه ، و لكن ترت جزئياته فحصلو العقل من تجربتها معنى معقولاً». البرهان ص 184

(473) انظر الأنباري الإنصاف ج ، ص 236

(474) نظر ابن جني ، المنصف ج1، ص 11 17

من الجملة ( ب ) في مثل ( 56 و57 )

( 53 ) ( أ ) شربَ الشفةُ

( ب ) شرب العطشُ الشفة

( 54 ) ( أ ) رخُص الثوبُ

( ب ) رخص الخياطُ الثوب

( 55 ) ( أ ) نقص الدرهمُ

( ب ) نقص السّكاكُ الدرهم

( 56 ) ( أ ) ركض الفرسُ

( ب ) ركض زيدٌ الفرس

( 57 ) ( أ ) رجع المهاجرُ

( ب ) رجع حرسُ الحدود المهاجر

ونلاحظ في الاستعمال الحالي للغة العربية أن ( فعل ) لم تبق كما ذكر سيبويه[478] وسيلة صرفية لنشتق معاني الأفعال الأساس ومرد ذلك إلى عدم مسايرة هذه الوسيلة الصرفية لنسق الاشتقاق. إذ لم تتغير الصيغة في الفعل المشتق ( ب ) عنه في الفعل الأس ( أ ) في مثل أزواج الجمل ( 55 - 57 )، وأن التغيير عبر الفعل غير كاف لأن يصير إحدى الصيغ الأصول الثلاثة ؛ ( فعل، وفعِل، وفعُل ) ، وسيلة صرفية للتشقيق . إذن ، عدم التغيير، أو قلّة الحاصل بتغيير الحركة لا يُحدثان في بناء وسيلة صرفية تقترن بمعنى التشقيق . لذا أهملت العربية المعاصرة ( فعل ) بوصفها إحدى صيغ التشقيق ، وكذلك فعلت بعض لهجاتها قديماً[479] ، وتمسكت بصيغ مما يلي

---

478 انظر سيبويه، الكتاب، ج 2 ص 234

479 ذكر سيبويه ، بعض العرب يستعملون ( فعل ، وفعل ) حيث استعمل غيرهم فعل ) فقال: وقال بعض العرب: أسفت الرجل ، وحزنته ، وأفتنته ، وأعورت عينه ، زاد وحصنه حزيناً وفاتناً فتخيرو ( فعل ) ، وقالوا ... كما قالوا فرحته وكما قالوا سودته ؛ الكتاب ج 2 ، ص 234

**(2) أفْعل**

تحتمل صيغة (أفْعل) أن يربطها بفعل أس أو فعل شقيق عامل دلالي ، أو عامل مقولي خالص أو مشوب بخاصية دلالية . و لا تخرج عن المسرود من الاحتمالات إلا أن يتحقق الجذر مبنياً على (أفعل) مباشرة مثل : (أعطى ، و أبْلس ، و أخطأ) ، أو يتحقق في لهجة على (فعل) وفي أخرى على (أفْعل) مثل (بكر و أبْكر)

إذا ربط عامل مقولي خالص (أفْعل) بفعل أس ، قاصر أو لازم ، أفادت الصيغة نقل الفعلين إلى صنف المتعدي ، فيظهر معهما موضوع جديد يأخذ خانة الرفع ووظيفة الفاعل ، و يمسك الموضوع القديم بوظيفة مفعول و يتسلم خانة النصب كما يتبين في مثل (ب) بالقياس إلى (أ) في مجموعات الجمل (58-61)

(58) (أ) ذاع الخبرُ

(ب) أذاعت الجبهةُ الخبر

(59) (أ) مرض الطفلُ

(ب) أمْرض الإهمالُ الطفل

(60) (أ) رجع المهاجرُ

(ب) أرْجع حرسُ الحدود المهاجر

(61) (أ) ترف التاجرُ

(ب) أتْرفت التجارةُ صاحبها .

و إذا كان الربط بفعل متعد أفادت الصيغة (أفعل) نقل الفعل الشقيق إلى صنف المتخطي ، فيمثل معه موضوع جديد يستولي على خانة الرفع ووظيفة الفاعل ، و يتساوى الموضوعان القديمان في خانة النصب ووظيفة المفعول كما يتضح من المقارنة بين جملتين (أ) و (ب) في مثل (62)

( 62 ) (أ) ذاق السكّيرُ المرارة

(ب) أذاق السكّرُ صاحبه الأمرين

وإذ ربط ع منْ مفعولي مشوبٌ بخاصية دلاليه (أفعل) بفعل اس متعدٍ أفادت الصيغةُ مفهوماً وظيفياً مركباً من نقل المتعدي إلى صنف القاصر، ومن [ا] لاستحقاق بوصفه معنى مناسباً لخاصيته الدلاليه في الفعل الأس. وهكذا ينتزع من الجملة (أ) موضوعُ المرفوع الفاعلُ، ويتحول موضوعُها المنصوبُ المستحقُ بوصفه مفعولاً إلى مرفوع في الجملة (ب). وهو ما يظهر من المقارنة بين الجملتين (أ) و (ب) الثانيتين

( 63 ) (أ) لام معتّبٌ ياسرٌ

(ب) ألام ياسرٌ

( 64 ) (أ) جزّ حائدٌ الصوف

(ب) أجز صوفُ الغصيع

وإذ كان ربط عاملاً دلالياً خاصاً أقرب لصيغه الفعل الشقيق في صنف أسه، وأفادت معنى مناسباً خاصيته الدلالية كمعنى [العرض] المتوفر في الجملة (ب) دون الجمله (أ) من الزوج ( 65 )

( 65 ) (أ) باع الأستاذ مكتبته

(ب) أباع الأستاذُ مكتبته

و مثله معنى [لاستحقاق] الذي تفيده (أفعل) في الجملة (ب) دون (أ) من ( 66 )

( 66 ) (أ) حمد الشاكرُ منعم

(ب) أحْمد الشاكرُ المنعم

ذكر سيبويه في المعنى الذي يفيده الشقيقُ (أحْمَد) المفرّع من أسه (حمد) فقال «وقالوا حمدته، أي جزيته وقضيت حقه. فأما أحمدته فيقول وجدته مستحقاً للحمد مني كما أن أقطع المحلُ استحق

المطاوع»[480] وإذ استحضرنا ما سبق أن قلناه في مسألة إقرار الفعل في مقولته فلا يُستبعد أن تُفقد (أفعل) معاني إضافية كمعنى [الكسب] المستفاد من جملة (ب) التي تخلو منه الجملة (أ) في مجموعة الجمل (67 ، 68)

(67) (أ) قبر السجّاد الميت

(ب) أقبر المحسنُ أهلَ الميت

(68) (أ) شرقت الشمسُ

(ب) أشرق الوجهُ

من خلال المقارنة بين زوجي الجمل (68) و (67) يلاحظ أن المعنى الدلالي الخاص لا يورث الفعل الاشتقاقي بخروجٍ عن صنف أسه اللازم، كما في (68ب)، أو المتعدي، كما في (67 ب) وغيرها السابق.

**(3) فُعِل:**

(فُعِل) صيغة اشتقاقية، وليست أصلاً، وإن سردها سيبويه مع الصيغ الأصول[481] وكذلك عدّها الكوفية ونحاة آخرون. وهي عند جمهور النحويين تبعاً للسيوطي فرع عن صيغة أصلية[482]. والدليل على كونها صيغة اشتقاقية شروطٌ تحكمها الدلاليةُ والتسوية. من الضرب الأول نجد صيغة (فُعِل) لا تقبل أن ترتبط بالفعل القاصر، ولا يمكن أن تتفرع من الفعل اللازم مع حرف إضافة، ومن الفعل المتعدي بغير هذا الحرف. ومن الضرب الثاني تستمدُّ قواعد التصرُّف في نسبتها إلى الصيغة الأصل، إذ الانطلاق من

---

480 سيبويه، الكتاب، ج 2 ص 236

481 جاء في باب ... من الكتاب قوله: "... أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحُمد."

482 قال السيوطي في مسألة في الفعل المبني للمفعول: "الجمهور أن فعل المفعول مغير من فعل الفاعل فهو فرع عنه، وقال الكوفية والمبرد وابن الطراوة أصل، ونسبه في شرح الكافية لسيبويه" همع الهوامع، ج 6 ص 36. ومذهب الدكتور أحمد المتوكل وغيره من النحاة الجدد كون فُعِل مغيراً عن صيغة أصلية ... من المفصل ... البناء للمجهول، وتكوين المقولات، من كتابه قضايا معجمية، ص 124.

الأصل نعرف كيف يكون بناء (فُعِل) والذي يمكن أن يكون تعبيره من خصائص الأئمة و سيبويه وجب أن يكون فرعٌ عنه لا أصلا معه

أما العامل الذي يربط (فُعِل) بالفعل المصدر الاشتقاق فهو مقوي عمل المتعدي إلى فعل متعد، أو مقوي التعدي و اللازم إلى فعل قاصر، كما يظهر، على مستوى ، في الجملة (ب) بالقياس إلى الجملة (أ) في الأزواج الجملية (69-71) الآتية

(69) (أ) منعت السلطةُ الجمعيةَ نشاطها الثقافي

(ب) مُنعت الجمعيةُ نشاطها الثقافي

(70) (أ) هجر الرجلُ قريته

(ب) هُجرت القريةُ

(71) (أ) نظر ربُّ الحقل إلى السماء

(ب) نُظر إلى السماء

ولا بأس من التذكير باشتراك الجمل المسرودة في مثول موضوع مدمج فاعل في الجمل (أ)، وفي اختفائه من الجمل (ب) وهو ما يخول للمركب الاسمي أو الحرفي المفعول أن يرتبط بالفعل المشتق بعلاقة الإسناد المتحققة بعلاقة معينة ، فيتسلم حالة الرفع الجديدة ، و يحتفظ بوظيفته المفعول التي كانت له ، وهو في الجملة (أ) وقد فصّل الدكتور أحمد المتوكل[483] مختلف تعبيرات سيبويه التي تصاحب المرور من (فعل) إلى (فُعِل)

أما حديثنا هذا الباب الذي يمكن إضافته فيتجسد في كون (فُعِل) تشبه (انفعل) حين يربط (انفعل) عامل مقوي مشوب بخاصية دلالية بالفعل المتعدي إلى صنف القاصر. يظهر التشابه المذكور من خلال الجملتين (أ) و (ب) الآتيتين

(72) (أ) انجزّ الصوفُ

(ب) جُزّ الصوفُ

483 انظر أحمد المتوكل، نفسه، ص 8-31

إلا أن نقل الفعل المتعدي إلى صنف الفعل القاصر بواسطة الصيغة الاشتقاقية ( أفْعل ) يبرره معنى [ الاستحقاق ] مستفاد من مثل الجملة ( 72 أ )، لكن ذلك النقل بواسطة الصيغة الاشتقاقية ( فَعل ) لا يبرره معنى معجمي وبقي أن ندعو إليه « معنى تداولي »؛ من قبيل جهل المتكلم بالذي فعل الجر، ونحو هذا من مقاصد اللغويين المسرودة في كتبهم[484] وعليه يجب أن يكون ( فُعل ) مرتبطاً بأسه بواسطة عامل مقولي مشروب بمعنى تداولي؛ تحدده العلاقةُ القائمة بين المتخاطبين. ومثل ( فُعل ) وشبْههـا ( أفعل ) في الارتباط بالفعل الأس بواسطة عامل مقولي مشروب بمعنى تداولي أو معنى معجمي الصيغةُ الآتية

## ( 4 ) انْفعل .

الصيغة ( انفعل ) وسيلة صرفية لتشقيق المعنى المعجمي للفعل الأس إذا ما توفرت فيه الخصائص التالية : 1 ) كونه فعلاً متعدياً أو منخطياً لا قاصراً أو لازماً[485] 2 ) كونه علاجياً ؛ أي من الأفعال الظاهرة للعيان التي يباشرها فاعلُها بجوارحه[486] 3 ) ألا يتجاوز عدد الأحرف في بنيته الثلاثة[487] وإذ كان فاءُ ( فعل ) « لاماً، أو راءً ، أو واواً ، أو نوناً ، أو ميماً »، زيدت التاءُ بعده

---

484 موقوف على مقاصد معاني التداولية بصيغة الصيغة ( فُعل ) انظر الزركشي البرهان ج 3، ص 143 وابن عصفور الإشبيلي ، شرح جمل الزجاجي، ج1 ص 534 وابن أبي الربيع البسيط في شرح جمل الزجاجي ، ج 2 ص 962

485 عبر ابن جني وغيره عن خاصية التعدية فقال « ولا يكاد يكون ( فعل ) منه إلا متعديا حتى يمكن مطاوعه والانفعال ... فحكم ( انفعل ) و ( افتعل ) ألا يبنى إلا من كان ( فعل ) منه متعديا هذا هو الأمر العام » المنصف ج 1 ص 72 75

486 تحدث الصرفيون عن خاصية العلاج فقال ابن الحاجب « ويختص بالعلاج والتأثير ومن ثم قيل انعدم خطأ » وقال الرضي « الباب ( انفعل ) لا يكون إلا لازما ، وهو في الأغلب مطاوع ( فعل ) ... يشترط أن يكون ( فعل ) علاجيا أي من الأفعال الظاهرة ، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة وهي قبول الأثر » شرح الشافية ج 1، ص 108.

487 عبر ابن جني عن هذا الشرط فقال « عنوا أن ( انفعل ) إنما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان من أوله » المنصف ، ج 1 ص 72

بدل النون فيه فيقال (التحس، و رتمى، و اتّعظ، و انصر، و امّلا)، بدل (انحسر، و انرمى، و انوعظ، و انصر، و انملا) يعني ما تقدم أن (انفعل) تصير (افتعل) إذا وقع حرف من المجموعة (رملون) فاء (فعل) مصدر الاشتقاق[488].

و تفرد صيغة (انفعل) بمفهوم وظيفي مركب من خاصية مقولية : وهي نقل الفعل الأس إما إلى صنف اللازم و إما إلى صنف القاصر، و من خاصية دلالية : وهي معنى [المطاوعة][489] وعليه فإن عامل الربط مقولي مشروط بخاصية دلالية

يحصل نقل الفعل المتعدي إلى فعل لازم بطيّ فاعل الفعل الأس، و تحويل موضوعه المفعول إلى فاعل الفعل الشقيق وحينئذ تدل الصيغة (انفعل) على مطاوعة حقيقية لأن الموضوع المفعول في الجملة الأصل (أ) قبل أثر الفعل الأس، و عكسه إذ فعله بنفسه في الجملة (ب) في مثل (73، 74)

(73) (أ) نصرت الأمةُ ياسراً

(ب) انتصر ياسرٌ

(74) (أ) صرف البخيلُ المتسولَ

(ب) انصرف المتسولُ

ويحصل نقل الفعل المتعدي إلى صنف القاصر عن طريق طيّ فاعل الفعل الأس في الجملة الأصل (أ)، وتحويل موضوعه المفعول ليتراكب بعلاقة الإسناد الفعل الشقيق (انفعل) في الجملة (ب) ويظل محتفظاً بوظيفة المفعول القديمة لكنه يتنازل عن النصب ليستفيد من جديد حالة الرفع كما يتبين من (75، 76)

488) للمزيد من التفصيل حول شروط إبدال (افتعل) من (انفعل)، انظر الرضي: شرح الشافية ج 1، ص 108

489) في معنى المطاوعة قال ابن جني: «ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما فتبلغه إما بأن يفعل ما تريده إذا كان مما يصح منه الفعل، و إما أن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل و إن كان مما لا يصح منه الفعل» المنصف، ج 1، ص 71

(75) (أ) هدم المعولُ الجسرَ
(ب) انهدم الجسرُ
(76) (أ) قصم الفأسُ الجذرَ
(ب) انقصم الجذرُ

صيغة (انفعل)، في الجملتين (ب)، تدل على "شبه المطاوعة"؛ لأن الموضوع الذي يتركب (انفعل) فيهما لا يفعل داخل المعنيين الحدث فيرده على عملهما بنفسه، فلم يكن بين عمل اليد وفعل الأثر طوع أو قهر؛ وهو معنى شبه المطاوعة.

ومثل (انفعل) في هذه معنى المطاوعة على الإطلاق الصيغةُ (افتعل) ولكن أن هذه لا تنوب عن مباشرة التصرف في صيغة الفعل الأس (فعل)، وإنما تنتج عن التصرف في الصيغة (فعل) التي تتوسطهما، تعين بذلك بتوسطه فعل المطاوعة.

## (5) فعّل

(فعّل) وسيلة صرفية مواكبة للاشتقاق، وإن خلت من حروف الزيادة، وتنحصر التغيير في تكرار عين الفعل. وهي في ذلك مثل (فاعل) التي تتحول بالتصرفُ في بنيتها الممتدة بالحركة. ويتعلق مفهومها الوصفي، كغيرها من الصيغ، بالصيغة العامل الرابط الذي يُنشئ علاقة بين (فعّل) وبين الفعل مصدر الاشتقاق.

إذا ربط عامل مقولي خاصٌ الصيغة (فعّل) بفعل أسٍّ قاصر أو لازم أفادت هذه الصيغة نقل الفعلين إلى صنف المتعدي، فتمثّل معهما الموضوع الإضافي، بتركب الفعل المشتق (فعّل) بعلاقة الإسناد المحققة بعلاقة التسمية، ويستلم منهما، تبعا، حالة الرفع التركيبية ووظيفة الفاعل النحوية. أما الموضوع المرفوع الذي يتراكب الفعل الأس في الجملة الأصل في مثل (أ) فإنه يتحول في الجملة (ب) إلى منصوب متمسك بوظيفة المفعول التي كسبته

من جزء من كتلة الفعل القاصر في (77 أ)، أو التي كانت به مع وصفه للفاعل من جزء من كتلة الفعل اللازم (78 أ)

(77) (أ) جمُلت نفسُه

(ب) جمُلت خلائقه نعتة

(78) (أ) هرب أعدائي

(ب) هرّب الوطنيون أعدائي

وقد نقل الصيغة (فعّل) الفعل اللازم فعلاً متعدياً إلى فعل متحقق كان يمثل مع الفعل المشتمل موضوع إضافي يستوي على حالة الرفع ووصفة الفاعل، وعندئذ يستوي موضوع الفعل الأساس المرفوع الفاعلَ والمنصوب المفعول، في حالة النصب ووظيفة المفعول، كما يظهر من الجملتين (أ) و(ب) من مجموعة (79) التالية

(79) (أ) ملّت بكرٌ صنيعه

(ب) ملّت جنتُ بكرَ صنعةً

ومما يلاحظ من المقارنة بين الصيغتين (أفْعل) و(فعّل) أنهما يستويان دلالةً في ربطهما بالفعل الأساس نفسَ العامل الاشتقاقي، إلا أن تناظرهما ليس طبيعياً، ومن جهة نقل الفعل من صيغة إلى صيغة غيره، يحتم التعرض لإحدى الصيغتين ولا يبرر استمرارهما في الاستعمال لإفادة نفس المفهوم الوصفي، سوى التعايش الصوتي أو عدمه. فالتعدي (ذهب) بالصيغة (أفعل) وعدمه تعطيت (فعّل)، فلم يسمع فيه (ذهّبه)، وبنفس المبرر تعدى (هرب) بالصيغة (فعّل) ولم يأت منه (أهْربه). وقد صح أن مبررات توجه الوسيلتين الصرفيتين لنفس الغرض الاشتقاقي، والتعايش الصوتي ينبغي أن ينهض بحث مستقل بتحديد محتواه في صورة قواعد صواتية.

وقد كان ربط (فعّل) عملاً دلالياً خالصاً أفادت الصيغةُ معنى [التكثير]، وأقرب المعنى المشتقق في صيغ أسماء سواء أكان فعلاً لازماً، كما

في ( 80 ب ) ، أو فعلاً متعدياً، كما في ( 81 ب )

( 80 ) ( أ ) صاف الحاجُ

( ب ) طوّف المترلجُ .

( 81 ) ( أ ) هشم الطفلُ لعبته

( ب ) هشّمت الحوافرُ القصب

وفي حالة الربط بعامل مقولي مشوب بخاصية دلالية كان المفهوم الوصفي المقترن بالصيغة ( فعّل ) مركباً من نقل الفعل اللازم و القاصر إلى صنف المتعدي ، ومن معنى مناسب للخاصية الدلالية في الفعل الأصل و من هذا القبيل معنى [ الحُسْبان ] المستفاد من الجملتين ( ب ) بخلاف ( أ ) في مثل ( 82 )

( 82 ) ( أ ) عدلَ عمرُ

( ب ) عدّلَ أهلُ الحديث الرواة

ولقيام ( فعّل ) واسطة بين ( فعل ) و ( تفعّل ) المقترنة بمعنى المطاوعة ، يبدو من الطبيعي تناول هذه الصيغة الأخيرة في هذه المرحلة من مبحث الوسائل الصرفية المواكبة لنسق الاشتقاق .

( 6 ) تفعّل .

( تفعّل ) وسيلة صرفية باستحقاق توفرها على زائدة التاء و تكرير عين الفعل الذي يدل على ارتباطها البنيوي بالصيغة ( فعّل ) قبلها إذ تزيد عليها بالسابقة التاء لا غير و لعدم اختصاص ( تفعّل ) كغيرها من الصيغ بمعنى معين تعيّن إدخال عامل الربط لتحديد ما تدل عليه

تقترن الصيغة ( تفعّل ) بمعنى [ المطاوعة ] إذا ربطها عامل مقولي مشوبٌ دلالياً بالفعل التثقيلي ( فعّل ) ، وقد توافرت فيه الخصائص التالية 1 ) كونه فعلاً متعدياً أو محتوياً لا فعلاً لازماً أو قاصراً . 2 ) كونه فعلاً علاجياً ظاهر الأثر 3 ) كون عين الفعل مضعفة . و بتوافر ما ذكر من الشروط تقترن الصيغةُ

( فعّل ) لمفهوم وصفي مركب من خاصية مقولية ؛ وهي نقل الفعل مصدر الاشتقاق إلى غير صفته.

يحصل النقل المذكور بإجراء عمليتين : 1 ) حذف الموضوع المرفوع الذي يركب ( فعّل ) في مثل الجملة ( أ ) و 2 ) تحويل موضوع له منصوب في نفس الجملة إلى موضوع مرفوع تراكب لفعل الاشتقاق في مثل الجملة ( ب ). ويكون النقل من الفعل المتعدي إلى الفعل المتعدي ( 83 ب )، أو من الفعل المتعدي إلى الفعل اللازم ( 84 ب ). وفي كلتا الحالتين تكون المطاوعة حقيقية، لأن موضوع المفعول في الجملة الأصل ( أ ) قبل أثر الفعل الاشتقاق ( فعّل ) وعكسهُ يرد فعله بنفسه في الجملة الفرع ( ب ). كما يكون النقل من الفعل المتعدي إلى الفعل القاصر ( 85 ب ). وفي الحالة الأخيرة تدل الصيغة ( تفعّل ) على شبه المطاوعة؛ لأن الذي يركب ( تفعّل ) لا يعكس هذا الفعل بعدم قدرته على فعله بنفسه فلم يكشف عن جهة قبوله للأثر أكان ذلك طوعاً أو قهراً.

( 83 ) ( أ ) فهّم الأستاذُ الطالبَ المسألة.

( ب ) تفهّم الطالبُ المسألة

( 84 ) ( أ ) هيّأ المدرّبُ الفريق

( ب ) تهيّأ الفريقُ

( 85 ) ( أ ) وسّعت الحكومةُ الأقاليم

( ب ) توسّعت الأقاليمُ

والملاحظ في ما ذكر من الجمل أن الصيغة ( تفعّل ) تعود بالجملة إلى بنيتها المكونية الأصل، وهي بنية تحتوي فعلاً أساً، لم يخضع معناه المعجمي لأي تشقيق. ولا فارق بين البنيتين إلا من حيث صيغتي الفعلين فيهما وما يقترن بهما من المفهوم الوصفي، كما يتضح من خلال التدرج من الجملة ( أ ) إلى الجملة ( ب ) وإلى الجملة ( ج ) في مثل ( 86 )

( 86 ) ( أ ) فهم الطالبُ المسألة

(ب) فهّم الأستاذُ الطالبَ المسألة

(ج) تفهّم الطالبُ المسألة

يستفاد من هذه الملاحظة أن الصيغة (تفعّل) تتنازل عن خاصية التعدية أو التعدية الثنائية في مصدر اشتقاقها (فعّل)، لكنها لا تتخلى عن خاصية التكثير الدلالية الخاصة بمصدر اشتقاقها (فعّل) الذي يرتبط بعامل مقولي مشتق دلاليا بأسره (فعّل). يعني هذا أن (تفعّل) في مثل الجملة (87 ج) يقترن بمفهوم وظيفي مركب من خاصية مقولية، هي نقل الفعل إلى غير صنفه، ومن خاصيتين دلاليتين، وهما [التكثير والمطاوعة]، كما يتضح من خلال مقارنة بين الجملة المذكورة والجملتين (أ) و (ب) فيما يلي:

(87) (أ) هشّم الحجرُ القصبَ

(ب) هشّم الحافرُ القصبَ

(ج) تهشّم القصبُ

وفي حالة ما إذا كان ربطُ (تفعّل) عاملا دلالياً خالصاً أقرّت الصيغةُ الفعل في صنف (فعّل) إذ لا تنعته بإضافة موضوع أو حذفه، وأفادت مع ذلك معنى مناسبا للخاصية الدلالية في مصدر اشتقاقه، كمعنى [التكلف] المستفاد من الجملة (88 أ)، ومعنى [التظاهر] في مثل جملة (88 ب)، ومعنى [النسبة] الذي تدل عليه (تفعّل) في الجملة (88 ج)، ومعنى [التدرج] في نحو الجملة (88 د) ومعنى [التجنب] في مثل (88 هـ). وقد تطول قائمة هذه المعاني، ونذكر للتمثيل:

(88) (أ) تبسّم المنتصرُ

(ب) تشجّعت النسوةُ

(ج) تكبّر ذو السلطة

(د) تمرّن جسمُ المريض

(هـ) تهجّد المصلّي

من مصادر تسلسل الصيغ الصرفية فيه، فصيغة (فاعل) واسطة بين الصيغتين (فعل) و (تفاعل). يدل على تسلسل هذه الصيغ كون كل صيغة تزيد بحرف على التي قبلها، كما يظهر من العبارة عنه المواليه: (فعل ← فاعل ← تفاعل). وكما سبق أن أثبتنا فإن الصيغة الأخيرة لا تندرج عن خاصية الدلالة في موسوعة هذا فيها. وهو ما سنتحقق منه إذ نتهيأ إليها عند خصوصا من الأول التي قبلها.

**(7) فاعل :**

الصيغة (فاعل) واسطة صرفية تشتق معنى الفعل الأس (فعل). وهي تزيد على صيغة أصلها بألف مد حركة فاء الفعل. ولا يتعلق بهذه الزيادة معنى مقتضى وسيط الجذر، وإنما يتعلق بها بناء صيغة مستحدثة إنها ينسب ما بعده من معاني لا إلى أحد أجزاء بنيتها كما وهم بعض المستصيغين ثم يجري في نعت جدعه.

فإذا بني الفعل الأس محققاً جذره بزيادة ألف، بحيث يكون جذر الفعل مصدر اشتقاقه. وفي هذه الحالة إما أن يكون مقتضياً الزيادة معنى معجمي الجذر معين، مثل (ص ف ح). وإما أن يكون مجرد الزيادة في بنية الفعل، كما يكون في الفعل المحقق بجذر (س ف ر). وفي كلا الاحتمالين يُعتبر الفعل المصوغ على هيئة (فاعل) فعلاً أساً وليس شقيقاً. إذا كان البناء مقتضي زيادة ألف في بنية فعل مثل (سافر) فإن (فاعل) لا تفيد معنى. لكن معاني معجمية لجذور محدودة تستوجب أن يتوافر لكل منها موضوعات يشتركان في الفعل عملاً وتقبلاً، ونفرض على كل جذر من هذه المجموعة أن يتحقق مبنياً على هيئة (فاعل). وحينئذ لا تكون هذه الصيغة واسطة صرفية لأنها لا تُشتقُّ معنى فعل أسّ.

نخلص مما سبق إلى أن (فاعل) في الاحتمالين السابقين لا يكون لها مصدر اشتقاق إذ تبنى كذلك مباشرة من الجذر، ولا معنى تفيده في الاحتمال

الأول ، لأن مقتضى زيادة التاء وهو معنى في الاحتمال الثاني تفيده كما هو كائن بها مصدر الاشتقاق ، وذلك بوجود جذر يتطلب فعله من موضوعه أن يكون «مزدوج الوظيفة» . يمكن تصور ما تقدم في العبارة (89) حيث الجملتان (ب) و (ج) تعدمان (Ø) الجملة (أ) السابقة عليهما

(89) (أ) Ø

(ب) سافر الحاجُّ

(ج) صافح عرفات رابين

وفي غير الاحتمالين السابقين فإن المستفاد من صيغة (فاعل) يُحدّده جماع عامل الربط و مصدر الاشتقاق ، كما مر في المتناول من الصيغ ،ويمكن أيضا التحقق منه فيما يلي

الصيغة (فاعل) إذ ربطها عامل دلالي بفعل متعد فراقي أفادت معنى [المشاركة] وهو أن يشارك كلا الموضوعين الآخر في وظيفته النحوية ، و يصير كلاهما مزدوج الوظيفة ويفرد المبادر بحالة الرفع و المستجيب بحالة النصب ، كما يتضح من مجموعة الجمل (90)

(90) (أ) شاتم اللئيمُ قرينه

(ب) سابق الغويطةُ أسرع العدائين

(ج) لاكم نسيمُ خصمه عنيداً

من الصيغة (فاعل) في الجمل (90) و نحوها يُستفاد ما يكون لموضوعي الفعل من وظيفة مزدوجة و بإعرابي الموضوعين يُميّز بين المبادر و المستجيب إذ لو تبادل الموضوعان الإعراب الممثل له بالجملتين (91 أ،ب) لوجب أن تكون إحداهما كاذبة

(91) (أ) صافح عرفاتٌ رابين

(ب) صافح رابينُ عرفاتاً

كما أن بنية (فاعل) لو انتقصت بحذف مزيد لآلت إلى (فعل) لأن المستجيب للفرضية المرسية التي تقول بأحادية الوصفة ، بحيث يسند

الموضوع الواحد وضعه نحوية واحدة لا غير . كما في مثل (92) .

(92) (أ) شتم اللئيمُ قرينَهُ

(ب) سبق العُويطةُ أسرعَ العدائين

(ج) لكم العاقُّ أباه

إذ تبادل الموضوعات الفعل لا على جهة المبادرة و الاستجابة ، كما تقدم في مثل الجمل (90) ، ولكن على جهة المصاحبة و الاتفاق أمكن حينئذ إشراك الموضوعين في حالة الرفع التركيبـــة ، و كأنَّ (فاعَل) مع أنه فعلٌ أُضمر فيه مثلهُ فيرتفع بالفعل الظاهر موضوع يليه ، و بالفعل المضمر غيره ويصير كلا المرفوعين هو المنصوب المحذوف من الجملة التي لم يمثل فيها من هذا القبيل قوله في المعطى (93) التالي .

(93) . تُواهِقُ رجلاها يداها و رأسُه لها قتبٌ خلف الحقيبة رادف .

عما سماه يعبر ابن جني وهو يصف البنية الإعرابية للشاهد في المعطى (93) . فقال : « أراد تُواهق رجلاها يديها ، فحذف المفعول وقد عُلم أن المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأن اليدين مواهقتان كما أنهما مواهقتان فأضمر لليدين فعلاً دل عليه الأول ، فكأنه قال : تواهق يداها رجليها ثم حذف المفعول في هذا كما حذفه في الأول فصار على ما ترى : تواهق رجلاها يداها . فعلى هذه التي وصفت تلك تقول : (ضاربَ زيدٌ عمرو) على أن ترفع (عمراً) بفعل غير هذا الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعاً بهذ الظاهر »[490]

يشهد المعطى (93) بما قيل في وصف بنيته المكونية و الإعرابيه على صحة ما أنشأناه من انتظام معاجم اللغات البشرية في أنساق نمطية . منها نسق المعجم الشفيق المتميز ، إضافة إلى خصائص أخرى ، بتفريع صنف من الأفعال

490) ابن جني ، الخصائص ج 2 ، ص 425 . في نفس الموضوع انظر أيضاً سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 144 . وقد بين الشنتمري مذهب سيبويه في رفع ما يحتمل النصب في الشاهد المذكور بقوله مختصراً « الشاهد فيه رفع اليدين حملاً على المعنى ، لأن الرجلين إذا لابستهما بالمواهقة ، وهي الملاحقة و المداركة ، لابستهما اليدان بالمواهقة فسير و المسابقة »

لشقائق، منها المصوغ على هيئة (فاعل)، تقتضي موضوعين بوظيفة مزدوجة[491]، وكونها تتسبب في إسناد وظيفة مزدوجة إلى موضوعيها، كما في الجمل (90) هو ما يميزها عن أفعالها الأساس المتعدية بفرضية أحادية الوظيفة كما في مثل الجمل (92). وإن وجود صنف من الأفعال المتميز بخاصية إسناد وظيفة مزدوجة إلى موضوع واحد يعتبر واحداً من الأمثلة المضادة التي تنقض كلية معجم ومبدأ أحادية الدور المحوري في نظرية شومسكي اللسانية، كما سبق أن وضحنا في مواضع، منها المبحث (3.5.5) من هذا العمل.

وعند اتحاد (فاعل) بمعنى الأمر عن طريق عامل مقولي مشوب دلالةً اقترن بالصيغة مفهوم وظيفي مركب من نقل الفعل إلى غير صنفه، ومن معنى المشاركة. ويكون النقل بإضافة موضوع لا يمثل في البنية المكونية للفعل الأس، وإن يظهر في البنية المكونية للفعل الشقيق يُشارك مرفوع الفعل الأس في وظيفة الفاعل المحورية، إن كان النقل من الفعل المتعدي إلى الفعل المتخطي كما يظهر من الجملة (94 ب) بالمقارنة إلى الجملة (94 أ)، أو يشارك كل منهما الآخر إذا كان النقل إلى صنف المتعدي إما من الفعل اللازم الموضح بالجملة (95 ب) بالقياس إلى الجملة (95 أ)، وإما من الفعل القاصر، كما في مثل الجملة (96 ب) بالمقارنة مع الجملة (96 أ).

(94) (أ) جذب خالدٌ الحبل

(ب) جاذب بكرٌ خالداً الحبل

(95) (أ) شعر الفرزدقُ

(ب) شاعر جريرٌ الفرزدق

(96) (أ) شرف خالدٌ

(ب) شارف بكرٌ خالداً

491 تعبر الوظيفة المزدوجة الخاصة بكلا الموضوعين بتعبير ابن الحاجب بقوله [illegible] فاعل نسبة أصل إلى أحد الأمرين متعلق بالآخر [illegible] فيجيء العكس ضمناً [illegible] الرضي، شرح الكافية، ج1، ص 97

من خلال المقارنة بين الجملة (94 ب) وبين مثيلتيها (95 ب) و(96 ب) يتبين أن عامل الربط لا يكفي بمفرده لتحديد المعنى المستفاد من الصيغة (فاعل)، بل لابد من انضمام مصدر الاشتقاق الذي يرتبط به الصيغة إليه مع ثبات العامل وتغيّر مصدر الاشتقاق في الجمل المذكورة تعبّر معنى المشاركة إذ تقتضي إلى وظيفة التفاعل النحوية في مثل الجملة (94 ب) وهو ما عبر عنه الرضي بقوله: « المشترك هنا غير المفعول أصل الفعل، نحو (ناقب زيد الحديث)، فإن المفعول أصل الفعل هو الحديث إذ هو المتروع، ومثل [illegible]، صار الفعل إذن متعدياً إلى مفعولين »[492] وتوسّع ليشمل الصنفين الفاعل والمفعول في الجملة (ب) من المجموعتين (95 و 96) لأن كلا موضوعين فيهما فاعلٌ أيضاً

نستنتج أن المشاركة تعني اشتراك كلا موضوعي الصيغة (فاعل) فيما يكون للآخر من وظيفة نحوية، فيحل ازدواج الوظيفة محل الأحادية. وأن الصيغة (فاعل) تفيد هذا المعنى بشرط أن يكون الفعل مشتقاً أو اسمه فعلاً متعدياً؛ بمعنى يمكن إسناده إلى أيٍّ من الموضوعين. أما إذا كان الفعل قاصراً؛ أي لا يقبل أن يشترك أحد الموضوعين بعلاقة الإسناد المتحققة بعلاقة سببية، فليس لهذه الصيغة أن تفيد معنى المشاركة، بل يفسر بها معنى يناسب خصيصة الدلالة في الفعل الأساس. من هذا القبيل معنى [التكثير] المستفاد من (فاعل) في مثل الجمل (97) الآتية

(97) (أ) قاوم الصائمُ العطش

(ب) كابد المريضُ الألم

(ج) ضاعف التاجرُ ثروته

وقد تفيد (فاعل) بشرط آخر معنى جديداً غير معنى [تكثير الفعل] إلا أن التركيز على تعالق الصيغ يرصد كيفية تنقل معنى الصيغة إلى المرتبطة به

---

492 الرضي، شرح الشافية، ص 98

**(8) تفاعل .**

( تفاعلَ ) وسيته صرفية لها من بين مصادر الاشتقاق الصيغة ( فاعل ) المقترنة بمعنى [المشاركة] و هي تزيد عليها بالتاء ، و تماثلها في الباقي لتشاطرها الدلالة على [المشاركة] لأنه في « تفاعلنا يُلفظ بالمعنى الذي كان في فاعلته »[493] كما تزيد على أُسٍّ لها بالسابقة التاء و بألفٍ مد فتحة فاء الفعل . و إذا صح أن العنصرين المشتركين في تأدية نفس الوظيفة يجزئ أحدهما عن الآخر فيم يبرر تواجد الصيغتين ؛ ( فاعل ) و ( تفاعل ) المشتركين في تأدية نفس المعنى

إن معنى المشاركة من جهة المبادرة و الاستجابة عبر معناها من جهة المسايرة ، فاختصت الصيغة ( فاعل ) بالمعنى الأول المتميز بالتفصيل المذكور ، المعبر عنه مرة أخرى بقول سيبويه ؛ « إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته و مثل ذلك ضاربته . فإذا كنت أنت فعلت قلت كارمني فكرمته »[494] كما انفردت الصيغة ( تفاعل ) بمعنى المشاركة من جهة المسايرة المتميز بالجلبة . بمعنى التباس الموضوع الذي سبق إلى الشروع في الفعل بالموضوع الذي سايره فيه وهذا التمييز بين المعنيين بلغ من الوضوح حداً لا ينقصه دليل ضعيف من صنف ما قدم الرضي[495]

من جملة ما يدل على إفادة ( تَفاعل ) لمعنى المشاركة من جهة الجلبة إشراكُ موضوعي الفعل في نفس العوارض بواسطة العاطف الواصل ( و ) الدال على مطلق الجمع يشهد لذلك سلامة الجمل ( 98 ) ؛ لوجود معنى المشاركة في ( تفاعل ) وانتفاء الترتيب مع ( و ) في نحو( 98 أ ) ، أو لانتفاء المشاركة في ( تفاعل ) وإن وجد الترتيب مع العاطفين ( ف ) و ( ثمّ ) في مثل ( 98 ب،ج ) . و يعضده فساد الجملتين( 99 ) لاجتماع المشاركة و الترتيب

493) سيبويه الكتاب ج 2، ص 239

494) نفسه انظر أيضا المبرد ، المقتضب ، ج 1، ص 210

495) انظر الرضي ، شرح الشافية ج 1، ص 101

(98) (أ) تصالح العراقُ والكويتُ
(ب) تعامى الرئيسُ والمرؤوسُ
(ج) تباكى المختلسُ ثم محاميه
(99) (أ) تقابل الفتح والرجاء*
(ب) تجاور الكتابي ثم المجوسي*

وإذا صح أن يرتفع موضوع الفعل (توافق) في المعطى (93) باضمار العاطف الواصل لا الفعل المفسَّر بالمذكور تعين إظهار ذلك العاطف بصورة تدل على الترتيب لما في (فاعل) من الترتيب أيضا. مع العاطف (ف) تسلم مثلاً الجملة (100 أ) وبالدال على مطلق الجمع كالواو تفسد مثل الجملة (100 ب).

(100) (أ) توافق رجلاها فيداها
(ب) توافق رجلاها ويداها *

ولعل ما سقناه حتى الآن كافٍ للكشف عن معنى المشاركة من جهة المبادرة والاستجابة ومعنى المشاركة من جهة الجنس. فيأخذ (تفاعل) من (فاعل) معنى [المشاركة]، ويترك [المبادرة والاستجابة] لدى بعض (فاعل) ويعوضه بمعنى الجملة الذي يخصها. ولا تفيد صيغته معنى صيغة إذ لم يربطها بها عامل دلالي خاص.

ويصدق عامل الربط هذا على هاتين الصيغتين. وما أن عامل ربطهما غير مقولي لم نعتبر البنية المكونية التي تمثل فيها الصيغة (تفاعل)، إما بإضافة موضوع أو بنقصانه خلافاً لابن الحاجب[496] كما لم نعتبر نسبتها التوصيفية لأن للصيغتين (فاعل) و (تفاعل) فعل واحد من جهة الاقتضاء وظيفة مزدوجة لكلا

---

496 وحد ابن الحاجب (تفاعل) بمعنى عن (فاعل) بالموضوع الذي جاء له التفاعل، وعبر عنه بقوله: التفاعل لمشاركة أمرين فصاعدا في أصله صريحة نحو تشارك، ومن ثم نقص مفعولا عن فاعل. وقد بين الرضي أن المعنيين يتلاقيان في نفس البنية المكونية فالفرق بينهما نفس المعنى تقريبا، فمعنى (ضارب زيدٌ عمراً) و (تضارب زيدٌ وعمروٌ) شيء واحد... فمعنى الفعل والمشاركة في كلا البابين ثابت. انظر شرح الشافية، ج 1، ص 00

موضوعين. وإنما نعتبر مع (تفاعل) سمات الإعرابية لا تعبر إلا عن المشاركة من جهة لأنها لا تأتي لتعبر عن اختلاط موضوعين بأن يتحد إعرابا، و لأن حالة الرفع و توحيد الإعراب، من أجل جعل موضوعي (فاعل)، فمهمة تختص بها العطف بالواو (و) الذي يفيد مطلق الجمع و الإشراك و لا شيء يمنع إدراج الواو بين موضوعي (تفاعل) سوى توحيد الإعراب للدلالة على معنى الجملة في المشاركة. وإذا توجه القصد إلى معنى المبادرة و الاستجابة في المشاركة مثلت الصيغة (فاعل) في بنية إعرابية تمثل الفاعل موضوع المبادرة أي الشروع في الفعل عن الموضوع الذي يشارك في عمل نفس الفعل استجابة. ويكون الفاعل بإسناد حالة الرفع إلى المبادر و حالة النصب إلى المستجيب. أما من حيث الوظائف النحوية فكلاهما فاعل و مفعول، سواء عبر عنهما أتراكيبا (فاعل) أو (تفاعل). وقد سبق الصرفيون إلى حصر الفرق بين هاتين الصيغتين في البنية الإعرابية، فمعروف عنه يقول بعضهم «فاعل لاقتسام الفاعلية و المفعولية لفظا، و الاشتراك فيهما معنى، و تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا، و فيها و في المفعولية معنى»[497]

وتتركز عناصر الاختلاط في معنى الجملة من المشاركة بدمج موضوعات الفعل أو موضوعاته المشتركة في الفعل نفسه و تقبلا للإخراج النحوي في صورة المثنى قوله أو جمعها، بحيث يصير للصيغة (تفاعل) موضوع واحد تركيبيا لكنه دلاليا يضم أكثر من مشترك في الفعل كما يظهر من جملتي مجموعة (101)

(101) (أ) تصافح العدوان الأمس

(ب) تناصرت الطوائف

ومن جملة ما يدل على أن [الاختلاط] معنى مقصود أن يكثر اقترانه بوسيلة صرفية مخصوصة، ويطرد أن تراكيب تلك الوسيلة الصرفية عنصر

497) الرضي، شرح الشافية ج 1 ص 101

معجمياً واحداً لكنه يدل صرفياً على أكثر من موضوع واحد. وهو ما يتوفر في الصيغة ( فعل ) في مثل الجمل ( 102 )

( 102 ) ( أ ) اجتور العدو...

( ب ) اقتتلت الطوائف الأفغانية

( ج ) فرق المجموع وما اتفقوا

ونستنتج مما بين ( تفاعل ) و( افتعل ) من توافق في الدلالة على معنى [ الاختلاط ] المستفاد تركيبياً مع الصيغة الأولى ومعجمياً مع الصيغة الثانية أن ( تفاعل ) تشكل مصدر اشتقاق للصيغة ( افتعل ) في باب المشاركة. وهكذا يمكن صوغ تسلسل الوسائل الصرفية المستخدمة في التدرج الاشتقاقي اللغوي بالعبارة ( 103 ) الموالية

( 103 ) فعل ← فاعل ← تفاعل ← افتعل

وبهذا التسلسل المصوغ في العبارة ( 103 ) لا يستطيع تبرير الكيفية دخول الصيغة ( افتعل ) إلى باب المشاركة، وقد سبق أن رأينا كيف دخلت هذه الصيغة بتغيير صوتي إلى باب المطاوعة. وإذا أصبح التسلسل الاشتقاقي والصرفي أو النوعي التشعبي عند انتسابه إلى صيغتنا ( فاعل ) شرطاً مزدوجاً أخرى.

وإذا كان الربط بالعامل المقولي مشوباً دلالياً، وكان مصدر الاشتقاق فعلاً أساساً، فإن بالصيغة ( تفاعل ) مفهوم وظيفي مركب من نقل الفعل إلى صنف غيره ومن معنى يكسب خصيصة دلالية في الفعل الأساس. من هذا القبيل معنى [ التمويه ][498] المنضم إلى نقل الفعل من صنف القاصر إلى صنف اللازم، كما هو في مثل الجملة ( ب ) بالمقارنة إلى الجملة ( أ ) في الزوج ( 104 )، أو

498 معنى التمويه عبر عنه الرضي بقوله: «إيهامك الأمر على من تخاطبه وترى أن تفعلت ما ليس فيه منه شيء أصلاً» شرح الكافية، ج 1 ص 102. وكان سيبويه قد ذكر هذا المعنى ممثلاً له في قوله: «وقد يجيء تفاعلت ليريك أنه في حال ليس فيها، من ذلك قوله: تغافلت وتعاميت وتعاشيت وتعارجت وتجاهلت. قال: إذا تخازرت وما بي من خزر ... [illegible] ... ذكر»، الكتاب، ج 2 ص 239

المتصل إلى نقل الفعل من صنف المتعدي إلى صنف اللازم ممثل له بالجملة (ب) بالقياس إلى الجملة (أ) في مجموعة (105) الآتية

(104) (أ) عمي قلبُ بخيل

(ب) تعامى حارس البيت

(105) (أ) جهل شخصٌ الحقَّ

(ب) تجاهل الحقُّ .

وإذا كان مثول موضوع منصوب في الجملة (105 أ) ونقصانه من الجملة (105ب) دليلاً على انتقال الفعل من التعدي إلى اللزوم فإن انتقال الفعل من القصور في (104 أ) إلى اللزوم في (104 ب) دليله اختلاف الوظيفة المحورية المسندة إلى الموضوعين في الجملتين. إذ يتسلم (قلب بخيل) وظيفة المفعول من علاقة دلالية تحققه علاقة الإسناد العاملة خانة المرفوع ، و يتسلم (حارس البيت) وظيفة الفاعل من علاقة تسببية العاملة نفس العلاقة التركيبية العاملة نفس الحالة التركيبية. الاختلاف المذكور في الوظيفة المحورية يمكن تبينه محدداً من خلال المقارنة بين الجملتين المتقاطعتين في الأزواج الجملية التالية (صبي رضيعٌ ، وتصابى الشيخُ) ، (سما عفيفٌ و تسامى الوضيعُ) ، (قصر اللبيبُ و تقاصر غبيٌّ)

وقد يحصل نقل الفعل المتعدي ، بفعل العامل الاشتقاقي ، إلى فعل قاصر ، وذلك بحذف الموضوع الفاعل من الجملة (106 أ) وتحويل الموضوع المفعول فيها إلى موضوع مرفوع محتفظ بوظيفة مفعولية في الجملة (106 ب) وفي هذه الحالة يقترن بالصيغة (تفعّل) معنى جديد ، إذ تفيد حينئذ المطاوعة كما يتضح في مثل (106)

(106) (أ) نثر خريفٌ أوراق الشجر

(ب) تنثرت أوراقُ الشجر في الخريف

وإذا وقع الربط بعامل دلالي خالص ، فكان مصدراً لاشتقاق فعلاً أنْ اقترن بالصيغة (تفاعل) معنى [ تزايد الفعل و تكرر وقوعه ]، وهو ما

عنبه جمعة ( ب ) بالقياس إلى جمعه ( أ ) في مثل المجموعه ( 107 ) المواليه

( 107 ) ( أ ) سقط لمصف

( ب ) تساقطت نعرات

من قسل جمعه ( 107 ب ) نذكر ( تريد سكانُ فتنافص قوتهم ) ، و ( تنامى الخلاف فتصاعفت الحروب ) ، و ( تساهل القضاةُ فتكاثرت جرائمه ) ، وبحصر أغلب معاني المعبرة بالصيغة ( تفاعل ) ينعكس المرو إلى خلفه الأخيره في سلسلة المشاركه

**( 9 ) افتعل**

( افتعل ) وسمة صرفيه ناتجة عن تسكين فاء الفعل و زيادة تاء بينها وبين عينه ومما تقدم في شأن هذه الصيغة 1 ) كونها تحققُ جذوراً معدودة في الفعل إساس بهيئة ( افتعل ) من هذا القبيل نذكر مع سيبويه : ( قتفر ، و شتد ، و رتمع ) ولا تكون ( افتعل ) في هذه الطائفة من الأفعال بالذات وسيله صرفية للتشقيق بالمزيد من لتفصيل انظر المبحث ( 1،3،4 ) و 2 ) كون ( افتعل ) تدخل على ( انفعل ) لمطاوعة إذا كان فاء الفعل الأس أحد الأحرف الخمس التالية ( رملون ) و 3 ) تدخل ( افتعل ) باب المشاركه لإفادة معنى [ الاختلاط ] إذا كان مصدر اشتقاقها ( تفاعل ) المفرّع من ( فاعل ) ، كما سبق المعبر عن ذلك بالمتوالية ( 103 ) وفي غير ما سرد من الاحتمالات فإن يؤديه سعي ، كسائر الصيغ ، بطبيعه الرابط و بمصدر الاشتقاق

إذ كان مصدر الاشتقاق فعلاً أساً وكان الربط بعامل معنوي مشوب دلالياً اقترن بالصيغة مفهوم وظيفي يتركب من نقل الفعل إلى صنف غيره ومن معنى يناسب خاصية دلاليه في الفعل الأس كمعنى [ الاتحاد ] المستمد من ( تفاعل ) وقد نقلت أسّها من التعديه إلى اللزوم كما يتضح من المقارنة بين المجموعتين ( أ ) و ( ب ) في الأزواج المجمعة التاليه

(108) (أ) سكن اللاجئون خيامهم

(ب) سكّن اللاجئون

(109) (أ) ذبح مستضافُ شاةً

(ب) ذّبح مستضاف

(110) (أ) طبخ مرافقان طعاماً

(ب) اطّبخ لرفيقان

إن صيغة (افتعل) في الجمل (ب) لا تحدد يعني أن موضوع هذه الصيغة، كان مفرداً أو مثنى وجمعاً، فقد جعل نفسه سكن وذبحه و طبخ أو هدفاً في مثل (هدف أهل البادية) أو تحدد تسبب في نحو (صفّت القرية)، والكسوة في مثل (اكتسى أصفن لغنم) معنى لا تحدد شرحه سيبويه وهو يقارب بين ما تفيده (افتعل) بالمقارنة بين أشهر في قوله «تقول شوى القومُ أي اتخذوا شواء. وأما شويت فكقولك أنضجت. وكذلك اختمر وخمر، واطّبخ وطبخ واذّبح وذبح، فأما ذبح فبمنزلة قوله قتله، وأما اذّبح فبمنزلة اتخذ ذبيحة»[499]

و (فعل) في المسرود من الجمل ونحوها لا تنتمي إلى أيٍّ من الاحتمالات السابقة إذ الزيادة فيها ليست من أصل الموضع لأن لها فعلاً أساً مجرداً منها كما هو ماثل في الجمل (أ) وليست من باب (تفعل) الموضوعة لخو فاء الفعل لأن في (109 أ) من أحرف مجموعة (زموت) ولا من باب (تفاعل) المشتركة لأنها من حيث التركيب تقبل موضوعاً واحداً ومن حيث التصرف يكون مفرداً كما في (109 ب) وقد يكثر صرفياً فكأن يكون جمعاً (108 ب) أو مثنى (110 ب). فإن أي عنصر من موضوع الاستكثيريتقبه لفعل فاعلاً لا مفعولاً إذ لا يسكن بعض الناس بعضهم كما لا يصطبحون، فيمتنع ازدواج وظيفة، ولم يكن (فعل) بالمشتركة

(499) سيبويه: الكتاب، ج 2 ص 24. وقد ذكر تعريفه ذاته العلامة نعريب في الرضي: شرح الشافية، ج ص 109

**(10) استفعل**

تتكون الصيغة الصرفية (استفعل) من الوحدة الصوتية (است) مضمومة إلى صيغة الفعل الأساس[500] وتمثل صدرت وسيلة صرفية للتشقيق الذي تحقق مباشرة على هيئة (استفعل) كما حصل في مثل (استقر، واستحجر، واستنبت، واستنوق، واستقرّ، واستمرّ)[501] إذ تكون علامته وسيلة لتوليد الفعل الأساس بتحقق حدوثه على هيئته.

حين تغادر (استفعل) حتمات الزيادة من أصل موضع نفسه معنى يحدده مقصد الاشتقاق وعمل الربط. وإذا وقع الربط بعمل معنوي مشوب دلالياً فرت الصيغة (استفعل) مفهوم وظيفي يتركب من نقل الفعل إلى صنف غيره، ومن معنى مناسب خاصية دلالية فيه. ويحصل النقل من الفعل إلى صنف إلى اللازم عن طريق تعبير العلاقة الدلالية المحققة لعلاقة الإسناد التركيبية فيحتفظ الفعل بتشقيق الموضوع أسمه مرفوع، ويغيّر وظيفته النحوية من المفعولية إلى الفاعلية، ويفيد معنى [التمويه] كما تكشف المقارنة بين الجملتين (أ) و(ب) في مجموعة (111)

(111) (أ) مات بطلُ الشجاع

(ب) استمات الجريح الجبان

لم تتغير في الجملتين البنيةُ المكونة بإضافة أو نقص، ولا خاصية بتعديل إعراب تخالف البنية الوظيفية؛ إذ أصبح الموضوع في (ب) وظيفة الفاعل وقد كانت له في (أ) وظيفة المفعول للموضوع في مثل الجملة (أ) يتأثر بالفعل

500 في وصف مكونات الصيغة (استفعل) ذكر المبرد أن [illegible] من الأفعال ما يقع على مثال (استفعل) [illegible] [illegible] والتاء زائدتان [illegible] كما تحققه نفس الوصل المقتضب ج2 ص99

501 لا فعل [illegible] أعلاه منها ما لم يستعمل منها الثلاثي أصلاً مثلاً (استحجر) [illegible] جاء [illegible] ولم يستعمل منه الثلاثي في هذا المعنى. [illegible] كتاب الأفعال ج2 ص139 ومن هذا التعبير ذكر (استحجر واستنبت واستنوق) ومنها ما يستعمل منه الثلاثي من غير [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] المقتضب ج [illegible] ص77 انظر أيضاً سيبويه الكتاب ج2 ص239

مسند إليه ولا يقوى على أن يعممه بنفسه. بينما في الجملة (ب) يباشر ما به يظهر عليه أثر حدث الفعل. وهو ما يبين أيضاً من المقارنة بين الجملتين المتعاطفتين فيما يلي: (شَرُفَ الرفيعُ واستشرف الوضيعُ، كرُمَ الكريمُ واستكبر اللئيمُ)

ويحصل النقل من الفعل القاصر إلى الفعل المتعدي بإضافة موضوع يتلقى في بنية (استفعل) حالة الرفع ووظيفة الفاعل، ويتحول إذ ذاك مرفوعُ الفعل الأصل منصوباً محتفظاً بمفعوليته في بنية الفعل الاشتقاقي، وتفسر بهذه الصيغة معنى [ الحسبان ] المستفاد من مثل الجملة (ب)

(112) (أ) صغر المواضعُ في عين المنحرف

(ب) استصغر المنحرفُ المواضع

في الجملة (112 ب) يحسب فاعلُ الفعل الاشتقاقي (المنحرفُ) مفعوله (المواضع) متصفاً بمعنى الفعل الأصل (صغر). وكذلك الشأن في الجمل (استنجب الأمُّ بنيها، استبطأ الأخيرُ الهلال، استحسن ربُّ العمل صنيع العمال)

ويكون النقل من الفعل اللازم إلى الفعل المتعدي، ومن هذا الأخير إلى الفعل المتعدي وإن لم يذكر معه منصوبه الثاني. عند نقل الفعل المتعدي تكون (استفعل) قد دخلت بنيته المكونية محتفظةً بموضوعيه عاكسةً عوارضهما، أو مستقدمةً موضوعاً جديداً بحالة الرفع ومحوّلةً مرفوع الفعل الأصل إلى منصوب الفعل الاشتقاقي. وحينئذ يفيد معنى [ الطلب ] الموضح بالجملة (ب) فيما يلي:

(113) (أ) أطعم أهلُ الدار المسكين

(ب) استطعم المسكينُ أهل الدار

(114) (أ) غفر الله الذنب

(ب) استغفر المؤمنُ الله

ولدلالة الصيغة (استفعل) على معنى [التكلف] نشترط أن يكون موضوعها مرفوعٌ وموضوعٌ أنها مرفوعٌ أيضاً فاعلين . وبهذا الشرط المزدوج يكون بهذا نقيض معنى ... فعلاً لازماً إلى صنف ... ، كما في الجملتين الآتيتين

(115) (أ) قدم الضيفُ

(ب) استقدم خالدٌ ضيوفَ

ومثلهما الجمل (عجل خالدٌ و استعجله بكرٌ ، نهض الحرسُ واستنهضهم الطالبُ ، برئ القلاعةُ من ... و استبرأتهم العلماءُ) . أما أن يكون فاعل الفعل اللازم موضوعاً لا يتوفر على خاصية الحي ... فإن (استفعل) منه تدل على معنى [الاستدراج] المستفاد من الجملة (ب) فيما يلي[502]

(116) (أ) سقط النقطُ

(ب) استسقط ... النقط

ويتحقق الاستدراج عن طريق أفعال غير مذكورة يزاولها مرفوع (استفعل) حتى يحصل أثرها منصوبها . ويوضح هذا المعنى قولهم (ثار الخمر فاستثار الخمرة ، نبح الكلب و استنبحه الزائر . وتضحك ... و استضحكها ... ، خرجت الرصاصة و استخرجها الطبيب) . ويكشف عن معنى الاستدراج قوله تعالى في الآية (ب) القياس إلى مثلها (أ) فيما يلي

(117) (أ) ﴿فتزلَّ قدمٌ بعد ثبوتها﴾ (16 94)

(ب) ﴿إنما استزلَّهم الشيطانُ﴾ (3 - 155)

ولا بأس من الإشارة العارضة إلى كثرة استعمال (استفعل) لتوليد فعل من جامد . ونمثل لذلك على [التحويل] بمعنى تحويل مرفوعها إلى مثل مسمى

---

(502) توضيح معنى الاستدراج ... الرضي ... [illegible] ... ولا يخلو ... في حقيقته ... في استخرجت ... لأنه ... في تحريكه كأنه ... استخراج ... [illegible] ... استخرج ... شرح الشافية ج 1 ص 110

الاسم الذي أخذ منه الفعل كقولهم (استرجلت المرأة، واستتيست العنز، واستنوق الجمل، واستأسد الأسد، واستحجر الطين، واستعسل الشاي) ولولا شيوع هذه الصيغة في هذا الباب لما عرضنا لها، ولو تمثل هذه الإشارة العابرة لأن الصيغة محصورة في الكشف عن تمثيله معجم الشعبي كما سعينا ذكر خصائصه الملخصة فيما يلي

**خلاصة**

يهمنا من خلاصة الفصل (4) المخصص للبحث في العلاقة بين الوسائط اللغوية والأنماط المعجمية أن نذكر أولاً بظاهرة النسبية في الأنساق المعجمية بمعنى أن معاجم اللغات البشرية لا ينتظمها نسق كلي، وإنما ينتظم بعض المعاجم نسق معين وبعضها الآخر نسق مغاير، ومن ثمة يتعذر إقامة نموذج واحد يستغرق معاجم كل اللغات لما يلي من المبررات

التعبير اللغوي ضرورة عقلية لأن بنية اللغة لا تعكس مباشرة بنية الوجود، إذ يقوم بين البنيتين تنافر، بوصفها جملة محصورة من الإمكانات المتقابلة الموزعة على مختلف المستويات اللغوية، وبعد ذلك تأتي الوسائط اللغوية التي بها تُنتقى إمكانات وتُهمل مقابلاتها، ووجود جملة من الاحتمالات المناسبة والوسائط اللغوية بين البنية والوجود كأنك ذهنية أو كونية، وبين النسق الرمزي تمنع اللغة أن تعكس بنيتها، بالكلمة المباشرة، بنية غيرها الواقع الخارجي، إذ منتهى ما يتراءى من خلالها الوسائط اللغوية، ولا شيء بعدها يظهر في اللغة بوصفها نسقاً رمزياً

تختار كل نمط من اللغات، كالعربية والفرنسية، الوسائط التي تمكنها من نسق من الأنساق الفرعية متمثل في تعالق مكونات حيث يستقل كل مكون بموضوعه الخاص، ويستفيد عند إجراء قواعده عليه بالذي يمده به من معجم

في اتجاه التركيب . والوسيط الخدعي يوفر للغات البشرية بمثيله نمط العربية معجماً اشتقاقياً ينفرد بخصائص لا يوجد شيء منها في مقابله .

من خصائص المعجم الاشتقاقي توفره على ضربين من المداخل المعجمية أولهما خاص بالأفعال الأساس ، المتولدة من تحقيق الجذور بواسطة صيغ الصوت . والضرب الثاني من المداخل المعجمية مخصص للأفعال الشقائق المتفرعة المتدرجة بصيغ اشتقاقية من الأفعال الأساس . بفضل الأفعال الشقائق يخول المعجم لنمط العربية أن يعالج مفاهيم وظيفية في مستوى اشتقاق الوقائع قبل التركيب . إذ تكفي المقارنة بين الجملتين ( وعد خالدٌ بكراً ) و ( واعد خالدٌ بكراً ) ليتبين كيف ارتبطت فرصة الأحادية الوظيفية في الجملة الأولى بالفعل الأس ( وعد ) ، وكيف أُسقطت فرصته المزدوجة الوظيفة في الجملة الثانية بالفعل المشتق ( واعد ) . والنحو المعجمي المنسجم ، المؤسس على الوسيط الخدعي ، من صنف الأفعال الشقائق صارت فرصة ازدواج الوظيفة غير واردة في إطاره ، واجتمعت معالجة المفاهيم الوظيفية في تركيبه . فلا يتيح نحوٌ بمعجمه البسيط مثل الجملة : ( الطلبةُ يتعاونون ) ، لأنه هيَّأ تركيبه لاستقبال أفعال إساس ، وفوض له أن يعالج مثل المشاركة ولم يجد بُداً من العبارة عنها تركيبياً في مثل قولهم : ( الطلبة يعين بعضهم بعضاً ) .

وبفضل الوسيط العلاقي الاصطناعي يتميز المعجم الاشتقاقي من حيث يتمثل بخاصية لا تكون للغة التي تسلك المسند إلى الوسيط العلاقي الاعتباطي ؛ إن التمثيل الصوتي للفعل في معجم اشتقاقي يشكل حداً مجملاً . إذ تقترن الأحرف الجذر في الفعل بخصائصه الدلالية المعبر عنها بالجذر المفصل ، وتعبر صيغة تلك الأحرف عن خصائص الفعل المقولية . ويُكمِّل العنصر تلك الصيغة بنيةَ الفعل الصرفيةَ . وبفضل صيغة الفعل تدور التمثيل خصائصه المقولية يمكن الانطلاق منها لتبرير صحة الجملة ( كُسر الغصنُ ) ، وفساد الجملة : ( انكسر الغصنُ )* . إذ الصيغتان ( فُعِل ) و ( انفعل ) مترادفتان مقولياً : ( إذ كلتاهما

لفعل شفيف براكيب بعلاقة الإسناد مفعولاً ) ، فلا تقوم إحدى هذه واسطة بين الفعل الأس والصيغة الأخرى ولاستناد معجم اللسيث إلى وسيط العلاقة الاعتباطية فإن التمثيل الصوتي للمدخل المعجمي لا يلعب أي دور في تشخيص خصائص الفعل المقولية والدلالية ، فظهرت مجتمعة في خانة المفصل

من مميزات المعجم الشفيفي إمكان أن يحرئ التنبؤ ببعض مداخله عن إثباتها فيه ويعتبر الداخل في مجال الموقع بكونه مشتق لمعنى مصرّف المولة ؛ أيّاً كانت مقولته سواء أكان اسماً مشتقاً كالمصدر ، وصفة الفاعل ، وصفة المفعول ، وصفة القاصر ، وصفة التفاوت ، وصفة التكثير أو فعلاً شفيفاً سطحي ، أو الطلب ، أو التكثير ، أوالمطاوعة ، أو المشاركة، أو نحوها من المفاهيم الوظيفية المسرودة مقترناً بصيغ الاشتقاق ويعد أن تشقيق المعنى تقيده ضوابط مكون الاشتقاقي وأن تعيير قولاً بها تتحكم فيه قواعد المكون الصرفي وجب اعتبار ضوابط المكون الشفيفي وقواعده أسس التنبؤ بالأفعال الشفيفة والأسماء المشتقة أما كيفية صوغ هذه القواعد وتعيين موقعها في المعجم فيترك لبحث آخر

اللغات البشرية لا تخرق أبنيةُ مكوناتها المختلفة جدار الوسائط اللغوية بحسب وسيط الجذر ، ووسيط العلاقة الاصطلاحية ، وسيط التصريف ، ووسيط العلامة المحمولة يتعذر على اللغات الوسيطية أن تصفي في أصول بنيوية أعلى وأعمق مع اللغات التركيبية التي تجمعها من هذا الفضاء وسائطها ؛ كوسيط الجذع، وسيط العلاقة الاعتباطية ، ووسيط الترصيص ، ووسيط الرتبة المحفوظة ولولا الدلالة المحضة بمفرداتها المحضة والعلاقات مجردة ، ما التقت اللغات البشرية إلا من حيث أنها أصوات للتعبير عن الأغراض وعلى هذا فإن الوسائط تمثل أولويات الوجه البنيوي من اللغات ، والأساس الضروري لإنشاء نموذج نحوي يصنفه من اللغات تتقاسم نفس الوسائط

يلزم عن محتوى الفقرة الأخيرة أن تنتهي النظريةُ النسبية الجديدةُ حيث تبتدئ النماذجُ النحوية المطلقة. أن نتصور العلاقة القائمة بين النموذج النحوي وبين النظرية النسبية كالعلاقة الموجودة، بالتوالي، بين عام ما وبين عُموميته الخاصة به. من أوجه الاتفاق أن النظرية النسبية يجب أن تنكبّ على حصر الاحتمالات النسبية المتقابلة، وتصنيف مختلف الوسائط اللغوية الموافقة بكل باب للعمومية الخاصة على أصول علم بعينه تجعل منها موضوعاً للتحليل والفحص الدقيق. وإذا كانت فصول الجزء الأول من كتاب الوسائط اللغوية قد دلت على وجود هذه العلاقة بين النظرية والنحو تعيّن أن تكون فصول الجزء الثاني منه شروعاً في إقامته.

(1973), grammaire génératrice et conception des idées innées pp 3-50 in l'homme et la soriété n° 28, année 1973

**J.R . Searle** (1969), les actes de langage , Hermann (1972) , Paris

**A.Taha** (1979), langage et philosophie, publication de la faculté des lettres et des sciences humaines, Rabat

**A.TARSKI** (1936) introcduction à la logique, guthier villars (1971) Paris

N.S. **Troubetzkoy** (1939) Principes de phonologie, Ed. klincksiek (1976) Paris

**E.Williams** (1994), Remarks on lexical knowledge pp 7-34 , in the Acquisition of the lexicon the MIT Press combridge, Massachusetts London, England

**L.Wittgenstein** (1918) , tractatus logico philosophicus , Gallimard (1961), Paris

(1969), Grammaire philosophique, Gallimard, (1980) Paris

# فهرس المحتويات

**الفصل الرابع :**